شؤون فلسطينية

١٠٨ تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩٨٠

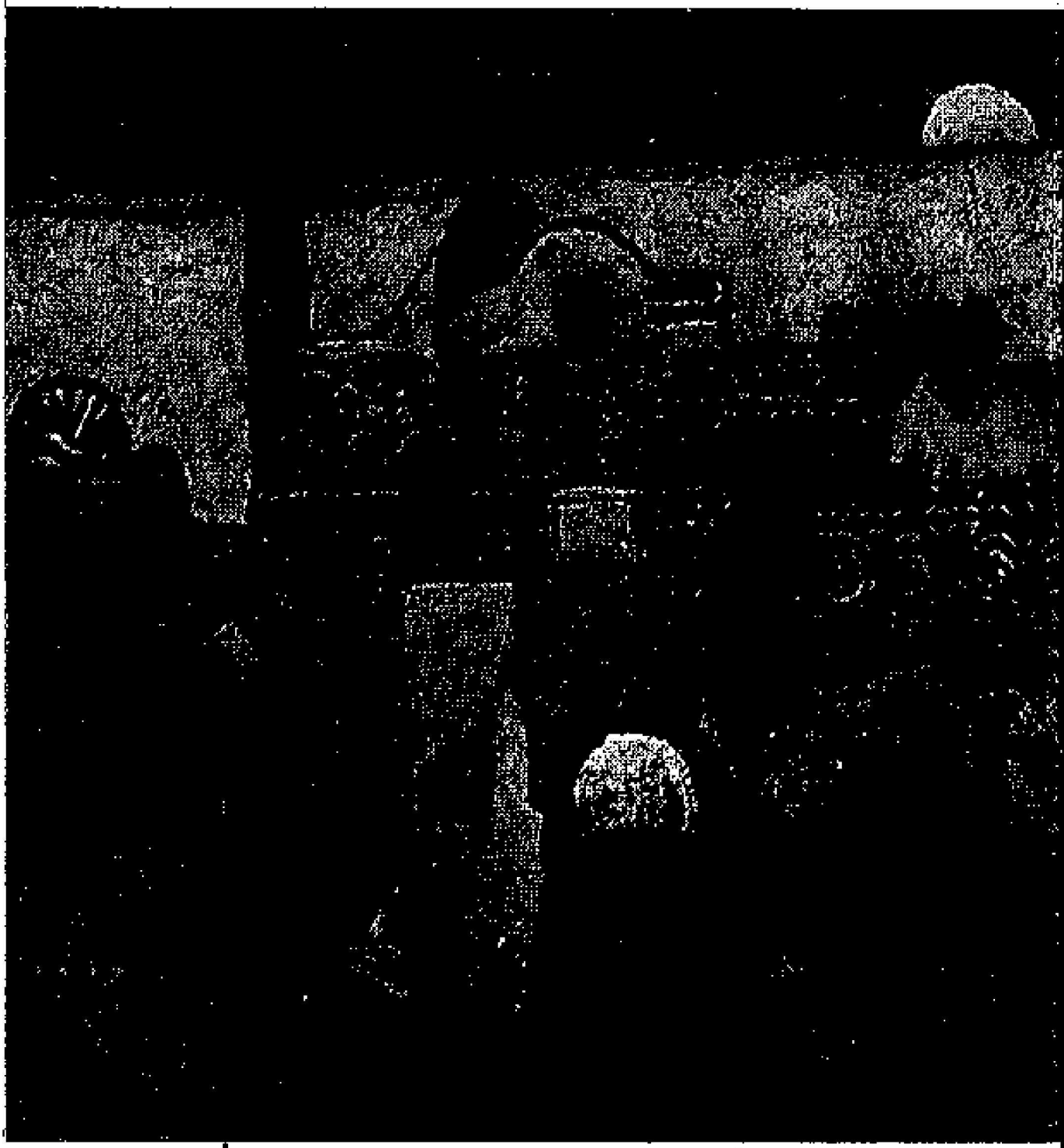

شؤون فلسطينية

١٠٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٠

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المحتويات

الصفحة		
٣	الدكتور محمد الحلاج	إسرائيل ومسألة التمثيل الفلسطيني.
١٩	(مقابلة)	بسام الشكعة ومحمد ملحم يتحدثان عن المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي.
٣٥	عز الدين المناصرة	الدروز الفلسطينيون.
٦٦	الدكتور ماهر الشريف	عصبة التحرر الوطني والمسألة القومية العربية في فلسطين: ١٩٤٣-١٩٤٨.
٩٥	عبد الحفيظ محارب	العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلحة.
١٢٠	الدكتور فيصل درّاج	الرواية الفلسطينية بين الوهم والواقع.
١٣٤	فيصل حوراني	عبد الكريم الكرمي «أبو سلمى» حضور يمتد فينا وبنا.

١٢٥ تقارير — **هجوم إسرائيلي جديد فاشل**، عبد الحميد أبو الفتوح.

١٣٩ مراجعات — **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة**، أحمد شاهين.

١٥١ شهريّات — **المقاومة الفلسطينية عسكرياً**، المقدم حسين عويضة.

المقاومة الفلسطينية سياسياً، ف. ح.

المناطق المحتلة، ع. م.

إسرائيليات، محمد عبد الرحمن.

قضايا دولية، س. ك.

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان **نبيل عناني**.

المدير العام: صبري جريس * **رئيس التحرير: محمود درويش**

سكرتير التحرير: فيصل حوراني

العنوان: بناية الدكتور راجي نصر، شارع **كرلومباني** (متفرع من السادات) رأس بيروت لبنان، ص.ب. ١٦٩١، تلفون التحرير والتوزيع: ٣٥١٢٦٠، برقياً: مرابحات، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٧٥ ل.ل. في سائر الأقطار العربية، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا، ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم.

الاشتراك السنوي (بريد عادي): ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية.

الدكتور محمد الحلاج
جامعة بير زيت

إسرائيل ومسألة التمثيل الفلسطيني

أهمية مسالة التمثيل الفلسطيني (*)

تعتمد نتيجة أي صراع سياسي على عوامل ومؤثرات عديدة من اهمها مسألة تحديد الأطراف المعنية. وهذه المسألة من الاهمية بحيث انها تكاد تتحكم فيما تؤدي وتؤول اليه المناورات والمبارزات السياسية من نتائج وحلول. ويمكن القول ان نتيجة الصراع السياسي تتكون معالمها، بل وتتقرر في كثير من الحالات، عند تحديد الفئات او الدول التي يعترف لها بأنها اطراف فيه. وينطبق هذا القول على الصراعات السياسية القومية منها والدولية.

يرجع هذا الأثر الهام لمسألة تحديد اطراف الصراع لسببين رئيسيين هما:

اولا: انها بتحديد تركيبة المعسكرين المتنازعين تحدد توزيع القوى بينهما، وهذا، بحد ذاته، يؤثر على طبيعة الحلول التي يمكن أن يتمخض عنها الجدل السياسي نظرا للعلاقة العضوية بين الدبلوماسية والقوة.

ثانيا: ان تحديد اطراف الصراع يؤثر على تحديد وتعريف القضايا المتنازع عليها وبالتالي يؤدي إلى تعزيز او زعزعة المواقف السياسية لكل من المعسكرين المتنازعين.

لذلك كثيرا ما تظهر النزاعات السياسية، وكأنها خلافات حول الشكل والأمور الاجرائية بينما هي في الحقيقة صراع حول جوهر المسألة المتنازع عليها. وهذا يفسر السبب الذي من أجله كثيرا ما تتم تسوية قضايا سياسية يستعصي حلها إلى أن يتم الاتفاق على مسألة الاطراف التي يحق لها المشاركة في الحوار.

(*) اتوجه بالشكر لجمعية الدراسات العربية (القدس) ولجميع العاملين فيها لتمكيني من استعمال ارشيف الجمعية الصحفي خصوصا الترجمات من الصحف العبرية.

ويمكننا أن نورد العديد من الامثلة على ذلك، لكننا نكتفي هنا بالاستشهاد بمسألتي فيتنام وروديسيا. ففي الحالة الاولى، استعصت المشكلة الى ان تم الاتفاق على اعتبار الفييتكنغ طرفا مميزا ومستقلاً من اطراف الصراع(*). وعندما سارت المفاوضات بسرعة وتم التوصل إلى حل للمشكلة وتوقفت الحرب الفيتنامية. وسبب ذلك أنه عندما أقرت الولايات المتحدة بأن الفييتكنغ طرف من اطراف الصراع اقرت تلقائيا بأن الصراع ليس في الحقيقة بين دولتين فيتناميتين وحلفائهما بل بين الشعب الفيتنامي وقوة امبريالية اجنبية تستعمل عملاء محليين. وعندما أقرت الولايات المتحدة بهذه الحقيقة لم يعد لها مفر من الاعتراف بأن الحرب الفيتنامية حرب أهلية عليها الانسحاب منها والكف عن التدخل فيها.

وفي حالة المسألة الروديسية، تعثرت المفاوضات سنوات عديدة وظلت الحرب تشتد وتتصاعد إلى ان تم الاتفاق على اعتبار الجبهة الوطنية بزعامة روبرت موغابي طرفا في النزاع، وعندها سارت المفاوضات بسرعة مذهلة وتم التوصل الى اتفاق انتهت بموجبه المشكلة الروديسية. وذلك لأن الاقرار بأن الجبهة الوطنية هي طرف في الصراع كان في الحقيقة اقراراً بأن المشكلة الروديسية ناجمة عن حرمان الاكثرية السوداء من حقها في استلام السلطة في البلاد، وبالتالي فإن تسويتها تتطلب اقامة حكومة تمثل تلك الاكثرية.

يتضح من هذه الامثلة ان الصيغ الدبلوماسية هي قوالب المواقف السياسية التي تصب فيها فتحدد اشكالها المستقبلية. ولهذا السبب فإن الصيغ الدبلوماسية التي يطرحها اطراف الصراع السياسي وحلفاؤهم تنم عن المواقف والنوايا السياسية لكل منهم. ومواقف الدول المختلفة حول مسألة اطراف الصراع هي اهم الدلائل الدبلوماسية المبكرة على مواقفها السياسية تجاه القضية المطروحة. ولا يشذ الصراع العربي الاسرائيلي عن هذه القاعدة. فعندما عُرِّف، في الخمسينات والستينات، بأنه صراع بين دولة اسرائيل وبين عدد من الدول العربية المجاورة، ظهر وكأنه ناجم عن عدم اعتراف الدول العربية بالدولة اليهودية. لذلك تبلور الرأي الدولي حول الموقف القائل إن الصراع العربي الاسرائيلي ينتهي عندما تعترف الدول العربية باسرائيل وتقبل بتحويل اتفاقيات الهدنة المؤقتة الى معاهدات صلح دائمة. لكن ظهور المقاومة الفلسطينية المسلحة في اواسط الستينات، وتنامي قوتها واثرها على احداث المنطقة بعد هزيمة الانظمة العربية سنة ١٩٦٧، أدّى، بالضرورة، الى ازدياد الوعي بالوجود الفلسطيني، وفي النهاية الى الاعتراف الدولي المتزايد بأن للشعب الفلسطيني حركة وطنية تمثله ولها الحق في ان

(*) أصرت الولايات المتحدة في بادىء الامر على ان تجري المفاوضات حول طاولة مستطيلة الشكل يجلس وفد امريكي – فيتنامي جنوبي موحد الى احد جانبيها ويجلس وفد موحد من فيتنام الشمالية والفييتكنغ مقابله. وفي النهاية تراجعت الولايات المتحدة ووافقت على التفاوض حول طاولة ذات اربعة اضلاع متساوية، يجلس ممثلو الفييتكنغ الى احد اضلاعها وحدهم لتأكيد استقلاليتهم كطرف في النزاع وكوفد للمؤتمر.

تعتبر طرفا من اطراف الصراع في الشرق الأوسط. وكانت النتيجة الحتمية لهذا التحول ظهور وعي جديد بأن مأساة الشعب الفلسطيني، التي تتلخص في حرمانه من حقه في تقرير مصيره والعيش بموجب ارادته على ارضه هي محور الجدل وسبب الصراع في المنطقة.

من هنا نرى ان تحديد اطراف الصراع العربي الاسرائيلي بطريقة تستثني الفلسطينيين ادت الى تعريف للمشكلة لصالح اسرائيل، من حيث انها اظهرت ان العرب هم المسؤولون عن استمرار الصراع، وانهم بالتالي هم المطالبون، باسم السلام، بتغيير موقفهم والاعتراف باسرائيل. اما بعد ان اعيد تحديد اطراف الصراع بحيث شملت الشعب الفلسطيني، اعيد تعريف المشكلة بحيث اصبحت اسرائيل هي المسؤولة عن استمراره والمطالبة، باسم السلام، بتعديل موقفها والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

هكذا تتضح اهمية مسألة التمثيل الفلسطيني، ومن هذا المنطلق يجب ان يتحدد الموقف العربي ازاءها. فالاصرار على الصفة القومية للشعب الفلسطيني، وعلى انّ لذلك الشعب حركته وقيادته ومطالبه وحقوقه الوطنية، وان حركته الوطنية تنفرد في حق تمثيله والتعبير عن تطلعاته، كلها التزامات قومية، لانها قضايا ترتبط ارتباطا عضويا بجوهر القضية الفلسطينية وبالحلول التي قد تتمخض عنها اية محاولات لايجاد تسوية سلمية للصراع العربي الاسرائيلي. ان **الصيغة التي تطرح لتمثيل الشعب الفلسطيني هي في الحقيقة انعكاس للحل المبيت للقضية الفلسطينية**. ولهذا فإن لمسألة التمثيل الفلسطيني اهمية محورية في اطار الحلول السياسية للصراع، ولا يجوز اعتبارها مناورة اجرائية ذات اهمية ثانوية، او ان تطرح على مستوى الشعارات لمجرد ارضاء العواطف او لكسب الشعبية الرخيصة.

الاجماع الاسرائيلي

تهيمن على النظام السياسي الاسرائيلي كتلتان حزبيتان تحتكران السلطة والقرار السياسي، وهما كتلة التكتل (الليكود) وكتلة التجمع (المعراخ). وتتناوب هاتان الكتلتان الحكم والمعارضة الرئيسية في الدولة. اما التشكيلات الحزبية الاخرى فهي صغيرة وهامشية وتكاد لا تؤثر على القرار السياسي إلا بقبول الاحتواء في احد الائتلافين الرئيسيين والعمل من خلاله. لذلك سيكون تركيز هذا البحث في موقف اسرائيل من مسالة التمثيل الفلسطيني على كتلتي الليكود والمعراخ.

يتفق هذان التجمعان الحزبيان على القضايا الأساسية التي تتعلق بمستقبل الشعب الفلسطيني. واهم هذه القضايا حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال، الذي يرفضانه ولا يقبلان الجدل حوله. وتتبين هذه الحقيقة من خلال التعرف على نوعية الخلاف بينهما، والذي هو، اصلا، خلاف حول كيفية ضمان استمرار حرمان الشعب الفلسطيني من ذلك الحق. وبما ان الضفة الغربية، نظرا لموقعها الجغرافي وواقعها الديمغرافي، هي محور

اهتمام الرأي الدولي المؤيد لفكرة الاستقلال الفلسطيني، فان الجدل بين الحزبين الاسرائيليين الرئيسيين حول كيفية استبعاد هذا الحل للقضية الفلسطينية يدور ايضاً حول موضوع السيادة على الضفة الغربية.

ان الاتفاق الاسرائيلي حول ضرورة الحيلولة دون الاستقلال الفلسطيني، والاختلاف حول انجع السبل لضمان ذلك يعني ان هناك اتفاقاً سياسيا واختلافا دبلوماسيا بين الليكود والمعراخ. ويهدف هذا البحث الى تقصي طبيعة الاختلاف الدبلوماسي والتعرف، من خلاله، على الاجماع السياسي الاسرائيلي تجاه القضية الفلسطينية.

الليكود: اللاتمثيل الفلسطيني

يمكن ان نرمز لدبلوماسية الليكود تجاه القضية الفلسطينية باسم «اللاتمثيل الفلسطيني». ونقصد بهذا ان رفض كتلة الليكود، وحكومة بيغن التي تمثلها، لمبدأ الاستقلال الفلسطيني هو رفض مباشر وصريح ومبدئي، وانها تسعى الى تحقيقه من خلال رفض الاعتراف بوجود شعب فلسطيني له حركة قومية يمكن التعامل معها بخصوص مصير الشعب الذي تمثله. وهذا الموقف، هو في الحقيقة امتداد للموقف الاسرائيلي الذي ساد في الخمسينات والستينات، والمتمثل بمقولة غولدا مئير المعروفة حول عدم وجود شعب فلسطيني.

تظهر هذه الاستراتيجية الدبلوماسية لحزب الليكود في الطرحين الرئيسيين لتصورات الحزب لمستقبل القضية الفلسطينية منذ استلام الحكم وهما: خطة الحكم الذاتي الاداري التي طرحها بيغن في كانون الأول عام ١٩٧٧[١]، واتفاقات كامب ديفيد مع مصر والولايات المتحدة عام ١٩٧٨[٢]. ففي كلتا الحالتين رفضت اسرائيل مبدأ قومية الشعب الفلسطيني، ومسخت هويته الى مستوى اقلية سكانية ضمن سيادة قومية اخرى. ولهذا أشارت كلتا الخطتين الى ثلث الشعب الفلسطيني المتواجد في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، والذي لا يعتبره احد، ولا يعتبر نفسه شعباً مميزاً له حقوق قومية بمعزل عن باقي الشعب الفلسطيني.

والمرادف السياسي لهذه الصيغة الدبلوماسية هو ان حقوق الشعب الفلسطيني السياسية لا تتجاوز حقوق القوة الضاغطة التي قد تتمتع بها أي اقلية سكانية في اي دولة. ولهذا السبب اختيرت عبارة الحكم الذاتي عند الحديث عن حقوق الفلسطينيين، ونُقصد بها ان تكون اقل من الاستقلال وبديلا عنه، ولم يُقصد بها، اطلاقاً، ان تكون بداية له كما يُدّعى احيانا. وتظهر هذه الحقيقة مرات لا حصر لها عند استعراض المفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي. ففي دراسة نشرها البريغادير المتقاعد اريه شاليف، قال الكاتب ان الحكم الذاتي يعني «تبعية لحكم الدولة المركزي»، واستشهد على ذلك بالموسوعة العبرية التي تعرّف الحكم الذاتي بانه «علاقة معينة لهيئة سياسية او

اجتماعية بقوة سياسية او اجتماعية أعم وأشمل»؛ وبذلك فهو «ليس استقلالا سياسياً»[٣]. ورأت صحيفة جيروزاليم بوست ان الحكم الذاتي حسب تصورات بيغن، «سيستمر الى الأبد » ولا يشكل مرحلة انتقالية الى سلطة مستقلة، وفسرت، على هذا الاساس، غرام بيغن بحركة غوش ايمونيم التي تساعده في تحقيق هذه الغاية بالاستيطان اليهودي الواسع في الاراضي المحتلة[٤]. وفي مقال حلل فيه مفهوم حكومة الليكود للحكم الذاتي، كتب دافي روبنشتاين في جريدة دافار: إن بيغن لن يقبل بحكم ذاتي لا يضمن ضم الاراضي المحتلة الى اسرائيل في نهاية الامر[٥]. اما وزير العدل الاسرائيلي، شموئيل تامير، فقال انه اطمأن، بعد محادثات اجراها مع مسؤولين اميركيين، إلى «ان الادارة الذاتية حاجز فعال ومفيد لمنع قيام دولة فلسطينية»[٦]. اما بيغن نفسه، فذهب أبعد منهم جميعاً في توضيح وتحديد مفهوم حزبه للحكم الذاتي فقد قال: «إن فكرة الادارة الذاتية هي فكرة صهيونية تهدف الى الغاء الحدود داخل ارض اسرائيل، ولمنع وقوع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت سلطة اجنبية»[٧].

والمتتبع لموقف اسرائيل في مفاوضات الحكم الذاتي مع مصر، يرى ان حكومة الليكود ملتزمة بهذا المفهوم للحكم الذاتي، فقد اشترطت قيودا على مجلس الحكم الذاتي المقترح وعلى صلاحياته دعت احد الكتاب الاسرائيليين الى الاستنتاج بانه لن يكون للمجلس سلطة على الارض التي يعيش عليها الفلسطينيون، ولا على المياه التي تجري من تحتها ويتساءل: «أي حكم ذاتي هذا؟». ثم لفت النظر إلى ان بيغن كان قد هدد بأنه سوف يلغي الحكم الذاتي اذا طالب بالاستقلال بعد قيامه، وبأنه سيعتقل اعضاءه ويزج بهم في السجون[٨].

فالموقف الاسرائيلي الذي يعبر عنه الائتلاف الحزبي الحاكم يقول: لا وجود لشعب فلسطيني، وبالتالي ليس هناك من يمثله، وعلى اسرائيل أن تتعامل مع اقلية سكانية لها مصالح معينة يمكنها الحصول عليها من خلال العمل كقوة ضاغطة ضمن السيادة الاسرائيلية.

كذلك يجب التوضيح ان موقف الليكود القائل بعدم وجود الشعب الفلسطيني، وبالتالي، الملتزم بدبلوماسية اللاتمثيل الفلسطيني، هو موقف مبدئي وليس مجرد عملية ضغط على منظمة التحرير الفلسطينية لحملها على تغيير موقفها من اسرائيل او اسلوبها في التعامل معها. ولهذا السبب فان حكومة الليكود لا تطلب تغييرا سلوكيا او تعديلا ايديولوجيا من منظمة التحرير. ففي مقابلة مع صحيفة لوموند الفرنسية قال بيغن: ان اسرائيل لا تريد ان تعترف منظمة التحرير بها[٩]. وكرر موشي دايان الفكرة نفسها، وبوضوح اكثر، عندما قال: ان اسرائيل يجب ألا تتفاوض مع منظمة التحرير «حتى ولو لم تكن منظمة ارهابية، لأن المنظمة لا تعرض حلا لمشكلة اللاجئين سوى فرض دولة فلسطينية على اسرائيل»[١٠]. ومع انه يمكن الاشارة الى تصريحات لمسؤولين في كتلة الليكود تظهر ان اعتراض الحزب على الحركة الوطنية الفلسطينية يعود إلى كونها تلتزم

بسياسة معادية لاسرائيل، وينمط سلوكي يتناقض مع مصالحها[٥]، مما يخلق انطباعاً باستعداد اسرائيل للاعتراف بها والتعامل معها إن هي عدلت سياستها واصلحت سلوكها، الا أن مثل هذه التصريحات ما هي إلا لتبرير موقف اسرائيل المبدئي الرافض لفكرة القومية الفلسطينية وما قد ينبثق عن هذا المبدأ من احتمالات سياسية. ففي اوائل شهر تشرين الثاني من عام ١٩٧٩، وبّخ بيغن وزير داخليته ورئيس وفده لمفاوضات الحكم الذاتي مع مصر، يوسف بورغ، لانه صرح، أثناء زيارته الى لندن، بأن اسرائيل مستعدة لان تعيد النظر في موقفها من منظمة التحرير اذا قامت هذه بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني. ودافع بورغ عن هفوته بالاعتراف بأنه لم يقصد ما قاله وانه لم يدل بذلك التصريح الا لأغراض الدعاية، وبهدف «تحسين صورة اسرائيل في الخارج»، وانه اضطر للإدلاء بمثل هذا التصريح بعد أن «تأكد» خلال وجوده في لندن، من ان منظمة التحرير الفلسطينية قد احتلت لنفسها مركزاً في العالم»[١٢]. وتبرهن هذه الحادثة على ان رفض الليكود للوجود القومي الفلسطيني رفض مبدئي ثابت وليس مناورة سياسية تهدف الى تحسين وضع اسرائيل التفاوضي مع الطرف الفلسطيني.

كذلك فان رفض كتلة الليكود لفكرة التمثيل الفلسطيني لا يقتصر على رفضها التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية فحسب. ولو كان الامر كذلك، لامكن القول ان الليكود لا يرفض بالضرورة قومية الشعب الفلسطيني، ولكنه لا يعترف بالمنظمة ممثلا شرعيا له. لكن الحزب يرفض الاعتراف بأن الشعب الفلسطيني طرف في الصراع، وبالتالي فهو يرفض التفاوض مع اي فئة من الفلسطينيين، وذلك لانه لا يقبل فكرة المساومة على أرض فلسطين او على أي جزء منها. ولا يدل قبول حكومة الليكود لاتفاقيات كامب ديفيد التي تنص على اشتراك ممثلين عن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، في مفاوضات حول المصير النهائي لتلك المناطق، على قبول حقيقي للمساومة حولها. والدليل على ذلك ان اسرائيل رفضت بعناد كاد يحرمها من فرصة التوصل الى اتفاقية الصلح المنفرد مع مصر، فكرة الربط بين معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ومفاوضات الحكم الذاتي للضفة والقطاع. كذلك يتبين عدم جدية التزام حكومة بيغن بالاستعداد للتفاوض حول مصير الضفة والقطاع مع أي طرف فلسطيني من عدم بذلها لأي جهد لايجاد فلسطينيين من سكان المنطقتين لتشجيعهم على الاشتراك في مفاوضات الحكم الذاتي. والحقيقة ان اسرائيل هي الشريك الوحيد في اتفاقيات كامب ديفيد الذي لم يحاول ذلك. فقد قامت الولايات المتحدة بجهود مكثفة من خلال ممثليها المتجولين، مثل: اذرتون وسوندرز، وممثليها في القدس، لاقناع فلسطينيين من الضفة والقطاع بالاشتراك في مفاوضات الحكم الذاتي[١٣]. كما قام ممثلون مصريون بمحاولات مشابهة[١٤]. لكن دايان وجد نفسه معرضاً لحملة انتقاد شديدة عندما حاول اجراء مثل هذه الاتصالات مع شخصيات من

---

(٥) قال بيغن لمجموعة من رجال الدين المسيحيين، اثناء زيارة قاموا بها لاسرائيل، ان «الدولة الفلسطينية ستصبح القاعدة الرئيسية للاتحاد السوفياتي في المنطقة، وان ساعتين فقط تفصلان اوديسا عن بيت لحم»[١١].

الضفة والقطاع في خريف عام ١٩٧٩، وكان لا يزال وزيراً للخارجية في حكومة الليكود[١٥]. وللتأكيد على الموقف الرافض للمساومة على مصير الضفة والقطاع وبالتالي عدم الاعتراف بضرورة اعتبار الفلسطينيين طرفا في النزاع اختار بيغن خلفاً لدايان في وزارة الخارجية اسحق شمير الذي وصفته صحيفة اسرائيلية بأنه «واحد من الاعضاء الاكثر تحمساً في حركة ارض اسرائيل الكاملة» وانه «يعارض اتفاقات كامب ديفيد»[١٦].

بذلك يتبين ان قبول اسرائيل لاتفاقيات كامب ديفيد لا يعني تحولا في موقفها الرافض لقومية الشعب الفلسطيني بل هو تأكيد عليه وترسيخ له. ولا يجوز اعتبار تلك الاتفاقيات دلالة على ليونة اسرائيل تجاه الحركة الوطنية الفلسطينية بل لغم في دربها ومحاولة لتوريطها في تصفية القضية الفلسطينية كقضية قومية. كذلك لا يجوز اعتبار فكرة الحكم الذاتي ملاطفة للشعور القومي الفلسطيني او مداعبة للرأي العام العالمي المؤيد له والمتعاطف معه، حيث ان الاسلوب الذي اقرته الحكومة الاسرائيلية لمكافحة التعاطف المتزايد مع الشعب الفلسطيني هو مجابهته بتكثيف حملتها الاعلامية في الخارج والقيام «بجهد هائل في كل عاصمة لوقف هذه المسيرة»[١٧] وليس مهادنته بتعديل سياستها. ويمكن القول ان الحكم الذاتي، كما تفهمه حكومة الليكود، ما هو إلا المرحلة الثانية من مراحل نضوج الاحتلال والاحتواء الاسرائيلي لباقي الارض الفلسطينية الذي يقصد له أن يتطور من احتلال سافر الى احتلال مستتر ومن ثم الى ضم الاراضي المحتلة وفرض السيادة الاسرائيلية عليها. أي أن الحكم الذاتي، كما قال بيغن نفسه في تصريح اوردناه سابقا، هو فكرة صهيونية تهدف الى نقل حدود اسرائيل الى نهر الأردن تحت ستار من الشرعية بحصول موافقة عربية عليها.

المعراخ: التمثيل اللافلسطيني

كثيرون من الاسرائيليين يرفضون مقولة اللاوجود الفلسطيني وحتى يخجلون من سخافتها. ان الرفض الدولي الواسع لهذه المقولة يعرض الاسرائيليين للنقد والاحراج وحتى للسخرية، إضافة الى ان كثيرين من الاسرائيليين يدركون انها تجرهم الى نفق سياسي مسدود. لذلك نشأ وتنما في اسرائيل تيار يتركز في كتلة المعراخ يقر بوجود الشعب الفلسطيني ولا يراوغ في الاعتراف بصفته القومية. وكثيرون منهم لا يتهربون من العواقب المنطقية لهذا الموقف، فيعترفون بحق الشعب الفلسطيني في ان يكون له كيان سياسي. لكنهم، هنا يصطدمون بالعلاقة التاريخية بين الشعب الفلسطيني وفلسطين، وبمسألة الكثافة السكانية الفلسطينية القائمة فعلا في اجزاء كبيرة من البلاد التي يرغبون في احتكارها. من هذا المنطلق نشط هؤلاء في البحث عن صيغة توفق بين ضرورة الاعتراف بقومية الشعب الفلسطيني وضرورة اجهاض الاطار السياسي الملائم لهذا الواقع. أي انهم ارادوا الفلسطينيين كـ «الشيطان»، جسماً بلا ظل، وشعباً بلا وطن.

وكانت الصيغة التي توصلوا اليها، نتيجةً لبحثهم هذا، هي صيغة الوطن البديل، فدعوا الى اقامة ما يسمونه دولة اردنية – فلسطينية في الضفة الشرقية وربما في بعض

اجزاء الضفة الغربية. ففي مؤتمره الحزبي الثامن، مثلاً، دعا حزب العمال الاسرائيليين الموحد (المابام)، وهو عضو رئيسي في ائتلاف المعراخ، الى «حل سياسي بواسطة الاردن» وقرر «انه لا مكان بين البحر والنهر لدولة ثالثة فلسطينية، وان هذه الارض تنتسم لاسرائيل من جهة، ولدولة اردنية – فلسطينية من جهة اخرى تضم غالبية الضفة الغربية وقطاع غزة»[١٨]. لكن دعاة هذه الصيغة، وتمثلهم كتلة المعراخ، يدركون رفض الشعب الفلسطيني للوطن البديل، وبالتالي فهم يدركون عقم محاولة التوصل الى اتفاق مع الطرف الفلسطيني حول هذه الصيغة. وهذا فرض عليهم ما يمكن تسميته بـالتمثيل اللافلسطيني كأسلوب دبلوماسي وحيد يلائم موقفهم السياسي. اي انهم يقبلون التفاوض حول مصير الضفة والقطاع والشعب الفلسطيني، لكنهم لا يقبلون التفاوض حولها مع اي طرف فلسطيني. وتوصلوا الى ان الطريقة الوحيدة للتفاوض حول مصير الفلسطينيين دون التورط في الجدل المرفوض منهم مبدئياً حول حقهم في الاستقلال هو التفاوض مع الاردن، لان الوطن البديل لن يقبله سوى ممثل بديل[١٩].

اود ان الفت النظر هنا الى نقطة أساسية، وهي ان استعداد كتلة المعراخ للتفاوض مع الأردن حول مصير الضفة الغربية وسكانها لا يعني اعترافها بشرعية السيادة الاردنية على الضفة. لكنه ينبع من التزامها بضرورة احباط اي تفكير جدي بالاستقلال الفلسطيني، وبقيام دولة فلسطينية مستقلة في أي جزء من فلسطين. صحيح انه يمكن العثور على تصريحات نادرة لبعض المسؤولين في كتلة التجمع توحي، اذا أخذت على انفراد، بوجود قناعة بشرعية الوجود الأردني غربي نهر الاردن. ففي أيار ١٩٨٠، نقلت صحيفة اسرائيلية عن رئيس الكتلة، شمعون بيرس، قوله: إن المفاوضات يجب أن تقوم على قاعدة الشرعية، وان الشرعية للأردن، حيث انه لم يتنازل عن الضفة الغربية ولم يتنازل أهلها عن جنسيتهم الأردنية[٢٠]. لكن دراسة موقف الحزب بطريقة تأخذ بعين الاعتبار تصوره الشامل المتكامل لمصير الضفة الغربية والشعب الفلسطيني، ولا تستند الى عبارة معزولة فقط، تؤدي الى الاستنتاج بان الحديث عن الشرعية الأردنية لا يراد به سوى الحفر تحت القدم الفلسطينية وتقويض فكرة اعتبار الشعب الفلسطيني طرفا مميزا من أطراف الصراع له حق التمثيل المستقل في أي مفاوضات سياسية تجري حول أرضه ومصيره.

والحقيقة، إن دراسة موقف كتلة التجمع تؤدي الى اكتشاف دافعين اساسيين لتفضيلها التفاوض مع الأردن هما:

اولا: يعتبر الحزب هذه الصيغة صيغة موفقة وذكية لتجنب الرفض والسخرية اللذين تؤدي اليهما مقولة اللاوجود واللاتمثيل الفلسطيني، دون الحاجة الى مواجهة ممثلين فلسطينيين يحملون مطالب فلسطينية قومية.

ثانياً: يرى الحزب امكانية أفضل للحصول على تنازلات من مفاوضين أردنيين، حتى ولو كان بينهم فلسطينيون كجزء من وفد أردني، من حالة التفاوض مع ممثلين فلسطينيين ملتزمين بحركة وطنية فلسطينية.

اما بالنسبة للنقطة الأولى، فان الرأي الذي يمثله حزب المعراخ يرى خطورة قصوى في الاصرار على عدم الاعتراف بالوجود الفلسطيني وعلى عدم التفاوض حول مصير الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وهناك شعور بأن مثل هذا التصلب قد يؤدي إلى قناعة الرأي العام العالمي بأن البديل الوحيد المعقول للتخلص من مشكلة الشرق الأوسط هو العمل على اقامة دولة فلسطينية. وبالتالي فهناك تيار إسرائيلي يتهم حكومة الليكود بأنها تعمل بلا وعي على خلق دولة فلسطينية مستقلة. ففي مقال لصحيفة عل همشمار نرى هذا الاتهام بشكل صريح؛ اذ كتبت الصحيفة أن حزب الليكود «سيقودنا في نهاية الأمر الى دولة فلسطينية»[٢١]. وفي عدد لاحق، كتبت الصحيفة ان «الحكومة الاسرائيلية على استعداد لتعريض اسرائيل للخطر مقابل الحفاظ على نظرية ارض اسرائيل الكاملة»، واستنتجت من ذلك أنه «آن الاوان لانقاذ الدولة والشعب من ايدي هذه الحكومة»[٢٢]. وبعد ايام قليلة، عادت الصحيفة الى الموضوع نفسه واتهمت الليكود بأنه يعاني من عقدة ايديولوجية ستؤدي باسرائيل الى التهلكة، وقالت إن عدم قدرة الليكود على التخلص من هذه العقدة الايديولوجية حول ضم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى اسرائيل ستؤدي الى مبادرة اوروبية قد تدعو الى التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولة مستقلة بزعامة منظمة التحرير الفلسطينية حتى دون تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني. وطالبت الصحيفة بانه «اذا لم يكن بالامكان تغيير هذه الايديولوجية فيجب تغيير الحكومة»[٢٣]. قد يقال ان صحيفة عل همشمار تنطق بلسان حزب شريك في ائتلاف المعارضة وربما كان ما تقوله جزءاً من الحملة الانتخابية التي بدأت الأحزاب الاسرائيلية تستعد لها، وانها لن تكون اكثر ليونة من الليكود اذا استلم حزبها الحكم. وقد يكون في هذا قدر من الصحة، لكنه لا شك في ان احزاب كتلة المعراخ ترى في التفاوض مع الأردن مصلحة اسرائيلية عليا، لا لأنها تقر للأردن بحق استعادة سلطته السابقة على الضفة الغربية، ولكن لأنها ترى في ذلك اسلوبا لاجهاض التيار الدولي المتزايد للاعتراف بمنظمة التحرير وبضرورة اشراكها في عملية السلام كممثل للشعب الفلسطيني. أي ان المعراخ تريد ان تستعمل الأردن اداة لاسرائيل في محاربة النفوذ المتزايد والشرعية الدولية المتنامية للمنظمة. ففي حديث اذاعه راديو اسرائيل، مساء يوم ٢٥/١١/١٩٧٩، قال اهارون ياريف، رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل - أبيب، انه كان بالامكان في الماضي أن تسد اسرائيل الطريق على منظمة التحرير بالتوصل الى اتفاق مع اي من الشخصيات المحلية المستعدة للتفاوض مع اسرائيل. لكن نفوذ المنظمة تنامى بحيث اصبحت الآن «تتمتع باعتراف عدد كبير من الدول يزيد عن عدد الدول التي تقيم علاقات سياسية مع اسرائيل». لذلك لم تعد هناك وسيلة لتجنب التفاوض مع المنظمة إلا بالتفاوض مع الاردن[٢٤].

والحقيقة ان استعداء طرف عربي على آخر هو جزء ثابت واساسي من استراتيجية المعركة الصهيونية ضد الأمة العربية. وتظهر هذه الحقيقة بجلاء في تفكير الرأي الاسرائيلي المتمثل في كتلة المعراخ. وقد تبين من الجدل الذي دار في اسرائيل، قبيل الموعد المقرر لاجراء الانتخابات البلدية في الضفة الغربية (نيسان ١٩٨٠)، ان استخدام

الاردن أو من يلقبون برجالات الاردن في الارض المحتلة لمحاربة واضعاف نفوذ منظمة التحرير هو اسلوب اساسي في التعامل مع الشعب الفلسطيني. فعندما اقترب موعد الانتخابات البلدية بدأت تظهر، في وسائل الاعلام الاسرائيلية، دعوة لتأجيلها خوفا من اعطاء المنظمة فرصة اخرى لاظهار، وربما تقوية، نفوذها في المجالس البلدية والقروية. ومع أن سلطات الحكم العسكري أعلنت انها قررت تأجيل الانتخابات «لأنه من المفروض ان تنتهي مفاوضات الحكم الاداري الذاتي في شهر ايار المقبل ولا معنى من اجراء انتخابات للبلديات والمجلس الاداري للحكم الذاتي في نفس الفترة»[٢٥]، إلا ان السبب الحقيقي لذلك التأجيل هو الذي اعطته جريدة عل همشمار عندما كتبت: «إن السلطات الاسرائيلية لا تريد ان تكون هذه الانتخابات فرصة ممتازة يظهر فيها سكان الضفة الغربية بشكل قاطع معارضتهم لمشروع الادارة الذاتية امام العالم أجمع. وتتخوف السلطات الاسرائيلية من ان رؤساء البلديات – المعتدلين – سيستبدلون بمؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية، خاصة. وان جميع رؤساء البلديات يعلنون اليوم ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني»[٢٦].

وفي تحليل مفصل لتأثير اجراء الانتخابات البلدية على المصالح الاسرائيلية، دعا امنون كوهين، استاذ تاريخ الشرق الاوسط الحديث في الجامعة العبرية ومستشار الحاكم العسكري للشؤون العربية سابقا، الى تأجيل الانتخابات خوفاً من ان تتمكن منظمة التحرير الفلسطينية من «احتلال البلديات من الداخل»[٢٧]. واستعرض، في تحليله، امكانية استعمال الحزب الشيوعي لمنافسة مؤيدي المنظمة لكنه خلص الى القول: «انه من الصعب رؤية فرصة حقيقية لاضعاف منظمة التحرير عن طريق المنافسة من الحزب الشيوعي». كذلك رفض الفرضية الاسرائيلية القائلة إن «تغذية زعامة مؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية سيوجد وزناً مضاداً (دعائيا او حتى سياسيا) لزعامة منظمة التحرير في بيروت ودمشق»، وتوصل في النهاية إلى الاستنتاج «ان البديل السياسي الهام والوحيد لمنظمة التحرير الفلسطينية في المناطق المحتلة يتمثل في الأوساط المؤيدة للأردن». ودعا الى تأجيل الانتخابات إلى ان يتمكن هؤلاء من تنظيم انفسهم واستعادة ثقتهم. وحذر من العواقب الخطيرة لاجراء الانتخابات قبل ذلك، وقال ان ذلك «سيزيد من حدة وضعنا من الناحية الاعلامية؛ وذلك لان هذه الانتخابات ستؤدي الى اعادة تركيز الاهتمام والانتقاد نحونا في مسألة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية ومدى الصدق في تجاهلنا لها».

لا يتورع الزعماء الاسرائيليون عن الحديث صراحة حول امنيتهم بنجاح هذه المكيدة، بل ويذهبون ابعد من ذلك ويحاولون زرع وتغذية الريبة المتبادلة بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية. ففي حديث الى ممثلي صندوق الجباية اليهودية، قال رئيس كتلة المعراخ، شمعون بيرس، ان الشريك المفاوض حول مستقبل الضفة الغربية يجب ان يكون الاردن لانه «يعرف حتى اكثر من اسرائيل كيف يتعامل مع منظمة التحرير»[٢٨]. وبعد محاولته هذه لاثارة مخاوف المنظمة من الاردن، استكمل دورة الفساد باثارة مخاوف الأردن من المنظمة بقوله ان المعراخ مازال مصرا على الخيار الأردني في المفاوضات «لأن تخوف الأردن

من منظمة التحرير ما زال يتصاعد اكثر من التخوف الاسرائيلي»[٢٩]. وكرر بيرس هذا الادعاء في مناسبات متعددة، وبأشكال متنوعة، قائلا، في احداها «ان قيام «دولة عرفاتية» يعرض الاردن قبل غيره للخطر»[٣٠]. لا بد من الاستنتاج اذن ان كتلة المعراخ ترى في التفاوض مع الاردن حول مستقبل الضفة الغربية الوسيلة الوحيدة للتملص من المواجهة السياسية مع منظمة التحرير ومحاولة لعرقلة وحسر التأييد الدولي المتزايد لها. اما بالنسبة للدافع الثاني الذي من اجله تفضل المعراخ التفاوض مع الاردن فهو الاعتقاد الشائع بين زعمائها بأن الحصول على تنازلات منه أسهل من الحصول على تنازلات من ممثلين فلسطينيين. ولا يعود هذا الاعتقاد بالضرورة الى شعور بأن الاردن غير ملتزم بحقوق الفلسطينيين ومستعد للتفريط بها، بل إلى الاعتقاد بأن ظروفه واوضاعه تسهل عليه قبول التنازلات التي تتطلبها اسرائيل. ففي معرض تفسيره لتأييده لفكرة الدولة الاردنية – الفلسطينية التي يطرحها حزب المعراخ قال موردخاي غور، رئيس الأركان الاسرائيلي السابق، ان الدولة الفلسطينية، بطبيعة الحال، لن تقبل ان تكون كلها منزوعة السلاح، ونظرا لصغر حجمها لن يعني شيئاً ان تكون بعض اراضيها فقط منزوعة السلاح، حيث انه يكفي ان تضع صواريخ مضادة للطائرات في منحدرات الخان الأحمر لتمنع اي طائرة اسرائيلية من الاقلاع بسلام من أي مطار في اسرائيل. واستطرد يقول ان الوضع يختلف ضمن اطار دولة أردنية – فلسطينية حيث ان دولة كتلك تمتد على مساحة واسعة تجعل «من السهل عليها ان توافق على تنازلات اقليمية طفيفة توفر لاسرائيل الامن اللازم لها»[٣١]. وردد شمعون بيرس هذه الفكرة بقوله ان الاتفاق حول مناطق منزوعة من السلاح ضروري لإعادة اي منطقة للحكم العربي، وانه «في الامكان التوصل الى اتفاق كهذا مع الأردن ولكن ليس مع عرفات. والمشكلة ليست مشكلة عدد الدول بل عدد الجيوش... وأي يهودي يقبل أن يرابط جيش فلسطيني على بعد مئات من الأمتار من نوافذ الكنيست؟»[٣٢].

مع ان بعض زعماء كتلة المعراخ عبروا عن تشككهم في صحة الفرضية القائلة أن من مصلحة اسرائيل التفاوض مع الاردن لأنه اكثر استعدادا لتقديم تنازلات لاسرائيل الا ان الفكرة تبقى تراودهم. فبعد ان انتقد ابا ايبن حزبه (حزب العمل، الشريك الرئيسي في كتلة المعراخ) لتمسكه بهذه الفرضية، وبعد ان دعا الى التفاوض مع «كل عنصر فلسطيني يريد السلام» وحتى بعد ان قبل امكانية قيام دولة فلسطينية تقبل قيوداً تضمن أمن اسرائيل، عاد ودعا الى «تجمع» الدول الثلاث (الاردنية والفلسطينية والاسرائيلية) دون ان يحدد طبيعة التجمع المقترح[٣٣]. لكن زئيف هيرش، استاذ العلوم السياسية في جامعة تل – ابيب الذي امتدح فكرة أبا ايبن ، زاد من وضوح الفكرة بقوله، إنها جيدة لان اشتراك الاردن في الصيغة المقترحة «سيؤدي الى اعتدال الفلسطينيين والتسهيل عليهم في عمل التنازلات المطلوبة لاسرائيل، ومن بينها الموافقة على وجود اسرائيلي مستمر في غور الأردن وتعديلات معينة على الحدود»[٣٤]. ويدل هذا على قوة جاذبية هذه الفرضية وصعوبة تخلي زعماء المعراخ عنها.

من العوامل التي تشجع على الاعتقاد بأن الاردن، أو غيره من الدول العربية التي

قد تقبل التفاوض حول مصير الضفة الغربية، ستكون مستعدة لتقديم تنازلات سهلة لاسرائيل هو الاعتقاد بأن لتلك الدول مصلحة في تمزيق الضفة الغربية حتى لا يعود شبح الدولة الفلسطينية ليعتلي المسرح السياسي في المستقبل. ففي مقال كتبه حاييم هرتسوغ، مندوب اسرائيل السابق لدى الأمم المتحدة، قال انه «من الواضح ان هناك اجماعا في الشرق الأوسط من جانب جميع ما يسمى بدول المجابهة المجاورة لاسرائيل ضد خلق دولة فلسطينية مستقلة»[٣٥]. ويزخر الخيال الصهيوني بالأفكار حول كيفية اغراء الأردن بالتفاوض حول مصير الضفة الغربية وتقديم التنازلات التي تريدها اسرائيل هناك. ومن هذه الاساليب استعمال قطاع غزة طعماً للأردن، على «أمل ان ضم القطاع الى مملكة الاردن الواسعة يمكنها من قبول تعديل الحدود في يهودا والسامرة وفي غور الأردن على نمط مشروع آلون»[٣٦].

وأخيراً لا بد من الاشارة الى أن كتلة التجمع ترفض الاعتراف بالفلسطينيين طرفا مستقلا من اطراف الصراع وترفض امكانية التفاوض معهم لنفس السبب الذي من أجله ترفض ذلك كتلة الليكود. وذلك لأنها ترفض مبدأ الاستقلال الفلسطيني. وهي، مثلها مثل كتلة الليكود، لا تريد من منظمة التحرير أن تصلح نفسها لتصبح اهلا للتفاوض حول مستقبل الشعب الفلسطيني ومصير أرضه، وذلك لان الحزب يرفض فكرة الاستقلال الفلسطيني وليس فقط على اساس المطالبين بها. ففي اجتماع لزعماء حزب العمل في تل - ابيب هاجم هؤلاء الزعماء كل من يؤيد فكرة الدولة الفلسطينية وطالبوا «بطرد كل مسؤول في حزب العمل يؤيد اقامة دولة فلسطينية»[٣٧]. وقال شمعون بيرس، رئيس كتلة التجمع: إن على اسرائيل ان تفضل الأردن على منظمة التحرير كشريك في المفاوضات حول مصير الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ حتى ولو اعترفت المنظمة باسرائيل وبقرار ٢٤٢ وامتنعت عن «الارهاب»[٣٨]. وعندما حاول دايان البحث عن شخصيات محلية، من الضفة والقطاع، ليشتركوا في مفاوضات الحكم الذاتي تعرض للنقد من قبل حزب المعارضة ومن الحزب الحاكم، مما دعا اوري افنيري الى القول: إن تصرف زعماء حزب العمل «يشير الى أن صعود المعراخ الى السلطة قد يعرض مسيرة السلام للخطر اكثر من حكومة الليكود»[٣٩].

يتضح مما سبق ان صيغة التمثيل اللافلسطيني التي تقترن بكتلة التجمع ما هي إلا مصيدة مزدوجة يقصد بها ان يكون الاردن والفلسطينيون، معاً، ضحاياها. فمن خلالها تسعى كتلة التجمع الى احباط امكانية الاستقلال الفلسطيني واستغلال الاردن لتحقيق تلك الغاية دون الاعتراف لها بحق استرجاع سيادتها السابقة على الضفة الغربية. وفي ضوء ذلك يجدر بالأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهما تتلمسان طريقهما نحو المستقبل، ان تظلا دوما على حذر من منزلق الظن بأن استقلالية التمثيل والقرار الفلسطيني هما مسالتان شكليتان يمكن الاستعاضة عنهما او التلاعب بهما على أمل احراز المزيد من التعاطف الدولي أو الكسب الاعلامي.

الهوامش السياسية

لا يخلو المسرح السياسي الاسرائيلي تماما من تنظيمات تقبل بمنح الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية بما فيها حقه في الاستقلال. الا أن هذه الفئات اصوات خافته ضائعة وسط الضجيج الصهيوني المنبعث عن الكتلتين الرئيسيتين، ولا يكاد يسمع صوتها أو يلمس اثرها على الصعيد الرسمي او الشعبي في اسرائيل. ويتمركز هذا الرأي الاسرائيلي المحدود في الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكاح) وكتلة شيلي.

أما حزب راكاح فيدعو الى اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في أي مفاوضات حول مستقبل الضفة والقطاع، ويعتقد «ان احلال السلام في الشرق الأوسط يتطلب اشراك جميع الاطراف المعنية في النزاع في عملية السلام بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد والمعترف به للشعب العربي - الفلسطيني؛ وذلك لأن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط»[٤٠]. وأثناء زيارة الى اسرائيل قام بها وفد من الحزب الشيوعي الايطالي، دعا الحزبان الشيوعيان الايطالي والاسرائيلي الى حل للقضية الفلسطينية يقوم على أسس من بينها انسحاب اسرائيل من كافة المناطق التي احتلت سنة ١٩٦٧، والاعتراف بالحقوق القومية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة الى جانب دولة اسرائيل[٤١].

والكتلة الحزبية الثانية الممثلة في الكنيست والتي اتخذت موقفا معلنا مؤيدا للاستقلال الفلسطيني هي كتلة شيلي، التي تقدمت الى الكنيست بتاريخ ١٩٨٠/٣/٦ بمشروع قرار يدعو الى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره «بما في ذلك حقه في دولة مستقلة، الى جانب اسرائيل، في الضفة الغربية وقطاع غزة»[٤٢].

أما الفئات السياسية الصغيرة الاخرى فهي غالبا ما تدور في فلك الكتلتين الرئيسيتين بالنسبة لمواقفها من القضية الفلسطينية. ومع ان بعضها يقترب ظاهريا من قبول مبدأ حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الا انها كثيرا ما تحفظ لنفسها خط الرجعة بتحفظات تصل احياناً الى حد العودة عن موقفها الأصلي وتفرغه من أي مضمون حقيقي. وتمثل «حركة السلام الآن» هذا النمط الزئبقي كما يتضح من وثيقة المبادىء التي اعلنتها في ايلول عام ١٩٨٠، والتي طالبت الحكومة الاسرائيلية فيها «بالاعتراف بحق الوجود القومي للشعب الفلسطيني بشرط الا يتناقض هذا الحق مع المصالح الأمنية الاسرائيلية»[٤٣] لكن الناطق باسم الحركة طالب الفلسطينيين «بالتنازل عن حق العودة مقابل تنازل اليهود عن حقوقهم التاريخية في أرض اسرائيل كاملة»[٤٤]. ثم تجاوز الناطق باسم الحركة هذا الحد باتجاه الغاء موقفه الاساسي بقوله: «ان حركته لا تريد ان تتعهد بتأييد حل يرمي الى قيام دولة فلسطينية وانها تبقي الخيار الاردني مفتوحاً»[٤٥] وأضاف ان «حركة السلام» الآن لا تنادي بالعودة الى حدود عام ١٩٦٧. اي انه خطا خطوة الى الأمام ثم ثلاث خطوات، على الاقل، الى الوراء. ولا يجوز اعتبار هذا الموقف مؤيدا لقومية الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره كما تدعي الحركة.

وهناك تيار آخر يبدو وكأنه يقبل بقومية الشعب الفلسطيني وما يتبع ذلك من صيغ دبلوماسية ومواقف سياسية دون ان يكون فعلا كذلك. وهذا التيار هو الذي يدعو الى قبول اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في الحوار السياسي حول مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة. ولأن هذا التيار يدعو الى ذلك يبدو وكأنه يمثل اقراراً حقيقيا بقومية الشعب الفلسطيني. الا ان هذا الموقف كثيرا ما تقترن به ايضا شروط وتحفظات تلغيه وتفرغه من امكاناته السياسية. ومن أهم هذه الشروط قبول المنظمة بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، واعترافها بدولة اسرائيل، والكف عن الكفاح المسلح، واستعدادها لتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني، وتوطين اللاجئين خارج فلسطين[٤٦]. والتناقض في مثل هذا الموقف اساسي وواضح. فمنظمة التحرير تفقد صفتها كحركة وطنية للشعب الفلسطيني بمجرد قبولها بهذه الشروط؛ حيث ان قبولها بقرار ٢٤٢ الذي ينزع الصفة القومية عن الشعب الفلسطيني يجردها تلقائيا من حق تمثيل ذلك الشعب، ويمسخها الى قوة ضاغطة تساهم في الدفاع عن مصلحة اللاجئين المادية في مفاوضات التعويض عن ممتلكاتهم الشخصية في احسن الاحوال. لذلك لا يجوز اعتبار مثل هذا الموقف موقفا منسجما مع الحقوق القومية للشعب الفلسطيني.

واخيرا، تجدر الاشارة الى ان الاسرائيليين، بشكل عام، لا يقلون تصلباً عن زعاماتهم واحزابهم بالنسبة لمسألة قومية الشعب الفلسطيني وما يتفرع عنها من مسائل دبلوماسية وسياسية. ففي استطلاع للرأي العام الاسرائيلي جرى في خريف عام ١٩٧٩، لم يوافق سوى ٢٢ بالمائة على فكرة قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة اذا اعترفت منظمة التحرير باسرائيل، بينما عارض الفكرة ٧١,٨ بالمائة منهم حتى ولو اعترفت المنظمة باسرائيل[٤٧].

خلاصة:

منذ ان نشأت الحركة الصهيونية كحركة سياسية منظمة في أواخر القرن الماضي، ساد فيها تيار يقول إن حق اليهود في فلسطين مستمد من الله والتاريخ وإن اعتراف الدول والأمم بهذا الحق لا يزيده شيئا من الشرعية. صحيح ان الحركة الصهيونية، منذ قامت وحتى يومنا هذا، تبذل كل ما في وسعها للحصول على تأييد الشعوب والدول، لكنها ترى انها بحاجة لذلك التأييد ليمدها قوة وليس ليكسبها حقا او شرعية. فالحق والشرعية امران مفروغ منهما حسب ادعائها.

هكذا فسرت الحركة الصهيونية وعد بلفور، وبهذه الروح قبلت قرار تقسيم فلسطين. فهي لم تقبل يوما الفكرة القائلة ان الدولة اليهودية مدينة لأي منهما بحق الوجود. كلاهما ساعد في امداد الحركة الصهيونية بمقومات العمل من اجل تحقيق غايتها، لكن الغاية نفسها مستمدة من روح الله.

إن كتلة الليكود والاحزاب المنتمية اليها هي أحرص وريث على هذه العقيدة الصهيونية، وتترجمها اليوم على صعيد الواقع بالاصرار على إن لها حق السيادة الأبدية

على الأرض المحتلة كلها حتى لو لم يعترف لها بذلك انسان. وهي تتبع الفتوى اليهودية المتعصبة القائلة ان سحب السيادة اليهودية عن أي بقعة يتم «تحريرها» من «أرض اسرائيل» كفر، وان منع الاستيطان اليهودي في اي بقعة من «ارض اسرائيل» ايضا كفر. لذلك فالليكود على استعداد للتفاوض والتحاور اللانهائي مع اي طرف يقبل التباحث معها حول كيفية الإبقاء على السيادة الاسرائيلية على الأرض المحتلة. وليس لديها اي استعداد للتفاوض لحظة واحدة حول كيفية سحبها. ويظهر من تحليلنا لموقف الليكود من مسألة التمثيل الفلسطيني انها ترفض رفضا مطلقا ومبدئيا فكرة التفاوض مع الفلسطينيين لا لسبب الا لانهم أصحاب الارض ولا يعقل ان يكون لهم مطلب سوى انحسار السيادة والسيطرة الاسرائيلية عن الارض.

اما كتلة المعراخ، فهي ايضا تدين بالصهيونية، ولكونها كذلك لا يمكن ان تعترف بأن للعرب اي حق في ارض فلسطين، لان في ذلك خروج عن مذهب الصهيونية. لكنها تختلف عن الليكود بأنها مارست الحكم لمدة اطول بكثير وتعلمت ضرورة مواجهة الحقائق اكثر منها. كذلك فان اتصالاتها وعلاقاتها الدولية أقوى وأوسع نتيجة للقناع العمالي الذي ترتديه، والذي ربطها بالاشتراكية الاوروبية منذ سنين عديدة، على خلاف حركة الليكود التي لم تهذبها الحياة وعاشت منذ ولدت تجربة تتسم بالتقوقع على الذات والتآمر في الظلام.

ربما كان هذا الاختلاف في التجارب الحياتية للكتلتين هو الذي علم المعراخ حكمة الانحناء لتجنب الانكسار. لذلك فهي لا تغلق باب المساومة على الضفة والقطاع. وهي لا تفعل ذلك قناعة بحق الغريم المطالب، ولذلك ترفض التعامل مع صاحب الحق علما منها بأن صاحب الحق لا يساوم. لكنها تفعل ذلك من منطلق ضرورة الانحناء أمام العاصفة، ولو الى حين مرورها.

---

(١) النص الكامل في «جيروزاليم بوست»، ١٩٧٧/١٢/١٩.

(٢) U.S. Government, International communication Angency, *A Framework for peace in the Middle East: Documents relating to the camp David Accords*. U.S. Policy Statement Series, 1978).

(٣) الترجمة في جريدة «الانباء»، ٣٠/٥/١٩٨٠.

(٤) «جيروزاليم بوست»، ١٩٧٩/١٢/١٢.

(٥) ترجمة «الفجر»، ١٩٨٠/٢/٢٠.

(٦) «الشعب»، ١٩٨٠/١/٢١.

(٧) «الفجر»، ١٩٨٠/١/٢٨.

(٨) «جيروزاليم بوست»، ١٩٨٠/٣/٢٣.

(٩) المصدر نفسه، ١٩٨٠/٣/١٨.

(١٠) المصدر نفسه، ١٩٧٩/١٠/٣٠.

(١١) المصدر نفسه، ١٩٧٨/٢/٢.

(١٢) «القدس»، ١٩٧٩/١١/٦.

(١٣) «جيروزاليم بوست»، ١٩٧٩/١٢/٢٣ و١٩٨٠/١/٤؛ «الفجر»، ٣٠ و١٩٨٠/١/٢١.

(١٤) «الفجر»، ١٩٧٩/١٢/٤، نقلاً عن «يديعوت احرونوت»؛ «جيروزاليم بوست»، ١٩٧٩/١٢/١٢.

(١٥) أبا ايبن، «ضجة حول لا شيء» «معاريف»، ١٩٧٩/٩/١٦؛ كذلك انظر مقال ناتان يلين - مور في «هآرتس»، ترجمة «الفجر»،

١٦/٩/١٩٧٩؛ «جيروزاليم بوست»، ٣١/٨/١٩٧٩.

(١٦) «هآرتس»، الترجمة في «الفجر»، ١١/٣/١٩٨٠.

(١٧) «جيروزاليم بوست»، ١٣/٣/١٩٨٠.

(١٨) «الشعب»، ١٧/١/١٩٨٠.

(١٩) انظر تصريح شمعون بيرس في جريدة «هآرتس»، ٢٤/١٠/١٩٧٩.

(٢٠) «الانباء»، ٢٨/٣/١٩٨٠.

(٢١) المصدر نفسه، ٢١/١/١٩٨٠.

(٢٢) المصدر نفسه، ١٧/٣/١٩٨٠.

(٢٣) المصدر نفسه، ٢٢/٣/١٩٨٠.

(٢٤) المصدر نفسه، ٢٦/١١/١٩٧٩.

(٢٥) «الانباء»، ٢٣/١/١٩٨٠.

(٢٦) ترجمة «الفجر»، ٢٤/١/١٩٨٠.

(٢٧) امنون كوهين، «الانتخابات البلدية في الضفة»، ترجمة «القدس»، ١٨/١٠/١٩٧٩. (جميع الاشارات اللاحقة لمقالة كوهين من المصدر نفسه).

(٢٨) «جيروزاليم بوست»، ١٩/١٠/١٩٧٩.

(٢٩) «هآرتس»، ٢٤/١٠/١٩٧٩.

(٣٠) «الانباء»، ٢٨/٣/١٩٨٠.

(٣١) «دافار»، ٧/٣/١٩٨٠.

(٣٢) «الانباء»، ٢٨/٣/١٩٨٠.

(٣٣) «الفجر»، ١٦/١٢/١٩٧٩.

(٣٤) «دافار»، ترجمة «القدس»، ١٠/١٢/١٩٧٩.

(٣٥) «جيروزاليم بوست»، ١٢/١٠/١٩٧٩.

(٣٦) «يديعوت أحرونوت»، ١٦/١١/١٩٧٩.

(٣٧) «الفجر»، ٢٢/١٢/١٩٧٩.

(٣٨) «جيروزاليم بوست»، ١٩/١٠/١٩٧٩.

(٣٩) «الفجر»، ١٠/٩/١٩٧٩.

(٤٠) «الاتحاد»، ١٨/٧/١٩٨٠.

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) النص الكامل لمشروع القرار في «جيروزاليم بوست»، ٢٠/٣/١٩٨٠.

(٤٣) «الفجر»، ٢٧/٣/١٩٨٠.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) «القدس»، ٢٧/٣/١٩٨٠.

(٤٦) انظر مثلاً الشروط التي وضعها اهارون ياريف، رئيس معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل – ابيب، «القدس»، ٢٤/١١/١٩٧٨.

(٤٧) «جيروزاليم بوست»، ١٦/١١/١٩٧٨.

مقابلة

بسّام الشكعة ومحمّد ملحم يتحدّثان عن المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي

في عدد الشهر الماضي، تشرين الاول ١٩٨٠، نشرت «شؤون فلسطينية» نص المقابلة التي اجرتها مع السيد فهد القواسمة، رئيس بلدية الخليل المبعد. وفي هذا العدد تنشر نص مقابلتين جديدتين مع كل من السيد بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس، ومحمد ملحم رئيس بلدية حلحول المبعد.

فيما يلي المقابلة الاولى التي اجراها عباس شبلاق في لندن مع السيد بسام الشكعة الذي يعالج هناك:

س – برز رأيان في الساحة الفلسطينية حول مسألة اشتراك القوى الوطنية في الانتخابات البلدية في الضفة والقطاع المحتلين عام ١٩٧٦: رأي يستند الى اعتبارات قانونية ترى عدم شرعية الانتخابات في ظل الاحتلال، وبالتالي المطالبة بمقاطعتها، ورأي يستند الى اعتبارات سياسية، ويرى ان مصلحة شعبنا الوطنية تقتضي عدم ترك المجال مفتوحاً امام سلطات الاحتلال لاستغلال الانتخابات في خلق قيادة بديلة لنفذ من خلالها هذه السلطات مآربها بما يتعارض مع الاهداف الوطنية للشعب الفلسطيني. كيف تقيّمون الآن حصيلة هذه التجربة؟

ج – في البداية كان ثمة اجماع حاسم من قبل الحركة الوطنية والجماهير، بمقاطعة الانتخابات التي قررت سلطات الاحتلال اجراءها في عام ١٩٧٢، والتي اجريت، كما هو معلوم، بضغط قوي من سلطات الحكم العسكري. كان هناك رفض شعبي كامل لاجراء الانتخابات، انطلاقا من عدم شرعيتها؛ اذ ليس من حق اسرائيل – بموجب القوانين والشرائع الدولية – ان تغير شيئا من الاوضاع القانونية السائدة في المناطق التي احتلتها بعد حرب ١٩٦٧. واستطاعت سلطات الاحتلال – بالتهديد والوعيد للمجالس البلدية القديمة – ان تدفعها للاشتراك في الانتخابات، حيث دعا الحاكم العسكري هذه المجالس للاجتماع به، وهدد كل من يتخلف عن المشاركة في الانتخابات، بالمغادرة

الطوعية للبلاد، وإلا فإنه سيطرد طردا على يد السلطات. ولجأت السلطات الاسرائيلية الى ختم البطاقات الشخصية للمقترعين من السكان بعلامة خاصة، تفيد اشتراكهم بعملية الاقتراع، وبثت في الوقت نفسه، شائعة مفادها أن كل من يتخلف عن الانتخاب وتخلو بطاقته من العلامة الخاصة، فإن مصالحه ستتهدد، وسيكون عرضة للمراقبة ولاجراءات انتقامية مختلفة.

وقد تمكنت السلطات الاسرائيلية – عن طريق هذه الاساليب القسرية والتعسفية – من فرض الانتخابات عنوة، واقدم الناس على الاقتراع دونما قناعة بها. ولكن الجماهير لم تعدم اساليب السخرية والهزء من تلك الانتخابات، وكانت نسبة الاوراق البيضاء في الصناديق عالية.

هذه الاجراءات لم تفتّ من عضد الجماهير التي استطاعت، طيلة السنوات الاربع المقررة للمجالس البلدية السابقة، استنباط الاساليب النضالية المناسبة لممارسة حقها في رفض مشاريع الحكم الذاتي والادارة المدنية، وفي محاربة اجراءات الاحتلال القمعية. وانضوت المجالس البلدية نفسها – في كثير من المناسبات النضالية – في حركة الجماهير العريضة الجارفة.

استمر هذا الوضع حتى عام ١٩٧٦، عندما وقع الصدام المباشر بين الجماهير وسلطات الاحتلال، بسبب بناء المستوطنات الذي بلغ ذروته عندما سعت السلطات الى مصادرة اراض واسعة في قرية سبسطية، واقامة مستوطنة جديدة عليها.

ردت الجماهير على ذلك بانتفاضة شاملة، واجهها الحكم العسكري بقساوة فظيعة، واقتحم الجيش الاسرائيلي العديد من المدارس، واعتدى على التلاميذ بالضرب الشديد، فأصيب العديد منهم باصابات بالغة. ولم يحتمل المجلس البلدي لمدينة نابلس هذه الاجراءات الهمجية، فقدم استقالته، وتبعه باقي المجالس البلدية الاخرى. وبادرت سلطات الاحتلال، على الفور، الى اتخاذ ترتيبات لاجراء انتخابات بلدية جديدة! وهنا طرح السؤال على الصعيد الشعبي أولاً: هل نقاطع الانتخابات هذه المرة ايضا؟ أم نسير باتجاه المشاركة فيها والعمل على مسايرة حركة الجماهير في رفضها للادارة الذاتية من خلال السيطرة على المجالس البلدية؟.

كان الرأي الغالب بين الجماهير والعناصر والهيئات الوطنية، هو خوض الانتخابات وتحويل دوائر البلدية من اداة لتمرير الحكم الذاتي ومشاريع الادارة المدنية، الى مواقع نحمي بها قضيتنا ونحمي بها وحدة شعبنا الوطنية، ونحول دون امكانية استغلال هذه الدوائر على ما يعود بالضرر على قضيتنا الوطنية.

لقد طرحت مسألة الاشتراك في الانتخابات على الجماهير، وجمع الموقف الواحد، في النهاية، المعارضين والمؤيدين لمبدأ الدخول في الانتخابات: فكان الاجماع على الاشتراك، وتجسدت الوحدة الوطنية أولاً في اختيار المرشحين وتشكيل قوائم الكتل الوطنية؛ وثانيا في

الاقبال الواسع على الانتخابات من قبل الجماهير لدعم هذه القوائم ونجاحها في النهاية في جميع المدن.

لقد جاء تشكيل هذه القوائم محصلة لتفاعل جميع القوى والتيارات السياسية المعارضة للاحتلال، وجاء ليعكس الائتلاف العريض لفئات الشعب المختلفة التي ساهمت واغنت النقاش حول هذه المسألة.

ولعل أهم الدروس التي يمكن ان اذكرها نتيجة خوض هذه التجربة، ان اسرائيل فشلت في تحويل المجالس البلدية الى اطر وادوات لتنفيذ خططها في الادارة المدنية وتكريس الاحتلال. وكانت وحدة الموقف بين المجالس البلدية والتفاف الجماهير حولها سبباً كافياً في بقاء هذه المجالس في مركز الخدمات، والقيام بالعديد من هذه الخدمات للسكان في مواقع مسؤولياتها في مدنها وقراها.

لقد استطاعت المشاركة في الانتخابات ان تحفظ للمجالس البلدية دورها في اطار منسجم مع اهداف الجماهير، وان تمكن هذه المجالس من الصمود في وجه المؤامرات التي تحاك في المناطق المحتلة لتصفية القضية الوطنية للشعب الفلسطيني.

وساهم اشتراك القوى الوطنية لشعبنا تحت الاحتلال في الانتخابات البلدية، في اغناء نضال شعبنا السياسي، اذا ما اخذنا في الاعتبار وحدة الموقف بين جميع الهيئات والمؤسسات والشخصيات الوطنية في داخل الاراضي المحتلة ضمن اطار منظمة التحرير الفلسطينية. وكان ذلك عاملاً حاسماً في تعبئة القوى الشعبية في الانتخابات، وانجاح الكتل الوطنية وانتصار ارادة شعبنا الوطنية.

س - خلال فترة السنوات الاربع التي مضت على استلام المجالس البلدية في المناطق المحتلة لمهامها، ما هي طبيعة المشاكل التي كنتم تواجهونها، سواء على صعيد حل المشاكل اليومية للجماهير او على صعيد العلاقة مع سلطات الاحتلال؟.

ج - لا بد من الاشارة في البدء الى ان كل المشاكل التي كنا، وما زلنا، نواجهها، هي مشاكل نابعة بالاساس من التناقض بين الاحتلال واهدافه ومحاولاته لاستخدام البلديات لتمرير مخططاته في الاراضي المحتلة، وبين التزام هذه البلديات بمسؤولياتها تجاه مدنها ومواطنيها وتجاه قضيتنا الاساسية بشكل عام. وكان هذا التناقض يتخذ مظاهر عديدة. فعلى سبيل المثال، كان الحاكم العسكري باستمرار يطلب من المجالس البلدية والمحلية القيام ببعض المهام الامنية لكبح سخط الجماهير ونقمتها المشروعة ازاء ممارسات سلطات الاحتلال التعسفية، وكثيرا ما كان يطلب من رؤساء البلديات المساعدة في تهدئة السكان. وطبيعي ان يرفض رؤساء البلديات القيام بهذا الدور، وان يحرصوا على الانسجام مع اماني واهداف الجماهير التي تمارس حقها الطبيعي في التعبير عن طموحها وتطلعها الوطني.

لقد اصبح هذا الموقف سببا لجلب نقمة سلطات الحكم العسكري على رؤساء

المجالس البلدية واعضائها والتعامل معهم بصورة عدائية. وقد اتخذ هذا العداء اشكالا عديدة، كاتباع اساليب انتقامية، سواء تجاه المجالس نفسها او تجاه اعضائها. فعلى سبيل المثال، لجأت سلطات الاحتلال، في كثير من المناسبات، الى معاقبة بعض اعضاء المجالس البلدية اقتصاديا، عن طريق وضع العراقيل في وجه منحهم رخص الاستيراد والتصدير بالنسبة لبعض المشروعات العائدة لهم، او عن طريق اثقال كاهلهم بضرائب جمركية باهظة وغير ذلك، مما دفع بعضهم الى التخلي عن مثل هذه المصالح وتصفيتها. واخيرا باع احد اعضاء المجلس البلدي في نابلس، مثلاً، مشروعا له لقطع الحجارة، تحاشيا للوقوع ضحية لمثل هذه الاجراءات.

اما الشكل الآخر لهذا الموقف العدائي فهو العمل على وضع العراقيل امام المشاريع الخاصة لهذه المجالس، سواء بمنع وصول المعونات المالية والتبرعات من الخارج، او بايقاف صرف بعض القروض او الاموال المستحقة على سلطات الاحتلال، او بالمضايقات الاخرى عن طريق الاتصال بموظفي المجالس البلدية مباشرة لا عن طريق رؤسائهم، لخلق الارباك في عمل الدوائر البلدية. كل ذلك يأتي في نطاق محاربة الارادة الوطنية لشعبنا، وفي اطار خطة الاحتلال للسيطرة على مصادر الطاقة والمياه في الاراضي المحتلة.

لقد حاولنا في بلدية نابلس – مثلا – ولمدة عامين كاملين، الحصول على اذن سلطات الاحتلال بالسماح لنا بتطوير مشروعين للكهرباء والمياه لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للسكان وهذان المشروعان هما المشروعان المركزيان الوحيدان اللذان تمتلكهما مؤسساتنا الوطنية في المدينة. لكننا لم نحصل على الموافقة الا بعد جهد جهيد! اذ ما زالت المدينة تعاني من التأخير في تلبية حاجاتها المتزايدة من مشاريع الخدمات والصناعات. وعندما اصدرت سلطات الاحتلال ترخيصها لنا اخيرا بحفر بئر لمياه الشرب للمدينة ولبعض القرى المحيطة، فوجئنا بأن المكان الذي سمحوا لنا ببناء البئر فيه لم يكن في الموقع الذي طلبناه اصلا في منطقة دير مشرف، حيث تتوفر شبكات المياه والكهرباء التابعة للمدينة، بل في موقع آخر يبعد ١٥ كيلومترا الى الشرق منها. ان ذلك سيزيد من كلفة استغلال المياه في الموقع الجديد بسبب الحاجة الى تمديد شبكة جديدة من المواسير لنقل المياه، وهذا سيزيد كلفة المتر المكعب الواحد من المياه الى حدود تزيد عن ٤٠ ليرة اسرائيلية، وهي كلفة عالية جدا في اي مقياس.

لقد ابوا السماح لنا باستغلال المياه في دير مشرف لسبب واضح يتعلق بخططهم للسيطرة على موارد المياه في الضفة الغربية، والاحتفاظ بها لمشاريعهم ولمستوطناتهم وحاجتهم اليها ضمن اراضي ١٩٤٨.

لقد نجحت سلطات الاحتلال، مع الاسف، منذ بداية الاحتلال في ١٩٦٧، في تحقيق سيطرة شبه كاملة على كثير من المدن في الضفة الغربية، بربطها بشبكة توزيع الكهرباء والمياه القطرية الاسرائيلية، وفي تحطيم المشروعات الخاصة بهذه المدن.

هناك جانب آخر لا بد من الاشارة اليه، فخلال الثلاثة عشر عاما من الاحتلال طرأ تطور سكاني في جميع مدن الضفة الغربية، مما اضطر السكان الى البناء خارج الحدود البلدية الحالية بسبب ضيق المساحة الموجودة او بسبب غلاء الأراضي. هذا ما حدث في مدينة نابلس مثلاً: حيث شعرنا بالحاجة الى توسيع حدود المدينة وقدمنا عدة مشاريع بغرض الحصول على ترخيص بذلك، ولكن سلطات الاحتلال لم تسمح لنا بهذا، بل، على العكس من ذلك، صادرت، في كثير من المدن، اراضي من داخل حدود تنظيمها، كما حصل في مدينتي الخليل والبيرة، حيث اقامت سلطات الاحتلال مستوطنات على هذه الاراضي، في اطار سياسة شاملة للاحتلال لتطويق الكثافات السكانية العربية بكثافات سكانية يهودية عن طريق اقامة سلسلة من المستوطنات العسكرية والمدنية حول المدن. انهم لا يسمحون لنا بالتوسع في السكن، ويصادرون ارضنا في الوقت نفسه.

ويهمني ان اشير ايضا الى التغييرات التشريعية التي احدثتها اسرائيل في المناطق المحتلة لاحكام قبضتها عليها. فالبلديات تجد نفسها الآن محكومة بسلسلة من القوانين والتشريعات والتصرفات الشاذة كما اسلفت. وعلى سبيل المثال، اصدرت سلطات الحكم العسكري تشريعا امنيا اسمته «٤١٨» يعطي «لجنة التنظيم العليا» التابعة لها صلاحية الغاء اية رخصة صادرة عن البلدية، كما يحق للجنة اعطاء رخص مباشرة دون الرجوع الى البلدية. وهذا التشريع يعطي اللجنة ايضا حق منع البلدية من اقامة اي بناء للمصلحة العامة، مثل كنيسة او مدرسة او جامع او مكتبة او قاعة محاضرات، الا بعد الحصول على موافقة «لجنة التنظيم العليا».

ان هذا التشريع يعطي سلطات الاحتلال – عمليا – صلاحية السيطرة على نشاطات البلديات وغل يدها.

س – ماذا عن لجنة التـوجيـه الوطني؟.

ج – تشكلت اللجنة لاهداف يعرفها الجميع. وقد جاء تشكيلها في سياق العمل الدؤوب الذي تقوم به القوى الوطنيـة من اجل استنبـاط الاساليب المنـاسبة للعمـل الجبهوي، وتطويرها ضمن اطار قادر على جمع القوى والتيارات السيـاسية الـوطنية بمختلف عقائدها. وقد جمعت اللجنة في اطارها جميع الاتجاهات بما فيها الأتجاهات الدينية المسيسة.

س – ولكن بعض المجموعات الدينية المتزمتة قامت، قبل اشهر، بالهجوم على مقر «جمعية الهلال الاحمر» في غزة، وقد هللت السلطات الاسرائيلية والصحافة المعادية في الغرب لهذا الحدث، واعتبرته دليل انقسام داخل الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال.

ج – كما في اي تيار سياسي، كانت تبرز في داخل التيار الديني اتجاهات تعمد – اما بحسن نية او سوء تقديـر – الى تغليب الاختلاف في وجهات النظر حول مسائل فرعية، على تناقضنا الرئيسي مع الاحتلال. واحيانا كان يتم افتعال الخلاف بتأثير مباشر او غير مباشر من سلطات الاحتلال. وما حدث في غزة، مثلاً، يدخل في اطار هذا الواقع

الاخير. انه لا يمكننا استبعاد دور الاحتلال في تشجيع التناقض في الجسم الوطني، كمحاولة تغليب الخلاف بين التيار الديني والتيارات الفكرية الاخرى، سواء كانت تيارات تقدمية ديمقراطية او غيرها، على التناقض الاهم بين الشعب والاحتلال.

لقد سبق ان برز التيار الديني في مدينة نابلس مثلا، واتخذ موقفا عدائيا من مسائل معينة، ولكن امكن للهيئات الوطنية والمجلس البلدي تطويق اية محاولة لتغليب الخلاف حول قضايا ثانوية على الخطر الداهم والاهم وهو الاحتلال. لقد طرحنا الخلاف على الجماهير، واجرينا حواراً مفتوحاً حول المسائل التي تناولها. فقد اعترض البعض على اقامة مسرح في المدينة وافتعلوا ضجة كبيرة حول الموضوع، واستطلعنا رأي السكان: هل المسرح يعني الملهى والمرقص ام انه وسيلة ثقافية تعبيرية وحضارية؟ كانت النتيجة اننا استطعنا استيعاب الخلاف واختفت تحفظات البعض، السابقة على انشاء المسرح قبل ان تفلقه سلطات الاحتلال من جديد و «تفتح قضية» ضد اللجنة الثقافية في المجلس البلدي.

هنا لا بد من ان اشير الى ان الصلات اليومية هي اهم عامل في ضبط هذا الموضوع، ومن شأن التفاعل المستمر مع القضايا اليومية، ان يخلق التفاهم ووحدة الموقف ازاء القضايا الاساسية، وان يضع حدودا لصراع العقائد والافكار في اطار مستلزمات العمل الوطني عموما؛ ذلك ان الصراع الرئيسي يجب ان يظل صراعا مع الاحتلال وان يظل الاهتمام الرئيسي اهتماماً بقضايا الشعب المصيرية التي تنسحب على الجميع سواء كانوا مسلمين او مسيحيين ومن طبقة او اخرى.

علينا ازاء كثرة تياراتنا الايديولوجية والعقائدية واختلاف انتماءاتنا الحزبية والتنظيمية، الا نضيع في التفاصيل ونفقد القدرة - بالتالي - على رؤية الهدف الرئيسي المركزي.

س - إن كان صمود الشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال يعتمد، في الاساس، على تهيئة القاعدة المادية لهذا الصمود بتوفير سبل العيش واقامة المشروعات الاقتصادية التي تحول دون اضطرار السكان للهجرة، ونجاح اسرائيل في تفريغ هذه المناطق، فكيف تقيّمون الدور الذي يؤديه الدعم المالي العربي في هذا المضمار؟

ج - هناك ارتباط عضوي بين النضال الفلسطيني ونضال شعوبنا العربية على امتداد الوطن الكبير. ولكن الملاحظ ان الدعم المالي لا يقرر بناء على الحاجات الحقيقية للصمود في داخل الاراضي المحتلة، كما انه لا يقدر بناء على مطالب الداخل، وانما يقرر، في اعتقادي، استنادا الى مدى استعداد الدول العربية على العطاء وتقديم المساعدة. ورغم ان امتنا العربية قادرة على تقديم الكثير، فإن ما يقدم ما زال من الناحية الكمية دون الحاجات الاساسية لاهلنا تحت الاحتلال.

ثمة ملاحظة ثانية تتعلق بالناحية النوعية، اي طريقة صرف هذه الاموال. ففي

رأيي، لم يؤخذ في الاعتبار، حتى الآن، تبني خطة معينة لتحديد الاولويات وسبل الصرف وفق الاحتياجات الحقيقية للصمود.

ان لدينا فهما واضحا لاحتياجاتنا في الداخل، ولنوعية المشاريع التي نحتاجها، وما هي مقتضيات ومتطلبات الصمود لشعبنا، ونحن نتطلع الى اقامة صيغة معينة تقوم على التفاعل اليومي بين الآراء لتحديد اوجه صرف هذه الاموال، بحيث يؤخذ رأي جماهيرنا في الارض المحتلة، في الاعتبار في هذا المجال. وعلى اساس ان يجري صرف هذه الاموال، ليس بناء على العرض والطلب، بل بناء على الاولويات. نحن نتطلع الى مزيد من العمق والتخطيط هنا كما نتطلع الى مزيد من التفاعل بين شعبنا والهيئات العربية ذات العلاقة، لضمان توزيع هذه الاموال بصورة اكثر فائدة وفاعلية واكثر تنظيماً. ونتطلع ايضاً نحو زيادة كمية هذا الدعم. وما ينطبق على الامور المالية هنا ينطبق ايضاً على اساليب الدعم الاخرى، السياسي منها والمعنوي وذلك لارتباط نضالنا عضويا بالواقع العربي المحيط. ولا بد من توفير القنوات التي تكفل هذا الدعم على نحو يجري فيه تعميق هذا الارتباط وتطويره لكي يرقى الى مستوى الوحدة الكاملة المطلوبة لمواجهة التحديات.

ان الاقسام الفنية في البلديات والجامعات والهيئات النقابية، بالاضافة الى «لجنة التوجيه الوطني» يمكنها ان تلعب دورا فعالا على صعيد اعداد خطط التنمية المطلوبة في هذه المناطق، خصوصاً اذا ما اخذنا في الاعتبار ان مثل هذا العمل ليس فني الطابع فقط، بل هو عمل سياسي يخضع لمقتضيات المصلحة الوطنية واعتباراتها الاكثر شمولية. ان مسألة التنمية في المناطق المحتلة مسألة حساسة يجب عدم عزلها عن ابعادها السياسية وعما تتطلبه من وحدة في الموقف الوطني تمكنها من التصدي الفعلي للمؤامرة الجارية على ارض فلسطين.

س - كيف ترون العلاقة بين فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية في اطار المنظمة الأم، منظمة التحرير الفلسطينية، سواء كانت تحت الاحتلال او في اماكن الشتات. وهل لكم من كلمة تقدمونها مع اقتراب موعد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني؟

ج - هناك مسؤولية يومية على شعبنا وعلى منظمتنا في محاولة التغلب باستمرار على ظروف الشتات واختلاف التواجد الجغرافي لشعبنا. ان احدى الامور التي يراهن عليها الاحتلال هي استغلال الفواصل الجغرافية والمصلحية لشعبنا، لتأخذ طابع التناقضات في الجسم الوطني الفلسطيني. هناك بالداخل مثلا محاولات لتغذية فروق بين قطاع غزة والضفة الغربية؛ الاحتلال لم ينجح في ذلك بالطبع، ولم ينجح نظام السادات واطراف كامب ديفيد بزرع اسفين للخلاف بين الضفة والقطاع.

هناك ايضاً محاولات لزرع الخلاف بين سكان المناطق المحتلة وبين الفلسطينيين في الخارج، وهذا الموضوع محسوم بالنسبة لنا. فنحن جزء من منظمة التحرير الفلسطينية؛ الاطار والممثل الوحيد لنا. ولكن يبقى هناك باستمرار تحد امام وحدتنا الوطنية. كيف

يمكن ان نتغلب فعلاً على الفواصل الجغرافية وآثارها واختلاف المصالح، سواء كانت طبقية او ذات طابع جغرافي؟ كيف نستطيع ان نتغلب عليها لنعبىء جميع القوى الفلسطينية والجهود والطاقات والعقول الفلسطينية في اتجاه وحدة الشعب الفلسطيني ووحدة عمله وقوته؟ ان هذا بمثابة تحد دائم لنا. وفي اعتقادي ان مثل هذا التحدي سيظل ماثلاً امام شعبنا وقيادتنا. وهذا يفرض ان تكون هنا الصيغ المناسبة لتحقيق وحدة الموقف. ونحن هنا لا ننطلق من الفراغ، بل ان لدينا صيغاً واطراً ديمقراطية قائمة استطاعت – حتى الآن – ان تحقق مستوى جيداً من وحدة الموقف، وان تحقق مكاسب هائلة لشعبنا.

ان قضية الوحدة الوطنية هي القضية المطروحة امام شعبنا بشكل دائم وعميق، مع كل ما يتفرع عن هذه القضية من وحدة في العمل او التخطيط وتوحيد المواقف بجميع ابعاد هذه الشعارات. واذا كان لي ان اتوجه بشيء الى المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده القادمة، فإني اشير الى حاجة النضال الفلسطيني الآن، وبشكل جدي، الى الرقي باشكال الوحدة الوطنية القائمة سواء بين مختلف التنظيمات او بين التوزيعات السكانية لشعبنا في اماكن وجوده المختلفة.

لقد لمست، خلال تنقلي في اوروبا اخيراً، مدى الحيّز والاهتمام الذي تشغله قضيتنا على الساحة الدولية نتيجة النضال الدؤوب لشعبنا بقيادة منظمته. وكانت القرارات الاخيرة لمجلس الامن بشأن القدس مؤشرا على ذلك ايضا. ان هذا مدعاة للتفاؤل بالطبع، ولكنه يلقي علينا، في الوقت نفسه مسؤولية مضاعفة، ويدعونا الى قبول مزيد من التحديات وخوض جولات جديدة من الصراع لصالح قضيتنا على الصعيد العالمي. نحن هنا لا نفرض رأياً على احد لان مطالبنا بالاساس هي مطالب انسانية، منسجمة مع المفاهيم الحضارية لعصرنا، ومنسجمة مع المبادىء والاعراف الدولية، ومنطلقة من حق شعبنا الطبيعي في ممارسته نضاله المشروع ضد الامبريالية الاميركية وعميلتها الصهيونية.

وفيما يلي نص المقابلة الثانية التي اجرتها «شؤون فلسطينية» مع السيد محمد ملحم رئيس بلدية حلحول المبعد، اثناء وجوده في بيروت، في شهر آب ١٩٨٠:

س – بودنا ان نسمع عن تجربتكم كرئيس بلدية مع سلطات الاحتلال، ونقترح ان تكون البداية عن الارضية التي جرت فوقها الانتخابات البلدية عام ١٩٧٦.

ج – منذ عام ١٩٦٧، كنت اعمل مدرسا في المدرسة الثانوية في الخليل. وقد حل الذهول بعد حرب ١٩٦٧، بسبب ما آلت اليه الاوضاع في ارضنا المحتلة. لكن الذهول لم يدم طويلاً؛ اذ توجب على شعبنا ان يستفيق منذ الساعات الاولى، وكانت المقاومة ضد الاحتلال، سواء على الصعد العمالية او الفلاحية، او الطلابية او من قبل المثقفين، بينما كان الاحتلال يسعى لكي يبدو، في اوائل ايامه، وكأنه ليس احتلالاً، او كأنه يؤمن وضعا اكثر

ديموقراطية من الوضع الذي سبقه. واخذ المحتلون يسعون لفرض مقارنة بين اوضاع الناس قبل العام ١٩٦٧، وبعده. غير ان مقارنة كهذه لم تضلل الناس، فسلطات الاحتلال، فضلا عن احتلالها للارض ومطامعها فيها، اخذت تمارس القمع باشد اشكاله قسوة. وتكشف عن الوجه الحقيقي للاحتلال الذي، بالرغم من المظاهر الخادعة، يعني شيئا واحدا: جعل الحياة مستحيلة على المواطن في وطنه والعمل لافراغ الارض من سكانها.

بالنسبة لتجربتي الشخصية، كان عملي في المدرسة يتيح لي الاحتكاك بقطاع كبير من ابناء شعبنا، وخصوصا من الشباب في المدارس الثانوية. كان الشباب شعلة تتأجج بالوطنية، وكل مدرس كان يشعر بأن عليه، اضافة لواجباته التعليمية، واجبا وهو توعية هؤلاء الشباب، الذين هم عدة المستقبل، لقضيتهم. ولم يكن الامر سهلا: فقطاع المدرسين بالذات كان يتعرض للتصفيات اكثر من غيره. امضيت عمري في التدريس. بدأت منذ عام ١٩٤٧، وانقطعت فترة ما بين ١٩٥٠ و ١٩٥٥ التي عملت خلالها في السعودية. وفي عام ١٩٥٥، عدت لأدرس مادة اللغة الانجليزية في المدرسة الثانوية في الخليل، وبقيت فيها حتى دخولي البلدية عام ١٩٧٦. ان تجربتي تتيح لي ان اقول عن الشباب انهم رصيد اثمن من اي رصيد آخر. وكان الاحتلال يدرك ان المدارس هي معاهد لتخريج الكوادر والطاقات التي تتحدى الاحتلال اكثر من غيرها، فصار همه ان يضغط على المدرسين حتى يحسبوا كلامهم. لم يكن هم الاحتلال ان يتعلم ابناؤنا، بل كان المهم عنده الا يتعرض المدرسون، في الصفوف، لاي كلمة تمس الاحتلال.

س: كيف واجهتم هذه الممارسات؟

ج: كان موقفنا مع طلابنا، ومع توعيتهم على خطورة المرحلة، وعلى ما يرمي اليه الاحتلال. كثير من المدرسين أخذوا الى المعتقلات، وأنهيت خدمات آخرين، وتعرض الجميع للمضايقات باشكال متعددة، فضلا عن الضغوط التي انصبت مباشرة ضد الطلاب من اعتقالات وحرمان من دخول الامتحانات النهائية. وكان التضييق على الطلاب ينال اسرهم بطبيعة الحال. واستطيع ان اقول، بكل اعتزاز، ان المدرسين اثبتوا انهم مدرسو كوادر، خرّجوا شباباً يتحدون الاحتلال. وفي الوقت الحاضر تشتد وطأة ممارسات الاحتلال ضد التعليم؛ اذ يعاني المدرسون وضعا اقتصاديا قاسيا ورواتبهم لا تكفيهم. وكل هذا ينعكس على وضعية التعليم ومستواه. يريد المحتلون ان يخفضوا مستوى التعليم حتى يخف الاقبال عليه ويبقى الشعب جاهلا ومضطرا لان يعمل عندهم في المهن الدنيا.

س: هذه، بالمناسبة، هي السياسة نفسها التي طبقت تجاه الفلسطينيين في المناطق المحتلة قبل عام ١٩٦٧؟

ج: وبعد عام ١٩٦٧، اشتدت ممارساتهم هناك، ايضا، فصار تحديها اشد واعنف بدوره.

س: خلال عملك كمدرس حدثت اول انتخابات للبلديات سنة ١٩٧٢ فكيف كان موقفك تجاهها؟.

ج: في ذلك العام، كان هناك تردد، وظهرت دعوة كبيرة لمقاطعة الانتخابات، الا ان بعض العناصر الوطنية كان لها رأي آخر وكان هؤلاء قلة، دخلوا الانتخابات وفاز عدد منهم، اما في بقية البلديات فقد بقي الوضع على حاله السابق. كل من دخل الانتخابات عام ١٩٧٢ دخل على عاتقه الشخصي، ولم يكن ضمن كتلة وبرنامج وطنيين عامين.

س: تغير الوضع في عام ١٩٧٦، كما نعلم جميعا، واشترك الوطنيون في الانتخابات بكثافة. فهل تحدثنا عن اسباب هذا التغير، برأيك؟.

ج: كانت تسع سنوات قد مضت على بداية الاحتلال، وادرك الناس انه لم يأت لينسحب بل هو يخطط ليبقى، وكان التحدي قد اشتد، وكل مواطن صار يناضل بطريقة او باخرى، وتعزز الشعور بضرورة تطوير البلديات حتى تصبح على مستوى التحدي العام للاحتلال، وبرزت الحاجة في البلديات لوجوه جديدة ودماء جديدة تكون على مستوى المسؤولية. ثم ان الانتخابات تجري وفق القانون الاردني السابق الذي لم يتبدل، وهذا يعني ان خوضها لا يعد قبولا بقوانين الاحتلال.

س: بكلمات اخرى كانت المشاركة في الانتخابات تعني تحمل المسؤولية والتصدي للاحتلال؟.

ج: نعم، ولهذا صارت المشاركة مطلبا جماهيريا عاما، لان الناس اقتنعوا بأن المجالس البلدية لا ينبغي ان تترك. وكما هو معروف، فإن لدى الشعب الفلسطيني الكثير من الطاقات والكوادر المؤهلة، وبالرغم من النزوح الذي فرضته مقتضيات طلب العيش، ومن الابعاد الذي فرضه الاحتلال، ومن وجود اعداد كبيرة في المعتقلات، فقد بقي الكثير من هذه الطاقات والكوادر وكان على هؤلاء ان يتقدموا لتحمل المسؤولية.

وفي بلد مثل جلجول، كانت الامور تسير تقليديا من قبل المخاتير والوجهاء، وبعض هؤلاء كان أُمّيا، ومنهم من كان لا يعي الامور السياسية، ومنهم ايضا من لا يستطيع ان يكون على مستوى التحدي المطلوب.

وهكذا فإن الوضع المتردي للبلديات شكل عاملا آخر حملنا على خوض الانتخابات. وكان من بيننا، نحن الذين نريد ترشيح انفسنا، عدد كبير من الموظفين، والموظف، طبقا للقانون الاردني، لا يحق له الترشُّح الا بعد استقالته من وظيفته. الا اننا اقمنا قضية مشتركة لدى القضاء وكسبناها. وكان فتح المجال امام الموظفين للترشُّح مكسبا اذا اخذنا بعين الاعتبار وجود الاعداد الكبيرة من المؤهلين لحمل المسؤولية في المعتقلات او خارج الوطن.

س: ماذا فعلتم في حلحول؟.

ج: كنا ازاء تجربة جديدة. المرشحون التقليديون، كما جرت العادة في السابق، يقومون بحملة دعائية تكلف مبالغ كبيرة، ويدعون الى الولائم... الخ.وانا اقول بكل امانة، كنت اجلس في بيتي، او ازور بعض الناس لاطرح برنامجنا، غير انني لم انفق قرشا لشراء الاصوات. قدمنا انفسنا كمتبنين لمطالب الجماهير، وهذه حملتنا الى البلدية.

سلطات الاحتلال لم تقف مكتوفة الايدي امام هذا الوضع. كانت ترى التأييد الواسع للمرشحين الوطنيين، فتسعى لدفع كتل اخرى تواجههم وهي مستعدة للدفع لشراء الضمائر مهما كان الثمن. في حلحول قاموا بالمحاولة هذه. وكما تعلم ففي البلد عشائر وحمايل لها تأثيرها التقليدي في الانتخابات. وما كان بمقدورنا ان نتجاهل هذا، كما لم يكن بمقدورنا ان نخضع للاعتبارات العشائرية. وقد رشح اربعة وعشرون شخصا انفسهم بينما المطلوب ٩. والمرشحون كانوا من مختلف عشائر وحمايل البلد. نحن انتهجنا، في دعايتنا، خطا يجنبنا الاستفزازات المحلية التي لا لزوم لها، لم نقدم انفسنا كمرشحين عن عشيرة او حمولة بعينها، قلنا: المرشحون كافة من ابناء حلحول، وعلى المواطن ان يختار، من بينهم، اكثرهم قدرة على الفهم والبذل. وادرك المواطن اننا لا ندعو لعصبية عشائرية بل لخدمة البلد وقضية الوطن. ولم يقع اي شجار عائلي بل جرت الانتخابات بهدوء وسادت الرغبة لدى المواطنين في ان يختاروا لمجلسهم البلدي اكفأ تسعة من بين الـ ٢٤مرشحاً. وفازت قائمتنا الوطنية. لم نكن، نحن الناجحين، الاقوى عشائريا او الاكثر وجاهة او الأغنى، والذين انتخبونا لم يشربوا عندنا فنجان قهوة! واثبتت الجماهير انها على مستوى المسؤولية.

س: كيف تصرفت سلطات الاحتلال بعد ظهور النتائج؟

ج: عندما تجري انتخابات ينجح البعض ويفشل آخرون، ويتولد عن هذا حساسيات ومشاكل. هذه الحساسيات والمشاكل هي التي حاول الاحتلال ان يستغلها. وكان على مجلسنا المنتخب ان يبدأ فورا بالعمل لتعزيز الوحدة الجماهيرية في البلد بإزالة الحساسيات والتعامل مع كل انسان ايا كانت خلفيته او انتماؤه وعشيرته؛ اذ بغير وحدة البلد لا يمكن للتحدي ان يكون فعالا. واستطعنا، في فترة زمنية قصيرة، ان نوحد الجميع. وفي المدن الاخرى جرى الامر ذاته. وهكذا تجاوزنا في حلحول وغيرها انعكاسات مرحلة الانتخابات على المرحلة التالية، ولم نترك للاحتلال فرصة استغلالها. وقد سعى الاحتلال ليجد فجوات اخرى. وكأي مجتمع تظهر بين اطرافه خلافات، حتى بين الاخ واخيه او الجار وجاره. ومن شأن الاحتلال ان يغذي الخلافات، ويعمل على استغلالها لصالحه على قاعدة: فرق تسد، بينما كان من شأننا ان نقطع عليه الطريق متسلحين بوعي المواطنين لاساليبه.

وتوجب علينا ان نخوض معركتنا الاولى لتطوير البلديات وتعزيز قدرتها على خدمة مدنها وبلداتها. ورثنا نقصا مريعا في هذا المجال، فلم تكن سلطات الاحتلال على استعداد

للمساهمة في تحقيق التطوير او تقديم الخدمات اللازمة من اجل التقدم. كانت حالة الخدمات في المياه، والطرق، والكهرباء، والتعليم... الخ متردية، كما كان هم السلطات ان تخنقها حتى تزداد تخلفا، وتصبح الحياة مستحيلة. وعندما جاءت المجالس البلدية المنتخبة عام ١٩٧٦، كانت مداخيل البلديات تنحصر في الضرائب المحلية التي تكفي بالكاد لتغطية قسم من رواتب الموظفين في البلدية. وهكذا انطلقنا من امكانيات محدودة للغاية لكي ننمي. وكان لا بد من الاعتماد اساسا على المواطنين من اجل تطوير الخدمات عبر العمل التطوعي. فإذا اردنا، مثلاً، ان نقيم ملعبا او نشق شارعا جديدا كنا ندعو الناس للمشاركة.

س: هل جاءت المشاركة وفق المطلوب؟.

ج: مشاركة الناس كانت مرضية، وقد فاقت تصوراتنا المسبقة. واعطي مثلاً: من أجل شق شارع جديد كنا نحتاج جرافة، وحجارة، وموافقة الفلاحين الذين سيأخذ الشارع امتارا من أرضهم؛ ادراك الناس للمسؤولية، مع ثقتهم الكاملة بالمجلس البلدي، كانت تذلل لنا الصعوبات فتمكّنا من جمع التبرعات. وفي حالات معينة، زادت التبرعات عن الحاجة فأودع الفائض في صندوق البلدية. يجمع الناس التبرعات، ويقومون بالعمل متطوعين، رجالا ونساء. مع ذلك، وكما هو مفهوم، فإن العمل التطوعي لا يمكن ان يغطي المشاريع المطلوبة كافة، وخصوصا الكبيرة منها. يستطيع المواطن ان يتطوع للعمل ثلاثة ايام او اربعة في الشهر او ان يتبرع بمبلغ معين، ولكن المشاريع الكبيرة كتحسين خدمات التعليم، او الكهرباء او المياه فقد كانت بحاجة الى هو اكثر من هذا.

س: هذا يعني انكم سعيتم للحصول على تبرعات من مصادر اخرى؟

ج: لم يكن امامنا خيار الا ان ننطلق للبحث عن مصادر تمويل، فاتجهنا الى العالم العربي، وكانت قصة توأمة مدن الارض المحتلة مع مدن البلاد العربية. كما لجأنا الى العاملين في المهاجر. فمن جلجول، مثلاً، وجهنا رسائل الى ابنائها المهاجرين نستحثهم على المساهمة في تطوير بلدهم. ووردت تبرعات كثيرة للمدارس، ولمشاريع الكهرباء، ولسد حاجات اسر معوزة. لهذه المشاركة مدلولها في ربط المهاجر ببلده فضلا عن مردودها المادي. وتوجهنا ايضا الى عدد من المؤسسات الانسانية في أوروبا واميركا التي كانت على استعداد للمساعدة في تمويل عدد من المشاريع. الاحتلال تنبه لهذا كله، واخذ يشترط علينا ان نخضع كل ما نتلقاه من الخارج للرقابة العسكرية، والا تقبل البلدية اي مبلغ ما لم تحصل على موافقة مسبقة من الحكم العسكري.

س: هل كنتم تحصلون على الموافقات؟.

ج: في اغلب الاحيان كان الحكم العسكري يضع العراقيل، واذكر، على سبيل المثال، ان احد المجالس البلدية احضر من البنك العربي في عمان مبلغا لبناء مدرسة في

القرية فارغمه الحكم العسكري على اعادته. وفي نابلس، قرر مجلسها البلدي بناء مدرسة يمولها ابناء نابلس المهاجرون فلم يوافق الحكم العسكري، لا على مصدر التمويل ولا على المشروع ذاته، ونزل جنود الاحتلال لاعتقال العمال الذين كانوا يعملون في المشروع. وفي طلحول، وضعنا مخططا لبناء سوق للخضار والفواكه، وحصلنا على التمويل من جمعية اجنبية خيرية ومن خلال توأمتنا مع بلدية الكويت، الحكم العسكري لم يوافق على مصادر التمويل ثم رفض المشروع ذاته حتى ولو وفرنا مصادر تمويل اخرى. والهدف، في هذه الحالات كلها، وفي العديد من مثيلاتها، واضح؛ وهو عرقلة مشاريع البلديات، ومنع تطوير المناطق المحتلة، لان تطوير الوضع وتحقيق الانتعاش يثبت الناس في وطنهم، وهذا ما لا يريده الاحتلال.

س: بكلمات موجزة، هذا يعني انكم كنتم مضطرين للعمل للتطوير من خلال مواجهة دائمة مع العراقيل التي كانت تضعها سلطات الاحتلال.

ج: هذا صحيح تماما.

س: بعد انتخابكم، اتجهتم للعمل في المجال السياسي من خلال البلديات، ثم تطور عملكم متجاوزا بلدياتكم الى الصعيد الوطني كله، فهل تحدثنا عن هذا؟

ج: على خط متواز مع عملنا من اجل التطوير مضينا في التصدي لاجراءات الاحتلال الاخرى. واوضحنا اننا مع منظمة التحرير الفلسطينية، ومن اجل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بحرية وتحصيل حقوقه الوطنية الاخرى، واننا ضد الاحتلال وضد الحكم الذاتي. لقد خضنا الانتخابات على هذه الاسس وبقينا امناء للشعارات التي انتخبنا من اجلها.

س: نهجكم السياسي تبلور بعد الانتخابات بشكل اوضح؟

ج: بشكل اوضح واكثر علنية، فالثقة التي منحنا اياها الرأي العام في الارض المحتلة لفتت انظار اوساط الرأي العام العالمي، وبدأت اجهزة الاعلام في الخارج تنشر مواقفنا وتصريحاتنا. كان التحدي امامنا واضحا واخذ يشتد. وبعد ان حققنا الوحدة الوطنية في كل بلد اتجهنا للتنسيق فيما بيننا، واخذ رؤساء البلديات يلتقون وينسقون المواقف المشتركة. واذا تعرضت مدينة لاجراء من اجراءات الاحتلال القمعية ساندتها البلديات في المدن الاخرى. وهكذا بعد توحيد المواقف انطلقنا لتوحيد الجهود بين المجالس البلدية والقروية في مجالات التصدي للاحتلال.

س: يقال انكم حققتم مستوى اعلى من التنسيق والعمل السياسي المشترك بعد مبادرة السادات بالذات، وانه في ظل التحدي الذي فرضته هذه المبادرة تشكلت لجنة التوجيه الوطني.

ج: الواقع ان الوحدة النضالية بين المجالس البلدية ظلت قوية في كل الظروف حتى امكن ان يلتف حولها المواطنون كافة. ولا شك في انها تعززت وتطورت في ظل مواجهة مبادرة السادات وزيارته للقدس. ولا بد انكم تذكرون انه عندما اتى السادات ليصلي في المسجد الاقصى في عيد الاضحى قام رؤساء البلديات بالتجمع للصلاة في مسجد جمال عبد الناصر في البيرة بكل ما يرمز له هذا العمل وما يعبر عنه من وحدة الموقف الوطني واستعداده للتصدي. ثم انعقدت المؤتمرات واللقاءات الوطنية، بمبادرة من المجالس البلدية، على النحو المعروف، وصدرت البيانات العلنية التي عكست الموقف الوطني الصلب لجماهير الارض المحتلة واكدت تمسكها بمنظمة التحرير الفلسطينية ورفضها للاحتلال. وقامت المظاهرات ضد مبادرة السادات في كل مكان. وبالاجمال تجلت وحدة جماهير الارض المحتلة ضد سياسة كامب ديفيد والحلول الاستسلامية كما برز على نحو لا يقبل الشك التفافها الكامل حول م.ت.ف. وازاء هذا الوضع صعد الاحتلال اجراءاته القمعية. فالمظاهرات تواجه برصاص عسكر الاحتلال، والسجون تكتظ بالمناضلين، والضغوط تشتد على كافة المؤسسات الوطنية وفي مقدمتها البلديات.

وكان مؤتمر بيت حنينا في القدس تتويجا لسلسلة اللقاءات الوطنية، ولمتابعة تنفيذ القرارات التي اعلنها. وتشكلت لجنة متابعة، ثم تطورت وتوسعت وحملت اسم لجنة التوجيه الوطني، ومهمتها تعبئة الجماهير وتنظيم تصديها للاحتلال وسياساته. ولم تكن هذه لجنة سرية بل اخذت تمارس نشاطها علنا وتصدر البيانات وتحدد المواقف وتعلنها.

سلطات الاحتلال لم تقف مكتوفة الايدي طبعا ازاء هذا النشاط. وفيما يخص البلديات، صدرت اوامر الحكم العسكري لرؤساء واعضاء المجالس البلدية تلزمهم بالبقاء في مدنهم، وتمنعهم من الانتقال الى مدن اخرى. وحين كنا نتحدى الاوامر كانوا يضعون الحواجز لمنعنا من الوصول؛ وذلك حتى يفككوا الرابطة التي توثقت بين المؤسسات الوطنية. وقد وجد الاحتلال برغم كل اجراءاته، ان الانشطة المشتركة والمنسقة استمرت، وظلت لجنة التوجيه الوطني تمارس عملها. فجبطا الاحتلال خطوة اخرى وقرر منع اجتماعات لجنة التوجيه الوطني بالقوة، وحين وصلنا الى مكان احد الاجتماعات وجدنا الشرطة تطوقه، وابلغونا انه لن يسمح لنا بالالتقاء، ولكي نجتمع مرة اخرى علينا ان نحصل على اذن مسبق من الحاكم العسكري. وبالرغم من ذلك، لم نعدم الوسائل التي مكّنتنا من التنسيق. وتوسع نشاط لجنة التوجيه الوطني المركزية، وانشأت فروعا لها في كل مكان وصارت تتصل بالجماهير، وتنسق المواقف وتنفذ قرارات اللجنة المركزية. وكانت الخطوة التالية للاحتلال في مواجهة هذا التوسع ضرب اللجنة. وهكذا انتهى الامر بابعاد رئيسي بلديتي الخليل وحلحول، وما تلاه من محاولات اغتيال لرؤساء بلديات نابلس، ورام الله، والبيرة، وجميعهم اعضاء في لجنة التوجيه الوطني. الابعاد والتصفيات الجسدية: هذا الاسلوب في التعامل صار وسيلتهم لتفكيك اللجنة غير ان هذه الوسيلة، كما لاحظتم، لم تجد؛ فاللجنة ما زالت موجودة تقوم بواجباتها الوطنية. وآخر مثل [قبل اجراء هذه المقابلة] قرار اللجنة المعلن بالقيام باضراب عام في الاراضي المحتلة تضامنا مع اضراب المناضلين المعتقلين في سجن نفحة. لا يستطيع الاحتلال مهما فعل ان يقضي على

اللجنة، وحتى لو انه ابعد او صفى اعضاءها جسديا واعتقلهم، فاننا على يقين من ان شعبنا في الوطن المحتل سيفرز عناصر جديدة، لان التنظيم الهرمي للجنة التوجيه الوطني يسمح بأن يحل صف من اعضائها محل صف آخر وفي اي ظرف.

س: نعلم ان الاحتلال راهن، في فترة ما، على ان تكون قيادات الداخل بديلا لـ م.ت.ف. على امل ان يشق وحدة الشعب الفلسطيني، هل توافق على ان الاحتلال قد يئس من امكانية تحقيق هذا الغرض؟

ج: الكتل الوطنية لم تكن لتنجح في الانتخابات لو لم يكن شعارها ان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وما كان لها ان تستمر في عملها وتحظى بثقة الجماهير لو لم تتمسك بهذا الشعار وتدافع عنه في كل يوم، وفي كل ساعة. ولجنة التوجيه الوطني، منذ شكلت، وهي تعلن الموقف ذاته، وتؤكد بأنها ذراع من اذرع م.ت.ف. في الداخل. لقد حاول الاحتلال، بالطبع، من خلال الاعلام الموالي له ان يعطي الانطباع حول امكانية البديل في المستقبل. بل انهم حاولوا ان يخوضوا معنا في هذه المسألة، الا اننا كنا نبين بوضوح لا يترك مجالا للشك بأننا لا نعتبر انفسنا ممثلين للشعب الفلسطيني في الداخل والخارج، وان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي الوحيد.

كانوا يريدون ان يحدثوا شرخا بين الداخل والخارج، ويقولون لنا: لا تحلموا بأن يكون هناك حوار مع م.ت.ف. ولا تتوهموا بأنها ستصل الى شيء. ويقولون ايضا: انتم المنتخبون، ونحن على استعداد لان نتحاور معكم وحدكم. وكنا، في كل مرة، نرفض ونزداد تمسكا بالمنظمة. اما الذين روجوا لحكاية البديل فقد فعلوا ذلك خدمة للاحتلال كي يوقعوا الخلاف بين الفلسطينيين في الداخل والخارج. وبكل اسف شارك بعض الوجهاء في الارض المحتلة، ممن ليسوا على ولاء لشعبهم، في الايهام بأن رؤساء البلديات، ولجنة التوجيه الوطني، يشكلون خطورة على التمثيل الفلسطيني. وبهذا كان هؤلاء يخدمون اغراض الاحتلال.

س: الى اي مدى، في تقديرك، وصل الاحتلال في تطبيق اهدافه في المناطق المحتلة، وما هي، برأيك، الطرق المفيدة لمواجهة هذه الاهداف؟

ج: الاحتلال يريد الارض ولا يريد شعبها، وقد ابتلع الاستيطان، حتى الآن، ثلث مساحة الضفة الغربية. وهو يحاول عزل المدن بأسيجة من المستوطنات، كما يحاول تفكيك المؤسسات الوطنية وعزلها عن بعضها. وممارساته الاقتصادية والسياسية والنفسية تستهدف جميعها جعل الحياة مستحيلة على المواطن في وطنه، والامثلة على هذا عديدة تشمل العمال والفلاحين والطلاب والمثقفين والتجار .. كل قطاعات الشعب. نسبة قليلة من الناس لا تحتمل هذا الوضع، ومن هؤلاء من خرج على امل ان يعود، ومنهم من خرج ولم يعد. اما الاغلبية فهي تتحدى، وقد اختارت النضال من اجل حرية الشعب وحرية الوطن. من اجل الخلاص من الاحتلال. وانساننا في الارض المحتلة يصعد نضاله كما نرى، وما يجري في الخارج، عربيا ودوليا، يؤثر على هذا النضال.

س: نلاحظ ان العمل الوطني في الداخل لا يتاثر كثيرا بتعدد التنظيمات الفلسطينية في الخارج، فهل هذا صحيح؟

ج: ازاء ممارسات الاحتلال، وبسبب نشاط لجنة التوجيه الوطني امكن تنحية الخلافات والتناقضات التي تظهر في الخارج. الوضع في الداخل لا يحتمل الخلافات، وقد فشل الاحتلال، برغم محاولاته العديدة، في تغذية العصبيات الحزبية والتنظيمية، وهو يحاول ان يستخدم عناصر تعطي لنفسها صفات دينية مع انها، في رأيي، لا تستحقها. كما حاولوا ان يوهموا بأن لجنة التوجيه الوطني تخضع لتاثير الشيوعيين او ان للتنظيم الفلاني هيمنة عليها حتى يخلقوا عنعنات تنظيمية وتقع الخلافات بدل ان تتوجه الجهود الوطنية لمقاومة الاحتلال. وفي غزة وقع الاعتداء على الهلال الاحمر في هذا السياق. وغزة، كما تعلم، مستهدفة بالحكم الذاتي اكثر من غيرها الا ان لجنة التوجيه الوطني، وخصوصا الشخصيات الدينية فيها، توجهت الى غزة وقضت على المحاولة في مهدها. لم تتم المحاولة في غزة وحدها، بل جرت محاولات مماثلة في القدس ونابلس وحلحول والخليل ورام الله وبيرزيت. في رام الله وفي القدس، حاول البعض ان يؤلبوا ضد محلات بيع الخمور او غيرها، وسعوا لان يثيروا خلافا ذا طابع اسلامي – مسيحي، الا ان محاولاتهم جميعا باءت بالفشل الذريع. وشعبنا الذي يتصدى للاحتلال بكفاءة عالية افشل هذه المحاولات.

س: هل ترى ان هناك شيئا معينا تستطيع القوى الفلسطينية العاملة خارج الوطن المحتل فعله وتقديمه من اجل الداخل، زيادة على ما تفعله؟

ج: الفلسطينيون في الداخل والخارج شعب واحد، وقضيته كبيرة. والاحتلال فشل، حتى هذه اللحظة، في شق وحدتهم وخلق موقفين. وعلى الفلسطينيين في الخارج كثير من الواجبات وقيامهم بها يسند الداخل. وعلى الصعيد النضالي فإن التنظيمات في الخارج حين تأخذ موقفا منسقا وتضع برنامجا موحدا ضد الاحتلال تعطي قوة لشعبها في الداخل. وكافة مؤسسات م.ت.ف. تعلم ان شعبها في الداخل بحركته الوطنية ومؤسساته وافراده، يخوض نضالا يوميا لاثبات وحدة الشعب في الداخل والخارج ولتاكيد حقيقة ان م.ت.ف. هي ممثله الشرعي الوحيد. وعلى هذا فإن توحيد العمل الفلسطيني في الخارج هو امر ضروري جدا لاسناد وتطوير نضال الداخل.

والفلسطينيون، اينما وجدوا، عليهم واجبات كثيرة، وقبل كل شيء عليهم الا يقطعوا صلتهم بأهاليهم وبلدهم المحتل، وعلى القادرين منهم على زيارة اهلهم ان يفعلوا ذلك بغير توان رغم كل الصعوبات التي قد يلاقونها. واريد هنا ان اتوجه بالنداء للمواطن الفلسطيني في الخارج، الذي يعيش ظروفاً افضل من ظروف شقيقه في الداخل، فعلى هذا المواطن تقع مسؤولية كبيرة في مساعدة المؤسسات الوطنية في الداخل كي تنهض باعبائها فتقدم الخدمات للناس، وتواصل العمل لتعزيز وحدتهم.

عز الدين المناصرة

الـــدروز الفـــلسطينيـــون

مـن سـيـاسـة فـرّق تسـدّ البريطـانيـة الى سـيـاسـة حلف الـدم الصهيـونيـة

اعتمدت الإمبريالية سياسة تغذية «الطائفية» في محاولتها لتفتيت العالم العربي إلى دول متناحرة، بل وحلمت، منذ القرن الماضي، بتحويل أقطار الوطن العربي إلى دويلات طائفية، وخططت وعملت لذلك طويلاً. وما مظاهر الطائفية ونموها هذه الأيام إلا ثمرة لعمل طويل. وقد بدأت الامبريالية والاستعمار التقليدي، مستغلّين الجهل والاميّة اللذين كانا وما زالا يسودان الوطن العربي، بخلق بؤر ثقافية ذات طابع طائفي تحت حجة «التنوير والاستفادة من حضارة الغرب»، ذلك إن «الطائفية» حصان سهل الركوب، بما تعتمد عليه من «استشارة الغرائز البدائية»، و«العاطفية التاريخية». وقد حاول الفرنسيون، على سبيل المثال، في سوريا، أن يخلقوا دويلات طائفية. لكن ثورة جبل العرب بقيادة سلطان الاطرش أحبطت هذه المحاولة.

بعد مقتل علي بن أبي طالب سنة ٦٦١ ميلادية، وبعد الصراع السياسي حول السلطة إبان الدولة الاموية والعباسية، بدأ الصراع الثقافي حول تفسير القرآن والحديث الشريف، ومن ثم ظهرت آراء متعددة ما لبثت أن تفرعت وأصبحت مدارس فقهية، وأصبح لكل مدرسة أتباع وأشياع. والدروز ظهروا، فيما بعد، كاشياع لفكرة «التوحيد»، ولهذا فاسمهم «الموحدون». والدُّروز، بفتح الدال، ينسبون إلى أحد دعاة المذهب التوحيدي محمد بن اسماعيل الطهراني المعروف باسم نشتكين الدّرزي، لكن نشتكين هذا والذي أعطى إسمه لاتباعه، سرعان ما حاول استغلال الدعوة لصالحه ؛ الامر الذي أدى إلى تكفيره وتنحيته عن المذهب وفيما بعد إلى قتله لكن اسمه ظلّ لاصقاً باتباعه السابقين.

انتشر المذهب الفاطمي في مصر خصوصاً في زمن الحاكم بامر الله، وقد آثر دعاة هذا المذهب أن يلجاوا للسريّة في بثّ معتقداتهم. وامتدّ المذهب الى بعض القبائل العربية في سوريا. يقول الشيخ قاسم فرو، أحد شيوخ الدروز في فلسطين حالياً: «إن الأصل في تعريف الدروز يرتبط حقيقة بكلمة «الموحدين». والدروز الموحدون طائفة من عرب اليمن

والعراق وجدوا فيها منذ فجر التاريخ ولبثوا قائمين على الدهر بمن انضم اليهم من عرب الحجاز الذين قدموا الى بلاد الشام واستوطنوها. وهم متحدرون من المناذرة اللخميين وقحطان وعدنان وربيعه ووائل وثعلبة ومرّة وهلال وطي وشيبان وزائدة. من هذه القبائل العربية تحدر الدروز وامراؤهم التنوخيون والمعنيون حكام لبنان. وهم يدينون بالاسلام ويتخذون الفاطمية مذهبا»[1]

ويرى امين طليع ان الدروز «فاطميون افترقوا عن الاسماعيلية». أما عبد الله النجار فيرى ان «الاسلام من حيث انحصاره في القرآن وعدم خروجه عنه هو مدار مذهب التوحيد الذي يفسر آياته على طريقته الخاصة». اما شكيب ارسلان فيقول: «الدروز فرقة من الفرق الاسلامية الفاطمية، والشيعة الاسماعيلية الفاطمية اصلها من الشيعة السبعية القائلين بالائمة السبعة، وهؤلاء من جملة المسلمين».

شيخ الاسلام، امام الجامع الازهر محمود شلتوت، أعلن، في تصريح له في آب ١٩٥٩: «لقد ارسلنا من الازهر بعض العلماء كي يتعرفوا اكثر على المذهب الدرزي، وجاءت التقارير الاولى تبشر بالخير، فالدروز موحدون مسلمون مؤمنون»[2].

ويقدس الدروز النبي شعيب الذي ورد في القرآن الكريم، ومكان قبر هذا النبي مقدس عند الدروز، وهم يزورونه في الخامس والعشرين من شهر نيسان من كل سنة، في مكانه في «حطّين» قرب طبريا. وقد كان لسرّية المذهب التوحيدي اثر سلبي، حيث ان هذه السرّية خلقت مشاكل وثغرات استغلها المغرضون لتشويهها، بل وللتشكيك فيها، وخلقت اساطير وقصص واوهام شعبية، قام بتغذيتها المستعمرون لخلق «تناحر مصطنع» بين الدروز والسنة والشيعة. وقد اهتمت الحركة الصهيونية، قبل العام ١٩٤٨، بالدروز تحت المظلة البريطانية؛ حيث بدأت سياسة «فرق تسد» تستعمل الخلاف الاجتهادي الاسلامي بين الدروز والسنة، وتوظفه لاهدافها. وبرزت دراسات صهيونية حول الدروز ضمن التخطيط لعزلهم، فقام الباحثون بدراسات تؤكد على «الخصوصية الدرزية» وعلى القومية الدرزية»، الخ...

اسحاق بن – تسفي، رئيس «دولة اسرائيل» الثاني، كتب دراسة مطوّلة بعنوان: «القرى الدرزية في اسرائيل»، يشيد، فيها، على الكراهية التي يكنها المسلم الدرزي للسني.. والمسيحي للدرزي والعكس. ولا ينسى بن – تسفي أن يبرز، في دراسته، العلاقات الطيبة وحسن الجوار التي تقوم بين الدروز واليهود.. ويخرج من ثم بنظرية لا تستند الا على رغبته الخاصة وهي: ان الدروز ليسوا عربا، فهم، كما يرى، خليط من الفرس والاكراد وبعض القبائل العربية.. والدروز، في نظره، اقرب الى اليهود من سواهم؛ وذلك، كما يدعي، يعود الى ان الدروز كاليهود لا فاصل عندهم بين القومية والدين.. «وهم كاليهود موزعون بين شعوب غريبة بدون وحدة جغرافية تجمعهم.. او دولة تضمهم»[3].

وتكرر المصادر الصهيونية اسطورة زواج النبي موسى من ابنة النبي شعيب. وعلى

اساس هذه الاسطورة خُلق المصطلح السياسي الصهيوني «حلف الدم» بين الدروز واليهود.

ومن هنا ندرك ان الدعاية الصهيونية، ارتكزت على اساطير دينية خلقتها بنفسها وصدقتها وتريد اقناع الدروز المسلمون العرب بها بقوة السلاح؛ حيث ان الحركة الصهيونية عملت على المحاور التالية:

اولا: الدروز ليسوا عربا.

ثانيا: الدروز ليسوا مسلمين.

ثالثا: الدروز اقرب الى اليهود تاريخيا.

رابعا: هناك خصوصية للدين الدرزي.

خامسا: هناك قومية درزية.

والنقطة الخامسة بالتحديد هي الهدف؛ حيث ان «دولة اسرائيل» التي تعتمد «تحويل الدين الى قومية»، وهذا يحدث للمرة الاولى في التاريخ، تريد في الوقت نفسه دمج المذهب التوحيدي الدرزي بقومية مزعومة ليحدث التماثل بين كلمة «اسرائيل» و «الدروز»، خلافا للتاريخ والجغرافيا، ذلك ان تبرير «القومية اليهودية» يسهل مفهوم «دولة اسرائيل»، وهذا يعني بالتالي: ضد الاندماج اليهودي في البلدان التي يعيشون فيها، وضد اندماج الدروز المسلمين في الوسط العربي في الجليل، وبالتالي خلق الخصوصية الدرزية.

اعتقد ان اسرائيل عندما لم تستطع خلق «دولة درزية» موالية لها على غرار ما حدث قبل سنوات عندما خلقت «دولة سعد حداد المسيحية الاسرائيلية»، لجأت الى «حلف الدم» بين السيد والعبد، ومن هنا ارادت اسرائيل الحفاظ على «علاقة خاصة» مع الدروز الفلسطينيين في محاولة منها لفصلهم عن عروبتهم الى ان يتهيأ لها الظرف المناسب.

لقد ندد ماركس بشدة بالبرجوازي اليهودي لأنه يعارض «القومية الواقعية بقوميته الخيالية»، ورفض ماركس وجود مسألة يهودية ابدية وتجريدية صرفة، وقال: «اليهودية بقيت ليس رغم التاريخ، بل بالتاريخ»، ويرى ماركس الحل في «الانعتاق الاجتماعي لليهودي انما هو انعتاق المجتمع من اليهودية». اما لينين فقد نفى الطابع الابدي لـ اللاسامية واكد ان الحل هو في ان يذوب اليهود في سكان البلد الذي يقيمون فيه، وعليه، يقول لينين: «علينا ان نساند كل من يساهم في وضع حد للخصوصية اليهودية»[٤].

ان خلق «الخصوصية الدرزية» هو نفسه وهم خلق الخصوصية اليهودية، إنه وهم من بنات افكار الحركة الصهيونية، اي خلق فكرة «التماثل» لتبرير وجود دولة اسرائيل.

في عام ١٩٤٩ بلغ عدد سكان القرى الدرزية الفلسطينية ٢٦٩٩٤ نسمة، تتوزعهم قرى: دالية الكرمل، عسفيا، شفا عمرو، المغار، يركا، بيت جن، جولس، حرفيش، البقيعة، أبو سنان، كسرى، الرامة، يانوح، كفر سميع، جت، كفر ياسيف، عين الاسد، سلجون. وفي معركة شفا عمرو، وكفار عطا، استشهد ٢٠٠ درزي فلسطيني وهم يحاربون ضد الصهيونية عام ١٩٤٨ ضمن الفيلق الدرزي في جيش الانقاذ.

في عام ١٩٥٣، قام احد الدروز المتعاونين مع الحكم العسكري الاسرائيلي بترجمة مقتطفات من كتاب «اسحق بن-تسفي» للعربية، وقامت اسرائيل بتوزيع آلاف النسخ من هذا الكتاب على البيوت العربية الدرزية. وفي دراسته اعلن بن - تسفي «ان الدروز امة ذات طابع خاص ومصير خاص يفرقان بينها وبين سائر الامم. والأمة الدرزية [حسب تعبيره] من ناحية معينة تشبه الامة اليهودية في بعض خطواتها السياسية. فعندها ايضا نجد الدين والقومية متحدين معاً حتى يصعب التفريق بينهما كما تشبه هذه الأمة بتفرقها شعبنا اليهودي في شتاته».

يعلق جبرا نقولا، في مجلة الجديد ١٩٥٥، على قول «بن - تسفي» التالي: «إن اصل الدروز مزيج من اصل فارسي، ودم كردي، مع قبائل عربية قديمة من الخليج الفارسي» فيقول:

«اذن فما معنى كل هذا اللف والدوران حول اصلهم وهل هذا يميز الدروز عمن حولهم من الاهلين العرب؟ اليس كل هؤلاء العرب الذين يقطنون البلاد العربية من الخليج العربي حتى سواحل الاطلنطي ومن جبال طوروس حتى بحر العرب هم كذلك مزيج من قبائل عربية وشعوب اخرى تعربت تاريخيا؟ ولكن متى كان الاصل العنصري هو الذي يقرر القومية؟» ويضيف جبرا نقولا: «إذا اخذنا بنظرية الاصل العنصري هذه، لا نجد في العالم اليوم امة واحدة، فليس في العالم اليوم امة ترجع الى اصل عنصري خالص».

في عام ١٩٥٦، سنت اسرائيل قانون التجنيد الاجباري للشباب الدروز، انطلاقا من سياسة حلف الدم ونظرية الخصوصية، ولكن الدروز العرب رفضوا هذا القانون وناضلوا ضده، ففي العام نفسه قدمت عريضة الى اسحق بن-تسفي رئيس الدولة تحمل تواقيع ١٦٠٠ مواطن درزي فلسطيني يرفضون فيها سياسة التجنيد، وقاد حملة التواقيع الشيخ فرهود قاسم فرهود وهو شيخ وطني من مواليد ١٩١١ من مواليد قرية الرامة، درس في مدرسة القرية الابتدائية وانهى الصف السادس عام ١٩٢٤ وعمل كحجار في مقالع الصخور(٥).

في تموز ١٩٦٠ القت الشرطة القبض على الشاعر سميح القاسم الذي رفض الانصياع لقانون التجنيد قائلا: «انني كعربي أؤمن بعرويتي.. ارفض حمل البندقية، وان تجنيدي بالقوة سيحيلني الى مجرم.. وستكونون مسؤولين عن كل النتائج»(٦).

وبدأت حملة مركزة تركز على خصوصية الدروز وتبث افكار التفرقة بينهم وبين السنة والمسيحيين الفلسطينيين، وكان قائد الحملة هذه، الصهيوني «نسيم رجوان» رئيس تحرير جريدة اليوم الذي ركز في حملته، على قومية الدروز وخصوصيتهم وتشابههم مع اليهود. وقد رد عليه، يومها، فوزي الاسمر وراشد حسين وسلمان شحاده وغيرهم من الكتاب الفلسطينيين. وفي عام ١٩٦٠، ايضا، كتب الصحفي عاموس فريدمان دراسة في صحيفة «هاعولام هزية» تحت عنوان «محاولة كشف اسرار عقيدة الدروز»، وهذه العملية، يقول نبيه القاسم: «نبهت كل فرد درزي الى المخاطر التي تنتظره، فقامت التظاهرات في

كل القرى .. واحتلت قوات الشرطة قرية حطين في يوم الزيارة التقليدية السنوية لمقام النبي شعيب تفاديا لصدام متوقع في نيسان»[٧].

كذلك قام الطلاب الدروز في الجامعة العبرية بارسال كتاب مفتوح لوزير الداخلية، هذا نصه:

الموضوع: بند القومية في بطاقات الهوية لابناء الطائفة الدرزية: «نلفت نظركم الى التصرف الغريب الذي قامت به وزارتكم في الآونة الاخيرة، اذ اخذت تغير تسجيل قومية ابناء الطائفة الدرزية من عربية الى قومية مختلفة جديدة هي القومية الدرزية. ونحن نرى في هذا التصرف حلقة جديدة في حلقات محاولة فصل الطائفة الدرزية عن الطوائف العربية الاخرى. انها لحقيقة ثابتة ان الدرزية هي مذهب ديني، وان قومية الدروز هي القومية العربية. اننا نحتج بشدة على هذا التصرف غير الشرعي الذي اتخذتموه تشويها للواقع والتاريخ، ونعتبر ذلك تعديا على حقوقنا وامتهانا لكرامتنا. نتوجه اليكم مطالبين بايقاف والغاء هذا التصرف»[٨].

والشيخ قاسم فرو من عسفيا يكتب: «إننا اذا انكرنا اننا عرب فإننا ننكر تاريخ ثوراتنا التاريخية.. ان من يريد ان يبدل قوميته العربية بقومية لم توجد يوما، الا وهي «القومية الدرزية» مقابل عضوية الكنيست او راتب او وظيفة، فإن هذا لا يغير من التاريخ والحقائق التاريخية شيئا»[٩].

وسارع عضو الكنيست توفيق طوبي لاثارة القضية في الكنيست فأعلن امام اعضاء الكنيست في ١٩٦٢/١٢/٢٨: «ان هناك من يريد ان يفرق المواطنين العرب الى طوائف لضرب وحدتهم وضرب نضالهم، ولذلك تسعى السلطة، عن طريق وزارة الداخلية وتشجيع وزارة الدفاع ورئيس الحكومة، الى اظهار المواطنين الدروز كقومية خاصة وتجريدهم من عروبتهم. ان هذا السعي الذي ظهر بالضغط على المواطنين الدروز لتغيير قوميتهم في الهوية من «عربي» الى «درزي» يذكرنا بمساعي المستعمرين الفرنسيين والبريطانيين في سوريا ولبنان، وفي هذه البلاد، لتقسيم الشعب العربي الى طوائف وقوميات، هذه المساعي هي انتهاج سياسة فرق تسد وتستهدف المحافظة على هيمنة وسلطة العناصر الرجعية بين المواطنين الدروز. ولكن المواطنين الدروز في اسرائيل يرون انفسهم ويحق جزء لا يتجزأ من الشعب العربي وسيناضلون متحدين، من اجل حقوقهم....».

ويعترف نبيه القاسم بأن السلطة استطاعت ان تنجح، في هذه الفترة، بتنفيذ خطتها التي مهد لها نسيم رجوان رئيس تحرير «اليوم»، والتي تقضي بنقل الصراع، من صراع بين الشباب الدرزي الوطني ورجال السلطة، الى صراع بين الدروز انفسهم. ولم يستيقظ الواعون الا والسلطة تعلن عن اقامة محاكم دينية درزية خاصة.. وعن منع الدروز من الاحتفال بعيد رمضان بحجة انه للمسلمين السنة فقط.. ثم بايعازهم للبعض باخراج كراسة تعلن عن «زواج موسمي من ابنة شعيب».

في عام ١٩٦٤، فتك مرض الحصبة بالعشرات من اطفال كسرى وكفرسميع وبانوح نتيجة اهمال الرعاية الصحية بل وانعدامها. وفي نفس العام سارع امنون لين، ليدعو الى وضع برنامج تعليم خاص للمدارس الدرزية، والى المطالبة ببناء مدرسة ثانوية درزية. واخذت اجهزة الاعلام الاسرائيلية تروج لهذه المطالب. فيكتب الشيخ صلاح سلمان شوفانيه سكرتير منظمة الجنود المسرحين في شفاعمرو موجها كلامه لمستشار الشؤون العربية في مكتب رئيس الحكومة:

«ان طائفتنا الدرزية عاشت اجيالا في هذا الوطن وهي تحافظ على كرامتها وحقوقها، فالدروز يا سعادة المستشار عرب، وانكم لتعرفون ذلك حق المعرفة وانكم في ابعادكم الطائفة الدرزية عن الشعب العربي تخلقون سلاحا للتفرقة بين ابناء الشعب العربي الواحد. اننا نستنكر ما تقوله الاذاعة والصحف، ونحس بالخجل عندما تخرجنا من عداد الشعب العربي. مصالحنا وعاداتنا وتقاليدنا واحدة، لا تفترق ابدا عن مصالح سائر ابناء الشعب العربي».

ولكن امنون لين، عضو كنيست ومدير الدائرة العربية لعمال حيفا سابقا، يتابع خطته ويقول: «يجب ان نغرس في افئدة الشباب الدروز فكرة درزية اسرائيلية ووضع سياسة واضحة تجاه الشباب الدروز توضح لهم لماذا عليهم ان يساعدوا الدولة...»(٢٠).

خصوصية الاضطهاد للدروز. هذا هو العنوان الاصح لممارسات السلطة الاسرائيلية، فاسرائيل تضطهد نصف مليون عربي يعيشون في ارضهم الفلسطينية منذ العام ١٩٤٨، ولكن «الخصوصية القومية» الوهمية التي حاولت اسرائيل خلقها للدروز تحولت الى خصوصية في الاضطهاد، خصوصا بعد ان بدأت اسرائيل بنهب اراضي «الخيط» التابعة لقرية بيت جن بالقوة.

في العام ١٩٦٧، صدر في اسرائيل كتاب «اصل الموحدين الدروز» للكاتب اللبناني امين طليع «وكان له الاثر الكبير على كثير من الشباب المشتت الآراء والافكار. ولاقى الكتاب التعليقات والتحليلات في عدد من الصحف العربية والعبرية.. حتى ان بعض الدمى حاولوا الحيلولة دون توزيعه في السوق.

وقد استمر الباحثون الاسرائيليون والحكم العسكري بترويج الشائعات حول المذهب الدرزي بين الجماهير البسيطة؛ حيث خلقت الاوهام والاساطير حول العقيدة الدرزية وحول الدروز. وفي هذا الاطار يروي نبيه القاسم هذه الحكاية النادرة فيقول:

«ليس من السهل تغيير الصورة المشوهة للدرزي بالسرعة المرجوة.. خاصة ونحن.. اقصد عرب ١٩٤٨، لا نزال نتندر ونستعيد تلك الاعتقادات التي نشرها الاسرائيليون بين ابناء شعبنا العربي في المثلث والتي تقول ان للدرزي ذيلا... وانه يعبد العجل ويأكل لحم الانسان... وليطيل الله بعمر استاذي (عزمي يونس) الذي كان حظه ان ينام ليلته الاولى في الرامة، في بيت مدير المدرسة الدرزي... فقد قضى ليلته ساهرا يترقب ساعة الذبح

خاصة وان والدته الكريمة حذرته، وهي تودعه، بأنه ذاهب من عرعرة المثلث الى جبال الجليل حيث يسكن الدروز أكلو لحم الانسان. حدث هذا عام ١٩٦٠ وحتى الآن لا نزال نقتدر على استاذنا الكريم الذي لا يزال بيننا في الرامة حيا يرزق».

نشرت جريدة «معاريف» بتاريخ ١٩٦٧/١٠/١٢ ومثلها فعلت الجيروزاليم بوست «ان شرطيين من حرس الحدود من ابناء الطائفة الدرزية قاما بقتل عاملين عربيين من رام الله». ولم يكتف محرر «معاريف» بنشر الخبر بل قال: «لا يكفي تقديم المتهمين للمحاكمة، وانما يجب علينا ان نتساءل ونبحث كيف كان بامكان المتهمين القيام بمثل هذا العمل المخزي».

بعد نضال خاضه الشباب الدروز الواعي حول هذه الحادثة تبين ان المجرمين ليسوا من الدروز بل هم يهود، والقتلة هما: «عيلوز البرت وهو برتبة شاويش والثاني هو الشرطي الياهو الياس»[١١].

وصدف ان قتل خلال اسبوع واحد، شابان درزيان من قرية بركا، الاول اسمه علي شوقي قتل في صدام مع دورية فدائية بالقرب من نهر الاردن يوم ٦٨/٣/٢٥؛ والثاني اسمه حامد جابر ابو طريف قتل في شوارع الخليل يوم ٦٨/٣/٣١. وقد ضخمت الصحف الاسرائيلية الحادثين.. وعملت الصحافة على ابراز الكراهية «المتأصلة» التي يكنها ساكن الضفة الغربية للدرزي ليس لكونه جنديا يحمل البندقية، وانما لكونه درزيا فقط.. وبالغت الصحف في تصوير ما حدث في الخليل من توتر واظهرت وكأن النيران ستندلع بين لحظة واخرى وان الرغبة في الانتقام والثأر، تدفع الشباب الدروز الى تحدي القوانين والقيام بعملية مدمرة. وطبعا لم تنس هذه الصحف ان تبرز موقف المسؤولين المعارض لهذا التصرف المشين من قبل الدروز، وبدأت هآرتس تنسج القصص الوهمية «بأن عشرات الشباب الدروز قاموا بالاعتداء والهجوم على سكان الخليل... وان قوات الامن عملت على تهدئتهم واعتقالهم وتهدئة مشاعرهم المتأججة بصدق على مقتل الشرطي الدرزي»[١٢]؛ الامر الذي جعل حركة التحرير الفلسطيني فتح تصدر بيانا تستنكر فيه هذه الحوادث والاشاعات وتعلن ان «اهالي الخليل هم اخوة للدروز لانهم كلهم من شعب واحد هو الشعب العربي. ان اخواننا العرب الدروز هم ابناء الشعب الفلسطيني»[١٣].

وبعد ذلك حدث ان قتل ثلاثة حراس من قرية بيت جن يوم ١٩٦٨/٩/١٤، وسارعت «الاتحاد» صحيفة الحزب الشيوعي الى التعليق قائلة: «بعد ايام من مقتل الثلاثة شاعت في القرى المجاورة لبيت جن في نحف، كفرياسيف، دير حنا، اخبار كاذبة تقول ان الدروز من بيت جن، قتلوا بالسكاكين ثلاثة من تجار غزة، ثارا للحراس الدروز الثلاثة... هذه الاشاعة كاذبة وسافلة، ونحن نحذر جميع المواطنين العرب من المسلمين والمسيحيين والدروز من السقوط ضحايا لمثل هذه الاكاذيب[١٤].

والبروفسور جبوتنسكي يطلب في محاضرة له القاها في حيفا تحت عنوان «الاستعمار العربي» بأن تعمل اسرائيل على تمزيق وتعرية الاستعمار العربي. فالعرب،

كما يقول، «ليسوا الا طوائف متباعدة متنافرة. ولهذا، فعلى اسرائيل استغلال كل ذلك بأن تضرب بيد قوية، وان تقوم بأعمال تخريبية لاثارة روح التمرد بين العلويين والدروز في سوريا»(١٥).

في انتخابات ١٩٦٩، صوّت اكثر من الف درزي للحزب الشيوعي الاسرائيلي: ففي عسفيا نال ١٥٠ صوتا، وفي بيركا، موطن الشيخ جبر معدي، ١٩٧ صوتا، وفي بيت جن ١٨٤ صوتا، وفي المغار ٢٢٤ صوتا، وفي دالية الكرمل ٧٦ صوتا. وصرحت «بديعوت احرونوت» قائلة: «حتى انت يا بروتس»*(١٦). اما عملاء الحكومة من الدروز، مثل زيدان عطشي عضو الكنيست والموظف في وزارة الخارجية الاسرائيلية في الولايات المتحدة، فيطرحون فكرة العتب على الحكومة ويرون انها، ان لم تقدم خدمات للدروز، فإن التيار «المتطرف» سينمو؛ وهم يقصدون بالتيار المتطرف الحزب الشيوعي الذي سيزداد نفوذه بين الدروز. فيكتب زيدان عطشي كتابا مفتوحا موجها الى غولده مئير رئيسة الحكومة آنذاك قائلا: «هل ستبقى الطائفة الدرزية وشبابها المثقفون، ممثلين في دوائر عربية حكومية وهستدروتية وحزبية؟ هل ترضى اسرائيل ان تبقى الطائفة الدرزية وشبابها بمعزل عن النشاطات السياسية الحكومية والحزبية...»، وينهي زيدان كلمته محذرا: «هذه بعض حقائق عن طائفتي وشبابها ابسطها امامك، كمواطن وكجندي اسرائيلي، وانا اشعر بأن الشباب الدروز تكاد الدعايات المتطرفة ان تبلعهم وبذلك تكون السياسة الخاطئة قد جنت على عنصر اسرائيلي ايجابي مخلص هادىء وأمين»(١٧).

وهكذا يتضح نهجان درزيان في التعامل مع نظرية الخصوصية الدرزية، وهي نظرية صهيونية، نهج وطني يقوده الشيخ فرهود قاسم فرهود والحزب الشيوعي الاسرائيلي، ونهج مؤيد لسياسة اسرائيل ونظرية الخصوصية، ويقوده جبر معدي او تلامذته زيدان عطشي وامل نصر الدين وغيرهم من الزعماء التقليديين الذين يطمحون الى عضوية الكنيست والى الوجاهة العائلية. واسرائيل تدعم النهج الثاني بكل قوتها، منذ ذلك الوقت وحتى الآن، وقد لوّح النهج التقليدي العشائري للسلطات بـ مقولة «الخطر الشيوعي الزاحف» ظانين ان ذلك سيحث الحكومة على تقديم العطايا للدروز ولكن هيهات!! ففي ١٣/٣/١٩٧٠، اعلن عيزر وايزمن وكان وزيرا للمواصلات، عن حل يقترحه لمشكلة الاقليات في اسرائيل ومفاده: «ارسال المسلمين، يعني السنة، الى الاردن، وارسال الدروز الى جبل الدروز في سوريا». فثارت ثائرة الجماهير العربية الدرزية في فلسطين، وعقدت الندوات الجماهيرية لاستنكار التصريحات وارسلت العرائض، مما اضطر مناحيم بيغن ويوسف سبير الى نفي التصريحات، وفي ١٧/٣/١٩٧٠، صدر تكذيب للتصريحات من وايزمن نفسه.

---

* أما مجلة الغد فتذكر في عددها الثالث، شباط ١٩٧٠، أن عدد الدروز الذين اقترعوا للحزب الشيوعي في مختلف القرى الدرزية بلغ حوالي الفي صوت.

وثارت الجماهير الدرزية الفلسطينية على اثر اعتقال الشيخ كمال كنج من مجدل شمس من الهضبة السورية المحتلة بتهمة التعامل مع سوريا عام ١٩٧١، وارسلت برقيات الاحتجاج والعرائض، واقيمت الندوات. وفي عام ١٩٧٢، اضطرت مجلة «الدروز» لصاحبها كمال القاسم، وهي مجلة يمولها مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، الى الاعتراف باحتلال اراضي درزية*. وحاولت الصحافة الاسرائيلية التهوين من وضع الدروز المتفاقم فكتبت «معاريف» ان اكثرية الدروز تؤيد التجنيد الاجباري.. وان الشيخ فرهود فرهود لا يمثل الا اقلية. وحاول الكاتب مناحيم رافط، ان يوحي بأن اعضاء الحزب الشيوعي من الدروز هم الذين يقفون وراء الشيخ فرهود وبياناته.

وقد رد الشيخ فرهود على هذا التحريض، فيما بعد، فقال: «لقد فشلت السلطة في محاولتها استعمال اسلوب الترهيب والتخويف فلجأت الى محاولة ضرب لجنة المبادرة الدرزية من الداخل. وقد تجلى هذا الاسلوب في نشر دعاية عني، مثلا، انني شيوعي. والحقيقة اننا نفخر بنضال الشيوعيين المثابر وبمواقفهم ولكني، شخصيا، لست حزبيا ولجنة المبادرة الدرزية، كما هو معروف، شريك اساسي في الجبهة الديمقراطية للمساواة والسلام. ونحن لا ننفي وجود شيوعيين في لجنة المبادرة الدرزية فهذا حقهم فهم دروز. ولكن لا طابع حزبي للجنة المبادرة الدرزية والدعاية القائلة بأن اللجنة هي شيوعية تهدف في الاساس الى ضرب وحدتنا وتفسيخ هذه الوحدة، وفي هذه الحالة يسهل على السلطة تمرير مؤامراتها علينا فاشد ما تخافه هذه السلطات هو وحدة المظلومين والمناضلين»(١٨).

كذلك قام المناضل الوطني سلمان شحاده باصدار منشور ندد فيه بقانون التجنيد الاجباري وبتدخل السلطات بشؤون الدروز الداخلية. واستمر نضال الطائفة العربية الاسلامية الدرزية ضد نظرية الخصوصية وضد حلف الدم وضد التجنيد ومصادرة الاراضي. وكان عام ١٩٧٢ عاما فاصلاً في نوعية النضال وتطوره.. ومرة اخرى، في بيت الشيخ فرهود قاسم فرهود يجتمع عدد من الشباب الدروز الوطنيين بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٢ ليشكلوا لجنة باسم «لجنة المبادرة الدرزية». وكان الشيخ فرهود قد اصدر بيانا واضحا ضد التجنيد الاجباري وضد مصادرة الارض والمس بالمقدسات الدينية عند الدروز، مثل منع الدروز من الاحتفال بعيد الفطر وضد «تحويل الزيارة الدينية السنوية الى حطين؛ حيث قبر النبي شعيب، الى اعياد للدعاية السياسية المعادية لشعبنا العربي». وهكذا بدأت مرحلة جديدة منظمة للنضال الدرزي بقيادة لجنة المبادرة الدرزية، الممثل الشرعي الوحيد لجماهير الطائفة الدرزية الفلسطينية.

يقول الشاب علي خرباوي من بركا: «انا اؤيد الشيخ فرهود في كل ما ذكره في رسالته. ان توقيع المئات من اهالي بركا على عرائض مؤيدة لما جاء فيها، هو تعبير عن النقمة التي يكنها الاهالي على الاوضاع التي شرحها الشيخ فرهود في رسالته».

---

* ويصف الشاعر الفلسطيني سميح القاسم كمال القاسم هذا، بأنه من أذكى زلم السلطة، ويرى أنه لا يقل خطراً عن أي متزعم تقليدي من خدام السلطة.

والشاب جمال جمال يقول «نحن، كأقلية في البلاد، يجب الا يسري علينا قانون التجنيد الالزامي فكيف اقابل اخي العربي في الطرف الآخر بالسلاح؟؟ ليس لنا مطالب خاصة فمشاكلنا هي مشاكل كل العرب في اسرائيل ومطالبنا مطالبهم»(١٩).

ولا بد ان نشير الى انه توجد، اضافة الى مجلة «الدروز» لصاحبها كمال القاسم مجلة اخرى اسمها الهدى يسيّرها فائز عزام وسلمان ذيب فلاح؛ وهي مجلة تمثل التيار التقليدي وتنطق باسم اعضاء الكنيست من الدروز وكلهم من دعاة «القومية الدرزية». وقد لعبت «الدروز» و «الهدى» دورا تخريبيا في وسط الجماهير الدرزية الفلسطينية. وتعمل المجلتان من اجل اقناع الدروز بأنهم ليسوا عربا، وهما تصدران بتمويل من الحكومة وتتبعان اسلوبا ليبراليا في التعامل مع الآراء، فهما تستكتبان بعض الدروز الوطنيين الليبراليين احيانا للتغطية، اما الموقف، في المجلتين، من الدروز الشيوعيين فهو موقف السلطات الاسرائيلية نفسه من الشيوعيين. وفي مقابل هؤلاء برز مثقفون وطنيون وشيوعيون دروز ولعل: فرهود فرهود الشيخ الوطني وسلمان شحاده وسميح القاسم وسلمان ناطور وجهاد سعد ونايف سليم وحاتم حلبي ومحمد نفاع والشيخ صلاح شوفانيه.. وغيرهم هم قادة التيار الوطني الذي اصبح الاكثر جماهيرية بعد ان تبين للجماهير الدرزية خداع الحكم العسكري الاسرائيلي. ففي ١٩٧٢/٥/٣١، قامت الشرطة بمحاصرة بيت المواطن سلمان حسن غانم من قرية بيت جن وقامت البلدوزرات بهدمه. وقد فجر هذا الحادث مشاعر الدروز، واصدرت لجنة المبادرة الدرزية بيانا قالت فيه: «ان بربرية الهجوم ووحشيته تثبتان للمرة الالف، صحة رأينا ووجهة نظر لجنة المبادرة الدرزية التي اعلناها مرارا، وهي ان سياسة السلطات لا تفرق بين الدرزي والسني والمسيحي وانما هي سياسة فرق تسد» وطالبت لجنة المبادرة الدرزية بـ:

«١ – التعويض الكامل لسلمان غانم.

«٢ – التعويض الكامل لاصحاب البيوت التي هدمت في كل القرى العربية، واعادة بنائها على حساب السلطات.

«٣ – بتوسيع مسطح العمار في قرانا كي لا تتكرر المأساة.

«٤ – بإعطاء رخص العمار لطالبيها باسرع وقت ممكن».

وفي عام ١٩٧٤، وعلى اثر عملية «كريات شمونة» التي قامت مجموعة فدائية فلسطينية بتنفيذها، قام العشرات من سكان كريات شمونة اليهود بالاعتداء على المواطنين الدروز السوريين من سكان الهضبة واهانوا الشيوخ والنساء: كذلك قام اليهود بالهجوم على الجنود الدروز الذين تواجدوا في البلدة وضربوهم وصرخوا في وجوههم: «عرب قذرون». وقد ذكرت الصحف الاسرائيلية ان مواطنين دروزا ومسلمين سنة ومسيحيين تعرضوا للضرب والاهانة في ايلات وطبريا وحيفا.. وغيرها. ووزعت لجنة المبادرة الدرزية بيانا جاء فيه:

«لقد اسقطت احداث كريات شمونة وما تبعها اقنعة التزييف عن الاخوة اليهودية – الدرزية المزعومة التي تلوح بها السلطات في كل مناسبة. لقد تنبأت لجنة المبادرة الدرزية،

منذ البداية، بفشل اخوة الفرس والفارس والسيد والعبد، اخوة الاستعلاء العنصري التي تحاول السلطات فرضها في كل المجالات، في كريات شمونة اعتدى العنصريون على شيوخ بالعمائم التي تدحرجت، وعلى نساء بالنقابات التي تمزقت، واعتدي ايضا على جنود الدروز في الخدمة الالزامية وحين يفرض الموت على شبابنا على الحدود تصفنا ابواق السلطة بالابطال وحماة الوطن، اما في شوارع كريات شمونة فنحن «عرب قذرون» كما وصفنا العنصريون». وتساءلت لجنة المبادرة قائلة: اين «رباط الدم» الذي يتشدقون به في اذاعاتهم وصحفهم الصفراء وكتبهم المأجورة؟ ما معنى تقييد حرية التنقل والاقامات الجبرية على مناضلينا؟ ما معنى الحكم بالسجن على اكثر من خمسين شابا درزيا لرفضهم الخدمة العسكرية الاجبارية؟

وقد قال رئيس بلدية كريات شمونة لمراسل «يديعوت احرونوت»: «نحن الذين طلبنا من الشرطة منع الدروز من دخول كريات شمونة، فكما لا يخفى على احد اثبت الماضي القريب ان هناك من الدروز من يتعاون مع المنظمات التخريبية...»(٢٠).

في احتفالات ١٩٧٤/٤/٢٥ بذكرى النبي شعيب، توجه الآلاف إلى قرية حطين، وكان اسحق رابين ضيف الاحتفال، ولم يمنع هذا، الشباب الوطني من رفع المطالب التالية:

١ – الاعتراف من قبل الرئاسة الروحية والسلطات المسؤولة بأن عيد الفطر المبارك هو عيد رسمي للطائفة الدرزية.

٢ – الاعتراف العلني بأن الدروز عرب، وان محاولة فصلهم عن شعبهم العربي هي مؤامرة قذرة.

٣ – استنكار كل المحاولات والاعمال التي اهانت الافراد الدروز في كريات شمونة وغيرها.

٤ – المطالبة بالغاء التجنيد الاجباري.

٥ – السماح لاحد اعضاء لجنة المبادرة الدرزية(الشيخ فرهود فرهود) بالتكلم في الاجتماع العام... او بقراءة بيان اللجنة الذي اصدرته حول كريات شمونة.

ولكن شيخ العقل أمين طريف، الرئيس الروحي للطائفة الدرزية،لم يوافق على كل المطالب: فقد مُنع الشيخ فرهود من قراءة البيان الذي رفضوا السماح بتلاوته. ولكن ما كاد الاحتفال يبدأ حتى رفع الشباب الدروز الوطنيون الشيخ فرهود، إمام دروز الرامة، وحملوه إلى المنصة، رغم محاولة الشرطة منعهم. ووقف الشيخ الوطني مطالبا بالغاء التجنيد والاعتراف بعيد الفطر كعيد رسمي للدروز وباقي مطالب الشبيبة الوطنية. وقد نجح الشباب الوطنيون في تظاهرتهم؛ حيث قام بعضهم بكسر ماسورة المجاري، الامر الذي جعل المياه القذرة تنساب نحو منصة الضيوف وعلى رأسهم اسحق رابين وتتدفق بين الحضور وتنشر الرائحة الكريهة. وقاموا بالتشويش على خطب جبر معدي وكمال منصور ورابين. وفي اليوم نفسه قامت الشرطة باعتقال عدد من اعضاء لجنة المبادرة، كما يروي نبيه القاسم في كتابه، وقد تحولت محاكمتهم الى معركة سياسية؛ حيث سميت محاكمات طبريا، وقام

ثلاثة عشر محاميا فلسطينيا بالدفاع عنهم واصدر سميح القاسم بيانا نشرته الاتحاد يوم ١٩٧٥/١/٢١ تحت عنوان: «من اجل حملة عالمية لانقاذ دروز اسرائيل ضحوا حدا لعملية الابادة الروحية، اوقفوا محاكمات طبريا». وقد شكلت الحكومة الاسرائيلية لجنة تقصي قضايا الدروز. وقدمت هذه اللجنة مقترحات مطابقة لآراء ومقترحات امنون لين بدعوتها لضرورة التجنيد الاجباري وضرورة فصل شؤون الدروز عن الدوائر العربية ووضع برنامج تعليمي خاص بالدروز. وكانت الخطوة الثانية هي ما سمي بـ (متحف درزي) في جامعة حيفا يحتوي على بعض المستندات والمعروضات المتعلقة بتاريخ الدروز وعاداتهم وتقاليدهم، ويشرف على هذا المتحف الدكتور جبرائيل بن دور مدير معهد الدراسات الشرق اوسطية في جامعة حيفا، والسيد نيسان متري مدير المركز العربي اليهودي، والسيد فائز عزام، محرر مجلة «الهدى» الدرزية والذي عين مديرا لهذا المتحف. واقامة المتحف تهدف، كما هو معروف، الى خلق تراث مزيف شبيه بدراسات حول حلف الدم، ويأتي ضمن الخط العام لنظريات «الخصوصية الدرزية» و «القومية الدرزية» و «التراث الدرزي»؛ وجميعها نظريات صهيونية لا تتعدى كونها «خصوصية الاضطهاد والقمع» ليس الا.

ولكن السلطات عادت، ايضا، في ٣٠ ايار ١٩٧٥، واتخذت قرارات مثل التجنيد الاجباري وخلق ما سُمي بالقومية الدرزية وتجريد الدروز من عيد الفطر، وتزويج موسى من ابنة شعيب التي لم تخلق. يقول الدكتور اميل توما: وها نحن اليوم في الثلاثين من ايار نشهد عملية قطع آخر خيط أبقوه لنا مع ابناء شعبنا وامتنا... بإقامة دائرة درزية مستقلة عن الدوائر العربية.

وفي ١٩٧٥/١٠/١٨ عقد مؤتمر الناصرة، فوقف الشيخ فرهود يعدد مطالب الطائفة الاسلامية الدرزية قائلا:

«لقد قطع المزيفون شوطا بعيداً في غيهم وانتهكوا حرمة التاريخ باختلاقهم شعارات ومصطلحات مثل «الشعب الدرزي» ، «الدروز والعرب»، «الدروز والمسلمون» وحتى «الدولة الدرزية». لقد أرادونا في مجال الواجبات اخوة، ولكن في حقل الضرر والاذى فاننا عرب كغيرنا. وليس هناك برهان ولا دليل اقوى من هذا على النظرة الأساسية التي تنظر بها سلطات التزييف إلينا، فاليوم تمتد يد المصادرة الغاشمة لتسلب قرانا اراضي عزيزة هي رمز وجودنا. ففي قرية البقيعة صودر ٨٥٠٠ دونم من مجموع ١٤ الف دونم يتبع ما تبقى منها إلى ما يسمى بحديقة «ميرون»، وفي دالية الكرمل صودر ١٢ ألف دونم من ٢٣ ألف دونم، وصودر ٧٠٪ من أراضي يا نوح و ١٥٠٠ دونم من مجموع ١٦٥٠٠ دونم من أراضي حرفيش. وقد صودر نصف أراضي كفر سميع وكسرى. وصودرت سابقاً معظم أراضي الخيط البالغة مساحتها ١٣ ألف دونم».

وفي ١٩٧٥/١٠/٢٧، دخلت بلدوزرات الحكم العسكري الاسرائيلي إلى أرض قرية «كسرى» الدرزية وبدأت تعمل في أرض الأخوين سعيد وأسعد سليمان عبد الله في موقع البلحوسية» المحاذية لأرض يانوح المصادرة، فاجتمع أهل كسرى، في اليوم نفسه، وأقسموا الايمان القاطعة، واتفقوا على ما يلي:

١ – ان يعتبروا أي عدوان على أية قطعة أرض، عدوانا على البلد كلها، وأن يتصدوا له ويمنعوه بالقوة مهما كانت النتائج.

٢ – أن يتوحدوا ويشتركوا جميعاً في الدفاع عن الأرض وبكل الوسائل.

٣ – إذا قتل أحد في أثناء الدفاع عن الارض يعتبر شهيدا ومرحوماً ثم يدفن في تلك الارض ليحميها بعد موته.

٤ – كل من يتخلف عن الاشتراك في الدفاع عن الأرض يعتبر «ملعوناً» ويحرم التعامل معه في المستقبل. ويعتبر كل ما يدخل بيته حراما.

وفي اليوم الثاني ٢٨/١٠/١٩٧٥ هبت كسرى عن بكرة أبيها شيوخاً وشباباً ونساء وأطفالاً، كما يقول نبيه القاسم في كتابه وهرعوا جميعاً مسلحين بكل ما تيسر، بالمناكيش والفواريع والعصي والحجارة وغيرها إلى حيث البلدوزرات، وأخرجوها من الأرض بالقوة. وعاد الأهالي إلى القرية وعقدوا اجتماعاً آخر اتخذوا فيه احتياطات أخرى وقرارات اضافية منها:

١ – الاتصال بمحامين مخلصين للدفاع عنهم قانونيا.

٢ – وضع حراسة ورقابة فعلية على الأرض ليلا ونهارا.

٣ – الكتابة في الصحف لفضح مخططات التهويد.

٤ – طلب المساعدة واستنفار القرى الدرزية الأخرى إذا لزم الأمر.

٥ – مطالبة قائد فرقة الأقليات بالكف عن طلب شباب «كسرى» للجيش والاحتياط! وذلك لحاجتهم الماسة الان لحراسة ارضهم من الصهيونية، حسب تعبير الشاب سلمان حسين نصر الدين، الذي ذهب هو وجاره سعيد غانم في تلك الليلة، على ضوء اللوكس، لحراسة أرضهما في موقع الرقراقة القريبة من البلحوسية.

وكان أهل كسرى قد طردوا، قبل ذلك، البلدوزر من أرض سلمان رشراش (الغريبة) التي كان قد حضّرها بلدوزر الجيش كبؤرة للنفايات، وأهل كسرى يتندرون الان على المهندسين والمدراء والسواقين الاسرائيليين الذين هربوا من الأرض أمام وحدة الأهالي واصرارهم، وعلى تمزيق الخرائط والأوراق وتخويف البوليس بدلا من الخوف منه. فعندما سأل الضابط الطفل ملحم، وعمره ١١ سنة، بقصد تخويفه: لماذا تحمل هذه البلطة يا ولد؟ اجابه على الفور: لاضربك بها إذا لم تخرج من أرضنا. أما الشاب سعيد عبد الله فقال: «اليد التي ستمتد على أرضي ثانية ستتكسر وإذا مت فالموت أشرف وأفضل من التسليم للظالمين واللصوص عينك عينك»(٢١).

* * *

هكذا ناضل المسلمون الدروز الفلسطينيون ضد «خصوصية الاضطهاد»، ضد «التجنيد الاجباري»، ضد «نهب الأراضي»، ضد «سياسة التفرقة»، ضد «الأساطير

الاسرائيلية»، ضد «القومية الدرزية»، ضد «المصطلحات الاسرائيلية»: «الوطن الدرزي» – «الشعب الدرزي» – «التراث الدرزي».. وغيرها. وقد استخدم الدروز في نضالهم عدة أساليب فمارسوا أسلوب النضال الجماهيري: التظاهر، الاحتجاج، وأسلوب الدفاع السلبي مثل التسجيل مسلماً سنياً، ومحاولات الانتحار، وأسلوب الدفاع الايجابي مثل الفرار من الجندية ودخول السجن، وأسلوب الهجوم المسلح مثلما فعلت قرية كسرى، ولا يهمنا هنا نوع السلاح الذي استخدم وما إذا كان سكينا أو فأساً أو حجراً.. او بندقية، وقد حدثت حوادث اغتيال لعملاء السلطة باطلاق الرصاص عليهم ولكن هذا الشكل ظلّ ضعيفاً، وعلى الارجح انه سيتطور أكثر وبخاصة بعد ان كشفت اسرائيل القناع عن وجهها حول حقيقة معاملتها للدروز. ولوحظ في السنوات الأخيرة، تزايد عدد الرافضين للخدمة الاجبارية وتزايد عدد الفارين والسجناء، سجناء الضمير. كذلك لوحظ، في السنوات الأخيرة، انحسار دور الزعامة التقليدية الدرزية الموالية لاسرائيل بين جماهير الدروز، ولوحظ النمو المتصاعد لدور الجماهير الوطني وخصوصا بقيادة لجنة المبادرة الدرزية. كما اننا نلاحظ انه، منذ العام ١٩٦٩، ازداد النشاط الوطني بين عرب ١٩٤٨ ومنهم الدروز بشكل واضح. وهذا مرتبط أساسا بعاملين:

الأول منهما يتعلق بنمو حركة المقاومة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧، وبنمو الثورة الفلسطينية في المنفى ونمو الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية.

والثاني مرتبط بازدياد نمو وتأثر النضال الوطني، بين عرب ١٩٤٨، بقيادة الحزب الشيوعي راكح، بعد ان تخلص هذا الحزب، عام ١٩٦٥، من جناح موشي سنيه الصهيوني؛ وازدياد نفوذ هذا الحزب بين العرب جعله أشبه بالممثل الشرعي للعرب. إضافة الى ما ذكرنا يمكن القول: إن التطور الذي حدث بالنسبة للثورة الفلسطينية، وطريقة تعاملها مع الاتجاهات الوطنية بين عرب الجليل سارع في نمو النضال الوطني فضلاً عن أن نمو الفاشية الاسرائيلية، وازدياد الاضطهاد للعرب ومنهم الدروز، جعل العربي في اسرائيل يدافع عن المتراس الأخير له. ولعل حادثة «يوم الأرض» تعتبر نموذجاً للفاشية الاسرائيلية ونموذجاً للتصدي العربي الذي أصبحت هذه المسألة بالنسبة له مسألة حياة او موت.

يسأل هادي زاهر الشيخ قاسم فرو، في مقابلة صحفية: ما هي الامتيازات التي تمنحها السلطات للدروز ولا تمنحها لباقي العرب؟

ويجيب الشيخ الدرزي الجليل قائلا: «أنظر إلى قرانا تعرف الجواب، انه لا يوجد أي وضع خاص لنا نحن الدروز، اللهم إلا «المقبرة العسكرية» الموجودة في قريتنا والتي تضم في ثراها عدداً كبيراً من الشبان الذي جُنّدوا وسقطوا نتيجة للصفقة التجارية التي عقدت بين حكام اسرائيل والزعامة التقليدية». وحاتم اسماعيل حلبي من دالية الكرمل، وعضو سكرتارية لجنة المبادرة الدرزية يقول: «ليس صحيحا القول ان الدروز طالبوا بان

يجندوا، فهذا خطأ من أساسه. وجميعنا شهود عيان على المعارضة الجبارة من أبناء الطائفة الدرزية التي واجهتها السلطة في حينه. ففي عام ١٩٥٦، حين أقرت السلطة نظام التجنيد الإجباري، وقعّ ٤٠ شخصا مع التجنيد ووقع ١٦٠٠ شخصا ضد التجنيد »(٢٢).

وفي تموز ١٩٧٨، قدّم النائب توفيق طوبي باسم كتلة الجبهة الديمقراطية للمساواة والسلام، اقتراحا عاديا لجدول أعمال الكنيست لبحث موضوع تجنيد الشباب العرب الدروز، لأول مرّة. وجاء في اقتراح طوبي:

«إن حملة اصطياد الشبان العرب الدروز، وحملات الارهاب البوليسية التي شنتها قوات الجيش والبوليس على ابناء الطائفة الدرزية يثبت ان هناك ضرورة ملحة للاخذ بالاعتبار رفض الشبان الدروز خدمة سياسة الاحتلال والتمييز لأسباب تتعلق بالضمير. ولذلك فاننا نطالب بادراج هذا الموضوع على جدول اعمال الكنيست لالغاء التجنيد الاجباري المفروض على أبناء الطائفة الدرزية وتحويله إلى خدمة اختيارية»(٢٣).

وقالت جريدة الاتحاد: «باجراء حساب بسيط تكون حصة الالفي نسمة (عدد سكان البقيعة) هي ٣٠ سنة سجن فعلي؛ وعليه فان حصة الـ ٣٥ الف مواطن عربي درزي تكون أكثر من ٥٠٠ سنة سجن فعلي». واستنتجت الاتحاد هذا بعد ان سجن ٤٠ شابا من البقيعة ٣١ سنة سجناً فعلياً. وهؤلاء الشبان هم: عماد زين الدين، يوسف خير، صالح زرقاء، علي زرقاء، جمال خير، صالح حميد، شفيق زرقاء أنور عباس، جمال مداح، عبد الله عامر، سليم ابو جنب، محمود سعيدة، محمد سعيدة، فواز سليم، يوسف سليم، فؤاد سليم، كمال رمضان، محمد عامر، فضول أسد، سلمان عباس، غالب خير، سميح خير، سميح حيساوي، سلمان زرقاء حسين مهنا، أحمد العلي، حمزة الدين، أمين مهنا، محمد مهنا، محمد عباس، علي سويد، هاني خير، كمال سويد، سليمان سويد، نعيم خير، كمال خير، كمال حسن.(٢٤)

وهنا لا بد من الاشارة الى قضية مهمة فقد كتبت صحيفة الاتحاد ما يلي: «اعلن الشباب الدروزإسلامهم أي غيروا الهوية إلى مسلم من درزي»، والحقيقة ان هذا خطأ وقعت فيه «الاتحاد»، مثلما وقع فيه كتاب «واقع الدروز في اسرائيل» الذي كتب بنيّة حسنة. فالتفريق بين «درزي» و«مسلم» يشبه تماماً التفريق بين «درزي وعربي». والأصح أن نقول: من «مسلم درزي إلى مسلم سني»، وهو المقصود. وينبغي أن نقول: «العرب الدروز» و«المسلمون الدروز». والكتاب السابق الذكر يقول مثلاً: «هبّ المسلمون والمسيحيون والدروز في وجه السلطة»؛ وهذا خطأ غير مقصود كما اعتقد. فالمذهب الدرزي احد المذاهب الاسلامية.

وفي تموز أيضاً، أصدرت لجنة المبادرة بياناً تستنكر فيه الهجمة البوليسية على القرى العربية الدرزية المسلمة، وقال البيان: «لقد أعلنت السلطة شهر أيار كشهر للدروز، وكان حافلاً بالمحاضرات والندوات التي تتحدث عن «تحالف الدم» ولم يكد أيار ينتهي حتى أصبح شهر «حزيران» شهر مطاردة الدروز واعتقالهم وإرهابهم. واليوم يتساءل

أبناء الطائفة الدرزية: إلى متى سنظل نعاني من هذه السياسة وهذا الظلم؟ وطبعاً لم يفلت من هذه الهجمة «الايجابيون» ومن لف لفهم [أي الزعامة التقليدية التابعة للسلطات] وهم يتساءلون كذلك: هل هذه هي المكافأة»(٢٥).

ويعلق حنا ابراهيم في مقالة له بعنوان: «خواطر في شهر الدروز»: «في نهاية الشهر قدم يروحام ميشل، سكرتير الهستدروت العام، هديته للطائفة الدرزية بشكل مجلس عمال درزي لقرى الجولان والجليل وبذلك يتابع الحملة الصهيونية القديمة لفصم الدروز عن القومية العربية وجعلهم «قومية» منفصلة لها تراثها ومدارسها ومناهجها ومحاكمها الشرعية الخاصة. فالجماهير الدرزية ترفض ان تلعب دور «القوزاق» في عهد القيصرية»(٢٦).

ويكتب الشاعر نايف سليم تحت عنوان «تراث درزي وتهذيب حقاً أم وقاحة صهيونية تفرض علينا تحت أسماء مستعارة؟». ويقول: «بعد قراءة سريعة لبعض كراريس ما يسمونه بـ «التراث الدرزي» المفروض حاليا للتعليم في مدارس قرانا العربية الدرزية وجدت ما يلي: «في كراس «عيد الأضحى» صفحة ٣ جاء: «قد يُسأل المعلم: هل هو درس دين أم درس تراث؟ والجواب إن هذا الدرس هو درس التربية الدينية وإن موضوع التراث هو الموضوع الوحيد الذي يستطيع ان يقوم بهذه المهمة». ولكن في كراس «عيد النبي شعيب» صفحة ١٩ جاء هذا العنوان الاستفزازي الذي ينزل بالتربية الدينية والتراث إلى الحضيض الغرامي، والعنوان هو: «دبكة نسائية». وقد جاء فيه: «وأمسكت كل راقصة بخاصرة الاخرى ورحن يتمايلن بانتظام، اما الشيوخ فراقبوا الدبكة من بعيد». وفي صفحة ١٢ من نفس الكراس جاء هذا التعبير: كان سيدنا موسى ينظر نصيحة شعيب» هكذا! «موسى سيدنا»، اما «شعيب» فـ حاف بدون سيدنا. أو يقول الكراس: «يثرو كاهن مدين هو شعيب وهو حمي موسى وهو رعوئيل ابو صفورة، وان ليثرو سبعة اسماء» ويعود ويخترع النظرية الشاذة التالية: «انه لا خلاف بين رأي التوراة ورأي الدروز في هذا الموضوع». والمؤلف يعرف ان الخلاف جوهري جدا. كذلك يصف الكراس: «النبي شعيب طول قدمه نصف ذراع» او «استشاط النبي الشيخ غضبا». اما عن الحاكم بأمر الله الفاطمي فيقول كراس «الأمانة»: «لقد حارب الحاكم بأمره الغش، وأصدر القوانين لمراقبة الموازين. وأما في دولتنا اليوم، فمن المهمات الرئيسية التي تقوم بها وزارة التجارة والصناعة مراقبة العيارات، وفي الماضي استعملت عيارات من الحجارة، والقانون في اسرائيل يعاقب من يخالف الأسعار...».

وفي كراس «النبي رسلان» جاء: إن «سبلان هو زبولون بن يعقوب». ثم في نفس الكراس: «واستحدثت بمبادرة الهستدروت عادة جميلة، وهي تنظيم مسيرة للنبي سبلان تشترك فيها فرق الشبيبة، والكشاف الدرزي والفرقة الدرزية في جيش الدفاع الاسرائيلي وفرق يهودية». وأما عن مصادرة أوقاف هذا النبي مع أغلب أرض حرفيش قريته المجاورة وارض بقية القرى فلم يذكروا شيئا. وفي صفحة ٤ كتبوا: «إن من اهداف

تدريس التراث إبراز استقلال الطائفة» و«ان يتعلم الطالب ان مقام النبي شعيب كان مبنياً ومشهوراً قبل معركة حطين وقبل صلاح الدين»[٢٧].

هذه بعض الامثلة مما يسمونه «التراث الدرزي» والذي يهدف، كما سبق وقلنا، إلى خلق الخصوصية الدرزية الموهومة.

في تموز من عام ١٩٧٨، نقرأ خبر اعتقال أربعة شبان من «المسلمين الشركس الفلسطينيين» من قرية «كفركما» الفلسطينية وقد صرح هؤلاء الشباب في مكتب التجنيد عن عدم استعدادهم لحمل السلاح لمحاربة أخوتهم عبر الحدود وقد حملوا شهادات «تديّن» من إمام القرية ولكنهم اعتقلوا. والشباب الشركس الاربعة هم: محمد شمسي وشوقي ليفاي وعبد الحليم شوكن وأحمد شمسي».[٢٨]

وبالقوة، وبقدرة قادر يصبح «الشركس الفلسطينيون» الذين يسكنون فلسطين منذ القرن الماضي، يصبحون في عرف سلطات الاحتلال «اسرائيليين» شاءوا أم ابوا. في حين رفض اليهود الاندماج في بلدانهم الأصلية في أوروبا. مع أنهم يحملون مواطنيتها حتى العام ١٩٤٨، ويصبح «مبرراً» لليهودي الالماني والفرنسي الذي قدم لفلسطين عام ١٩٤٨ أن ينسى جنسيته الأصلية التي كان يحملها! أما «الشركس الفلسطينيون» الذين يقيمون في فلسطين منذ القرن الماضي فلا يحق لهم، وفق العقل الصهيوني، أن يظلوا فلسطينيين لأنهم لا يريدون التنازل عن كونهم فلسطينيين. وهذا المنطلق الصهيوني يهدف ايضا إلى خلق التماثل بين اليهودي والصهيوني وبالتالي يصبح الشركسي الفلسطيني بالقوة «شركسياً اسرائيلياً».

لقد عملت الحركة الصهيونية على خلق فكرة التماثل عند الدروز والشركس لتبرر وجودها الصهيوني ولتحول الدين إلى «قومية». وبينما ترفض الصهيونية فكرة «الاندماج» لليهود في أوطانهم الأصلية في أوروبا، تريد من الشركس والدروز أن يندمجوا بالقوة في «الدولة الاسرائيلية» وفكرها الصهيوني.

في ٩ أيلول ١٩٧٨ انعقد المؤتمر الأول للجنة المبادرة الدرزية التي كانت قد تأسست عام ١٩٧٢ في «شفا عمرو»، وقد كان هذا المؤتمر علامة هامة في نضال الطائفة الاسلامية الدرزية الفلسطينية العربية في فلسطين، يرحب الشيخ صلاح شوفاتيه بضيوف المؤتمر ويعطي الكلمة لرئيس المؤتمر الأديب الفلسطيني المناضل محمد نفاع، فيقول محمد نفاع في كلمة الافتتاح:

«نفتتح أيها الاخوة هذا المؤتمر المبارك، المؤتمر الأول للجنة المبادرة الدرزية ومؤيديها، رافعين راية العصيان والرفض في وجه سياسة التفرقة والبطش والضياع.. متحدين ومتحدّين. وإذا كان الآباء في الماضي قد رفضوا الرّديف زمن الحكم الاحتلالي التركي لمحاربة شعب اليمن، فمن الطبيعي ايضا ان يرفض الأبناء اليوم ان يكونوا اداة قمع وعدوان ضد الشعوب العربية وضد شعبنا العربي الفلسطيني بالذات». ويرى محمد نفاع ان الممثل الحقيقي للدروز ليس الزعامة المنتفعة من اسرائيل بل من يقارع سياسة

الظلم، وينهي كلمته قائلا: «نعم، نحن الذين لنا ان نفخر بسلطان الاطرش والشهيد ابي الوليد [كمال جنبلاط] علمين من اعلام الاصالة والتضحية». ويلقي الشيخ فرهود فرهود القائد الوطني للدروز الفلسطينيين كلمته صارخا: «أهو قليل، أيها الاخوة، محاولة تجريدنا من عروبتنا؟ ومع كل هذا أليس التمييز العنصري واحتقار كل من ليس بيهودي.أليس هذا واضحا للعيان؟». واستعرض جهاد سعد عضو سكرتارية لجنة المبادرة الدرزية من شفا عمرو انجازات لجنة المبادرة، وعدد هذه النضالات كما يلي:

١ – في عام ١٩٥٦، وقع ١٦٠٠ شخص على عريضة ضد سن قانون التجنيد الاجباري وتظاهر المئات.

٢ – في عام ١٩٥٩، وقعت المعركة المباشرة مع السلطة ضد سن قانون التجنيد.

٣ – في عام ١٩٦٤، وبمبادرة من بعض الشبان الذي أطلقوا على أنفسهم «الدروز الاحرار» صدر بيان وُزِّع في مقام النبي شعيب عليه السلام، أثناء زيارة ليفي اشكول للمقام. وكان مضمون البيان ما تنادي به اليوم.

٤ – في عام ١٩٧١، أصدر الشيخ فرهود فرهود بيانه الذي كان بمثابة النداء الاول للجنة المبادرة الدرزية.

٥ – في عام ١٩٧٢، تشكلت لجنة المبادرة الدرزية.

٦ – الهبّة الشعبية في مقام النبي شعيب عليه السلام عام ١٩٧٤ حيث اشتبكت الايادي وتحدت سواعد الشبان، بوحدة رائعة، السلطة وزلمها، مفشلين مؤامرتهم الرامية الى تحويل الأماكن المقدسة لمهرجانات سياسية تخدم مطامع السلطة وحكامها وأحزابها فقط.

٧ – توسيع صفوف لجنة المبادرة الدرزية وتقويتها وجعلها ملجأ لجميع ابناء الطائفة الذين تظلمهم السلطة وسياستها، ولجميع التقدميين والوطنيين من ابناء الطائفة. وباشرت بافتتاح فروع لها في عسفيا، دالية الكرمل.

٨ – المشاركة الفعّالة، والتاريخية والمسؤولة، والوطنية الموحدّة في التحضيرات ليوم الارض الخالد في تموز ١٩٧٦ والعمل على إنجاحه.

٩ – عقد الندوات والمحاضرات التثقيفية، وتوزيع البيانات الهامة في القرى التي افتتحت فيها فروع وقبل زيارة النبي شعيب عليه السلام.

١٠ – التوقيع على العرائض ضد التجنيد الاجباري؛ وذلك في جميع القرى الدرزية والحصول على قرابة ٧آلاف توقيع.

١١ – القيام بأعمال تطوعية في الأماكن المقدسة، وفي الناصرة الصامدة.

١٢ – عقد الاجتماعات والمسيرات الاجتماعية، عند اغتيال الزعيم الوطني الشهيد كمال جنبلاط وارسال التعزية من على صفحات جريدة «الاتحاد».

١٣ – المشاركة الفعّالة والرسمية للقوى التقدمية والوطنية العربية واليهودية في إقامة جبهة ديمقراطية موحدّة للسلام والمساواة ودعمها.

١٤ – إنشاء لجان شعبية.

١٥ – إصدار نشرة «صوت المبادرة» التي وزعت بشكل واسع في القرى الدرزية وفي الجامعات.

١٦ – التضامن مع الشبان العرب الدروز في نضالهم العادل لالغاء التجنيد الاجباري كما حدث في «شفا عمرو» تحضيرا لمؤتمر كوبا للشباب الديمقراطي.

١٧ – ايصال كلمة الدروز الى الكنيست، قدمها باسمنا ممثلنا في الجبهة الديمقراطية السيد توفيق طوبي طالبا الغاء التجنيد الاجباري.

١٨ – اصدار نشرة ثانية وهي «نداء المبادرة» دعونا فيها الأهالي الى ان يُعيّدوا عيد الفطر، وطالبنا بالغاء التجنيد الاجباري.

١٩ – افتتاح فرع للمبادرة في جامعة القدس في آب ١٩٧٨.

٢٠ – عقد مؤتمر صحفي في ١٩٧٨/٨/٢٩ في بيت سوكولوف في تل- أبيب؛ حيث اشترك فيه ممثلون عنا لاسماع مطالبنا وشكوانا للرأي العام المحلي والعالمي.[٢٩].

وقد وصلت للمؤتمر الاول للجنة المبادرة الدرزية تحيات من: «مؤتمر منطقة المثلث السابع للحزب الشيوعي الاسرائيلي» و«من المؤتمر الشعبي لعرب المفجر» و«من مجلس مجد الكروم» ومن «شباب النهضة السورية المحتلة» و«من رابطة الطلاب الجامعيين ابناء عكا» و«من الشيخ احمد القضماني مجدل شمس – هضبة الجولان السورية المحتلة». واضافة للتحيات والبرقيات القى الطالب فريد غانم كلمة الطلاب العرب الدروز في جامعة القدس وطالب فيها بدعم لجنة المبادرة وأكد على ضرورة تطوير عملها النضالي. والقى الشاعر نايف سليم من البقيعة وعضو سكرتارية لجنة المبادرة الدرزية كلمة ضمنها اقتراحات لتطوير العمل النضالي ونادى بضرورة فضح «التدريز» السلطوي ومكافحة كل تنظيمات «فرق شدّد» من منظمة «الدروز الصهاينة» الى العسكرة في المدارس الى حلف اليمين في الزيارة للجنود الى «العرب والدروز» في اجهزة الاعلام الى اختراع «القومية الجديدة» في الهوية، إلى تزعيم عملاء السلطة.. الخ. وألقى حاتم حلبي كلمة «دالية الكرمل». كما القى الشيخ قاسم فرو عضو لجنة المبادرة في «عسفيا» كلمة اخرى شددّ فيها على ضرورة النضال. والقى شفيق زاهر من عسفيا عضو سكرتارية اللجنة كلمة عدد فيها بعض منجزات اللجنة فقال:

«إن لجنة المبادرة فرع عسفيا قامت في السنتين الأخيرتين بالانجازات التالية:

«١ – إقامة فروع جديدة وجمع تواقيع ضد التجنيد وفضح عملاء السلطة.

«٢ .. اتصلت اللجنة بعصبة حقوق الانسان وعرضت مشاكل الدروز.

«٣ – أجبرنا الاذاعة والتلفزيون الاسرائيليين على الاعتراف باللجنة، حيث أنهم التزموا الصمت طيلة هذه السنين، وعقدنا مؤتمراً صحافياً في تل – أبيب لفضح سياسة الاضطهاد.

«٤ – طالبنا بتسجيل «عربي» بدلا من «درزي» في الهوية. وهذا بفضل الأخوين كمال وكميل كيوف من عسفيا اللذين بادرا الى تحمل المسؤولية امام المحاكم وفي السجون.

«٥ – شاركنا في ١٩٧٨/٧/٢٥ في المهرجان العالمي الحادي عشر للشباب الديمقراطي الذي عقد في هافانا عاصمة كوبا. والقينا كلمة في جلسة حضرها مندوبون عن ١٢٥ دولة» .

بعد انتهاء الكلمات والمداخلات قام سميح القاسم باجمال النقاش والرد على الاسئلة المطروحة، وانتهى المؤتمر باتخاذ قرارات وبتوجيه نداء الى الجماهير العربية الدرزية.

وقد اتخذ المؤتمر الأول للجنة المبادرة الدرزية عام ١٩٧٨ القرارات التالية:

«١ .. تقوية لجنة المبادرة وتشديد الكفاح من اجل تحقيق أهدافها وهي:

«أ . إلغاء التجنيد الاجباري.

«ب – الكف عن مصادرة الاراضي واعادة ما صودر منها.

«جـ – الكف عن التدخل في شؤون ديننا وعروبتنا.

«د .. المساواة التامة بين المواطنين بدون تمييز قومي وطبقي.

«٢ – تقوية التعاون بين لجنة المبادرة الدرزية.. والقوى التقدمية اليهودية والعربية المستعدة للتعاون مع اللجنة من اجل تحقيق اهدافها.

«٣ – الاشتراك الفعّال في كل المعارك الشعبية والرسمية واستغلال كل المنابر الممكنة من اجل رفع صوت جماهيرنا المظلومة.

«٤ .. إصدار بيان من هذا المؤتمر لتأييد مرشحي لجنة المبادرة والجبهة الديمقراطية التي تشكل لجنتنا شريكا فيها لانتخابات المجالس المقبلة في قرانا»(٣٠).

كما وجه المؤتمر القطري الاول للجنة المبادرة الدرزية الذي عقد في شفا عمرو بتاريخ ١٩٧٨/٩/٩ نداء الى الجماهير، جاء فيه: «امام الدعاية لسنا عربا وامام

السياسة العنصرية نحن «عرب منة بالمئة». لقد صادرت اسرائيل حوالي ٧٠٪ من الأراضي العربية الدرزية. لقد عادت بنا سلطات اسرائيل إلى أيام «السفر برلك» إلى ايام «الفرارية» التي تسمعون عنها من الآباء والاجداد. عادت إلى قرانا الغزوات العسكرية والكبسات البوليسية التي تنتهك حرمات البيوت وتروع النساء والأطفال»[٢١].

وجاء في النداء ايضا: «وكالعادة، فقد تساءل بعضهم عما إذا كانت وراء لجنة المبادرة الدرزية «سياسة شيوعية معادية للدولة» وقلنا لهم جميعا وبمنتهى الوضوح: ان لجنتنا حركة شعبية غير حزبية ولكنها لا تمنع اعضاءها من ان ينتموا الى اي حزب يشاءون ما داموا ملتزمين بخطها ويعملون على تنفيذ برامجها المعلنة، وإذا كان الحزب الشيوعي هو الحزب الوحيد الذي يؤيد مطالبنا فنحن لا نرد على المعروف بالمنكر ونحن نشكر كل من يؤيدنا، ونتصدى لكل من يعادينا».

وكانت لجنة المبادرة قد عقدت مؤتمرا صحافيا قبل انعقاد مؤتمر المبادرة الاول بعشرة أيام في بيت سوكولوفا في تل – أبيب لشرح أهدافها. وقد شارك فيه فرهود فرهود وسميح القاسم وجهاد سعد. ووزع في المؤتمر الذى انعقد في ١٩٧٨/٨/٢٩ بيان صحفي، ومما جاء فيه: «نحن نعاني من نهب مستمر لأراضينا بحيث صودر حتى الآن أكثر من ٧٠٪ منها، فمثلا قرية حرفيش كانت تملك سنة ١٩٤٨، ١٦٥٠٠ دونم، وقد صودر منها حتى الآن ١١٥٠٠ دونم وبقي ٥٠٠٠ دونم فقط وأغلبها معرض لمصادرات جديدة، بينما عدد سكان حرفيش يتضاعف كل عشر سنوات تقريبا، مما يهدد بعدم بقاء أرض لاقامة البيوت او حتى المقابر في المستقبل، وقرية يركا مثلا كانت تملك ٥٠ الف دونم ارضا، وقد صودر منها حتى الآن اكثر من ٤٤ الف دونم وبقي أقل من ١٠ الآف دونم. وشفا عمرو كانت تملك ٣٣ الف دونم صودر منها ١٨ الف دونم. وقرية كسرى التي دفع سكانها ملايين الليرات حتى اصلحوا أرضهم، فهي مطالبة بالتنازل عن ١٠٨٠٠ دونم من أصل ١١٢٠٠ دونم كل ما تملكه من أرض. ونحن نعاني من تمييز صارخ في جميع المعاملات مع الدوائرالحكومية، فهناك نقص في المدارس ورخص العمار والمياه للري والمشاريع الصناعية في معظم قرانا. وهناك تمييز ضد مجالسنا المحلية من حيث حصة الفرد من الميزانية. ومن حيث الهبات، فميزانية قرية «بيت جن» الدرزية مثلا لعام ١٩٧٨ هي ٢,٨٠٠,٠٠٠ مليون ليرة بينما ميزانية «معلوت» اليهودية هي ٣٢ مليون ليرة بالرغم من ان عدد سكان القريتين متساو.

وفي مجال التعليم الجامعي مثلاً، تبين في تقرير لليونسكو ان ادنى نسبة طلاب جامعيين في العالم هي في البرازيل – ١٢ طالباً جامعياً لكل الف نسمة.

ويتبين من القائمة التالية أن نسبة الطلاب الجامعيين في قرانا الدرزية هي أدنى من البرازيل بكثير.

القرية	السكان	الطلاب الجامعيون	الخريجون	النسبة للألف من السكان
ساجور	١٥٠٠ نسمة	٧	٨	١٠
يانوح	١٦٠٠ نسمة	١٠	١	٧
بيت جن	٥٠٠٠ نسمة	١٦	١	٥
عين الاسد	٤٠٠ نسمة	١	١	٥
بركا	٦٠٠٠ نسمة	٨	١٠	٣
كسرى	١٢٠٠ نسمة	صفر	١	١٠٠٠/٠,٨

وفي المؤتمر الصحفي، ردّ سميح القاسم على احد الصحفيين الذي سأل عما إذا كان سميح القاسم نفسه قد خدم في الجيش، فقال:

«لي الفخر بأني كنت أول رافض للجندية، وكل ما في الأمر انني كنت اسيرا لدى الجيش الاسرائيلي طيلة عامين ونصف، بعد ان اقتادوني مكبلاً بالأغلال ورشاش عوزي مصوب إلى ظهري». وسُئل القاسم بشكل استفزازي: من يتكلم باسم الطائفة الدرزية في اسرائيل: الشيوعيون أم منظمة التحرير؟ فرد القاسم:

«نحن نرى في كل من يدافع عن الطائفة الدرزية ممثلا لها، ونرى ذلك في «الجبهة الديمقراطية للمساواة والسلام». فالناطقون الحقيقيون باسم الجماهير العربية عامة هم أنفسهم الناطقون الحقيقيون باسم الطائفة الدرزية، ولما كان من غير المعقول ان يتبنى الليكود مطالب الدروز فقد برز الشيوعيون وحلفاؤهم».

وجاء دور مراسل إذاعة اسرائيل بالعربية ليسأل: هناك ٣ مقاعد للدروز في الكنيست، في حين ان اصوات ذوي حق الاقتراع من الدروز مجتمعين لا تساوي ولا تكفي لهذا العدد فكيف تقولون ان الدروز مظلومين؟ فرد حاتم حلبي قائلاً: هؤلاء الثلاثة ليسوا ممثلين للطائفة الدرزية ولم يصلوا للكنيست بأصوات الطائفة بل بأصوات اليهود. كما انه لا يوجد ممثل للطائفة في الكنيست فليس لدى الطائفة «قائمة درزية» وعقب المراسل سائلا: إذن هناك مساواة بين اليهود والدروز وانتم تقولون عكس ذلك؟ ويجيء الرد: «اليهود الذين أوصلوا هؤلاء الثلاثة الى الكنيست صوتوا لبرنامج سياسي التف هؤلاء تحت جناحه ولم يصوتوا لهم لأنهم دروز»(٣٢).

وفي آب ١٩٧٨، ايضا اصدرت لجنة المبادرة نشرة بعنوان «نداء المبادرة»، وقد نشرت نص خطاب توفيق طوبي امام الكنيست تحت عنوان «لن تكون الطائفة العربية الدرزية سنداً لسياسة الاضطهاد القومي» ومما جاء فيه:

«إن أكثر من ٦٠٪ من الشبان الدروز يرفضون اوامر الخدمة وبعدها تبدأ معركة بين السلطات وهؤلاء الشبان الرافضين. واننا نلاحظ ظاهرة جديدة وهي ان العشرات من ابناء الطائفة الدرزية يعلنون «إسلامهم» ليتخلصوا من التجنيد. اننا نعرف ان الكثيرين من الشبان الدروز الذين جندوا رغما عنهم حاولوا الانتحار، وفي شهر نيسان الماضي حاول الشاب سميح قنطار من عسفيا ان ينتحر، كذلك كامل زاهر من عسفيا وحسين شاهين من شفا عمرو وعايش شروف من عسفيا ومحفوظ فاضل ورشيد بشير من المغار. كذلك حاول الشاب صالح ملا الانتحار في السجن. وفي السجون العسكرية يقبع العشرات من أبناء الطائفة الدرزية لرفضهم الخدمة. ونعرف أن ٦٥٠ شاباً درزياً تلاحقهم الشرطة بسبب رفضهم وتهربهم من الخدمة الاجبارية. اننا لا نفهم كيف يمكن أن تسري اوامر الاقامة الجبرية حسب قانون الطوارىء. ونحن نعرف كيف عاملت السلطات الشيخ المتدين مفيد أبو يمن. أنه أب لثمانية أطفال فقد اعتقلته الشرطة وضربته واجبرته على خلع ثيابه ووضعوا «لفّته» في كيس واحد مع نعليه واعتقل ١٨ يوما وعومل معاملة فظة ومهينة».[٣٣]

جاء في هآرتس ١٩٧٨/٨/١١ على لسان شخصية حكومية بارزة ما يلي: الاستيلاء على ارض الدولة في الجليل من جانب القرويين امر خطير إلى حد انه يمنع التخطيط في المستقبل: الأمر الذي يحتاج الى اتخاذ إجراءات سريعة وشديدة، ويظهر أنه لا مفر من جلب «الدورية الخضراء» أو إقامة جسم كهذا من أجل مكافحة الظواهر السلبية في الجليل وفرض النظام».

وقد وضعت أمام هذه الشخصية الرسمية الحكومية صور التقطت من الجو توضح مدى أخذ الفلاحين ابناء الاقليات، وتبين من خلال جولة موظفين كبار ان الفلاحين اعدوا «أرض مراعي» من اجل الاستيلاء عليها، لا فرق في هذا بين بدو أو فلاحين، مسلمين، دروز، ومسيحيين على السواء. وهذا يجري في قطع نائية في الأودية التي لا يستطيع الوصول اليها سوى رعاة الماعز. وتواصل «هآرتس» قولها: «وتبين ان عدداً من القرى العربية التي أقيمت مؤخراً دون إذن ودون تخطيط تتسع على مساحات واسعة وفي كل اتجاه وهم يبنون في كروم واسعة ونائية وبالتدريج يطوقون أراضي الدولة بالبناء بهدف واضح وهو إقرار حقائق»[٣٤].

* * *

يشير عام ١٩٧٩ الى ازدياد عدد الرافضين للخدمة الاجبارية. ففي شباط تم اعتقال فريد غانم من المغار ونهاد حمدان عطا الله ورايق عطا الله ودريد خطار وهزاع امون ونهاد مهنا عطا الله والشاعر الشاب مفيد قويقس ويحيى عطا الله وصالح عطا الله واسعد حمود من قرية يركا. كما تم اعتقال مازن سويد وياسر خير ورامي خير من البقيعة وتم اعتقال سليم قائدبيه وعادل قائدبيه ومنير حامد ونزيه عليان من شفا عمرو[٣٥].

وتصدر لجنة المبادرة الدرزية بيانا في ١٩٧٩/٤/١٦، حول اعتقال الشاب المتدين

نـديم أمين دعقـة جاء فيـه: «بتاريـخ ٧٩/٢/٢٨، اعتقلت سلطات الجيش، وبشكـل استفزازي الشاب أمين دعقة ابن شفا عمرو الذي يبلغ من العمر ٢١ سنة، متزوج وامرأته حامل. في تاريخ ١٩٧٥/٢/١٢ استلم شهادة متدين تعفيه من الخدمة الالزامية ولكنهم لم يعترفوا بها حتى اضطر لاحضار شهادة تأجيل يوم ١٩٧٨/٧/٧ لمدة سنة.

وفي التاريخ المذكور اي ٧٩/٢/٢٨ اعتقل وفي حوزته جميع هذه الشهادات. ولقد علمنا حتى الآن بأن العائلة توجهت إلى الرئاسة الروحيه واحضرت شهادة اخرى بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢١، وذلك لاطلاق سراحه، ولكن بدلا من الاهتمام واحترام الشهادات، اهتموا بنقله الى سجن الصرفند العسكري. وهناك بدأوا، كما علمنا من أهله، باستعمال اساليب وحشية وغير انسانية لارغامه على التجنيد.. ومن هذه الاساليب اقناع احد المساجين المتعاملين مع سلطات الجيش ليشهد بأن الشاب نديم يتعاطى الحشيش.. والغريب انهم لم يقدموه للمحكمة العسكرية، خوفا من فضحه لهم. لقد سبق ولقي مثل هذه المعاملة الشيخ هايل أبو غوش من قرية المغار والشيخ مفيد ابو يمن من الرامة»[٣٦].

وبعد ان فشلت السلطة الاسرائيلية في تحويل مقام النبي شعيب منبرا سياسيا لها لجأت، عن طريق الهستدروت، الى إقامة هذه المهرجانات السياسية في مقام النبي سبلان. «ففي ١٢ أيار ١٩٧٩ جرت في قرية حرفيش المسيرة السلطوية التي تنظمها الهستدروت للسنة الرابعة وتطلق عليها اسم «المسيرة اليهودية الدرزية الى سبلان». وقد بدأت المسيرة في مستوطنة سعسع وانتهت في مقام النبي سبلان؛ حيث عقد رجال السلطة مهرجانا سياسيا على غرار المهرجانات التي كانت تعقد في مقام النبي شعيب، والتي ألغيت بضغوط من لجنة المبادرة الدرزية»[٣٧].

وفي أيار أيضا، تباحث رؤساء المجالس المحلية في القرى العربية الدرزية: المغار والدالية وعسفيا وبيت جن والبقيعة وجولس، وحرفيش، وبركا وأبو سنان، في اجتماع عقدوه في عكا بالخطوات الواجب اتخاذها لرفع الحيف والظلم اللاحقين بالقرى العربية الدرزية.

وتعاني هذه القرى العربية الدرزية وعددها ١٦ قرية، كغيرها من القرى العربية في البلاد عامة، من سياسة الخنق المالي وهدم البيوت ومصادرة الاراضي وعدم إقرار خرائط هيكلية وتقليص مسطحاتها. وقد أثار المجتمعون مماطلة السلطات في الرد على مظالمهم[٣٨].

وتنشر «الاتحاد» اسماء معتقلين جدد رفضوا الخدمة الاجبارية وهم علي قشقوش، ٢١ عاما، شفا عمرو؛ فواز ابو شاح، ٢٠ عاما، شفا عمرو؛ كميل فلاح، ١٨ عاما، كفر سميع[٣٩].

ويشرح حاتم حلبي، في «الاتحاد»، الدور التخريبي الذي تقوم به مجلة «الهدى» الممولة من السلطات لتشويه سمعة الطائفة الدرزية[٤٠]. وفي آب ١٩٧٩، قدم النائب توفيق طوبي اقتراحات للكنيست منها:

«إلغاء قسم المعارف للدروز ونقل شؤون التعليم في الوسط العربي بما فيها القرى الدرزية مباشرة الى مكاتب وزارة المعارف والثقافة»[٤١].

وفي أيلول ١٩٧٩ تنشر «الاتحاد» في زاوية «مع رافضي الخدمة الاجبارية» اسماء بعض من يرفضون الخدمة الاجبارية وهم: سليم قشقوش ومهنا زيد، ونزيه مهنا رعد من شفا عمرو، وشكيب بشير ونكد بشير من قرية المغار. وجميعهم يرفضونها لأسباب «ضميرية ومبدئية»[٤٢]. كذلك تم افتتاح فرع للجنة المبادرة الدرزية في بئر السبع بدعوة من جبهة الطلاب العرب في جامعة بئر السبع وتكلم في الاجتماع: جهاد سعد وسلمان ناطور، وتقرر في الندوة ارسال تحية لدروز الهضبة السورية المحتلة تضامنا معهم ضد الاحتلال ورفض الهوية الاسرائيلية والمطالبة بالغاء الاقامات الجبرية المفروضة على الشخصيات الوطنية في هضبة الجولان. كما استنكر المجتمعون ما يسمى بـ «التراث الدرزي»، وشجبوا قرارات الجامعة العبرية التي قضت بطرد الطلاب عزمي بشارة وناظم بدر وشحده بن برّي وثابت أبو راس، وقرروا ارسال تحية للدروز القابعين في السجون[٤٣].

وأصدرت لجنة المبادرة بيانا للرأي العام ردت فيه على ما تتبجح به السلطة وأعوانها «بأنها حلت مشكلة الأراضي في القرى العربية الدرزية في اعقاب الزيارة التي قام بها مدير أراضي اسرائيل يعقوب عنكين بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٢»[٤٤].

• ونشرت «الاتحاد» مقالا تناولت فيه الاعتقالات البوليسية التي قامت بها السلطات ضد الدروز رافضي الخدمة، ونشرت اسماء المعتقلين: سليم قائدبيه وشقيقه، عادل ومفيد شوفانيه، وموفق ابو عبيد وهايل كمال ابو حمود وسعيد سليمان دعقة ورفيق شاهين ومجيد شاهين، وجمال خنيفس. واعادت السلطات اعتقال الشاعر الشاب مفيد قويقس وحمزه زامر[٤٥]. وكانت لجنة المبادرة الدرزية قد أصدرت بيانا قالت فيه:

«قام جهاز الشين بيت، مؤخرا بتوزيع منشور مشبوه وقعه باسم «حلقة العمل الدرزية» مليء بالتهجم الشخصي الحاقد والبذيء على لجنة المبادرة الدرزية وما تقوم به من أعمال ونضالات ناجحة، والتأييد الجماهيري الواسع الذي تحظى به، أصبح يزعج جدّاً أجهزة الظلام والقهر القومي واليومي.. فالصراخ على قدر الوجع دائما» وكرر البيان مطالبته بالغاء التجنيد والكف عن مصادرة الاراضي.. الخ[٤٦].

واستنكرت لجنة المبادرة الدرزية محاولة الاستيلاء على اراضي جت الجليلية «حيث قام ٤٠ شخصا يهوديا باقتحام الأرض التي يمتلكها ويفتلحها مزيد عباس. مستغلةً غيابه عن القرية»[٤٧]. وحذرت الجبهة الديمقراطية للمساواة والسلام، في بيان لها، الأهالي قائلة: «اننا ندعو الأهالي واصحاب الأرض المهددة بالمصادرة ان يحافظوا على ارضهم، اننا نحذر من ان ما حدث لأهالي معليا، سخنين، كسرى، البقيعة، وعرب النقب، سيحدث غدا لأهالي دالية الكرمل وعسفيا. ولذلك ندعو اصحاب الارض لأن يقيموا لجنة للدفاع عن اراضيهم، كما ندعو المجلسين المحليين لأن يتجندوا من أجل هذه المهمة الشجاعة.

المطلب ليس تأجيل دفع الضريبة بل الغاء الضريبة. ان من يفقد ارضه اليوم، يفقد بيته غداً، ونحن نرفض ان نكون لاجئين في وطننا». وقال بيان الجبهة: «لذا سندعوكم لحضور الاجتماع الشعبي لبحث هذه القضية الخطيرة يوم الأربعاء ١٩٧٩/٨/٢٩ في قاعة نادي كمال جنبلاط في عسفيا» ووقع على البيان فرعا الجبهة في الدالية وعسفيا[٤٨].

وجاء في بيان آخر للجبهة ايضا قولها: «لم تعد تخدعنا الأقاويل بأن «القرية الدرزية تختلف عن بقية القرى العربية لان ابناءها يخدمون في الجيش؛ فنحن في نظر السلطات كبقية العرب ولا مكان لنا في الدولة الصهيونية حتى وان أجبرنا على تقديم ١٨٠ ضحية»[٤٩].

ويكتب سلمان ناطور: «عسفيا ودالية الكرمل قريتان عربيتان تتربعان على مرتفعات الكرمل الخضراء.. وعلى هذه المرتفعات يعيش حوالي ١٥ الف نسمة.. اكثرهم يعملون في مصانع حيفا والميناء وفي اعمال الحفريات... وفي القريتين طبقة صغيرة جدا من التجار ومتعهدي العمل وعدد من المثقفين البرجوازيين، وهذه الطبقة هي التي تتحكم في شؤون الأهالي العمال الكادحين.. ضمن إطار تقليدي راسخ: العائلية. عندما تدخل عسفيا تطل عليك مقبرة ضحايا التجنيد الاجباري المفروض قسراً على ابناء الطائفة الدرزية العربية. وعندما تدخل دالية الكرمل يطل عليك نادي الحلقة الصهيونية الدرزية (!)، مقبرة «الأحياء» الذين سقطوا ضحايا الخداع والمراوغة والضحك على الذقون. عدد سكان عسفيا ٥٢٠٠. المساحة المخصصة للبناء ١٢١٥ دونماً... من اراضي القرية اقتطعت السلطة ٩٠٠ دونم»[٥٠].

وورد في كراس «تقرير خاص من عسفيا»: «عدد أفراد الشرطة والجيش الدائم ١٤٥، عدد مشوهي الحرب ٤٠، عدد الجنود القتلى ١٣»[٥١].

وهذا مواطن من عسفيا يقول للصحفي: «أكتب، أكتب: اسمي أسعد سعيد يوسف. ولدت عام ١٩٥٠ في عسفيا. جندت عام ١٩٦٧ وبعد عامين، اصبت، في أثناء خدمتي الاجبارية، بكسر في رجلي اليسرى بسبب انفجار لغم. سرحت عام ١٩٧١. خلال الخدمة سجنت أكثر من ستة اشهر واضطررت لاعادة هذه المدة في الخدمة. رغم إصابتي اضطررت للعمل في الاشغال السوداء.. فعملت في ميناء ايلات ولكنهم أقالوني عندما عرفوا انني مشوه. وهذا ما حدث لي عندما اشتغلت سجّاناً. بعدها تنقلت في اماكن عمل متعددة وطردت للسبب نفسه. وانا عاطل عن العمل الآن. متزوج ولي ولدان: مروان وصفاء. مشوه عاطل عن العمل وبيتي مهدد بالهدم وارضي مهددة بالنهب وضريبة الدخل تطالبني بدفع ١٢٠ الف ليرة.. اين الديمقراطية؟ اين العدالة؟ قل لي يا أستاذ.. هل توجد عدالة؟؟»[٥٢].

* * *

ويبدأ عام ١٩٨٠، وتبدأ المتاعب مرة اخرى. لجنة المبادرة تصدر بيانا تقول فيه: «بعد أيام، أي في ١٩٨٠/١/٢٢ ستجري انتخابات اللجنة المحلية للقرية، وبالرغم من ان

مصلحة الاهالي والشعور العام تقضي بفصل الساجور» عن المجلس الاقليمي ميروم هجاليل وإقامة مجلس خاص بالقرية. إلا ان السلطات تضرب عرض الحائط بهذه المطالب. تجري معركة الانتخابات وأرض القرية وحتى الجدار مهدد بالمصادرة»[٥٣] وقد مُنع الشيخ فرهود فرهود، القائد الوطني للدروز الفلسطينيين، من زيارة قرية «مجدل شمس» الدرزية السورية المحتلة لأداء مهامه الدينية. ورد الشيخ فرهود على قرار نائب وزير الحربية بمنعه فقال:

«جاء في رد الوزير ان منع التصريح عني هو للمحافظة على «أمن اسرائيل» فانا حسب قولهم، احرّض الشباب الدروز على عدم الخدمة في الجيش. فيا للعجب. هل يوجد في تلك المناطق التي يمنعونني من دخولها (الضفة والقطاع وهضبة الجولان) تجنيد اجباري حتى احرّض على ذلك»[٥٤].

وفي بيان للجنة المبادرة ردت فيه على ادعاءات السلطة حول المساواة الكاذبة مع اليهود، قال البيان: ان قرية ساجور، مثلها مثل جميع قرانا العربية، تعاني من التمييز في كافة المجالات وتتعرض أراضيها للنهب والمصادرة. وأكد أهالي ساجور رفضهم القاطع لمحاولات السلطات وأعوانها مصادرة أراضي «النقار» البالغ مساحتها ٦٦٠ دونما وهي من اراضي وقف الطائفة العربية الدرزية»[٥٥].

وقام وفد كبير من مشايخ الطائفة العربية الدرزية يضم حوالي ٣٠٠ شيخ على رأسهم الشيخ امين طريف، الرئيس الروحي للطائفة، بالاجتماع مع وزير الأديان وممثلي الكتل النيابية في الكنيست؛ حيث احتجوا أمامهم على محاولات الحكومة سن قانون يقضي بزيادة عدد أعضاء لجنة تعيين القضاة للمحاكم الدرزية الاسلامية من ثمانية أعضاء الى تسعة. وأكد الوفد لكل من اجتمع به أن مبدأ سن القانون يعتبر تدخلا فظا في شؤون الطائفة الدينية والداخلية، وأثنى المشايخ على مواقف نواب الكتلة الديمقراطية للسلام والمساواة: توفيق طوبي وتوفيق زياد وحنا مويس، وشارلي بيطون. وقد رد طوبي وزياد بأن الكتلة تقف بحزم الى جانب قضايا الطائفة العربية الدرزية في كفاحها من أجل حقوقها الدينية ومن أجل المساوات والغاء قوانين التجنيد الاجباري[٥٦].

وأوردت «الاتحاد» أسماء رافضين جدد للخدمة الاجبارية وهم: «سليمان (نسيب) أبو رعد وسلمان جبر شوفانيه وأمير كمال شامين من شفا عمرو، وسهيل عساقلة ونبيل عرايدي وحسن صالح عرايدة وسلامة عساقلة من المغار». وحكمت محكمة عسكرية بالسجن على سليم قائدبيه لمدة ١١ شهرا لرفضه الخدمة الاجبارية[٥٧]. وفعلت الأمر نفسه مع وجيه نصار من عسفيا وسلمان سرحان من شفا عمرو وأيوب عطا الله من يركا ونور الدين ستاوي من المغار وسلطان قزامل من بيت جن[٥٨].

«وداهمت قوة مشتركة من الشرطة المدنية والعسكرية يوم الخميس ١٩٨٠/١/١٧ بيت الشيخ حسين سليمان ابو رعد، البالغ من العمر ٥٧ عاما في شفا عمرو، وذلك بحجة

البحث عن نجله صلاح رافض الخدمة الاجبارية. وقد انتهكت هذه القوة من الشرطة حرمة البيوت وتصرفت بصورة فظة»[٥٩].

«وفي ١٨ شباط ١٩٨٠ عقدت لجنة المبادرة اجتماعا احتجاجيا ضد تصرفات السلطات والشرطة المدنية والعسكرية. وقد أحضر الشاب سليمان أبو رعد قميصه الملطخ بالدم منذ اعتقاله والاعتداء عليه بالضرب المبرح في يوم ٧٩/١٢/٢٦، وشرح موقفه المبدئي الرافض للخدمة الاجبارية النابع من كونه عربيا يعيش في قرية عربية ويتكلم العربية»[٦٠].

ومن الجدير بالذكر، ان العديد من الشباب العربي الدرزي قاموا باستعمال أساليب عديدة للتخلص من الخدمة المفروضة عليهم فرضا «إذ حاول بعضهم اطلاق الرصاص على أعضاء جسمه، كما حاول البعض الآخر استعمال المواد السامة مثل الشاب صالح ملا من يركا. وحاول آخرون تناول عقاقير خاصة لكي يخففوا من صلاحيتهم للخدمة مثل بروفيل ٢١ الذي يحسب بموجبه الانسان مخبولا»[٦١].

وأصدرت كتلة عسفيا الديمقراطية في أوائل آذار ١٩٨٠ بيانا هاجمت فيه المجلس المحلي الذي يسيطر عليه زعماء موالون للحكم العسكري الاسرائيلي، وبعد ان ذكر البيان ان ميزانية عسفيا تبلغ ٩ ملايين ليرة هاجم زيادة الضرائب (ضرائب المباني) من ٤،٥ ليرة للمتر الواحد إلى ١٥ ليرة أي بزيادة ٣٠٠ بالمائة خلال سنة واحدة[٦٢].

في آذار ١٩٨٠، توافد ممثلو الجماهير العربية في المثلث والكرمل والجليل إلى مؤتمر الدفاع عن الأرض والمأوى والحق في قرية الغار الجليلية بدعوة من مجلس الغار المحلي ولجنة المبادرة الدرزية. واتخذ المؤتمر، بالاجماع، وبحضور وفود من ١٦ قرية عربية درزية ووفدين عن لجنة الدفاع عن الأراضي ولجنة رؤساء السلطات المحلية العربية قرارات ترفض سياسة تهويد الجليل، وتستنكر بشدة تدخل السلطات الحكومية في شؤون أبناء الطائفة العربية الدرزية الدينية ومحاولات تشويه انتمائها القومي العربي الأصيل؛ وذلك بتدريس ما يسمى زوراً وبهتانا «التراث الدرزي». وأيّد المؤتمر مطالب وفد مشايخ الطائفة، برئاسة الشيخ أمين طريف، الرئيس الروحي للطائفة الدرزية، ودعا المؤتمر إلى تشديد المطالب بالغاء قانون التجنيد الاجباري وبوقف الغزوات العسكرية والبوليسية على القرى العربية الدرزية لاعتقال رافضي الخدمة الاجبارية[٦٣].

وتشير «الاتحاد» إلى اعتقال الشاب سلطان قزامل من بيت جن ومسعود سلمان ثابت وسعيد سليمان ثابت من يركا لرفضهم الخدمة الاجبارية[٦٤].

ويوجه الشيخ أحمد علي القضماني من مجدل شمس – هضبة الجولان المحتلة، رسالة الى الرأي العام يطلب فيها رفع الاقامة الجبرية المفروضة عليه منذ اكثر من سنة ونصف السنة، في محاولة لارهابه وكسر معنوياته واسكاته إزاء ممارسات الاحتلال التعسفية والهمجية الرامية إلى إرغام أهالي الهضبة السورية على قبول الهويات الاسرائيلية[٦٥].

وأشارت الاتحاد، في نيسان، الى اعتقال أنيس عباس من «أبو سنان» لرفضه الخدمة،

وأعفي الشاعر الشاب سهيل قبلان من بيت جن من الخدمة الاجبارية بعد رفضه الانصياع لها ثماني سنوات، كذلك أعفي مالك سرحان كرباج بعد ان حكم بالسجن عليه ست مرات[٦٦].

وأرسلت لجنة المبادرة برقية الى وزير الحربية تستنكر فيها استدعاء سلمان ناطور للخدمة العسكرية التي يرفضها لأسباب ضميرية ومبدئية. ويذكر ان الكاتب الفلسطيني المعروف سلمان ناطور كان قد وجه رسالة الى وزير الحربية مليئة بالسخرية المريرة، مما اضطره إلى اعفائه[٦٧].

* * *

وبعد، فهذه صورة تقريبية لنضال الطائفة الاسلامية العربية الدرزية في فلسطين المحتلة. وهي تؤكد الصورة المعاكسة للمفهوم الطائفي التقليدي، بل إن صورة نضال «الدروز الفلسطينيين» قلبت مفهوم الطائفة إلى ضده وحولته الى مفهوم نضالي؛ وذلك حين حاربت استغلال الدين لأغراض مشبوهة، إذ وقف الدروز الفلسطينيون في وجه كل محاولات الدمج في الكيان الصهيوني، واستعملوا كافة أشكال النضال لدعم موقفهم هذا.

ولكن لابد من ان نشير إلى ان اسرائيل، في رؤيتها الاستراتيجية، لا تهدف إلى فصل الدروز عن عروبتهم فحسب. وانما تهدف الى خلق «دولة درزية» موالية لها على نمط «دولة سعد حداد». لكي تصبح «الدولة الدرزية المزعومة» نموذجاً طائفيا في المنطقة العربية، وبهذا تأمل اسرائيل في حدوث «التماثل» في المناطق العربية بحيث يساعد كل ذلك على تبرير أساس دولة اسرائيل القائم على مزج الصهيونية باليهودية وتحويل اليهودية (الدين) الى «قومية» وهمية. إضافة إلى ان اسرائيل تريد، بذلك، تفتيت وحدة الشعب الفلسطيني، وضرب إمكانات نمو الحركة الشعبية الوطنية وصعودها في منطقة عرب فلسطين ١٩٤٨. وهذه الأفكار الاسرائيلية التي نشاهدها، تبلورها اسرائيل وتعمل على تنفيذها بمساندة من الولايات المتحدة الاميركية، وهي، أي هذه الأفكار، احد مظاهر نمو الطائفية في العالم العربي التي يسعى اعداء الامة العربية إلى غرسها، ومن ثم قطف ثمارها، في أرضنا العربية.

---

(١) الشيخ قاسم فرو، «الدروز... من هم.. وما قيل فيهم في القرن العشرين» ص١٢٧؛ نقلا عن حنا ابراهيم، جريدة «الاتحاد»، حيفا ١٩٧٨/٦/٢.

(٢) نبيه القاسم، «واقع الدروز في اسرائيل»، القدس، مطبعة دار الايتام الاسلامية الصناعية، الطبعة الأولى، آذار ١٩٧٦.

معظم الاشارات التاريخية مستقاة من هذا الكتاب، ما عدا المشار اليه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ماركس، «المسألة اليهودية»، بيروت، دار الحقيقة، ص٢٠٢ – ٢٠٣؛ مجموعة من الكتاب السوفيات، «الصهيونية نظرية وممارسة»، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٤، ص٨؛ لينين،

«نصوص حول المسألة اليهودية»، بيروت، دار الطليعة، ص٣٨.

(٥) الشيخ فرهود، «مقابلة معه»، «الاتحاد»، آذار ١٩٨٠

(٦) سميح القاسم، جريدة «المرصاد»، ١٤/٧/١٩٦٠. نقلا عن نبيه القاسم، مصدر سبق ذكره.

(٧) المصدر نفسه، ١٠/٨/١٩٦٢.

(٨) المصدر نفسه، ١٢/١٠/١٩٦٢.

(٩) «الاتحاد»، ١٧/٣/١٩٦٤، نقلا عن نبيه القاسم، مصدر سبق ذكره.

(١٠) «هآرتس»، ١٤/١١/١٩٦٦، نقلا عن المصدر نفسه.

(١١) «الاتحاد»، ٢٦/١/١٩٦٨، نقلا عن المصدر نفسه.

(١٢) «هآرتس»، ١١/٤/١٩٦٨، نقلا عن المصدر نفسه.

(١٣) «الحياة»، البيروتية، ١٤/٤/١٩٦٨، نقلا عن المصدر نفسه.

(١٤) «الاتحاد»، ١٥/١٠/١٩٦٨، نقلا عن المصدر نفسه.

(١٥) «معاريف»، ١٢/٢/١٩٦٩، نقلا عن المصدر نفسه.

(١٦) «يديعوت احرونوت»، ٢/١١/١٩٦٩، نقلا المصدر نفسه.

(١٧) «الأنباء»، القدس، ١٣/٢/١٩٧٠، نقلا عن المصدر نفسه.

(١٨) «الاتحاد»، ١١/٣/١٩٨٠.

(١٩) مجلة «الفد» حيفا، شباط ١٩٧٢، نقلا عن نبيه القاسم، مصدر سبق ذكره.

(٢٠) «يديعوت احرونوت»، ٢١/٤/١٩٧٤، نقلا عن المصدر نفسه.

(٢١) نبيه القاسم، مصدر سبق ذكره.

(٢٢) «مؤتمر المبادرة»، شفا عمرو، (نشرة واحدة)، منشورات لجنة المبادرة الدرزية، ١٩٧٨.

(٢٣) «الاتحاد»، ١٨/٧/١٩٧٨.

(٢٤) المصدر نفسه، ١٤/٧/١٩٧٨.

(٢٥) المصدر نفسه، ٤/٧/١٩٧٨.

(٢٦) حنا إبراهيم، «خواطر في شهر الدروز»، المصدر نفسه، ٢/٦/١٩٧٨.

(٢٧) نايف سليم، المصدر نفسه، ١٧/٢/١٩٧٨.

(٢٨) المصدر نفسه، ١٨/٧/١٩٧٨.

(٢٩) «مؤتمر المبادرة»، مصدر سبق ذكره (قدم التقرير جهاد سعد).

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) المصدر نفسه؛ «الاتحاد»، ١/٩/١٩٧٨.

(٣٣) «نداء المبادرة»، (نشرة أصدرتها لجنة المبادرة الدرزية)، آب ١٩٧٨.

(٣٤) «هآرتس»، ١١/٨/١٩٧٨، نقلا عن نشرة «نداء المبادرة»، آب ١٩٧٨.

(٣٥) «الاتحاد»، ٢٢/٢/١٩٧٩.

(٣٦) بيان أصدرته لجنة المبادرة الدرزية بتاريخ ٢٦/٤/١٩٧٩ مرفقا بصورة عن الشهادات الصادرة عن رئيس واعضاء الرئاسة الروحية للطائفة الدرزية في اسرائيل بتاريخ ١٣/٢/١٩٧٥ وتحمل هوية المعتقل رقم ٥٥١٦٠٩٦، وشهادة اخرى صادرة بتاريخ ٢١/٣/١٩٧٩، وثالثة في ٧/٧/١٩٧٨، ورابعة في ٢١/٣/٧٩ طلب تأجيل، وخامسة في ٢٦/٣/١٩٧٩ طلب تأجيل، وجميع الشهادات موقعة من الشيخ امين طريف الرئيس الروحي للطائفة الدرزية واحمد يوسف خير وكمال مهنا صور عن الوثائق موجودة بحوزتي، وهي مرفقة بالبيان الذي وزع في اسرائيل.

(٣٧) جهاد سعد، «الاتحاد»، ١٨/٥/١٩٧٩.

(٣٨) المصدر نفسه، ١/٦/١٩٧٩.

(٣٩) المصدر نفسه، ١٥/٦/١٩٧٩.

(٤٠) حاتم حلبي، «مجلة الهدى والقمطة الكلامية»، المصدر نفسه، ٢٢/٦/١٩٧٩.

(٤١) «قرارات لجنة المعارف حول التعليم في الوسط الدرزي... واقتراحات. أمل نصر الدين وتوفيق طوبي»، المصدر نفسه، ٣/٨/١٩٧٩.

(٤٢) جهاد سعد، المصدر نفسه، ٧/٩/١٩٧٩.

(٤٣) المصدر نفسه، ١٨/٩/١٩٧٩.

(٤٤) المصدر نفسه، ٢١/٩/١٩٧٩.

(٤٥) المصدر نفسه، ٣١/٩/١٩٧٩.

(٤٦) «وأما الزبد فيذهب جفاء»، (منشور اصدرته لجنة المبادرة الدرزية في تموز ١٩٧٩).

(٤٧) «الاتحاد»، ٢/١١/١٩٧٩.

(٤٨) بيان صادر عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة تحت عنوان «الأرنونه وسيلة لمصادرة الأرض، فالحذروا»، هذا البيان بدون

تاريخ ولكن تقديرنا أنه صدر في ٢٧ او في ٢٨ آب ١٩٧٩.

(٤٩) سلمان ناطور، «**لماذا أعد زعماء القرية لمواجهة نظر الهدم الداهم**»، تقرير خاص من عسفيا، «الاتحاد»، ١٩٧٩/١/٣٠؛ منشور في كراس مستقل (اعتمدت على الكراس المستقل).

(٥٠) **المصدر نفسه**.

(٥١) **المصدر نفسه**، نقلا عن كتاب مصور عن عسفيا اصدره عملاء السلطة، ص٢٧.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) **من أجل المساواة التامة في الحقوق**»، (بيان اصدرته لجنة المبادرة الدرزية في اواسط كانون ثاني ١٩٨٠).

(٥٤) «الشيخ فرهود يرد على نائب وزير الحربية»، «الاتحاد»، ١٩٨٠/١/١٨.

(٥٥) **المصدر نفسه**، ١٩٨٠/١/٢٥.

(٥٦) **المصدر نفسه**، ١٩٨٠/٢/٢٦.

(٥٧) **المصدر نفسه**، ١٩٨٠/١/١٥.

(٥٨) المصدر نفسه، ١٩٨٠/٢/١.

(٥٩) **المصدر نفسه**، ١٩٨٠/١/٢٩.

(٦٠) **المصدر نفسه**، ١٩٨٠/٢/٢٢.

(٦١) «**بيان إلى الرأي العام**»، (منشور اصدرته لجنة المبادرة الدرزية في ١٩٨٠/٢/١٨).

(٦٢) «**نداء الى مواطني عسفيا الكرام**»، (منشور اصدرته كتلة عسفيا الديمقراطية في أوائل آذار ١٩٨٠).

(٦٣) «مؤتمر الغار الوطني يجسد وحدة الجماهير العربية ويرفض سلخ الطائفة الدرزية عن عروبتها الاصيلة»، **الاتحاد** ١٩٨٠/٢/٤.

(٦٤) «مع رافضي الخدمة الاجبارية»، **المصدر نفسه**، ١٩٨٠/٣/٤.

(٦٥) «نداء من الشيخ احمد علي القضماني»، **المصدر نفسه**، ١٩٨٠/٤/٨.

(٦٦) **المصدر نفسه**، ١٩٨٠/٤/١٥.

(٦٧) **المصدر نفسه**، ١٩٨٠/٤/٢٥، ونص رسالة سلمان ناطور لوزير الحربية نشرت في العدد نفسه.

الدكتور ماهر الشريف

عصبة التحرر الوطني والمسألة القومية العربية في فلسطين ١٩٤٣ - ١٩٤٨

في خريف العام ١٩٤٢، تأسست في مدينة حيفا «عصبة التحرر الوطني» كطليعة سياسية للطبقة العاملة العربية في فلسطين. وقد جاء تأسيس العصبة وطرحها الديمقراطي للقضية الفلسطينية، في ظل الانتصارات التي كان يحققها الاتحاد السوفياتي في طليعة نضال الشعوب ضد الفاشية، كانعكاس مباشر لجملة من التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على بنية المجتمع العربي في فلسطين*.

كانت تجربة عصبة التحرر الوطني في فلسطين، وعلى الرغم من قصرها، تجربة غنية مليئة بالعبر والدروس، أكدت أن حزب الطبقة العاملة، وفي ظل توافر الظروف الموضوعية المؤاتية، بإمكانه أن يلعب دورا طليعيا في النضال الوطني الذي يخوضه الشعب، وأن يكون المبادر الى طرح الحلول لقضاياه المصيرية.

فقد استوعبت العصبة طبيعة العلاقة الديالكتيكية التي تربط بين الوطني والطبقي في نضال الطبقة العاملة التي تتصدى لحل مهام الثورة الوطنية التحررية، واستطاعت ان تجسد التلاحم العضوي بين الكفاح الوطني المثابر وبين الكفاح الطبقي الواعي، وان تظهر الارتباط، الذي لا ينفصم، بين التحرر من الاستعمار وتلبية المصالح المادية للعمال والفلاحين، فاستحثت بذلك جماهير عريضة من الكادحين، لم يسبق لها المشاركة في العمل الوطني، ودفعتها للانخراط في خضم المعركة التي كانت تخوضها الحركة الوطنية العربية الفلسطينية.

(*) تشكل هذه المادة فصلا من فصول الكتاب الذي يعده المؤلف، بالتعاون مع مركز الابحاث، تحت عنوان «الماركسية والمسالة القومية العربية في فلسطين ١٩١٨ - ١٩٤٨». وقد اعتمد المؤلف في انجاز هذه المادة، وبشكل أساسي، على عدد من مقالات جريدة «الاتحاد» المتوفرة لديه، وعلى كتاب «يوميات شعب» للدكتور اميل توما، وعلى عدد من وثائق العصبة الموجودة في ارشيف الحزب الشيوعي الاردني.

وبفضل نشاط العصبة، تحولت الطبقة العاملة العربية في فلسطين، ولأول مرة في تاريخها، الى رأس رمح للنضال الوطني التحرري ضد الامبريالية والصهيونية، واصبحت الطبقات الكادحة العربية هي نفسها محور النضال الوطني وهدفه الرئيسي.

١ - ملاحظات عامة حول ديالكتيك العلاقة بين القومي والطبقي

٢ - إن انقسام الامة الى طبقات اجتماعية متعددة لا يتنافى مع حقيقة وجودها على اعتبار ان مقومات الامة، مثل اللغة المشتركة والارض المشتركة والحياة الاقتصادية الواحدة والخصوصية النفسية والثقافية، هي مقومات مشتركة لجميع الطبقات الاجتماعية التي تكون الامة. ووجود طبقات متعارضة داخل الامة الواحدة لا يتنافى اذن مع حقيقة وجود هذه الامة كتجمع بشري ثابت له مقوماته الخصوصية. وتفترض وحدة الحياة الاقتصادية قيام علاقة تربط بين الطبقات التي تكون الامة. وتنشأ هذه العلاقة بفعل تقسيم العمل وتطور التبادل وقيام السوق الوطنية.

٣ - إن وجود الامة الموضوعي، يفترض وجود وعي وطني، أي يفترض وجود «شيء ما» مشترك يوحد الامة بجميع طبقاتها الاجتماعية ويتجلى في وعي الامة لذاتها، ورغبتها في العيش فوق ارض محددة، وارتباطها باللغة الام وبالثقافة الوطنية، وبشعور الاعتزاز القومي. وهكذا، فالوعي الوطني هو مجموع المشاعر والمثل والطموحات والمصالح والاهداف التي تخص الامة، وتخص، بدرجة او باخرى، جميع الطبقات الاجتماعية التي تكون الامة.

٣ - إن وجود الوعي الوطني لا يؤدي الى تمييع الطبيعة الطبقية للمواقف التي تقفها كل طبقة تجاه القضايا التي تهم الامة. فالوعي الوطني هو مركب من مركبات الوعي الاجتماعي، اي من مركبات الوعي الطبقي، الايديولوجي والمتناقض. ويكمن الوعي الوطني في الوجود الموضوعي للامة، وفي الوقت ذاته، في وجود بنية طبقية محددة داخل الامة، أي في وجود طبقات اجتماعية ترتبط فيما بينها بعلاقات اجتماعية محددة.

٤ - لا تعارض الماركسية الامة بالطبقة ولا الوعي الوطني بالوعي الطبقي: فالطبقات الاجتماعية، التي تتحدد بوصفها مكونات لامة معينة، لا تتحدد بمعزل، عن موقعها الاجتماعي في بنيان هذه الامة، ولا بصورة مستقلة عنه. وانقسام المجتمع الى طبقات، لا يتأثر اذن من تجمع هذه الطبقات في إطار امة واحدة، على اعتبار ان كل طبقة من هذه الطبقات تعالج القضايا التي تهم الامة من خلال منظورها الطبقي.

٥ - لا يشكل الوعي الوطني إيديولوجيا خاصة؛ فالايديولوجيا طبقية وليست قومية. ومن هنا، يدخل الوعي الوطني في ايديولوجية كل طبقة من الطبقات ويتحول الى مركب من مركبات هذه الايديولوجيا الطبقية.

٦ - تستند ايديولوجية البرجوازية، تجاه المسألة القومية، الى النزعة القومية الشوفينية والتفرد القومي. وبمعارضة هذه الايديولوجية، تناضل البروليتاريا من أجل ازدهار المثل القومية النبيلة والتقدمية للامة، وفي الوقت ذاته، من أجل إشاعة روح التضامن

الاممي مع الكادحين المنتمين الى أمم اخرى. والى جانب هذين الموقفين الايديولوجيين المتعارضين، تجاه المسألة القومية، وتحت تأثيرهما، يجري التعبير عن آراء ومواقف مختلف الفئات الاجتماعية والمنظمات السياسية تجاه القضايا التي تهم الامة.

٧ الحركة الوطنية هي، في الاساس، ظاهرة طبقية. فالحركة الوطنية هي حركة الطبقات الاجتماعية التي تتضرر مصالحها من وجود الاستعمار الاجنبي، وتتشكل على قاعدة التناقضات الاقتصادية التي تضع هذه الطبقات في مواجهة السيطرة الاستعمارية.

ان اشتراك طبقات اجتماعية متعددة في الحركة الوطنية لا يعني أن مصالح هذه الطبقات واهدافها واحدة. فكل طبقة تساهم في الحركة الوطنية بأسلوبها الخاص، وتحمل معها مطامحها الخاصة المرتبطة بطبيعة التناقض الذي تخضع له من جراء السيطرة الاستعمارية، وبالموقع الاجتماعي الذي تحتله داخل المجتمع.

٨ – يختلف دور كل طبقة، داخل الحركة الوطنية، عن دور الطبقات الاخرى. وتهيمن عادة طبقة معينة على الحركة الوطنية؛ حيث تلعب دورا رئيسيا في تحديد برنامج وتوجهات هذه الحركة، وتسعى الى تسيير الحركة وفقا لمصالحها الطبقية المحددة.

٩ – تخضع البروليتاريا حل المسألة القومية لمصالحها الطبقية. ولكن، وبالاختلاف عن المصالح الطبقية الضيقة للبرجوازية، فإن مصالح البروليتاريا الطبقية هي مصالح جميع الكادحين، اي مصالح الغالبية العظمى من الامة. ومن هنا، فان البروليتاريا هي الممثل الحقيقي لمصالح الامة.

٢ – ظروف تأسيس عصبة التحرر الوطني في فلسطين

أدى فشل ثورة ١٩٣٦ – ١٩٣٩، وتشديد سلطات الانتداب البريطاني لاعمال القمع والارهاب، ومصادرتها لابسط الحريات الديمقراطية، وبخاصة بعد نشوب الحرب العالمية الثانية في أيلول ١٩٣٩، إلى جزر في الحركة الوطنية العربية في فلسطين. فالقيادة القومية التقليدية السائدة في قمة الحركة الوطنية الفلسطينية لم تتمكن من تنظيم تراجع هذه الحركة بعد الانتكاسة التي تعرضت لها الثورة، وبسبب من طبيعتها الطبقية فإن أوساطا من تلك القيادة قد ربطت نفسها بدول المحور الفاشي(المانيا وايطاليا)، وبدأت تنسق معها نشاطها انطلاقا من التصور الخاطىء «عدوُ عدوي صديقي»، في حين هادنت اوساط أخرى منها الامبريالية البريطانية(١).

وهكذا، كانت الحركة الوطنية العربية الفلسطينية تعاني، عشية اندلاع الحرب، من التبعثر والضياع، وتعيش في حالة ركود شديد منعتهامن التفاعل مع الحرب حين نشوبها.

غير أن حالة الركود في الحركة الوطنية العربية الفلسطينية لم تدم طويلا. فاعتداء المانيا النازية على الاتحاد السوفياتي، في حزيران ١٩٤١، ودخول الاتحاد السوفياتي في المعركة العالمية ضد الفاشية، احدثا تحولا جذريا في طبيعة الحرب العالمية الثانية. كما احدث صمود شعوب الاتحاد السوفياتي في وجه العدوان النازي، ومن ثم الهزيمة الساحقة التي الحقها الجيش السوفياتي بالجيش الالماني في ستالينغراد، في ربيع العام ١٩٤٢، انعطافا هائلاً في مصير الحرب، وفي مصير البشرية جمعاء.

ولم تكن فلسطين والبلدان العربية الاخرى بعيدة عن تاثير تلك الاحداث التاريخية الكبرى. فالجماهير الشعبية العربية، وبخاصة بين صفوف الطبقة العاملة وجموع المثقفين الديمقراطيين، كانت تفرق بين أهداف الدول الامبريالية واهداف الاتحاد السوفياتي من وراء مجابهة المانيا النازية. وقد ترك صمود الاتحاد السوفياتي، وبطولات شعوبه وتضحياتها الكبيرة، خلال المعارك، أثرا كبيرا على الجماهير الشعبية العربية وقواها الوطنية والتقدمية(٢).

وجنبا الى جنب مع التطورات التي طرأت على الوضع الدولي، كانت تجري في فلسطين تطورات اجتماعية واقتصادية هامة، أدت الى حدوث تغييرات جذرية على بنية المجتمع العربي الفلسطيني. فقد أدت الحرب الى تحويل فلسطين الى محتشد للجيوش البريطانية والى قاعدة لتموينها في المنطقة؛ مما دفع ببريطانيا الى إقامة العديد من المعسكرات والمشاغل والورش، كما ان اختلال طرق المواصلات البحرية وانقطاعها اضطر السلطات البريطانية الى السماح بقيام العديد من الصناعات المحلية، مما أدّى الى جذب الاف الفلاحين العرب إلى المدن للعمل في المعسكرات والمشاغل والمصانع الجديدة، وإلى تزايد محسوس في حجم الطبقة العاملة العربية، والى اختفاء ظاهرة البطالة بين صفوف العمال العرب. ويتبين من الاحصاءات الرسمية، ان عدد العمال العرب في الصناعة قد ارتفع بين ١٩٣٩ و ١٩٤٢، من ٣٧,٢٠٠ الى ٥٢,٠٠٠، وفي البناء من ٢٥,٠٠٠ الى ٦١,٥٠٠، وفي دائرة الحرب من ١,٧٠٠ الى ٢٤,٦٠٠(٣).

وقد نشأ عن ذلك كله تصاعد في نضالات الطبقة العاملة العربية الاقتصادية والسياسية، كما نمت أيضا القوى الديمقراطية، واخذ النضال في سبيل الحريات الديمقراطية يتسع شيئا فشيئا، مما اضطر سلطات الانتداب البريطاني الى تخفيف قبضتها القمعية والى اطلاق بعض الحريات الديمقراطية. وفي تلك الفترة، بدأت تصل الى البلاد أدبيات الاحزاب الشيوعية العربية والاوروبية، وأخذت بعض المكتبات توزعها بصورة علنية. كما نشطت حركة النوادي وحركات المثقفين الديمقراطيين.

ينظر عدد من الباحثين، الذين تصدوا لدراسة تاريخ عصبة التحرر الوطني في فلسطين، الى العملية التاريخية التي أدت الى نشوء العصبة من وجهة نظر وحيدة الجانب؛ وذلك حين يؤكدون بأن العصبة قد ظهرت كحزب شيوعي عربي مستقل على أثر الانقسام القومي الذي وقع، في ربيع العام ١٩٤٣، في صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني، والذي أدّى الى خروج الاعضاء العرب من صفوف الحزب، وبقائه مقتصرا على الشيوعيين اليهود.

إننا نعتقد، من جهتنا، بأنه من الضروري النظر الى العملية التاريخية التي ادت الى نشوء العصبة من جميع جوانبها، والانطلاق من شمولية هذه العملية التي جرت في ظل ظروف تاريخية معقدة. ومن هنا، فإننا نفترض بأن الانقسام القومي الذي وقع في صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني قد ساعد على نشوء العصبة، إلا أنه لم يلعب الدور الرئيسي في قيامها. وحسب اعتقادنا،فإن عصبة التحرر الوطني في فلسطين لم تنشأ، في

البدء، كحزب شيوعي عربي، وإنما ظهرت كتنظيم وطني تحرري يساري واسع وقف الشيوعيون العرب على رأسه.

إننا بذلك نكون قد وضعنا عملية نشوء العصبة في إطارها التاريخي المحدد وبالارتباط مع جملة التطورات السياسية والاجتماعية والثقافية التي طرأت على بنية المجتمع العربي في فلسطين خلال سنوات الحرب الاخيرة. فالعملية التاريخية التي أدت الى نشوء العصبة لم ترتبط بعامل ذاتي تمثل بخروج الشيوعيين العرب من صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني، ورغبتهم بالعمل بصورة مستقلة عن رفاقهم اليهود فحسب، وإنما ارتبطت، ايضا، بجملة من العوامل الموضوعية التي كانت تختمر وتنضج داخل المجتمع العربي الفلسطيني، والتي أدت، في نهاية المطاف، الى ظهور عصبة التحرر الوطني كمنظمة جماهيرية واسعة، أعطت للنشاط الشيوعي، بين صفوف الجماهير العربية، زخما لم يشهده تاريخ فلسطين، منذ قيام الحزب الشيوعي الفلسطيني، بتبني سياسة التعريب في العام ١٩٢٤.

ان انتعاش الحركة العمالية العربية في فلسطين واتساع صفوفها، وتنامي الاتجاهات التقدمية بين صفوف المثقفين الديمقراطيين العرب، وانتصارات الاتحاد السوفياتي وصمود شعوبه في وجه العدوان النازي، وتزايد انتشار افكار الاشتراكية العلمية، وتشكل العديد من الحلقات الماركسية، إن ذلك كله قد ساعد على تشكل تيار وطني تقدمي واسع بين صفوف جماهير العمال والمثقفين العرب في فلسطين. وقد كان هذا التيار الوطني التقدمي العريض يسعى الى ايجاد الاشكال التنظيمية الملائمة لتأطير نضالاته وبلورة مواقفه، حين وقع الانقسام القومي في صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني. فقام الشيوعيون العرب، الذين خرجوا عن صفوف الحزب، بتحمل مسؤولية تأطير وتنظيم هذا التيار، ونتيجة لذلك نشأت عصبة التحرر الوطني في فلسطين.

من الطبيعي الّا يدخل، في إطار هذا البحث، تحليل أسباب الانقسام القومي الذي وقع في صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني، والذي ترك، حسب اعتقادنا، وكما أظهرت التطورات اللاحقة في فلسطين، تأثيرا سلبيا على مجرى الاحداث، وألحق ضرراً جسيماً بمصالح العمال والكادحين العرب واليهود. إن ما يهمنا هنا، تحديداً، هو تحليل حيثيات العملية التاريخية التي أدت إلى بروز تيار وطني تقدمي واسع داخل المجتمع العربي الفلسطيني، نشأت على قاعدته عصبة التحرر الوطني.

بقيت الحركة العمالية العربية الفلسطينية، التي كانت قد تلقت ضربة قاسية خلال احداث ثورة ١٩٣٦ – ١٩٣٩، في حالة ركود حتى نهاية العام ١٩٤١. واعتبارا من عام ١٩٤٢، شهدت فلسطين انبعاثا للحركة العمالية العربية، ونهوضا جديدا للحركة النقابية في البلاد. فاستأنفت جمعية العمال العربية الفلسطينية في حيفا نشاطها، وقامت بتأسيس فروع جديدة لها في مدن وقرى فلسطين الرئيسية. وقد لعب الشيوعيون العرب، اعضاء الحزب الشيوعي الفلسطيني، دورا رئيسيا في إحياء نشاط المنظمات النقابية التابعة للجمعية. والى جانب جمعية العمال العربية الفلسطينية، ظهرت، في مدينة حيفا جمعية نقابية جديدة، ضمت بين صفوفها، أساسا، عمال شركات النفط وعددا من المثقفين

التقدميين العرب، ودعيت باسم «اتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب»[٤].

وقد ارتبط انتعاش الحركة العمالية العربية في فلسطين بظاهرة تنامي الاتجاهات التقدمية والديمقراطية بين صفوف الطلبة والمثقفين العرب، الذين شكلوا، فيما بعد، القاعدة التي قامت على اساسها «رابطة المثقفين العرب في فلسطين».

ويعود تاريخ النشاط التنظيمي بين صفوف الطلبة والمثقفين العرب في فلسطين، الى صيف العام ١٩٢٧، حين قرر عدد من طلبة مدرسة «المطران جوبات» الثانوية في القدس، في شهر اب ١٩٢٧، تأسيس اتحاد للطلاب العرب لتأطير نشاط الطلبة الهادف الى محاربة الامية بين صفوف الكادحين العرب، والعمل على إحياء القرية العربية. وكان طلاب مدرسة «المطران جوبات» ومن ابرزهم، «توفيق طوبي»، على احتكاك بعدد من الاساتذة التقدميين، أمثال الاديب اللبناني المعروف «رئيف خوري»، الذي كان يجمع طلابه في غرفته بالمدرسة مع عدد من اصدقائه المقربين، ومنهم عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني «عبد الله البندك»، الذي ساهم ايضا في اطلاع الطلبة على نضالات الحركة الثورية التقدمية في فلسطين والعالم، وساعدهم على اقامة «اتحاد الطلاب العرب»[٥]. وقد سعى الاتحاد، ومنذ قيامه، الى ربط نضالات الطلبة العرب في فلسطين بنضالات الحركة الطلابية الديمقراطية العالمية. ففي شهر نيسان ١٩٣٨، كلفت قيادة الاتحاد «اميل توما»، وكان يدرس آنذاك في بريطانيا، بتمثيل الاتحاد في مؤتمر الطلاب العالمي الذي انعقد في مدينة باريس.

وفي شهر تموز ١٩٣٨، قررت قيادة الاتحاد تبني اسم «رابطة الطلاب العرب»، واصدار مجلة ثقافية شهرية دعيت باسم «الغد». وقد اقامت الرابطة، في عام ١٩٣٩، فرعا جديدا لها في مدينة حيفا، وقررت، في ايلول ١٩٤١، تغيير اسمها الى «رابطة المثقفين العرب في فلسطين»، بعد أن سمحت للمثقفين الشباب العرب بالانضمام الى صفوفها، كما قررت تشكيل لجنة مركزية لقيادة نشاطها، كان على رأسها «عبد الله البندك»، و «توفيق طوبي» و «اميل توما».

في تلك الفترة، بدأت تظهر في مدن فلسطين الرئيسية مجموعة من النوادي الاجتماعية والسياسية. فقد قام عدد من المثقفين الملتفين حول «رابطة المثقفين العرب»، ومن ابرزهم «عبد الله البندك»، بتشكيل عصبة مكافحة الفاشية في فلسطين»، وساهم عضوا قيادة الرابطة «توفيق طوبي» و «اميل توما»، بالتعاون مع عامل سكك الحديد وأحد كوادر الحزب الشيوعي الفلسطيني القدامى «بولس فرح»، بتشكيل ناد في حيفا دعي باسم «شعاع الامل» ليكون بمثابة صلة الوصل بين اعضاء الرابطة وبين العمال العرب العاملين في شركات النفط وفي مصانع تكرير البترول في المدينة، كما قام عدد من الشيوعيين في حيفا، ومن ابرزهم «إميل حبيبي» و «سعيد قبلان» بتشكيل «نادي الشعب».

وكان نادي «شعاع الامل» من أبرز هذه النوادي وأنشطها، فعن طريقه تمكن اعضاء «رابطة المثقفين العرب» من تنظيم عدد كبير من عمال شركات النفط العرب في نقابات خاصة بهم، وساعدوهم على صياغة مطالبهم. وعلى أثر توسع التنظيم النقابي بين

صفوف العمال العرب في مدينة حيفا، قرر نادي «شعاع الامل»، في شهر تشرين الثاني ١٩٤٢، حل نفسه واقامة «اتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب»، الذي تحول، وبسرعة كبيرة، الى محور للحركة النقابية العربية التقدمية في البلاد[٦].

والى جانب ظاهرة تشكل العديد من النوادي السياسية والاجتماعية التقدمية، بدأت تظهر في المدن الرئيسية في فلسطين مجموعة من الخلايا والحلقات الماركسية. ففي مدينة الناصرة مثلا، قام «فؤاد نصار»، بعد عودته من العراق وايران إثر فشل ثورة رشيد علي الكيلاني، بتشكيل حلقة ماركسية ضمت «سليم خليف»، و «خليل خوري» و «خليل ذيب»، و «شفيق بشارة»، و «بشارة طنوس» و «فوزي بيرقدار» و «منعم جرجورة». وكان اعضاء هذه الحلقة يجتمعون بصورة دورية ويطلعون على النشرات الماركسية الى أن اصبحت حلقتهم جزءا من عصبة التحرر الوطني في فلسطين[٧].

عندما حدث الانقسام القومي في صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني، في ربيع العام ١٩٤٣، كان قد تبلور، اذن، داخل المجتمع العربي في فلسطين تيار وطني تقدمي عريض جمع المثقفين والعمال، ونتج عن مجموعة من المبادرات، التي وإن اختلف القائمون بها الا انها كانت تصب عمليا في مصب واحد. وقد سهل خروج الشيوعيين العرب من صفوف الحزب الشيوعي الفلسطيني عملية بلورة مواقف هذا التيار وتجميع القوى المساهمة فيه. وهكذا، ومن خلال الشيوعيين العرب، وقادة «اتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب» في حيفا، وأعضاء الحلقات والخلايا الماركسية، وقادة «رابطة المثقفين العرب»، تشكلت في حيفا، في بدايات خريف العام ١٩٤٣، عصبة التحرر الوطني في فلسطين كتنظيم وطني تقدمي عريض وقف الشيوعيون العرب على رأسه.

وفي شهر شباط ١٩٤٤، اصدرت عصبة التحرر الوطني في فلسطين اول بيان رسمي لها ضمنته ميثاقها الوطني واسماء لجنتها المركزية، وباشرت باصدار نشرات اسبوعية مطبوعة على ورق باللون الاصفر تتضمن مقالات وتعليقات تبين موقف العصبة من الاحداث السياسية الجارية في فلسطين وفي العالم.

وإثر قيام عصبة التحرر الوطني، صار «اتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب» في حيفا مركزا للاتجاهات اليسارية داخل الحركة النقابية العربية في فلسطين، وخصوصا بعد ان نجح، في ايار ١٩٤٤، في إصدار صحيفة «الاتحاد» كلسان حال جميع العمال العرب في البلاد.

وفي شهر آب ١٩٤٥، استطاع «اتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب»، بالتعاون مع المنظمات النقابية اليسارية التي انسحبت من جمعية العمال العربية الفلسطينية في يافا والقدس وغزة والناصرة والمجدل وغيرها، تشكيل «مؤتمر العمال العرب في فلسطين»، الذي تحول الى أكبر وأهم منظمة نقابية عربية في فلسطين؛ حيث ضم، بين صفوفه، اكثر من عشرين الف عامل، واستطاع ان يحصل على اعتراف اتحاد النقابات العالمي به كممثل للحركة النقابية العربية في فلسطين[٨].

٣ - العصبة وديالكتيك العلاقة بين الوطني والطبقي في النضال المعادي للامبريالية وللصهيونية

اعتبرت عصبة التحرر الوطني نفسها، ومنذ قيامها، جزءا لا يتجزأ من الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، تُمثّل، في إطار هذه الحركة، الطليعة السياسية للطبقة العاملة العربية في فلسطين.

وقد أدركت العصبة أن توجه الطبقة العاملة في حل المسألة القومية هو التوجه الوحيد القادر على ايجاد الحل السليم لهذه المسألة، وأيقنت أنّ النجاح في تحديد العلاقة بين الوطني والطبقي في النضال هو النقطة المركزية التي ينطلق منها حزب الطبقة العاملة في تصديه لحل معضلات الثورة الوطنية التحررية.

ومن هنا، فقد أعارت العصبة هذه القضية اهتماما رئيسيا، وسعت الى تجسيم النضال الاجتماعي للعمال والفلاحين، وقرنته بالنضال الوطني من اجل استقلال فلسطين وتحررها.

وقد انطلقت العصبة من حقيقة مفادها أن الحركة الوطنية هي، في الاساس، حركة طبقية في جوهرها، يشترك فيها الشعب بجميع طبقاته وفئاته الاجتماعية، على اعتبار «ان التحرر الوطني هو هدف الشعب بأسره، [وهو] وسيلة الامة بأسرها الى حياة حرة سعيدة». ومن هنا، فإن جميع طبقات الشعب «من عمال وفلاحين ومثقفين وتجار وصناعيين وطنيين»، وفي شتى مصالحها الاقتصادية والاجتماعية، «تشعر شعورا وطنيا واحدا، وإن النضال في سبيل التحرر الوطني يجمعها في صعيد واحد. وهنا مكمن القوة الشعبية ومعنى الاتحاد في سبيل التحرر الوطني»[٩].

كانت عصبة التحرر الوطني تنظر اذن الى الحركة الوطنية العربية في فلسطين على اعتبار انها «ليست احتكار طبقة معينة من طبقات المجتمع العربي، وليست ممثلة لمصلحة طبقة معينة بالذات»، بل هي «حركة الشعب بأكمله طبقات وأفراد، حركة شاملة جامعة تنظم تحت لوائها جميع العناصر الراغبة في السير مع قافلة الحرية في هذا الوطن العربي العزيز»[١٠].

وبما أن الحركة الوطنية هي حركة الطبقات الوطنية في المجتمع، فمن البديهي بل من الحتمي، أن تشترك الطبقة العاملة العربية في هذه الحركة، وان «تمد سواعدها الجبارة مصافحة ايدي الوطنيين الاحرار في كافة طبقات الشعب للسير معهم، جنبا الى جنب، لاستكمال نجاح القضية الوطنية وتحقيق اهدافها»[١١].

وقد اكدت العصبة أن اشتراك الطبقة العاملة في النضال الوطني التحرري ومساهمتها في الحركة الوطنية يعني أن اهتمامات الحركة العمالية ستتعدى الدفاع عن مصالح العمال في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لتشمل ايضا مجال النشاط السياسي. وقد تصدت العصبة للدعوات التي كانت تنطلق، في الوسط العربي، لعزل العمال عن السياسة، واكدت أن الطبقة العاملة قد تأكدت، وعبر تجاربها، بأن حصولها على مطالبها الاقتصادية والاجتماعية «يتعلق في اغلب الاحيان بشكل النظام الاقتصادي والسياسي

القائم، وأن تحقيق مطالبها لا يتأتى الا بعد الخوض في معركة السياسة». وقد اظهرت العصبة بأن العمال العرب في فلسطين لا يمتلكون «هوى خاصا في السياسة، ولكنهم باتوا يرون أن مشاكلهم الاقتصادية ترتبط ارتباطا وثيقا بوضعية اقتصادية معينة تعيق تقدمهم ورقيهم. وليس ثمة ما يخشاه العمال العرب من تدخلهم في السياسة ما دامت تفرض نفسها فرضا عليهم»، وأشارت الى أن الاوان قد آن للاهتمام بشؤون الطبقة العاملة العربية «ليس عن طريق عزل العمال العرب عن الخوض في بحث الاسباب السياسية لتأخرهم الاقتصادي، بل القيام بتركيز الجهود للدفاع عن مصالحهم كطبقة وعن حقوق امتهم كشعب»(١٢).

وكانت العصبة ترى ان اشتراك الطبقة العاملة في الحركة الوطنية لا يعني ابدا تخليها عن مصالحها الطبقية؛ فالطبقة العاملة تساهم في الحركة الوطنية على ضوء مصالحها، وهي لا ترضى بأن «تكون في ذيل الحركة الوطنية بل في الصفوف الامامية، لها ممثلوها المجربون القادرون على عرض مطالبها وتوضيح اغراضها، مشتركة في وضع برنامج وطني يتضمن بعض اهداف الطبقة العاملة الحاضرة». ومن هنا، تصر الطبقة العاملة على ضرورة ألا يكون برنامج الحركة الوطنية على حساب مصالحها الطبقية؛ فهي تريده أن يشتمل «على اصلاحات اجتماعية تساعد العمال على الرقي والتقدم في مضمار الحياة الاجتماعية، مثل مطلب التأمين الاجتماعي للعمال عند العجز عن العمل والبطالة، وحق الاتفاق الجماعي بين اصحاب العمل والعمال، ومساندة الحركة النقابية العربية، وهذه المطالب هي مطالب وطنية نبيلة جدا حري بالحركة الوطنية ان تتبناها»(١٣).

وقد طالبت العصبة الحركة الوطنية العربية بأن تقدم دعمها الكامل للحركة النقابية، واعربت عن قناعتها بأن انتظام العمال العرب في النقابات لا يتعارض ابدا مع اشتراكهم في النضال الوطني التحرري، ولا مع مساهمتهم في الحركة الوطنية، على اعتبار أن «التنظيم النقابي هو جزء من التنظيم الوطني العام»، والعامل العربي يعتبر النضال من أجل حقه في الحياة الانسانية «نضالا طبيعيا وجزءا من النضال العام في سبيل الحرية والاستقلال»(١٤).

وقد تصدت العصبة للمضاربين بالشعارات الوطنية، جريا وراء مصالحهم الطبقية الضيقة، واستنكرت محاولة بعض الزعماء «تحت ستار الوطنية والدفاع عن اقتصادنا الوطني، ان يمنعوا عن العمال والموظفين ممارسة حق مقدس من حقوقهم، حق التنظيم في جمعيات ونقابات تسهر على مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتسوي الخلافات بينهم».

وقد أكدت العصبة أن العمال العرب في فلسطين يعون أهمية تطوير وتدعيم الاقتصاد العربي والعمل على ازدهاره، خصوصا في ظل المنافسة الشديدة التي يتعرض لها من قبل الاقتصاد الصهيوني المتطور، ولكنهم «يفهمون، أيضا، أن لهم نصيبا من هذا الاقتصاد في حالة ازدهاره ونموه، كما هو واقع الآن، ويفهمون، ايضا، انه ليس من الوطنية، ومصلحة الوطنية، في شيء أن تبلغ ارباح مؤسسات وشركات اقتصادية عشرات

الألوف من الجنيهات ثم تبخل على عمالها وموظفيها بزيادة زهيدة على أجورهم تعينهم على سد حاجاتهم أمام مستوى المعيشة المتصاعد»[١٥].

وأشارت العصبة الى موقف العمال العرب إزاء أصحاب العمل العرب والاجانب، وأكدت أن العمال العرب يقفون من أصحاب العمل العرب موقفا يختلف تمام الاختلاف عن موقفهم إزاء اصحاب العمل الاجانب؛ «ذلك لعلمهم أن المشاريع الصناعية الاجنبية في فلسطين هي مشاريع احتكارية تقف حجر عثرة في سبيل حرية بلادهم، وبالتالي سعادتهم، وسعادة عائلاتهم». وعلى هذا الاساس، فقد تنازل العمال العرب «في كثير من المناسبات (...) عن كثير من حقوقهم التي يختلفون عليها مع صاحب العمل العربي، بينما [اصروا] على نيلها كاملة من صاحب العمل الاجنبي».

غير أن تنازل العمال العرب عن بعض حقوقهم إزاء اصحاب العمل العرب، لا يعني أبدا «ان يحاول أصحاب العمل العربي ان يسلبوهم حقوقهم لهذا السبب، وإنما عليهم أن يساعدوا العامل في حمل رسالته المشرفة بأن يتنازلوا له عن حقوقه ما امكن، حتى يتمكن الفريقان من المساهمة في النضال الوطني مساهمة فعالة»[١٦].

لقد ابرزت عصبة التحرر الوطني، ومنذ قيامها، أهمية الدور الذي تلعبه طبقة الفلاحين في المجتمع العربي الفلسطيني، وأكدت أن بناء النهضة القومية العربية في فلسطين يتوقف «على هذه الطبقة التي تؤلف الاكثرية من شعبنا(...)، وهي عدة الوطن الاساسية في حركتنا التحريرية»[١٧].

وقد أشارت العصبة الى ضرورة دعم مطالب الفلاح العربي الذي «يطالب بتحسين وسائل زراعته ومده بالتركتورات والسماد الصناعي وتحسين وسائل الري والمواصلات وتخفيف الضرائب عن كاهله ومده بالقروض الزراعية لمدد طويلة وبفوائد زهيدة، وحمايته من المرابين الجشعين، وفتح المدارس وتوسيعها في قراه وإنشاء مراكز للمعالجة الطبية وتأمين معالجة مجانية سريعة له ولعائلته». وأكدت أنها ستناضل في سبيل «تحقيق طلبات الفلاح لانها طلبات وطنية عادلة تسير بالامة نحو ما تنشده من حريات».

وقد دعت العصبة الفلاح العربي في فلسطين الى المساهمة بنشاط في الحركة الوطنية التحررية والنضال «في صفوفها الامامية، ساعيا في موكب الحرية نحو الاستقلال والتحرر، [فالتحرر] الوطني هو الطريق العملي الذي يسير به نحو تحقيق مطالبه العادلة، وان الاستقلال نعمة تسبغ على جميع طبقات الشعب، فيستفيد منها الفلاح أول من يستفيد»[١٨].

وقد اعارت عصبة التحرر الوطني اهتماما كبيرا لقضية الدفاع عن الاراضي العربية ووقف انتقالها الى ايدي الصهيونيين، واعلنت تأييدها لكل «مشروع يؤدي الى الاحتفاظ بالاراضي الزراعية في ايدي فلاحينا» مثل «مشروع صندوق الأمة» الذي اقترحته بعض الاوساط الوطنية، ومشروع «دونم فلسطين» الذي اقترحه «السيد الترزي».

وفي الوقت نفسه، أكدت العصبة أن قضية الاراضي في فلسطين ترتبط ارتباطا مباشرا «بقضية البلاد السياسية، ولا يمكن حلها، الحل العملي، ما لم يتمكن العرب من الوصول الى استقلالهم السياسي، ومقاومة اي تدخل يمكنه الانتقاص من سيادتهم وحريتهم في تقرير مصائرهم». وقد انتقدت العصبة، في هذا السياق، أفكار بعض الوطنيين العرب، الذين يعتقدون «ان قضية البلاد السياسية هي قضية عامة يحتاج حلها الى وقت طويل؛ ولذلك فمن حق الوطن عليهم أن يبادروا الى» انقاذ ما يمكن انقاذه «من اراض»، وأكدت أن القضية السياسية، قضية استقلال فلسطين، هي «قضية الساعة، والظروف تصبح كل يوم اكثر ملائمة لتوحيد جميع القوى في سبيل حرية تقرير المصير»؛ كما اشارت الى أن مشاريع انقاذ الاراضي العربية «لا تكون بجمع المال لشراء الاراضي العربية المعروضة للبيع، وإنما بإصلاح حال الفلاح وتحسين أدوات انتاجه ومساعدته مساعدة اقتصادية واجتماعية حتى لا يحتاج اخر الامر الى عرض ارضه في الاسواق»(١٩).

وقد دعت العصبة الحركة الوطنية العربية الى أن تجعل من حركة انقاذ الاراضي العربية «حركة فلاحين جماهيرية قوية بواسطة إشراك [الفلاحين] في إدارتها»، كما دعت الفلاحين الى الانضمام لصفوف العصبة «ليؤلفوا معها جبهة واحدة ضمن وحدة الشعب العربي في فلسطين للنضال في سبيل سعادة شعبنا»(٢٠).

٤ - عصبة التحرر الوطني وشعار الوحدة الوطنية

أدركت العصبة، ومنذ وقت مبكر، الضرورة الملحة لتجميع كل طاقات الشعب في جبهة وطنية واحدة، وأشارت إلى أن «الاتحاد الوطني في سبيل التحرر الوطني هو أمر عملي واقعي لا يمكن ان يتجاهله إنسان، وفوق ذلك، ان الاتحاد الوطني هو الصورة الطبيعية للحركة الوطنية»، كما أكدت أن «الاتحاد الوطني في سبيل التحرر الوطني، اتحاد جميع القوى الوطنية الشعبية واشتراكها في الحركة الوطنية» هو شعار العصبة التي «تسير مع قافلة الحرية نحو الحرية، معتمدة على شعبنا الأبي وعلى القوى الكامنة فيه، ساعية الى جعل الاتحاد الوطني حقيقة راهنة»(٢١).

وقد رأت العصبة أن تحقيق وحدة الحركة العمالية العربية في فلسطين هو حجر الزاوية في قيام جبهة وطنية متحدة تمثل جميع طبقات الشعب، على اعتبار ان الطبقة العاملة هي «الطليعة الوطنية»، وواجبها ان تمارس «قيادتها التقدمية»، إن هي أرادت «الابقاء على جوهر الحركة الوطنية التقدمية والسير بها في مراقي التطور والنهوض»(٢٢).

وقد أكدت العصبة أن الطبقة العاملة العربية في فلسطين لن تتمكن من لعب دورها الطليعي داخل الحركة الوطنية الا بعد تحقيق وحدة منظماتها النقابية: وذلك عن طريق توحيد الاهداف ومركزة العمل. وعندما صدر العدد الاول من جريدة «الاتحاد» في ١٤ ايار ١٩٤٤، كلسان حال اتحاد نقابات وجمعيات العمال العرب في حيفا، اكدت افتتاحيته على أهمية تحقيق وحدة الحركة العمالية في البلاد، وأشارت الى أن «الاتحاد» ستكون «جريدة العمال العرب في فلسطين عامة، وجريدة منظماتهم العمالية الوطنية،

تستمد قوتها منهم وتفسح صفحاتها لآرائهم وأخبارهم وآمالهم، وستكون سجلا منظما لقضاياهم القومية ولنضالهم الموحد ولمطالبهم النبيلة الشريفة». كما دعت الافتتاحية الى إقامة مجلس عمالي عربي أعلى يمثل جميع المنظمات العمالية العربية في فلسطين، ويكون الممثل الرسمي للحركة العمالية العربية والمعبر الصادق عن أمانيها وآمالها، والمنفذ القوي لقراراتها ومشاريعها[٢٢].

سعت عصبة التحرر الوطني، ومنذ قيامها، الى تحطيم الجمود الذي كان مسيطرا بين صفوف الحركة الوطنية العربية الفلسطينية، ودعت الى قيام هيئة وطنية، تستند على أسس ديمقراطية، وتتجمع حولها جميع القوى الوطنية، وتضع برنامجا نضاليا يوحد طبقات الشعب الوطنية في النضال ضد الامبريالية والصهيونية. ولقيت دعوة العصبة هذه تجاوبا لدى العديد من الشخصيات الوطنية المعروفة مثل «رشيد الحاج ابراهيم» أحد زعماء حيفا، و «عبد اللطيف صلاح» رئيس حزب الكتلة الوطنية، و «عمر البيطار» رئيس بلدية يافا، الذين اعربوا، على صفحات جريدة «الاتحاد» عن تعاطفهم مع سياسة العصبة الهادفة الى تعزيز وحدة الصف الوطني العربي[٢٤].

وقد أكدت العصبة على أهمية اشتراك ممثلي العمال والفلاحين في إقامة الاتحاد الوطني، واشارت الى ان الركود الذي أصاب الحركة الوطنية العربية في فلسطين يعود الى عدم رجوع الزعماء القوميين التقليديين الى الجماهير الشعبية وتجاهل دورها في المعركة ضد الامبريالية وضد الصهيونية.

غير أن القيادات القومية التقليدية، التي عادت الى ميدان العمل السياسي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، واصلت نهجها القديم، وعارضت المساعي التي بذلتها العصبة من اجل دفع جماهير العمال والفلاحين للانخراط بنشاط في العمل الوطني، وأصرت على عزل ممثلي القوى الوطنية التقدمية ومنعهم من المساهمة الفعالة في قيادة النضال الوطني. ففي شهر تشرين الثاني ١٩٤٥، عارض ممثلو الاحزاب القومية الفلسطينية التقليدية، بالتواطؤ مع الجامعة العربية، اشتراك ممثلي عصبة التحرر الوطني ومؤتمر العمال العرب ورابطة المثقفين العرب، في اللجنة العربية العليا التي تشكلت على أثر الزيارة التي قام بها الى فلسطين «جميل مردم بك» مندوب الجامعة العربية.

وقد تصدت العصبة للمحاولة التي جرت لعزل ممثلي الطبقات الكادحة عن قيادة العمل الوطني، وأشارت الى أن تكوين اللجنة العربية العليا «لم يراع فيه البناء على اساس شعبي ديمقراطي، بل كان على اساس تشكيلي توفيقي، جاء عن طريق الجامعة العربية»[٢٥].

كما أكدت العصبة أنه لن يكون بإمكان احد «تجاهل قوة تنظيم الحركة العمالية العربية وتأثيرها في النضال الوطني، فقد وقفت الطبقة [العاملة] في طليعة الصفوف في أحلك الاوقات»، ولم يعد باستطاعة أي منظمة ولا أي حزب تجاهل «وجود طبقة العمال ومدى تأثيرها في النضال لاجل الاستقلال والحرية. وحركتنا الوطنية اليوم هي حركة

تحريرية استقلالية، وابعاد عناصر العمال والعناصر الشعبية عنها يعني ابعاد بلادنا عن هدفها الرئيسي: الحرية والاستقلال».

وأشارت العصبة، من جهة اخرى، الى أن ابعاد ممثلي الطبقة العاملة والجماهير الشعبية عن المساهمة في قيادة الحركة الوطنية العربية في فلسطين، سيلحق اضرارا بالغة بنضال هذه الحركة على الصعيد الدولي، باعتبار أن عدم ابراز نضال العمال في سبيل استقلال فلسطين ودورهم في الحركة الوطنية سيؤدي الى خسارة «تأييد جميع العناصر الشعبية في الخارج، و [اعطاء] الاستعمار والصهيونية سلاحا حادا يهاجمون به [الحركة الوطنية الفلسطينية] بالادعاء انها تقتصر فقط على الافندية واصحاب المصالح الرأسمالية»(٢٦).

ولكن، وعلى الرغم من تحفظاتها العديدة على تركيبة اللجنة العربية العليا وأسلوب تشكيلها، ولتبيان حرصها على وحدة الصف الوطني، أعلنت العصبة بأنها لا ترى «أي حرج في تأييد [اللجنة العربية العليا] اذا كان برنامجها ديمقراطيا، يستهدف العمل على تحرير هذه البلاد وتخليصها من الاستعمار والصهيونية»، وذلك انطلاقا من حقيقة ان العصبة «لا تسير وراء اشخاص او هيئات، وإنما تسير وراء برامج»(٢٧).

غير أن تزايد تدخل قيادة الجامعة العربية، المتهادنة مع الامبريالية البريطانية، في شؤون فلسطين الداخلية، عبر الوصاية التي فرضتها على اللجنة العربية العليا، دفع عصبة التحرر الوطني الى التنبيه من مخاطر التنازل عن قيادة النضال الوطني في فلسطين الى ممثلي الجامعة العربية والتغاضي عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير نهجه الوطني بنفسه.

وقد أكدت العصبة، اعتبارا من شهر اذار ١٩٤٦، على أن اللجنة العربية العليا قد باتت عاجزة عن تحمل مسؤولية قيادة النضال الوطني، ودعت الى اقامة هيئة وطنية جديدة باشتراك ممثلي القوى الوطنية والتقدمية؛ وذلك عن طريق تشكيل لجنة تحضيرية تضع دستورا ديمقراطياوتجري بموجبه انتخابات شعبية لتأليف جبهة وطنية موحدة.

وقد توجهت العصبة، في الوقت ذاته، الى جماهير الطبقة العاملة العربية في فلسطين، ودعتها الى العمل على تعزيز الوحدة بين صفوف منظماتها النقابية من خلال السعي الى تحقيق وحدة مؤتمر العمال العرب وجمعية العمال العربية الفلسطينية، وذلك باعتبار أن تحقيق وحدة الطبقة العاملة العربية هو الشرط الذي لا بد منه لانعاش الديمقراطية بين صفوف الشعب، وانتخاب لجنة عربية عليا تمثل الشعب اصدق تمثيل(٢٨).

ولمجابهة النشاط المتزايد لعصبة التحرر الوطني ولمؤتمر العمال العرب، وتجاه تنامي الاتجاه الداعي الى اقامة هيئة وطنية جديدة على اسس شعبية وديمقراطية، لجأت القيادات القومية العربية التقليدية الى استخدام أساليبها القديمة في محاربة القوى الوطنية التقدمية.

ففي الاجتماع العام الذي دعا اليه الحزب العربي الفلسطيني في الثاني من حزيران ١٩٤٦ في مدينة القدس، هاجم «جمال الحسيني» ممثلي العصبة ومؤتمر العمال العرب، وادعى بانه يرفض دخول مندوب عن مؤتمر العمال العرب في اللجنة العربية العليا، لان المؤتمر – حسب ادعائه – يريد التعاون مع «بن – غوريون» ومع الصهيونية، ولان عصبة التحرر الوطني تنادي باتحاد العرب واليهود، مما يتنافى مع الميثاق الوطني.

وقد أكدت اللجنة المركزية لمؤتمر العمال العرب، في بيان أصدرته ردا على تصريحات «جمال الحسيني» على ان سياسة المؤتمر ونشاطه وما صدر عنه ينفي أقوال «جمال الحسيني» وان مؤتمر العمال العرب، كحركة «عمالية صحيحة»، يعرف تماما ان نضال الحركة الوطنية العربية ضد الاستعمار وكفاحها من اجل استقلال فلسطين «هو العمل التحرري الصحيح الذي لا يمكن، بحال من الاحوال، أن ينطبق على سياسة «بن – غوريون» الاعتدائية». وقد طالبت اللجنة المركزية لمؤتمر العمال العرب، في بيانها، «جمال الحسيني» بأن «يكون اكثر تبصرا(...)، فآلاف العمال المنضمين الى المؤتمر وقيادتهم لمن اشد الناس وطنية واكثرهم نضالا في سبيل حرية فلسطين واستقلالها، وأشدهم عداء للاستعمار والصهيونية...»(٢٩).

وقد تصدى «فؤاد نصار»، احد قادة عصبة التحرر الوطني ومؤتمر العمال العرب، لتفنيد ادعاءات «جمال الحسيني»، فاعرب، في مقال مطول له صدر في «الاتحاد»، عن أسفه «لما صرح به السيد جمال»، ودعاه، «بصفته زعيما وطنيا، ان يتريث قبل الحكم على مسائل هامة وأن لا يورط نفسه في امور يجهل حقيقتها، لان هذه الاغلاط وهذه المواقف لا يستفيد منها غير اعدائنا، وهي من عوامل الهدم في بنيان الحركة الوطنية». وقد أكد «فؤاد نصار» أن مؤتمر العمال العرب يناضل من أجل عزل الجماهير اليهودية في فلسطين عن الحركة الصهيونية ويدعو الى ضرورة توجيه النضال ضد الاستعمار البريطاني واعتبار الصهيونية حليفة له، كما اشار الى اهمية التفاهم مع الجماهير اليهودية في فلسطين «لا على اساس فتح ابواب فلسطين لهجرة يهودية، ولا على اساس اعطائهم أراضينا، ولا على [اساس] إقامة دولة يهودية»، وإنما على اساس دعوة «الشعب اليهودي [في فلسطين] لتأييد نضالنا في سبيل حرية فلسطين واستقلالها»(٣٠).

واثر فشل جميع المحاولات التي بذلتها لتحقيق وحدة الصف الوطني العربي على اسس شعبية وديمقراطية، بادرت عصبة التحرر الوطني، في الثاني من حزيران ١٩٤٦، بالتعاون مع احزاب الاستقلال والاصلاح والدفاع والكتلة الوطنية ومؤتمر الشباب ومؤتمر العمال العرب إلى إقامة «الجبهة العربية العليا» في فلسطين.

وقد أكدت العصبة على أن قيام هذه الهيئة الوطنية الجديدة لا يمثل انشقاقا داخل الحركة الوطنية العربية الفلسطينية على اعتبار أن «الجبهة العربية العليا» قد نظمت قوى لم تستقطبها وتنظمها «اللجنة العربية العليا». وقد اشارت «الاتحاد»، في افتتاحية عددها الصادر في ٩ حزيران ١٩٤٦، الى أن «الجبهة العربية العليا» قد بدأت عملها بقرارين

تاريخيين: حيث «أقرت دستورا ديمقراطيا وسارت على أساليب شعبية، وطالبت برفع قضية فلسطين الى مجلس الامن ورفضت سياسة المساومة والتفاوض مع الاستعمار»[٣١].

وإزاء هذا التطور الايجابي في مسيرة الحركة الوطنية العربية في فلسطين، تحركت الجامعة العربية، بالتواطؤ مع القوى الرجعية المحلية، وتجدت بالضغوط التي مارستها على الاحزاب القومية التقليدية، التي ساهمت مع العصبة في إقامة «الجبهة العربية العليا»، في دفع هذه الاحزاب الى الانسحاب من الجبهة والمشاركة مع الاحزاب والقوى المنتمية الى «اللجنة العربية العليا» في إقامة هيئة جديدة دعيت باسم «الهيئة العربية العليا»، وتم استبعاد ممثلي القوى الوطنية التقدمية من عضويتها.

وللرد على المناورة الجديدة التي قامت بها الجامعة العربية، نظمت عصبة التحرر الوطني حملة واسعة، شملت مدن فلسطين وقراها الرئيسية، للتنديد بالوصاية التي تفرضها الجامعة العربية على الحركة الوطنية العربية في فلسطين. وقد استهدفت هذه الحملة دفع جماهير الشعب، من عمال وفلاحين ومثقفين تقدميين، الى الانخراط بنشاط في النضال الرامي الى تنظيم الحركة الوطنية على أسس ديمقراطية؛ وذلك من خلال الاصرار على عقد مؤتمر وطني قطري تنبثق عنه قيادة تمثيلية.

وقد بلغت هذه الحملة الشعبية أوجها، حين وقع أكثر من ١٢ الف مواطن عربي فلسطيني على بطاقات اصدرتها عصبة التحرر الوطني ووجهتها الى «الهيئة العربية العليا» تطالبها فيها بعقد مؤتمر وطني قطري تنبثق عنه قيادة وطنية شعبية. وقد نشرت صحيفة «الاتحاد»، في ٢٠ آذار ١٩٤٧، نبأ هذا التحرك الشعبي تحت عنوان: «١٢,٦٠٠ بطاقة من بطاقات عصبة التحرر الوطني تطالب بتنظيم الحركة الوطنية على أسس تمثيلية»، وأشارت الى أن مختلف فئات الشعب وطبقاته الوطنية، من عمال وفلاحين وموظفين وتجار ومحامين واطباء، قد اشتركوا في الحملة التي نظمتها العصبة، وساهموا «في اضخم استفتاء شعبي قام به حزب وطني فلسطيني»[٣٢].

٥ – عصبة التحرر الوطني و «العقدة الفلسطينية»

اعتبرت عصبة التحرر الوطني القضية الفلسطينية قضية شعب يناضل من اجل استقلاله الوطني وتحرره من نير السيطرة الاستعمارية، وفضحت الحركة الصهيونية على حقيقتها كحركة رجعية عنصرية مرتبطة بالامبريالية، كما كشفت تواطؤ الرجعية العربية مع الاستعمار في التآمر على الشعب العربي الفلسطيني. وقد بينت العصبة ان الهدف الرئيسي لنضال الشعب الفلسطيني هو ضمان حقه في تقرير مصيره بنفسه، وأكدت أن السبيل الى ذلك هو تعبئة الجماهير الشعبية في جبهة وطنية عريضة ترتبط بالقوى الثورية والديمقراطية العالمية، باعتبار أن نضال الشعب العربي الفلسطيني «لاجل حريته واستقلاله، كان ولا يزال جزءا مكملا لنضال شعوب العالم في سبيل الحرية الوطنية، وفي سبيل دك صروح العبودية والاستعمار، أسس استغلال الشعوب والتحكم في مصائرها»، وأن قضية فلسطين هي قضية تحرر من الاستعمار مثلها مثل قضايا شعوب

البلدان المستعمرة، و «جزء من القضية العالمية، قضية القضاء على النظم العنصرية، قضية استقلال جميع الشعوب ضمن اوطانها، وتآخي الشعوب ومساواتها، قضية سلام عالمي دائم يضمن تقدم الانسانية باطراد نحو سعادة حقيقة وهناء دائم»[٣٣].

وقد أشارت عصبة التحرر الوطني، في المذكرة التي رفعتها بتاريخ ١٠ تشرين الاول ١٩٤٥ الى «المستر اتلي» رئيس وزراء بريطانيا، إلى أن «العقدة الفلسطينية» قد نجمت عن السياسة العدوانية «التي انتهجتها الحكومة البريطانية مدة حكمها لفلسطين منذ الايام الاولى للاحتلال حتى الآن. فهذه السياسة، تركت للصهيونية المجال، أمامها، رحبا لتنمية قواها الاعتدائية وتوطيد مراكزها الهجومية في فلسطين، وذلك كله يهدد وطننا اليوم بالدم والدموع. وليس من الغريب إذن، أن يرى الشعب العربي من بين ما طوى من صحائف هذا الماضي الاليم، الذي شرح صدره للصهيونية فتعتدي، نقاطا سوداء تنذر بمستقبل مظلم، اذا استمرت هذه السياسة تبني «الوطن القومي» على انقاض ما تبقى للفلاح من شقة ارض وللعامل من يوم عمل وللتاجر من سوق ضيقة ولرجل الصناعة العربي من فتات لا تغني ولا تسمن من جوع»[٣٤].

وقد تصدت العصبة للمحاولات التي قامت بها القوى الامبريالية والصهيونية لاقناع الرأي العالمي بأن قضية فلسطين «هي قضية هجرة يهودية، او ايقاف هذه الهجرة لا اكثر ولا اقل». وأكدت أن قضية فلسطين ليست، ابدا، قضية من هذا النوع، وإنما هي مثل قضية كل بلد مستعمر، قضية الاستقلال والتحرر من نفوذ اجنبي استعماري، وأشارت الى أن السكان العرب في فلسطين لن يأمنوا شر الهجرة الصهيونية «ما دامت مقدرات هذه الهجرة في غير «أيديهم»، باعتبار ان الهجرة الصهيونية، «بل الصهيونية كلها هي من «مآثر» الاستعمار في بلادنا، وليس يزول الاصل بزوال الفرع، وليس تحل المشكلة بحل القضايا التي نجمت عنها»[٣٥].

وأكدت العصبة أن الامبريالية البريطانية تسعى، من خلال إثارة قضية الهجرة اليهودية، الى عزل قضية فلسطين عن «قضية المستعمرات المطروحة على أساس عالمي». وطالبت باشاعة الديمقراطية واعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره بنفسه «كطريق عملي لحل المشاكل التي تعترض وطننا الآن».

وسعت العصبة الى تحديد المعنى الحقيقي لحق تقرير المصير حتى لا يكون هناك مجال لاستغلاله وافراغه من محتواه، فأعلنت بأن حق تقرير المصير «يظل كلاما مبهما اذا لم تتوفر الشروط لتأمينه، وذلك بأن يعترف بأن من حق الشعب ان يصل الى تحرره الوطني واستقلال بلاده من كل نفوذ اجنبي استعماري، وأن من حقه ان يقرر شؤونه الداخلية والخارجية وحده وبمحض اختياره، وأن تقوم على تنفيذ هذا الحق مؤسسات وطنية شعبية تعكس رأي الشعب بحرية وطلاقة»[٣٦].

كما أشارت العصبة الى أن إشاعة الديمقراطية السياسية والاقتصادية هو الشرط الذي لا بد منه لضمان ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير، «فلا يمكن لبلد ان يؤمن حق تقرير مصيره وتنفيذ هذا الحق الا إذا انتشرت الديمقراطية بين صفوفه».

وقد كشفت العصبة، في هذا السياق، القناع عن الوجه الحقيقي للحركة الصهيونية، وفندت مزاعم الصهاينة بأن حركتهم هي «حركة تحرر وطني»، وأثبتت أن الحركة الصهيونية هي «من النوع الرجعي الاحتلالي، فهي لا تطالب باستقلال فلسطين ابدا، واذا ما احرجتها يقول زعماؤها: لن نطالب بالاستقلال حتى نؤمن الدولة اليهودية، وهذا يعني في لغة الواقع انها لا تطالب بالاستقلال أبدا». كما اظهرت العصبة ان الحركة الصهيونية هي من نوع الحركات «التي تخاف الديمقراطية في نشاطها وفي اهدافها»، وهي لا تريد أن تسود الديمقراطية في فلسطين «إذ أن ذلك يعني انشاء حكم وطني ديمقراطي في فلسطين، وأن ذلك يعني القضاء على حلم الدولة اليهودية: فالدولة اليهودية لا يمكن ان تقوم الا بالقضاء على دعامتي كل حركة وطنية تحررية: حق تقرير المصير وانتشار الديمقراطية»(٣٧).

جابهت عصبة التحرر الوطني، في سعيها لايجاد حل «للعقدة الفلسطينية»، مشكلة وجود اكثر من ستمئة الف يهودي، كانت الحركة الصهيونية قد تمكنت، قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية وخلالها، من اجتذاب العدد الاكبر منهم الى فلسطين، مستغلة في ذلك الظروف الصعبة التي كان يعانيها السكان اليهود في اوروبا الشرقية والوسطى من جراء السياسة المعادية للسامية التي كانت تنتهجها الدوائر الفاشية.

وعلى الرغم من اتساع النفوذ الصهيوني بين الجماهير اليهودية في فلسطين، فقد حاولت العصبة، ومنذ قيامها، أن ترسم حدودا فاصلة بين الصهيونية والسكان اليهود في فلسطين؛ حيث أشارت في ميثاقها الوطني، الذي اقرته في شباط ١٩٤٤، إلى ضرورة التمييز بين الصهيونية وبين السكان اليهود، وأكدت على أن الصهيونية تتعارض مع مصالح اليهود أنفسهم، كما رفضت ادعاءات الصهاينة بأنهم يعبرون عن مصالح جميع اليهود، وأظهرت أن الحركة الصهيونية هي، في الاساس، حركة البرجوازية اليهودية الكبيرة، المتواطئة مع الامبريالية، والساعية الى تسخير جماهير اليهود، داخل فلسطين وخارجها، لخدمة مصالحها الطبقية.

وقد شددت العصبة على أهمية تعميق التناقض بين الجماهير اليهودية وبين الحركة الصهيونية، ودعت الحركة الوطنية العربية في فلسطين الى انتهاج سياسة حكيمة تساعد على اضعاف نفوذ الحركة الصهيونية بين صفوف السكان اليهود في فلسطين، وأكدت على ارتباط مصلحة الجماهير اليهودية في فلسطين بانتصار نضال الشعب العربي الفلسطيني ضد الامبريالية والصهيونية.

وانتقدت العصبة، في هذا السياق، مواقف القيادة القومية التقليدية التي كانت تعلن دوما أنها «لا يمكن ابدا ان تعيش بسلام مع السكان اليهود في فلسطين، وأن تؤمن لهم أي حق ديمقراطي من حقوقهم، او الوصول الى تفاهم معهم»، وأشارت الى أن مثل هذه المواقف تسهل مهمة الصهيونية التي «تعلن على رؤوس الاشهاد أن الحركة الوطنية العربية في فلسطين تضمر للسكان اليهود شرا، وان الاستقلال الذي تنشده الحركة الوطنية يعني مذبحة اليهود»(٣٨).

وقد حذرت العصبة، ومنذ وقت مبكر، من مخاطر السياسة غير العملية التي تنتهجها القيادة القومية التقليدية العربية تجاه السكان اليهود في فلسطين، والتي قد تقود الى تقسيم فلسطين «والتقسيم هو اخطر حل يجر البلاد الى المصائب والاضطرابات الداخلية، [وهو] يعني تأمين مستقبل الصهيونية وبالتالي تأمين قدم الاستعمار في جميع البلاد العربية»[٣٩]. ودعت الحركة الوطنية العربية، المناضلة من اجل ضمان استقلال فلسطين وتحررها الوطني، الى تأمين حقوق السكان اليهود الديمقراطية في البلاد، والوصول الى تفاهم معهم، وأشارت الى أن مثل هذا التفاهم «لا يعني التفاهم مع الحركة الصهيونية نفسها(...)، ولكنه الاعتراف بأن الحركة الوطنية العربية تريد وتستطيع أن تؤمن حقوق السكان اليهود الديمقراطية دون وجود الاستعمار البريطاني، بل على أساس عدم وجود الاستعمار البريطاني».

. كما أكدت العصبة أن انتهاج سياسة سليمة تجاه السكان اليهود في فلسطين وتأمين حقوقهم الديمقراطية فيها «لا يعني، بأي حال من الاحوال، تنازلنا عن أي حق من حقوقنا الوطنية، أو أي مطلب من مطالبنا العادلة، بل هو تشبث بهذه الحقوق، ونضال عملي في سبيل تحقيق هذه المطالب، وافهام الرأي العام العالمي ان نضالنا في سبيل هذه المطالب هو نضال عادل في مصلحة السكان اليهود انفسهم، ولكنه ليس ابدا في مصلحة الصهيونية أو في مصلحة الاستعمار»[٤٠].

وقد حاولت العصبة أن تثبت، في الممارسة العملية، أن امكانيات التفاهم بين العرب واليهود موجودة، وسعت الى تحقيق وحدة العمال العرب واليهود في النضال ضد عدوهم المشترك المتمثل بالاستعمار البريطاني، واستطاعت، بفضل النفوذ الكبير الذي كانت تتمتع به داخل مؤتمر العمال العرب، تحقيق نجاحات هامة على هذا الصعيد، تجسدت في الاضرابات المطلبية الموحدة التي خاضها آلاف العمال العرب واليهود في دوائر ومؤسسات الحكومة في نيسان ١٩٤٦ وفي المعسكرات البريطانية في أيار ١٩٤٧.

٦ - العصبة والحل الديمقراطي للمسألة الفلسطينية

كانت عصبة التحرر الوطني القوة السياسية العربية الوحيدة التي طالبت، في ظروف الحرب العالمية الثانية، بضمان استقلال وتحرر فلسطين. فحينما حل موعد تنفيذ الكتاب الابيض، في الاول من نيسان ١٩٤٤، أعلنت العصبة أنها تؤيد الخطوات التي اقرها الكتاب الابيض لايقاف الهجرة اليهودية الى فلسطين وتحديد بيع الاراضي، إلا أنها تعتقد «أن الكتاب الابيض لا يمكن ان يكون الحل النهائي لقضيتنا، [باعتبار] أن المرحلة التي وضع فيها (...) غير المرحلة التي نجتازها الآن». وقد أشارت العصبة الى أن المرحلة التي تجتازها فلسطين هي «مرحلة الاستقلال والحرية»، ومرحلة «الاعتراف العالمي بحق الشعوب في تقرير مصيرها»، وأكدت أن الهدف الذي تنشده الحركة الوطنية العربية الفلسطينية هو التحرر الوطني وضمان الاستقلال الكامل[٤١].

وقد طورت العصبة، عند انتهاء الحرب العالمية الثانية، تصورها للحل الواقعي للمسألة الفلسطينية، حيث أكدت في المذكرة التي رفعتها، في تشرين الاول ١٩٤٥، الى

رئيس الوزارة البريطانية على أن الحل الوحيد «للعقدة الفلسطينية» يكمن في اعطاء الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير، ودعت الى اقامة حكم وطني ديمقراطي مستقل يضمن حقوق سكان فلسطين جميعا.

شهدت منطقة الشرق الاوسط، في أعقاب الحرب العالمية، احتداما للصراع بين الامبريالية البريطانية، التي خرجت من الحرب ضعيفة ومنهوكة وبين الامبريالية الاميركية، التي أصبحت أقوى قوة امبريالية في العالم. وقد وجدت الحركة الصهيونية في الامبريالية الاميركية حليفا قويا تستند اليه لتحقيق مخططاتها العدوانية التوسعية وتنفيذ مشروعها الرامي الى اقامة دولة يهودية في فلسطين.

وكان من مظاهر الدعم الذي قدمته الامبريالية الاميركية للحركة الصهيونية، في أعقاب الحرب، الضغوط التي مارستها على الحكومة البريطانية لارغامها على قبول هجرة مئة الف مهاجر يهودي الى فلسطين. غير أن الحكومة البريطانية، التي كانت تنتهج في تلك الفترة، وبسبب ضعفها، سياسة «متوازنة» بين العرب واليهود، رفضت الطلب الاميركي، ودعت، في ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٥، الى تشكيل لجنة تحقيق مشتركة انجلو اميركية، تستقصي الحقائق في فلسطين، وتقدر امكانات البلاد لاستيعاب اعداد جديدة من المهاجرين اليهود.

وقد عارضت عصبة التحرر الوطني فكرة تشكيل اللجنة الانجلو – اميركية المقترحة، ودعت في بيان، اصدرته قيادتها ونشر في صحيفة «الاتحاد» في السادس عشر من تشرين الثاني ١٩٤٥، الى تشكيل لجنة دولية تبحث في مشكلة اللاجئين اليهود، بعد أن أكدت أن فلسطين لا يمكنها أن تحل هذه المشكلة الدولية التي يرتبط حلها بتضافر جهود جميع الدول الاوروبية لايجاد حل ديمقراطي لها في إطار الامم المتحدة. وقد طالبت العصبة، في بيانها المذكور، باستقلال فلسطين وإقامة حكومة ديمقراطية فيها، وإشاعة الحريات الديمقراطية، وإيقاف الهجرة اليهودية اليها[٤٢].

وفي الوقت نفسه، بعثت العصبة، بمذكرة الى «اللجنة العربية العليا»، اكدت فيها أن تعاون الاستعمارين الاميركي والبريطاني، وتشكيل لجنة التحقيق المقترحة ليسا في مصلحة الشعب العربي الفلسطيني، ودعت «اللجنة العربية العليا» الى رفض التعاون مع اللجنة المقترحة ومطالبة الوفود العربية في هيئة الامم، بطرح قضية فلسطين على جدول اعمال الجمعية العمومية للامم المتحدة[٤٣].

لقد قدرت العصبة الاهمية التاريخية للانعطاف الذي حصل في اعقاب الحرب، على مجرى السياسة الدولية، والذي أدى الى تحويل الاتحاد السوفياتي الى «حجر الزاوية» في السياسة العالمية؛ حيث لم يعد من الممكن تسوية أية قضية دولية كبرى من دون مشاركته. وانطلاقا من هنا، رأت العصبة أن إحالة القضية الفلسطينية الى الامم المتحدة؛ حيث يتمتع الاتحاد السوفياتي بحق النقض، سيعرقل المحاولات التي تبذلها الدوائر الامبريالية لايجاد تسوية للقضية الفلسطينية تكون في مصلحة الصهيونية وعلى حساب

مصلحة الشعب العربي الفلسطيني. وقد أكدت العصبة أن النضال ضد المحافل الاستعمارية في بريطانيا والولايات المتحدة الاميركية يتطلب تدعيم التحالف بين الحركة الوطنية العربية وبين الاتحاد السوفياتي.

وعشية وصول لجنة التحقيق الانجلو - اميركية الى فلسطين، اصدرت قيادة العصبة، في أوائل آذار ١٩٤٦، بيانا أكدت فيه أن لجنة التحقيق «سوف تتقدم بحلول استعمارية مجحفة نرى في أولها وأخرها مشروع التقسيم الذي نعرف مدلوله وأهدافه». وقد دعت العصبة، في بيانها المذكور، إلى إفشال مؤامرة لجنة التحقيق وإحباط مهمتها، وانتقدت، في الوقت ذاته، موقف اللجنة العربية العليا التي قررت، بعد الضغوط التي مارستها عليها الجامعة العربية، الاتصال بلجنة التحقيق والشهادة أمامها. وقد ناشدت العصبة الشعب العربي الفلسطيني «بارسال البرقيات والعرائض الى اللجنة العربية العليا مطالبا اياها برفض التعاون مع لجنة (التضليل) الانجلو - أميركية»[٤٤].

اصدرت لجنة التحقيق الانجلو - اميركية، في أواخر نيسان ١٩٤٦، تقريرها الذي أوصى ببقاء الانتداب البريطاني في فلسطين الى حين انتقالها الى الوصاية الدولية، والسماح بدخول مئة الف مهاجر يهودي جديد الى البلاد، والغاء القيود المفروضة على بيع الاراضي العربية.

وقد رفضت القيادات القومية التقليدية والقوى الوطنية التقدمية في فلسطين توصيات لجنة التحقيق، ووزعت عصبة التحرر الوطني إثر صدور تقرير اللجنة المشتركة، بيانا اعربت فيه عن رفضها القاطع للتوصيات التي تضمنها، ودعت الى اخراج القضية الفلسطينية من الطوق الامبريالي الى الميدان الدولي: من خلال عرضها على مجلس الامن، وردت على المشككين بفكرة عرض القضية على الامم المتحدة مؤكدة أن تأييد الاتحاد السوفياتي لسوريا ولبنان في مجلس الامن قد اضطر بريطانيا وفرنسا الى الجلاء عن القطرين العربيين[٤٥].

وقد شرحت العصبة موقفها بإسهاب من جميع القضايا التي تعرض لها تقرير لجنة التحقيق الانجلو - اميركية، فأكدت أن تقرير اللجنة قد دل على عدم امكانية الاستمرار في سياسة التفاهم مع الاستعمار، ودعت القيادات القومية التقليدية في فلسطين الى تغيير سياستها القائمة على التعاون مع الاستعمار مؤكدة أن الموقف المطلوب تجاه الاستعمار «يجب أن يكون موقف الخصومة التي لا مواربة فيها، لانه صاحب سياسة مبيتة لا قيمة للادلة ولا للحقوق عندها»[٤٦].

وبخصوص الموقف من المسالة اليهودية، أشارت العصبة إلى ان المسالة اليهودية خارج فلسطين «تختلف من الاساس عنها في داخل فلسطين، وان الاضطهاد الذي عانوه [أي اليهود] في الخارج يختلف كلية عن مقاومتنا للهجرة في الداخل، باعتبار أن المقاومة العربية للهجرة اليهودية الى فلسطين هي «في الحقيقة حركة تحريرية، فبينما كان اليهود، قبل الاستعمار، نسبة ضئيلة لا خطر لها، فإنها اصبحت اليوم تقارب ٤٠٪، وبينما كان

السكان اليهود، قبل الاستعمار يعتبرون انفسهم مواطنين وقطعة من الكيان الفلسطيني، اصبحوا اليوم ذوي اطماع سافرة بعون الاستعمار نحو التحقيق، ولا ترتضي بغير الاستيلاء على فلسطين وجعلها (يهودية كما ان انكلترا انكليزية)». وقد اكدت العصبة أن الحركة الصهيونية هي «ذئب للاستعمار وشريكة له»، وان المهاجر اليهودي هو «أداة استعمارية ظالمة»، وليس «أدل على ذلك من مقاومة الصهيونية لاستقلال فلسطين»[٤٧].

وقد دعت العصبة، في ظل عدم امكانية وقف الهجرة اليهودية الى فلسطين بصورة نهائية «لانها بيد الاستعمار»، الى الاتصال بشعوب دول اوروبا الوسطى والشرقية، التي تشكل منابع الهجرة اليهودية، «وإظهار قضيتنا على وجهها التحرري، وإظهار ضرر الهجرة على اليهود فيها»، واقناع حكومات الدول العربية المجاورة لفلسطين باتخاذ التدابير المناسبة لمنع تسرب اليهود من حدودها «ما دمنا نحن لا نستطيع منعهم».

وبخصوص الموقف من بيع الاراضي العربية الى اليهود، أشارت العصبة الى أن «انتقال الاراضي من يد العرب الى اليهود معناه انتقال دائم غير قابل للتداول»، حيث تتحول الاراضي المباعة الى أراضي «صهيونية صرفة لا يمكن ان تعمل عليها الايدي العربية». وقد انتقدت العصبة، في هذا السياق، قيام بعض الملاك العرب الكبار ببيع أراضيهم الى المنظمات الصهيونية، وأكدت أن الجماهير العربية تنظر الى بائع الارض «نظرها الى ما هو افتك من الطاعون الخامس»[٤٨].

وبخصوص الاتجاهات التي برزت في السياسة العربية، إثر صدورتقرير لجنة التحقيق الانجلو – اميركية، أشارت العصبة إلى أن الشعب العربي في فلسطين قد تطلع الى جامعة الدول العربية «فرآها تؤجل البحث في مشكلة فلسطين ثلاث مرات كأن الامر ليس من الاهمية بمكان، وكأن القضية ليست قضية حياة أو موت بالنسبة الى عرب فلسطين». كما انتقدت العصبة مواقف المماطلة والتسويف التي وقفتها القيادة القومية التقليدية في فلسطين تجاه مسألة عرض القضية على منظمة الامم المتحدة، وأشارت الى ان مواقف القيادة العربية التقليدية كانت تنطلق من حرصها على التحالف مع الاستعمار وخوفها على مصالحها الطبقية: «فهي ترى في الاستعمار حاميا لهذه المصالح من الطبقات الشعبية(...)، وترى في التحالف مع الاستعمار ضامنا لمصالحها الخاصة اكثر مما ترى في شعوبها، وترى ان قضية [مصالحها] اكبر وأجل من القضايا الوطنية»[٤٩].

وبعد ان اشارت العصبة الى المناورة الجديدة التي كانت تقوم بها القيادة القومية التقليدية لتخويف الجماهير الشعبية من «خطر الشيوعية»، أكدت أن «الشعوب التي تسير عجلة التاريخ والتي تدرك أن مصلحة الوطن هي مصلحة الشعب بجميع طبقاته، لا مصلحة طبقة واحدة، ترى أن الاستعمار هو عدو هذه المصالح وأن كل من اشترك مع الاستعمار هو شريك له في العداء(...) وأن الشعوب لم تعد تنطلي عليها حيلة «الخطر الشيوعي» وهي لا تخاف من هذا (الخطر) أن يسلب (هناءها) الحالي تحت ظل الاستعمار، ولا (راحتها) في كنفه»[٥٠].

لم تتمكن لجنة التحقيق الانجلو – اميركية من حل التناقضات القائمة بين الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا، وبين هذه الاخيرة والحركة الصهيونية، خصوصا في ظل الرفض العربي القاطع لتوصيات اللجنة. وهكذا، أقدمت بريطانيا على طرح مبادرة جديدة، ودعت الطرفين العربي واليهودي الى مباحثات مباشرة في لندن بهدف التوصل الى «حل» يخفف من حدة الازمة في فلسطين.

وعندما وافقت الجامعة العربية على التفاوض مع بريطانيا والوكالة اليهودية، وبعثت بممثليها الى الجولة الاولى من «مؤتمر لندن»، في شهر ايلول ١٩٤٦، عقدت عصبة التحرر الوطني سلسلة من الاجتماعات الشعبية في مدن فلسطين الرئيسية، اتخذت خلالها عدة قرارات تدعو الى رفض التعاون مع بريطانيا وتؤكد على ضرورة رفع القضية الفلسطينية الى مجلس الامن.

وبفضل نضال العصبة، والضغوط التي مارستها الجماهير الشعبية على القيادة القومية التقليدية في فلسطين، أعلنت «الهيئة العربية العليا» رفضها الاشتراك في مؤتمر لندن، وأعربت عن عدم رغبتها في الجلوس مع الجانب الصهيوني، ودعت بريطانيا الى الاعتراف باستقلال فلسطين[٥١].

وقد كشفت العصبة حقيقة المشاريع التي قدمتها الحكومة البريطانية في مؤتمر لندن، والتي استهدفت كلها بقاء فلسطين تحت سيطرة الامبريالية البريطانية. كما انتقدت الموقف المتخاذل الذي وقفه وفد الجامعة العربية في المؤتمر، واستنكرت عدم مطالبته بجلاء القوات البريطانية فورا من فلسطين باعتبار ان استقلال فلسطين لن يتحقق من دون جلاء القوات الاجنبية عن اراضيها.

وبعد أن وافقت «الهيئة العربية العليا» في كانون الثاني ١٩٤٧، إثر الضغوط التي مارستها عليها الجامعة العربية، على الاشتراك في الجولة الثانية من مباحثات لندن، صعدت عصبة التحرر الوطني من هجومها على المواقف المساومة التي تقفها القيادة العربية في فلسطين تجاه الامبريالية البريطانية، ونظمت سلسلة من الاجتماعات الشعبية، دعت خلالها الى انتخاب قيادة شعبية جديدة قادرة على وقف الانزلاق الى مواقف مهادنة الامبريالية. وفي الثاني من شهر شباط ١٩٤٧، نشرت «الاتحاد» البرقية التي وجهتها قيادة العصبة الى الوفد الفلسطيني في مؤتمر لندن تدعوه فيها الى قطع المباحثات والانسحاب من المؤتمر، وتحذره فيها من مغبة الاستمرار في مهادنة الامبريالية البريطانية التي تسعى الى كسب الوقت لاعلان الاحكام العرفية في فلسطين تمهيدا لفرض التقسيم على البلاد[٥٢].

وإثر فشل مباحثات لندن، اقترحت الحكومة البريطانية في الثاني من نيسان ١٩٤٧، على الامين العام للامم المتحدة إدراج القضية الفلسطينية على جدول اعمال الجمعية العمومية، ودعت الى عقد دورة طارئة لتشكيل لجنة خاصة تقوم بدراسة الوضع في فلسطين وتقدم توصياتها الى الجمعية العمومية في دورة انعقادها القادمة. وكانت

بريطانيا تأمل، من خلال عرض القضية الفلسطينية على الامم المتحدة، ان تحصل على تفويض دولي بالابقاء على انتدابها في فلسطين.

وعلى الرغم من تحسبها من قيام الامبريالية البريطانية بمناورة جديدة في الامم المتحدة، اعلنت العصبة تأييدها لعرض القضية على المنظمة الدولية واعتبرته نصرا للقضية الفلسطينية، لانه سيخرجها من الطوق الامبريالي المفروض حولها. وقد انتقدت العصبة القيادات القومية التقليدية لانها لم تبادر بنفسها الى عرض القضية على الامم المتحدة، ولانها بقيت تشكك بامكانات التوصل الى حل عادل للقضية عن طريقها[٥٣].

وعقدت الجمعية العمومية للامم المتحدة، بين ٢٨ نيسان و١٥ ايار، دورتها الطارئة لمناقشة القضية الفلسطينية. وفي تعليقها على النقاش الذي دار داخل الجمعية العمومية، انتقدت عصبة التحرر الوطني مواقف ممثلي الدول العربية الذين توجهوا الى الولايات المتحدة الاميركية «التي تؤيد الشعوب الحرة!!» ودعوها الى تأييد استقلال فلسطين، وأشارت العصبة الى أن من أسباب إضعاف القضية الفلسطينية في المحافل الدولية انجرار الدول العربية و «الهيئة العربية العليا» وراء أضاليل الاستعمار، وعرض القضية «من وجهتها الخاطئة» وقصر الهم «على تبيان التناقض والاختلاف بين العرب واليهود»، وليس على وضع القضية «على أنها نضال تحريري ديمقراطي ضد الاستعمار والصهيونية، وفي سبيل جلاء الجيوش الاجنبية واقامة حكومة مستقلة تؤمن ايضا حقوق السكان اليهود»[٥٤].

وفي تعليقها على الكلمة التي القاها المندوب السوفياتي «غروميكو» امام الجمعية العمومية، أشارت «الاتحاد» صحيفة العصبة، الى أن المندوب السوفياتي دعا، في كلمته، الى انهاء الانتداب البريطاني وإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة، وأكد أن بلاده لا ترى «من حل لقضية فلسطين الا الاستقلال والديمقراطية التي تحفظ حقوق جميع السكان الفلسطينيين على اساس العدل والمساواة»، ونبه الحركة الوطنية العربية في فلسطين «الى خطر التقسيم، والى الخطر من السياسة التي لا تقود في أخر الامر إلا إلى التقسيم»، وأشار الى أن الاستمرار في توتير العلاقات بين السكان العرب واليهود سيؤدي لا محالة الى تقسيم البلاد الى دولتين عربية ويهودية[٥٥].

اقرت الدورة الطارئة للجمعية العمومية، في ١٥ ايار ١٩٤٧، تشكيل لجنة خاصة، من ممثلي ١١ دولة، لتحري الحقائق في فلسطين واقتراح توصيات ملائمة لايجاد حل للقضية الفلسطينية. وخلال النقاشات التي دارت لتحديد مهمات لجنة التحقيق الدولية، طالب المندوب السوفياتي بأن يكون من صلاحيات اللجنة «بحث اقتراح إقامة دولة فلسطينية مستقلة من دون تأخير»، غير أن الجمعية العمومية رفضت، إثر الضغوط التي مارستها عليها الدوائر الامبريالية، تبني الاقتراح السوفياتي[٥٦].

وقد أصدرت عصبة التحرر الوطني، إثر اعلان تشكيل اللجنة الدولية، بيانا حذرت فيه من مناورات الامبريالية التي ستسعى إلى تأجيج الاحتراب بين العرب واليهود لابقاء

سيطرتها على فلسطين، وانتقدت، فيه، القيادة القومية التقليدية التي وقفت، اثناء نقاشات الامم المتحدة، موقفا غامضا من الحل الديمقراطي. وقد أشارت العصبة، في بيانها المذكور، الى ضرورة الاتصال بلجنة التحقيق الدولية والتعاون معها لكشف الحقائق التي تسعى الامبريالية والصهيونية الى حجبها، ودعت الى الرجوع الى الشعب وعقد مؤتمر وطني يتبنى سياسة شعبية ديمقراطية قادرة على إنقاذ فلسطين من خطر التقسيم ومن مكائد الامبريالية والصهيونية[٥٧].

غير أن «الهيئة العربية العليا»، التي كانت قد تعاونت في السابق مع اللجنة الانجلو-اميركية وشاركت في الجولة الثانية من مباحثات لندن، رفضت التعاون مع الامم المتحدة، وقررت مقاطعة لجنة التحقيق الدولية، كما فرضت هذه المقاطعة على جميع الاحزاب والقوى الوطنية في فلسطين.

وقد استجابت عصبة التحرر الوطني، حفاظا منها على وحدة الصف الوطني العربي، الى قرار المقاطعة، وامتنعت عن مقابلة لجنة التحقيق الدولية التي وصلت الى البلاد في شهر حزيران ١٩٤٧. وفي الوقت ذاته، وجهت قيادة العصبة مذكرة الى الامين العام للامم المتحدة، اعربت فيها عن معارضتها لمشروع تقسيم فلسطين، وأشارت الى أن تطبيق هذا المشروع سيؤدي الى القضاء على جميع امكانات التفاهم بين العرب واليهود، وأن الدولة اليهودية، في حال قيامها، ستتحول الى قاعدة ثابتة للامبريالية في منطقة الشرق الاوسط. كما اعادت العصبة الى الاذهان، في مذكرتها، الحل الذي كانت قد اقترحته، والذي يقضي بانهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وسحب الجيوش الاجنبية منها وإقامة دولة ديمقراطية مستقلة تضمن حقوقا متساوية لجميع سكانها من العرب واليهود[٥٨].

وقبل أن تنتهي لجنة التحقيق الدولية من اعمالها، سعت الامبريالية البريطانية، بالتعاون مع القيادة الصهيونية، إلى تسعير حدة الاحتراب بين العرب واليهود، في محاولة منها لسد الطريق امام الحل الديمقراطي للمسألة الفلسطينية.

وقد حذرت العصبة «الهيئة العربية العليا» والاوساط الوطنية العربية في فلسطين من مغبة الانقياد وراء المناورة الامبريالية الجديدة الهادفة الى فرض مشروع التقسيم، بحجة استحالة التعايش بين العرب واليهود، ودعت الجماهير الشعبية الى التصدي للمناورة الامبريالية الجديدة من خلال تأليف لجان شعبية في الاحياء لمنع امتداد الاضطرابات والنزاعات الدموية، التي كانت قد اندلعت، في ارائل شهر آب، بين العرب واليهود في يافا وتل-ابيب، الى بقية المدن الفلسطينية[٥٩].

كما استنكرت العصبة، في تلك الفترة، لجوء بعض القيادات القومية التقليدية العربية الى اسلوب الارهاب الفردي بهدف تصفية معارضيها، حيث جرت، انذاك، عدة اعتداءات على المتاجر العربية في القدس بحجة خرق «أوامره المقاطعة، وألقيت القنابل على منازل بعض الزعماء القوميين، كما جرى اغتيال النقابي سامي طه، سكرتير جمعية العمال العربية الفلسطينية في حيفا.

وقد تصدت العصبة لانتشار ظاهرة الارهاب الفردي داخل الحركة الوطنية العربية، وحذرت من مخاطرها، ودعت الى مقاومتها بتشديد النضال ضد الامبريالية. وقد أصدرت «لجنة الثقافة السياسية» التابعة للجنة المركزية للعصبة كراسا مطولا، بقلم «فؤاد نصار»، حول هذا الموضوع، أشير فيه إلى أن المستعمر قد دس على الحركة الوطنية الفلسطينية أسلوب الارهاب الفردي والقتل السياسي ليتمكن «من تفريق صفوف الامة اثناء خوضها معركة النضال الوطني في سبيل الحرية»؛ وذلك بعد أن «اتسعت رقعة النضال الوطني [في فلسطين]، واصبح نضالا تنتظم في صفوفه الجماهير الفقيرة، وكانت وجهته وجهة استقلالية صحيحة ضد المستعمر مباشرة»[٦٠].

وقد أكد «فؤاد نصار»، في الكراس المذكور، على أن القتل السياسي «هو اخطر الاساليب التي تهدد وحدة الحركة الوطنية خصوصا في مجتمع مثل مجتمعنا»، ودعا الى عدم التهاون «في مقاومة هذا الاتجاه الذي لا تزال آثاره بادية للعيان»، منتقدا القوى الوطنية التي اخذت تعتمد هذا الاسلوب «كوسيلة لمعالجة بعض القضايا الوطنية مثل بيع الاراضي والسمسرة عليها، وفي مسألة مقاطعة البضائع اليهودية وغير ذلك»، ومشيرا الى ان جميع هذه القضايا «لا يمكن معالجتها معالجة منفردة عن قضية البلاد الرئيسية وهي قضية الحرية والاستقلال، [باعتبار] أن هذه القضايا كلها متفرعة عن وجود الاستعمار في وطننا، وهو أصل الداء والبلاء، وهو الذي قاد البلاد الى ازمات اقتصادية وسياسية»[٦١].

وبعد أن أوضح «فؤاد نصار» أن معارضة عصبة التحرر الوطني لانتهاج اسلوب الارهاب الفردي لا يعني أبدا أنها تقر «أيا كان من الناس على القيام بأي عمل يعتبر خروجا على الامة واهدافها في نضالها التحرري، او يوقع الاضرار بالحركة الوطنية ويعيق سيرها»، أكد أن الحركة الوطنية الصحيحة «كفيلة بأن تضع حدا لاعمال ضعاف النفوس وأن تعزلهم(...)؛ وهي وحدها التي من حقها أن تعاقب كل خارج بالعقاب الذي يردعه عن غيه وامثاله»[٦٢]. واختتم «فؤاد نصار» كراسه بتوجيه نداء من عصبة التحرر الوطني الى جماهير الشعب العربي الفلسطيني «بعماله وفلاحيه ومثقفيه وجميع الكسبة والحرفيين والموظفين وكل وطني مخلص لوطنه وشعبه» والى جميع «الهيئات والاحزاب والمنظمات والنوادي والجمعيات الوطنية»، للوقوف صفا واحدا في مجابهة الاتجاه الارهابي «الذي اخذ يذر قرنه من جديد داخل حركتنا الوطنية».

وقد اقترحت العصبة، في ندائها الى جماهير الشعب، برنامجا عمليا واسعا لمقاومة الارهاب الفردي والوقوف في وجهه، تضمن النقاط التالية:

١ - تشديد النضال الوطني ضد الاستعمار، وتوجيه حركتنا الوطنية وجهة تحررية صحيحة بحيث نسد جميع الثغرات التي يحاول المستعمر أن يدخل منها الى صفوفنا.

٢ - النضال في سبيل أن تصبح حركتنا الوطنية حركة شعبية جبارة تنتظم في صفوفها جماهير الشعب الواسعة، وتقوم على اساس الديمقراطية في التنظيم الشعبي.

٣ – واجب الصحافة الوطنية واجب كبير في أن تفضح هذا الاسلوب وان تبين خطره وأن تدعو الى مقاومته.

٤ – واجب الاحزاب والهيئات والمنظمات والنوادي الوطنية تثقيف أعضائها حول مضار العمل الفردي والاسلوب الارهابي[٦٣].

تقدمت لجنة التحقيق الدولية، في ايلول ١٩٤٧، بتوصياتها الى الجمعية العمومية للامم المتحدة في دورتها العادية. وقد اوصت اللجنة، باجماع أعضائها، على ضرورة تصفية الانتداب وجلاء القوات البريطانية عن فلسطين، إلا أنها لم تتفق على حل موحد للقضية الفلسطينية: حيث اقترحت اكثرية اللجنة تقسيم فلسطين الى دولتين: دولة عربية واخرى يهودية تجمع بينهما وحدة اقتصادية، أما الاقلية فقد اقترحت إقامة دولة فلسطينية اتحادية مستقلة من ولايتين عربية ويهودية تكون القدس عاصمتها.

وقد رحبت عصبة التحرر الوطني بالتوصية الاجماعية للجنة التي دعت الى انهاء الانتداب البريطاني وضمان استقلال فلسطين، ولكنها اعربت عن تحفظها على توصية الاكثرية الداعية الى تقسيم فلسطين، وأكدت أنه لا يزال من الممكن السعي الى إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة يتعايش فيها العرب واليهود بحقوق متساوية[٦٤].

وبقيت العصبة تعارض مشروع التقسيم، وتناضل في سبيل إقامة دولة ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني حتى تاريخ صدور قرار هيئة الامم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧[٦٥].

وحتى بعد أن اقرت الاكثرية في الجمعية العمومية للامم المتحدة قرار التقسيم، الذي اعتمد على تصفية الانتداب البريطاني وإقامة دولتين عربية ويهودية في فلسطين تجمع بينهما وحدة اقتصادية، أشارت العصبة الى أن الامبريالية البريطانية تسعى، في الحقيقة، الى «انشاء دولة يهودية صرفة، وضم القسم المتبقي من فلسطين الى شرقي الاردن، والقضاء على الوحدة الاقتصادية المقترحة، والحيلولة بصورة نهائية دون تعاون العرب واليهود على بقاء فلسطين موحدة غير مجزأة»[٦٦].

جابهت عصبة التحرر الوطني، بعد صدور قرار الامم المتحدة، مرحلة من احرج مراحل تاريخها. فباستثناء البند المتعلق بانهاء الانتداب البريطاني، لم يقدم قرار الامم المتحدة الحل الافضل للقضية الفلسطينية، كما أنه الحق إجحافا كبيرا بالشعب العربي الفلسطيني وبحقوقه الوطنية الثابتة. ومع ذلك، فقد أدركت العصبة، وكما يقول أميل حبيبي، ان البديل الواقعي عن قرار الامم المتحدة، في ظل الاوضاع المزرية التي اوصلت اليها الامبريالية والصهيونية والقيادات الموالية للاستعمار في العالم العربي «هو كارثة مهولة تحل بالشعب العربي الفلسطيني»، خصوصا وان هذا الشعب كان يجابه آنذاك «مؤامرة منظمة على مختلف الخيوط، امبريالية وصهيونية ورجعية عربية، لاقتلاعه من وطنه ولحرمانه من حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة على ارضه»[٦٧].

وهكذا، وفي شهر شباط ١٩٤٨، بلورت عصبة التحرر الوطني موقفها من قرار الامم المتحدة؛ حيث وافقت اغلبية المندوبين في الكونغرانس الذي عقد في مدينة الناصرة، على القرار المذكور، وقررت دعوة الجماهير العربية للبقاء فوق أراضيها ومنع القوى الامبريالية والصهيونية والرجعية من تمرير المؤامرة التي كانت تحاك ضد الشعب العربي الفلسطيني... غير أن الامبريالية البريطانية كانت للعصبة بالمرصاد... ففي ١٥ كانون الثاني ١٩٤٨، قررت حكومة فلسطين، في محاولة منها لمنع العصبة من ايصال كلمتها الى الجماهير الشعبية، تعطيل مطبعة النصر بيافا والغاء امتياز جريدة الاتحاد. وقد استنكرت العصبة، في بيان اصدرته قيادتها في ٣١ كانون الثاني، الخطوة التي اقدمت عليها سلطات الانتداب بحق جريدة الاتحاد، واعتبرتها «لطخة جديدة سوداء تضاف الى تاريخ الادارة الحكومية في فلسطين» تدل «على خوف الاستعمار من صوت الحرية الجريء(...)، وفزعه من تحول نقمة الجماهير اليه، هذه النقمة التي ستقتلع جذوره وتقضي عليه».

وقد اكدت العصبة، في بيانها المذكور، أن «صوت الاتحاد لن يخفت لانه ليس صوت فرد او افراد، إنه صوت الحرية المدوي في فلسطين، صوت جماهير الشعب الواعية المناضلة في سبيل حريتها واستقلالها»(٦٨)...

وماذا بعد؟... يقول فؤاد نصار، في مذكراته التقريرية المقتضبة:

«وبعد هذا بدأت الحرب... وبنتيجتها تقسمت فلسطين، وكذلك تقسمت ايضا عصبة التحرر الوطني. فأغلبية العصبة بقيت في اسرائيل، وبقي عدد قليل نسبيا من اعضاء العصبة وكوادرها، وكنت احدهم، فيما اصبح يعرف بالضفة الغربية. وابتدأنا، بهذا العدد، في اعادة بناء الحزب من جديد، واحتفظنا باسمه السابق وهو عصبة التحرر الوطني في فلسطين..

لقد وقفنا ضد الضم للاردن، وطالبنا بانشاء الدولة الفلسطينية، ولكننا فشلنا في هذا النضال..

بعد ذلك، وفي أيار ١٩٥١، اخذنا قرارا بتكوين الحزب الشيوعي الاردني، ووضعنا برنامجا للحزب، وابتدأنا نشاطا جديدا...»(٦٩).

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، بالامكان الرجوع الى د.إميل توما، «ستون عاما على الحركة القومية العربية الفلسطينية»، بيروت، دار ابن رشد ودائرة الثقافة والاعلام م.ت.ف.، ١٩٧٨، ص ١٧٢ – ١٨٠.

(٢) انظر: «نحو الذكرى الثلاثين لتأسيس الحزب الشيوعي الاردني ١٩٤٣ – ١٩٧٣»، صحيفة «الجماهير»، العدد ٢، شباط ١٩٧٣.

(٣) إميل توما، مصدر سبق ذكره، ص١٧١.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، بالامكان الرجوع الى: د.موسى البديري، «تطور الحركة العمالية العربية في فلسطين»، (مقدمة تاريخية ومجموعة وثائق ١٩١٩ – ١٩٤٨)، القدس، دار الكاتب، ١٩٨٠، ص ٢٧ – ٤٠.

(٥) توفيق طوبي، «مقابلة»، «الجديد»، حيفا، العدد ٥، ١٩٧٨، ص ٩ – ١٠ و ص ٤٢ – ٥٠.

(٦) **المصدر نفسه**، ص٤٢.

(٧) سلمان ناطور: «مقابلة مع منعم جرجورة»، «**الاتحاد**»، حيفا، ٢/٣/١٩٧٩، ص٣.

(٨) لمزيد من التفاصيل حول ظروف تأسيس مؤتمر العمال العرب، بالامكان الرجوع الى: د. موسى البديري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٣ – ص ٥٨.

(٩) موسى الدجاني: «حركتنا الوطنية حركة جماهير الشعب العربي»، «**عصبة التحرر الوطني في فلسطين**»، النشرة الثالثة، ٢٢/٢/١٩٤٤، ص١. ٦ – ٥.

(١٠) بولس فرح، «العمال العرب وقضية التحرر الوطني»، «**الاتحاد**»، ١٨/٦/١٩٤٤، ص ٢.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) بولس فرح، «العمال العرب والسياسة»، **المصدر نفسه**، ٩/٧/١٩٤٤، ص٧.

(١٣) بولس فرح، «العمال العرب وقضية التحرر الوطني»، المصدر نفسه.

(١٤) حسن عيتاني، «علاقة حركة العمال العرب بصناعتنا الوطنية»، المصدر نفسه، ١٩/١١/١٩٤٤.

(١٥) بولس فرح، «الاقتصاد الوطني والعامل العربي»، المصدر نفسه، ١٠/٩/١٩٤٤.

(١٦) خليل شنير، «موقف حركتنا العمالية من اصحاب العمل»، **المصدر نفسه** ١٢/٣٠/١٩٤٥.

(١٧) محمد الشيخ ابراهيم، «قضية فلاحناء»، «**عصبة التحرر الوطني في فلسطين**»، النشرة السابعة، ٢٢/٣/١٩٤٤، ص ١ – ٣.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص٣.

(١٩) «قضية الاراضي»، **المصدر نفسه**، النشرة الثانية عشرة، الاربعاء في ٢٦ نيسان ١٩٤٤، ص ١ . ٣.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ٣.

(٢١) موسى الدجاني، مصدر سبق ذكره، ص٥.

(٢٢) «الى الوحدة العمالية»، «**عصبة التحرر الوطني في فلسطين**»، النشرة التاسعة، الاربعاء في ٥/٤/١٩٤٤، ص١ – ٣.

(٢٣) «جريدتنا»، «**الاتحاد**»، العدد الاول، الاحد في ١٤/٥/١٩٤٤، ص١.

(٢٤) د. إميل توما، «**يوميات شعب ٣٠ عاما على الاتحاد**»، حيفا، منشورات عربسك، أواخر ١٩٧٤، ص٨.

(٢٥) فؤاد نصار، «حركتنا العمالية واللجنة العربية العليا»، «**الاتحاد**»، ٢٥/١١/١٩٤٥.

(٢٦) **المصدر نفسه**.

(٢٧) **المصدر نفسه**.

(٢٨) «عصبة التحرر الوطني في حيفا تحتفل بأول أيار»، **المصدر نفسه**، ٥/٥/١٩٤٦.

(٢٩) «بيان اللجنة المركزية لمؤتمر العمال العرب»، **المصدر نفسه**، ١٦/٦/١٩٤٦.

(٣٠) فؤاد نصار، «جمال الحسيني يحرف أهداف مؤتمر العمال ولا يتلاءن عوامل الهدم في صرح حركتنا الوطنية»، **المصدر نفسه**، ٩/٦/١٩٤٦.

(٣١) «دور الجبهة العربية... خطوة فاصلة نحو توحيد الجهود»، **المصدر نفسه**، ٩/٦/١٩٤٦؛ نقلا عن إميل توما، يوميات شعب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ٢٠/٣/١٩٤٧؛ نقلا عن د. إميل توما، يوميات شعب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥ – ٣٦.

(٣٣) «حركتنا الوطنية والقوى التحريرية العالمية»، «**عصبة التحرر الوطني في فلسطين**»، النشرة العاشرة، الاربعاء في ١٢/٤/١٩٤٤، ص ١ – ٣.

(٣٤) عصبة التحرر الوطني في فلسطين، «**العقدة الفلسطينية والطريق الى حلها**»، حيفا، مطبعة حداد، ١٩٤٥، ص ١٣.

(٣٥) **المصدر نفسه**، ص٥.

(٣٦) **المصدر نفسه**، ص٦.

(٣٧) **المصدر نفسه**، ص٨.

(٣٨) **المصدر نفسه**، ص٩.

(٣٩) **المصدر نفسه**.

(٤٠) **المصدر نفسه**، ص١٠.

(٤١) «الكتاب الابيض (بمناسبة حلول موعده)»، «**عصبة التحرر الوطني في فلسطين**»، النشرة التاسعة، ٥/٤/١٩٤٤، ص٤.

(٤٢) «**الاتحاد**»، ١٦/١١/١٩٤٥؛ نقلا عن د. إميل توما، يوميات شعب، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٧.

(٤٣) **المصدر نفسه**، ٢٧/١/١٩٤٦؛ نقلا عن المصدر نفسه.

(٤٤) **المصدر نفسه**، ١٩٤٦/٣/٢.

(٤٥) «بعد التقرير الاسود لا طريق امامنا غير مجلس الامن»، **المصدر نفسه**، ١٩٤٦/٥/١٢؛ نقلا عن إميل توما، يوميات شعب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٩.

(٤٦) نشرت مجلة «**الفكر الجديد**» وثيقة العصبة هذه، نقلا عن مجلة «**الغد**» حيفا، العدد ٢١ – ١٩٤٦،٢٢. غير ان المجلة البيروتية لم تشر الى ارتباط الوثيقة بعصبة التحرر الوطني في فلسطين، بل نشرتها تحت عنوان: «موقف العرب الديمقراطيين في فلسطين قبل قيام اسرائيل»، نظر: «**الفكر الجديد**»، بيروت، السنة الاولى، العدد ١٢ اذار – نيسان ١٩٦٩، ص ٥٢ – ٥٧.

(٤٧) **المصدر نفسه**، ص٥٤.

(٤٨) **المصدر نفسه**، ص٥٥.

(٤٩) **المصدر نفسه**، ص٥٦.

(٥٠) **المصدر نفسه**، نفس الصفحة.

(٥١) إميل توما، يوميات شعب، **مصدر سبق ذكره**، ص٣٦.

(٥٢) **المصدر نفسه**، ص ٤١.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٤٢ – ٤٣.

(٥٤) **المصدر نفسه**، ص ٤٤ – ٤٥.

(٥٥) «الاتحاد»، ١٩٤٧/٥/١٨؛ نقلا عن إميل توما، يوميات شعب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٥.

(٥٦) «قضية فلسطين في الامم المتحدة»، «**الازمنة الجديدة**» (بالفرنسية)، موسكو، العدد ٢١، ١٩٤٧/٥/٢٢، ص ١٩.

(٥٧) «الاتحاد»، ١٩٤٧/٥/٢٥.

(٥٨) «**عصبة التحرر الوطني في فلسطين**»، «**طريق فلسطين الى الحرية**»، آب ١٩٤٧، ص ٦٧ – ٧٠؛ نقلا عن ي.بوراك: «عصبة التحرر الوطني ١٩٤٢ – ١٩٤٨»، «**دراسات اسيوية وافريقية**»، بالانكليزية، القدس، الجزء الرابع، ١٩٦٨، ص١٠ – ٢١.

(٥٩) إميل توما، يوميات شعب، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٢.

(٦٠) فؤاد نصار، «**الارهاب الفردي والقتل السياسي**»، منشورات لجنة الثقافة السياسية التابعة للجنة المركزية لعصبة التحرر الوطني (وثيقة من ١٢ صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة).

(٦١) **المصدر نفسه**، ص٧.

(٦٢) **المصدر نفسه**.

(٦٣) **المصدر نفسه**، ص١١ – ١٢.

(٦٤) «**الاتحاد**»، ٦ و ١٩٤٧/٩/٧؛ نقلا عن إميل توما، يوميات شعب، **مصدر سبق ذكره**، ص٥٤.

(٦٥) الحزب الشيوعي الاردني، «**حول القضية الفلسطينية والحركة الصهيونية وموقف الزمرة المنشقة منهما**»، منشورات الحزب المذكور، آذار ١٩٧١، ص١٢.

(٦٦) «**الاتحاد**»، في ١٩٤٧/١٢/١٤؛ نقلا عن إميل توما، يوميات شعب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٤.

(٦٧) إميل حبيبي، «خيرة حزبنا الغنية وباهظة التكاليف ذخيرة لا يمكن الاستغناء عنها»، **المصدر نفسه**، الجمعة في ١٩٧٩/١٢/١٤، ص ٧.

(٦٨) عصبة التحرر الوطني في فلسطين، «**بيان عصبة التحرر الوطني حول إلغاء امتياز جريدة الاتحاد**»، يافا، مطبعة النصر، ١٩٤٨/١/٣١.

(٦٩) إميل حبيبي، «**فؤاد نصار الرجل والقضية**»، القدس، منشورات صلاح الدين، تشرين الاول ١٩٧٧، ص٣٠ – ٣١.

عبد الحفيظ محارب

العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلّحة

ليحي تقف إلى جانب النازيين وإتسل إلى جانب المخابرات البريطانية

عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية اتخذت الهجناه موقفا واضحا الى جانب بريطانيا، وكذلك اتخذ دافيد رزيئيل قائد اتسل، المنظمة العسكرية الصهيونية الأخرى، موقفا مماثلا. ولم يكن موقفه هذا ينسجم مع رؤية وتوجُّهات مجموعة القيادة إلتي يتزعمها ابراهام شتيرن في اتسل. هذا الخلاف بين فريقي اتسل، إضافة الى عوامل اخرى، أدى الى استفحال الخلافات داخل المنظمة المذكورة مما نجم عنه في النهاية انقسام التنظيم على نفسه.

تبلور فريق شتيرن

عقب البيان الشهير الذي أصدرته مجموعة القيادة بزعامة شتيرن والذي يحمل الرقم «٢١٢»، وبعد الصراع المرير مع الحزب التصحيحي وفريق رزيئيل المدعومين من جبوتنسكي «القائد الاعلى» لاتسل، لم تتمكن مجموعة القيادة من الاستمرار في الادعاء بأنها تمثل القيادة الشرعية للمنظمة؛ لذا عمدت، في شهر ايلول ١٩٤٠ الى اصدار البيان «رقم واحد» مختارة اسماً جديداً لها هو: «المنظمة العسكرية في اسرائيل»، (كاختصار: اتسل في اسرائيل)، تمييزا لها عن الاسم السابق: «المنظمة العسكرية القومية في أرض اسرائيل»، ثم ما لبث الاسم أن تغير، بعد حوالي عام ونصف العام، الى «ليحي»؛ وهو اختصار للكلمات العبرية الثلاث «لوحمي حيروت يسرائيل» (المحاربون من أجل حرية اسرائيل).

أعلنت مجموعة القيادة في بيانها «رقم واحد» عن «ابعاد المسؤولين عن الانهزامية والفشل»، وعن ان المنظمة الجديدة (اتسل في اسرائيل) هي «الممثل الوحيد لليهودية المقاتلة»، وهدفها: «ان تتشكل بأسرع وقت ممكن، وبجميع الوسائل، عاملا يكون بمقدوره السيطرة على البلاد بقوة السلاح»[1].

ومن الملاحظ هنا، أن المنظمة الجديدة لم تربط تبرير قيامها ووجودها بالخلافات في

وجهات النظر بينها وبين الحركة التصحيحية فقط، بل ايضاً، بعاملين آخرين اعتبرتهما أكثر أهمية، وأضفت عليهما، مع مرور الزمن، أهمية خاصة. وهذان العاملان يتمثلان، في اعتقادها، بكونها المنظمة الوحيدة، على الصعيد التنظيمي، غير الخاضعة لمؤسسة حزبية؛ والوحيدة، على الصعيد الايديولوجي، الداعية الى «الصهيونية المقاتلة» في الوقت الذي تعتنق فيه الهجناه ايديولوجية «الصهيونية العملية» وتسير فيه اتسل وفق ايديولوجية «الصهيونية السياسية». ومن هنا اعتبرت نفسها، ولو نظرياً؛ وذلك لعدم ارتباطها بأي حزب داخلي المنظمة الوحيدة المؤهلة أكثر من غيرها لتمثيل التجمع اليهودي باسره، والقادرة على زجه في أسلوب نضالي صهيوني جديد مغاير لاسلوبي المنظمتين الأخريين. وعلى الرغم من الأهمية التي أضفتها «ليحي» على هذين العاملين، إلا انهما كانا بمثابة عقب اخيلس بالنسبة لها، ذلك انهما وان كانا يبدوان، نظرياً، وكأن بوسعهما تبرير قيام المنظمة، الا انهما، في الوقت نفسه، كانا يحملان، في ثناياهما، ضعفا لها. ويعود ذلك الى تطور «اليشوف» اليهودي في فلسطين وفهمه لطبيعته وللعلاقة الجدلية التي تربطه بالاستعمار البريطاني. فقد تطورت فيه الحياة الحزبية وترسخت لدرجة لم يعد معها بمقدور المنظمة غير الحزبية، بغض النظر عن منطلقاتها، العثور على تربة خصبة للنمو فيه، علاوة على عدم قدرتها على منافسة المنظمات العسكرية التابعة لأحزاب أو تكتلات سياسية تدعمها بالمال والرجال. يضاف الى ذلك واقع يتمثل بنفور واستياء التجمع اليهودي الاستيطاني من تطبيق فكرة «الصهيونية المقاتلة» الموجهة ضد الاستعمار البريطاني كبديل للصهيونية العملية أو السياسية، ادراكا منه للعلاقة الجدلية القائمة بين وجوده، والوجود البريطاني في فلسطين.

انهمكت «ليحي»، عقب صدور بيانها الأول، بالتفكير في صياغة «مبادىء» جديدة تكون بمثابة برنامج سياسي يهتدي بها الأعضاء في نشاطاتهم الجديدة. ويبدو أن مجموعة القيادة وجدت خزينتها شبه خاوية بعد أن ذهبت معظم أموال الخزينة الى فريق رزيئيل، فاضطرت الى تدشين عملياتها بأعمال السطو. وبالفعل قامت بسلسلة من أعمال السرقة «الصغيرة» غير الصارخة، اشفعتها، بعد ذلك، بعملية كبيرة؛ فقد قام أفرادها، عند منتصف أيلول ١٩٤٠، بالسطو على البنك البريطاني الفلسطيني في تل -- أبيب، وتمكنوا من سلب مبلغ ٥٠٠٠ جنيه فلسطيني والافلات به بعد أن وضعوا متفجرات صوتية حول البنك أثار انفجارها الهلع والذهول بين صفوف الموظفين الذين تركوا، مع الجمهور، أماكنهم بحثا عن ملجأ يقيهم مما تصوروه قصفا جويا[٢].

أخذت المنظمة، بدعم من المبالغ المسروقة، تنشط في مجال الأهداف «السامية»، على حد قولها، المتمثلة في اصدار مجلة داخلية تحمل اسم «بمحتيرت» (في العمل السري)، وفي ترويج «مبادىء» البعث» التي أشغلت مجموعة القيادة نفسها بها لمدة، لتكون بمثابة برنامج سياسي للمنظمة. والحقيقة أن هذه «المبادىء» المكونة من ١٨ بندا أقرب الى الشعر المنثور، أو الى الشعارات، منها الى أي برنامج سياسي، ولا غرابة في ذلك؛ اذ أن كاتبها شتيرن كان شاعراً حالماً قبل أن يكون قائدا سياسيا، فالبند الذي يتطرق الى «الشعب» يعرفه كالتالي: «شعب اسرائيل هو شعب مختار، خالق دين الوحدانية، ومشرّع اخلاقيات

الأنبياء، وحامل حضارات العالم، عظيم في التقاليد والبذل، وفي ارادة الحياة وقوة الاحتمال وطول النفس والثقة بالخلاص».

أما الوطن فيعرف كالتالي: «الوطن هو أرض اسرائيل في حدودها المفصلة في التوراة... هي أرض الحياة، يسكنها بأمان الشعب العبري كله».

والشعب والوطن «بالسيف احتل اسرائيل أرض اسرائيل، فيها أصبح شعبا، وفيها يعود للبعث. لذا فان اسرائيل وحده فقط يتمتع بحق امتلاك أرض اسرائيل، هذا الحق مطلق، لم ينتف ولن ينتفي ابدا».

والهدف «١ - انقاذ البلاد، ٢ - قيام الملكوت، ٣ - بعث الأمة».

والتحالف «عقد تحالف مع جميع المعنيين بنضال المنظمة، المستعدين لمساعدتها بشكل مباشر». ومصير السكان العرب الفلسطينيين «حل قضية الأجانب بواسطة التبادل السكاني»[٣].

ومن الجدير بالذكر أن القيادة كرست الكثير من وقتها لتلقين هذه المبادىء للأعضاء، وشددت على ضرورة الايمان بها. ويبدو أن نقاشات كثيرة دارت حولها بين صفوف الأعضاء؛ مما اضطر القيادة ذات التوجه النازي الى تغيير تعبير «الملكوت الثالثة» لاثارته في الأذهان مصطلح «الرايخ الثالث» بـ«الملكوت» فقط[٤].

لم يقتصر نشاط ليحي الاعلامي على المجلة الداخلية أو على المحاضرات فقط، بل شمل أيضا الاذاعة وتعزز بها. فقد استولت مجموعة القيادة، أثناء الانشقاق، على جهاز البث السري التابع لاتسل، وأخذت تستغله أسبوعيا لترويج «مبادئها» وطعن خصومها (اتسل والهجناه) والدعوة لتوجيه السلاح ضد «الحكم الأجنبي البريطاني». وواجهت هذه الحملة، وخصوصا الشق المتعلق بالتصدي للبريطانيين، آذاناً صماء لدى التجمع اليهودي الاستيطاني. ويؤكد هذه الحقيقة «يعقوب بناي»، الذي شغل فيما بعد منصب القائد العسكري للمنظمة، بقوله: «... بالنسبة للجماهير التي لم تتثقف أبداً على الاصطلاح القائل بأن «البريطانيين هم حكم اجنبي» كان ذلك بمثابة لغة جديدة، لم تتعود عليها. ببساطة لم تفهم معنى الكلمات»[٥]. ومع ذلك، فقد استمرت الحملة ضد الحكم البريطاني باعتباره «العدو الأساسي»، وضد التطوع الى جانبه حتى ولو صب ضد هتلر. وقد عالج شتيرن، في اذاعة له موجهة الى التجمع اليهودي، ما أسماه بالفرق بين «الجزار والعدو» محاولا تصوير البريطانيين بالعدو رقم واحد للحركة الصهيونية، ويليهم «الجزارون»، وهم كثر، ومن بينهم هتلر، بقوله: «يجب التمييز بين جزار وعدو. لقد واجه اسرائيل في جميع الأجيال، وعلى امتداد فترة نفيه، جزارين بدءا بهامان وانتهاء بهتلر، حاولوا ابادتنا جسديا ونفسيا. وطالما نجلس في المنفى، ستستمر اعمال المطاردة؛ ذلك ان مصدر جميع المآسي يكمن في جلوسنا بالمنفى، وفي غياب الوطن والرسمية. ولذا فان عدونا هو الأجنبي الذي يحكم بلادنا ويحول دون عودة الشعب اليها. العدو هو البريطاني الذي احتل البلاد

بمساعدتنا ويجلس هنا بإذن منا، وقد خاننا...» وليصل، بعد أن يركز على منع البريطانيين هجرة ملايين اليهود من أوروبا إلى فلسطين وابقائهم تحت رحمة «جزاريهم» الى القول: «ان التجنّد في الجيش البريطاني، جريمة؛ وذلك لأنه يدعم الحكم الأجنبي. قبل كل شيء علينا محاربة العدو، سالب استقلالنا والحائل دون بعثنا. كيف نقاتل جزارينا في العالم؟ مَنْ من شعوب أوروبا ليس جزارا لاسرائيل؟ من من شعوب العالم لم يكن، او لا يعتبر، من بين مطارديناً؟ لذا فان التجنّد جريمة، ويجب عدم اخراج الشباب من البلاد: أولا، لأننا بحاجة اليهم للحرب ضد الحكم الأجنبي، وثانيا، لأننا بحاجة اليهم للحفاظ على أخوتنا هنا من المشاغبين العرب الذين ينتظرون انتصار هتلر، وكذلك من الجزار نفسه اذا ما غزا البلاد وتحول الى حكم أجنبي قمعي»[٦]. ووفق هذا الفهم للعدو والجزار، اباحت منظمة شتيرن لنفسها الاستعانة بالجزار ضد العدو: «إذا كان واجبنا محاربة العدو، فمن المسموح لنا الاستعانة بالجزار الذي شاءت الظروف أن يكون عدوا لعدونا»[٧].

في الوقت الذي شجبت فيه قيادة «ايتسل في اسرائيل» هتلر، في جملتها الدعاوية العلنية، في سياق الشجب المطلق «للعدو الرئيسي» البريطاني، كانت تبذل في السر جهودا حثيثة ومحاولات عدة للاتصال مع دول المحور بغرض التوصل معها الى اتفاق قاسمه المشترك المصالح النازية الفاشية الصهيونية في الشرق الاوسط.

وقد جرت ثلاث محاولات من هذا النوع، الأولى مع ايطاليا الفاشية أسفرت عن «اتفاقية القدس» دون علم القيادة بالطرف الحقيقي شريكها في الاتفاقية، والاخريان مع المانيا النازية بالذات. وسنقف هنا، بغرض وضع هذه المحاولات في سياقها التاريخي، على العلاقات الخاصة التي قامت بين الحركة الصهيونية والفاشية الايطالية والتي رامن عليها شتيرن لبناء علاقات خاصة مع المانيا النازية.

«اتفاق القدس» في ظلال العلاقات مع الفاشية الايطالية

تعود أصول العلاقات الصهيونية الفاشية إلى أوائل العشرينات عشية تسلم الحزب الفاشي مقاليد الحكم في ايطاليا، وذلك حين أحست الحركة الصهيونية بقوة الحزب ورجحت احتمال تسلمه السلطة، فكلفت زئيف جبوتنسكي، عضو الادارة الصهيونية في ذلك الحين، بالقيام بمهمة «خاصة» لاجراء مفاوضات مع قادة الحزب الفاشي. وبناء على ذلك، بعث جبوتنسكي، في السادس عشر من تموز ١٩٢٢، برسالة الى بينيتو موسوليني ركزت على تماثل المصالح بين الطرفين، ذلك أن «المصالح الايطالية في الشرق الأوسط تتلاءم وأهداف المشروع الصهيوني في أرض اسرائيل، بينما الحركة القومية العربية هي بمثابة عكاز هش، مآلها التعرض للدول الأوروبية كافة، بما في ذلك التي أيدت نضالها»[٨].

بعد مضي قرابة ثلاثة شهور على الرسالة، استولى الحزب الفاشي على مقاليد الحكم في ايطاليا، ونشطت الحركة الصهيونية في استكمال المهمة «الخاصة» المكلف بها جبوتنسكي، حيث عقدت بعثة يهودية صهيونية اجتماعا مع «الدوتشي» الذي لم يخف

وجهة نظره تجاه الصهيونية كأداة بيد الاستعمار البريطاني المنافس للاستعمار الايطالي في المنطقة، ومع ذلك حرص على عدم اغلاق الباب بوجه الاتصالات مع رجالات الحركة الصهيونية باعرابه عن رغبته في الاجتماع بالدكتور حاييم وايزمن رئيس الهستدروت الصهيوني. وقد جرت بالفعل سلسلة من اللقاءات بين موسوليني ووايزمن انتهت، قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، وأسفرت في عام ١٩٣٤، عن اتفاق سري تمّ بين الحركة الصهيونية وايطاليا الفاشية تعهد بموجبه موسوليني بـ«دعم مطامح الصهيونية في البلاد، باستثناء القدس، وتسهيل مرور اللاجئين اليهود عن طريق الموانىء الايطالية». وتعهد وايزمان، في المقابل، بـ«المساعدة في تطوير الصناعة الكيماوية في ايطاليا لتحريرها من الارتباط بالعلماء الألمان والمنتجات الالمانية»[٩]. وعمل الطرفان على انجاز الاتفاق، فقد بذل وايزمن جهودا للنهوض بالصناعة الكيماوية الايطالية، بينما سهلت الحكومة الايطالية مرور عشرات الآلاف من اليهود اللاجئين في أراضيها في طريقهم الى فلسطين، كما سهلت امام الكثير من الطلبة اليهود وبخاصة الوافدين من فلسطين، دخول الجامعات الايطالية. وكانت الحركة العمالية، في ذلك الوقت، قد عقدت اتفاقية الـ «هعفراه» (النقل) مع هتلر. كما وان الحركة التصحيحية اجرت، من جانبها، في عام ١٩٣٥، اتصالات مع الحكم النازي حول مسألة «تصفية يهود المانيا»[١٠] بنقلهم بشكل مبرمج الى فلسطين.

إلى جانب وايزمن، نشط الدكتور ناحوم غولدمان بتوثيق عرى العلاقة بين الحركة الصهيونية والنظام الفاشي في ايطاليا، فقد اجتمع بموسوليني في عام ١٩٣٤ وطرح أمامه قضايا صهيونية تتعلق بيهود النمسا، ووعده «الدوتشي» بـالتدخل لصالحهم، وانجز ما أوعد حسب شهادة غولدمان نفسه[١١].

بيد أن الاهم من ذلك كان توطيد الصداقة بين الحركة الصهيونية والحزب الفاشي لدرجة موافقة موسوليني على اقامة مدرسة بحرية في ضاحية «تشيفينا فيكيا» بالقرب من روما، لاعضاء حركة بيطار خرّجت، خلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٤ و١٩٣٨، حوالي مئتين من أعضاء الحركة من مختلف فروعها في أوروبا وفلسطين برتب مختلفة في القيادة البحرية[١٢].

ويبدو أن العلاقة الصهيونية الفاشية كادت أن تصل، في نموها وتطورها، الى درجة منح النظام الفاشي «وعد بلفور» جديد للحركة الصهيونية، ومن بين المؤشرات على ذلك حديث الصحيفة الناطقة باسم موسوليني عن امكانية قيام دولة يهودية في فلسطين «ليس وطنا قوميا؛ فهذا اصطلاح غامض يفتقر تماما الى أي معنى سياسي، بل دولة حقيقية»[١٣]. بيد ان اشتداد التمحور الاستعماري الأوروبي، ووضع الحركة الصهيونية ثقلها الى جانب أحد المحاور أثرا على العلاقات بين الطرفين، حيث عادت ايطاليا الفاشية في أواخر الثلاثينات وأخذت تردد ما كانت قد اعتادت على ترداده في بداية العشرينات، بأن الحركة الصهيونية أداة بيد الاستعمار البريطاني.

من خلال هذا السياق التاريخي يمكن لنا الاطلالة على موضوع «اتفاق القدس» الذي شكل المحاولة الأولى من قبل فريق شتيرن لاحداث اتصالات مع دول المحور.

قبل أشهر من انشقاق اتسل بشكل نهائي، وفي أثناء الخلافات بين قادتها حول موضوعة التحالفات، قدم موشي روتشتاين، أحد المسؤولين في «المنظمة ب»، خلال فترة قيامها، ومن المقربين الى جهاز «قسم خدمات المعلومات» التابع لاتسل اقتراحا الى القيادة بدعوها للاتصال بعملاء المخابرات الايطالية التي يقيم اتصالات معها، للتوصل الى اتفاق بين اتسل والنظام الفاشي في ايطاليا، يعتمد على اقامة نظام فاشي في فلسطين وعلى دعم دخول الايطاليين اليها، مقابل الحصول على السلاح واعلان فلسطين دولة يهودية. ووصل الاقتراح الى أذان مجموعة القيادة وهي في السجن عن طريق رزيئيل الذي لم يبد حماسا له خلافا لمجموعة القيادة. وعقب عملية الانشقاق عاد «الوسيط» ثانية وعرض رغبة الايطاليين على جناحي اتسل، ويبدو أن فريق رزيئيل رفض التباحث معه. ويستشم ذلك من تباهي يعقوب مريدور خليفة رزيئيل، عقب اعتقال البريطانيين له في فترة متأخرة، قوله امامهم أن منظمته «رفضت باشمئزاز اقتراحات جدية للحصول على أسلحة ومبالغ مالية ضخمة من جانب احدى دول المحور»[١٤]. ولم يكن الامر كذلك عند فريق شتيرن الذي استمر في التباحث مع «الوسيط» على الرغم من الشكوك التي أخذت تحوم حوله عقب حصول مخابرات اتسل على وثائق من بين أحد قادة الهجناه في حيفا تشهد على أن «الوسيط» أبلغ الهجناه عن اتصالاته مع اتسل[١٥]. وقد أسفرت جهود «الوسيط» عن اتفاق يعرف باسم «اتفاق القدس ١٩٤٠». وسلمت قيادة «اتسل في اسرائيل» الوسيط صيغة لارساله الى السلطات الايطالية.

يرتكز الاتفاق المكون من ٢٢ بندا على محاربة النفوذ البريطاني في فلسطين ومنطقة البحر الابيض المتوسط انطلاقا من «المصالح المشتركة» التي تجمع بين الطرفين؛ فقد تعهد الطرف « أ » (الفاشي) بدعم قيام دولة عبرية في فلسطين وشرق الأردن على ان تكون القدس القديمة والاماكن المقدسة خاضعة للكنيسة الايطالية، وتعهد الطرف «ب» (اتسل في اسرائيل) بالتعاون مع ايطاليا في مجالات عدة. ومن الملاحظ، في بعض البنود، رغبة شتيرن وفريقه في احداث اتصالات مع الحلقة الأقوى في دول المحور، المانيا النازية، عن طريق ايطاليا. فالبند «١٨» يدعو الى أن «يبذل الطرف « أ »، من ناحيته، كل الجهود لاقامة علاقات سياسية ودبلوماسية بين الأطراف المرتبطة به باتفاقات تبادلية، وبين الطرف «ب» من أجل الاسراع في عقد اتفاق بينهم، على غرار هذا الاتفاق». كما ويشير البند «١٥» الى استعداد «اتسل في اسرائيل» تقديم المساعدة لالمانيا النازية، فقد تعهد الطرف «ب» بـ «تقديم مساعدة للطرف « أ » في الشكل والوقت اللذين يحددهما الطرفان». ومن الطريف هنا الوقوف على البند «١٦» المتعلق بالعلاقات مع العرب، حيث نص على ما يلي: «يتعهد الطرف « أ » بالحصول على موافقة دول الشرق على اقامة الدولة العبرية، ويتعهد الطرف «ب»، من ناحيته، بتقديم مساعدات للعرب على شكل ارشادات لتطوير الكنوز الطبيعية في العالم العربي»[١٦].

بعد التوقيع على الاتفاق بالأحرف الأولى من جانب بعض الأشخاص من فريق شتيرن، أصر «الوسيط» على توقيع شتيرن عليه، قبل التوقيع النهائي للسلطات الايطالية،

الأمر الذي أثار شكوك شتيرن وجماعته، فرفض التوقيع خشية أن تكون المخابرات البريطانية وراء الاتفاق.

ومع مرور الوقت، اتضح أن لا علم لايطاليا بالموضوع لا من قريب أو بعيد، وأنه من صنع المخابرات البريطانية والهجناه ورئيس «قسم خدمات المعلومات» التابع لاتسل؛ وذلك بهدف معرفة مدى استعداد الطرف «ب» للتحالف مع دول المحور، والتصرف على ضوء ذلك ضده. وليس من المستغرب أن تكون لعبة «اتفاق القدس ١٩٤٠» من بين الأسباب التي دفعت المخابرات البريطانية الى قتل شتيرن بعد حوالى عام، بدم بارد، وسط اغتباط أوساط يهودية كبيرة، ومن بينها الهجناه للتخلص من «رئيس العصابة» الذي حاول الاستعانة بـ «الجزار» ضد «العدو».

على الرغم من فشل التحالف مع الايطاليين عن طريق «الوسيط» المزعوم، وتبعاته على «اتسل في اسرائيل»، أقدم شتيرن وباصرار على القيام بمحاولة جديدة للاتصال بالمانيا النازية بالذات في محاولة لتطبيق البند «١٨» من اتفاق القدس بشكل مباشر؛ فقد أرسل، بعلم مجموعة القيادة، مبعوثا خاصا الى بيروت، يدعى نفتالي لوبينسكي، أحد نشيطي المنظمة ويتقن لغات عدة، للاجتماع بالمسؤولين عن جهاز الاستخبارات الالمانية أبان عهد فيشي. وتمكن في أواخر ١٩٤٠، من الاجتماع بضابط الاستخبارات النازي «اوتوفون هنتج» الموفد الى الشرق الأوسط خصيصا في مهمة استقصاء الأوضاع السياسية والعسكرية فيه ومن الطبيعي ألا تتم الصفقة بالسرعة التي توخاها المبادرون بها، فقد كان الضابط النازي صريحا أمام موفد شتيرن، ويتضح ذلك من قوله له، بعد أن عرض عليه الموفد التحالف مقابل تعهد المانيا بدعم قيام دولة يهودية في «أرض اسرائيل» إنه «على الرغم من وجود أناس معتدلين مثله على استعداد للتفاوض معنا، فان للحكومة الالمانية موقفا متطرفاً تجاه اليهود، ولا يعتقد انهم سيتباحثون معنا»[١٧]. ولكنه «أبقى باب المفاوضات مفتوحا بعدم استبعاده امكانية قيام دولة لليهود، ولكن ليس في فلسطين بل في جزيرة مدغشقر، إلا ان شتيرن رفض الفكرة، ودعا مبعوثه للاستمرار في المفاوضات التي تمخضت، في نهاية الامر، عن ارسال مذكرة الى الحكومة النازية في برلين عن طريق ضابط الاستخبارات النازي في بيروت، تحتل صفحتين، وتحمل عنوان: «الخطوط الأساسية لاقتراح المنظمة العسكرية القومية في فلسطين بخصوص حل القضية اليهودية في أوروبا والمشاركة الفعالة لاتسل في الحرب إلى جانب المانيا»، واقترحت فيها «اتسل في فلسطين» دعم النازيين لـ «حل جذري للمسألة اليهودية عن طريق الهجرة» الى فلسطين لاقامة «دولة اليهود في الحدود التاريخية»، وتعهدت بدعم المانيا في الميادين السياسية والعسكرية والاستخبارية، كما واقترحت «اعداد القوى البشرية اليهودية في اوروبا أعدادا عسكريا، وتنظيمها باشراف اتسل في اطار وحدات عسكرية، والاشتراك في العمليات الحربية بغرض احتلال ارض اسرائيل في حالة خلق جبهة من هذا النوع»، وحرصت المذكرة على تقديم عرض سريع لتطور المنظمة وتاريخها وبنيتها وايديولوجيتها القريبة من الايديولوجية النازية والفاشية، مع الاشارة الى تعرض المنظمة لاعمال قمعية ليس من جانب السلطات البريطانية فحسب، وانما ايضا من جانب «الاشتراكيين اليهود»[١٨]، مما يعيد الى

الاذهان مذكرة رزيئيل الى الاستخبارات البريطانية التي دعا فيها بريطانيا الى الاعتماد على عناصر منظمته المتربين على الروح العسكرية، ونبّه الى عدم الاعتماد على عناصر الهجناه بحكم تربيتهم على ما اسماه بالروح السلامية الشيوعية.

لم يكن حظ مذكرة «اتسل في اسرائيل» بافضل من حظ «اتفاق القدس»، فقد وصلت الى عنوانها في برلين، لتحتل مكانا لها في الارشيف النازي، وذهبت آمال وجهود نفتالي من أجل تلقي الاجابة أدراج الرياح؛ اذ سقطت حكومة فيشي في سوريا بيد قوات الحلفاء في حزيران ١٩٤١، وسقط معها نفتالي في قبضة المخابرات البريطانية التي أودعته السجن(١٩).

لم يؤثر فشل المحاولتين على عزيمة قيادة «اتسل في اسرائيل»، ولم يحل دون مواصلة السعي بكل الوسائل الممكنة للاتصال مع المانيا النازية. فعلى الرغم من انحسار ظلال نفوذ دول المحور عن سوريا ولبنان، وما يستتبع ذلك من صعوبة في اللقاء، أقرت القيادة في أواخر عام ١٩٤١ مهمة جديدة انيطت بنتان يلين مور (اسمه في ذلك الحين نتان فريدمان يلين)، الذي قدر له فيما بعد شغل مركز رئيسي في «ليحي»، ذات شقين: الأول، وهو الأساسي، ويقضي بالتفاهم مع الالمان حول خطة مشتركة توضع وفق روحية المذكرة المرسلة من بيروت الى برلين، والآخر ثانوي ويرتهن تنفيذه بنجاح الشق الأول، يتلخص في احداث اتصالات مع دول البلقان والجاليات اليهودية فيها لتشجيع الهجرة الى فلسطين. وقد توجه نتان يلين مور الى سوريا محاولا تنفيذ مهمته بالتسلل عن طريق الحدود التركية. ومن أجل ذلك انضم الى طاقم شركة المقاولات اليهودية المكلفة بأعمال بناء المعسكرات والمطارات في شمال سوريا لحساب قوات الحلفاء، واتصل هناك بعدد من المهربين لتمكينه من اجتياز الحدود مع تركيا، بيد انه لم يتمكن من تنفيذ مهمته بسبب يقظة المخابرات البريطانية التي ألقت القبض عليه في التاسع من شباط ١٩٤٢ وأودعته السجن(٢٠).

بهذه المحاولة الفاشلة، توقفت جهود فريق شتيرن للوصول الى المانيا النازية، وبقيت، الى جانب كونها نقطة اتهام تعمد المنظمات المنافسة لليحي الى اشهارها في وجهها حينما تشاء، مثار جدل بين المؤرخين الصهاينة. ففي الوقت الذي يركز فيه المؤرخون والدارسون من غير المتعاطفين مع المنظمة على «مأساوية» الاتصالات مع النازيين في تاريخ اسرائيل، الناجمة عن «التصورات الخاطئة» لقائد المنظمة، يركز المتعاطفون في المقابل، على واقع «مأساة» مصرع شتيرن وهو يحاول خدمة المشروع الصهيوني، انطلاقا من فهمه الخاص. ويسرد هؤلاء وقائع تاريخية تشهد على تعاون عدد من قادة الحركة الصهيونية مع أشخاص معروفين بعدائهم لليهود، كاجتماع هرتسل مع الوزير القيصري «بلفيه» المسؤول عن المجازر ضد اليهود في روسيا القيصرية، وتوقيع جبوتنسكي على اتفاق مع «بيتلوره» المعروف بعدائه لليهود أبان الثورة البلشفية في روسيا، وتعاون حاييم وايزمن مع موسوليني في مجال الصناعة الكيماوية في ايطاليا، واتفاق «النقل» بين رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية الدكتور حاييم أرلوزوروف وبين السلطات النازية، ليخلصوا، من ذلك، بأن شتيرن لم يحد، في جهوده الحثيثة لعقد تحالف مع النازيين، عن الطريق

الصهيوني، مركّزين على انه يسعى ويرمي الى خدمة المشروع الصهيوني اسوة بالذين سبقوه[٢١].

عكست محاولات شتيرن السرية لعقد تحالف مع المانيا النازية نفسها على تطور المنظمة وأثرت بشكل كبير على بنيتها، فقد تبلورت وتجسدت بنيتها التحتية المشكلة من الاعضاء الذين يجهلون تلك المحاولات، نتيجة تعرضهم لما تصوروه حملة ظالمة تصورهم بالطابور الخامس يشنها ضدهم، الى جانب المخابرات البريطانية، أعضاء الهجناه وكذلك رفاق الأمس في اتسل. وفي الوقت نفسه، ولاسباب عدة، حدث تفكك بين صفوف القيادة المحيطة بالمحاولات السرية! بيد ان الاخطر من ذلك كان تمهيد تلك الجهود الطريق لتعريض المنظمة الى أعمال المطاردة والملاحقة التي وصلت الى حد التصفية على يد المخابرات البريطانية، وقد تم ذلك بدعم علني من جانب الهجناه بواسطة قوات البلماح،ومؤازرة مستترة من جانب أوساط في اتسل.

تفكك القيادة وأعمال السطو

عقب الانشقاق، وبعد ان فرغ فريق شتيرن من تنظيم نفسه، كان من المفترض ان يتوجه نشاطه، على شكل عمليات عسكرية، ضد ما اعتبره العدو الاساسي. إلا انه لم يفعل شيئا يذكر في هذا المجال! فقد انغمس في مجالات التنظير والترويج لـ «مبادئ» البعث»،إضافة إلى قيامه بسرقات «صغيرة» هنا وهناك، وسط محاولاته السرية للتحالف مع المانيا النازية. وقد حدث هذا دون ان تقوم المنظمة بأي نشاط عسكري ضد البريطانيين؛ الأمر الذي أثر كثيرا على الأفراد وعلى بعض المسؤولين الذين أخذوا يتساءلون عن السبب في تأجيل النضال ضد «الحكم الاجنبي» دون تلقي اجابة شافية، مما حدا بالكثيرين منهم، أفرادا وجماعات، للانسحاب من صفوف المنظمة، وسط خلافات شديدة بين مجموعة القيادة أدت الى خسارتها شخصين اساسيين، هما «حانوخ قلعي» الذي سبق له ان رئس اتسل بضعة شهور أثناء فترة اعتقال رزيئيل، وبنيامين زرغوني. وقد تمحور الخلاف حول موضوعة التحالف ومسألة البدء بنشاط عسكري ضد الحكم البريطاني. وفي الوقت الذي دافع فيه شتيرن عن التوجه النازي لمنظمته، وأكد على ضرورة البدء بنشاط ضد البريطانيين بعد استكمال بناء المنظمة، خالفه الاثنان (تعرف قصتهما في الأدب السياسي الصهيوني بقصة «الاثنين») من منطلقين مختلفين يصبان في نتيجة واحدة، فقد انتقد الأول التوجه نحو المانيا وطالب بحل المنظمة واعادة اللحمة الى اتسل، بينما أيد الثاني مجمل سياسة شتيرن ولكنه أبدى تشككا في امكانية النجاح وطالب، كزميله، بحل المنظمة والعمل للوحدة مع اتسل[٢٢]. وقد استمر «الاثنان» في دعوتهما، وخاضا مع شتيرن نقاشات حامية أشارت الى احتمال حدوث انشقاق بين فريق «مجموعة القيادة» اكثر من إشارتها الى امكانية اعادة اللحمة لإتسل. وبالفعل حدث الانشقاق بين مجموعة القيادة عندما أصر «الاثنان»، في جلسة عاصفة، على موقفهما، وانسحبا، في غمرة احتدام النقاش، منها ومن المنظمة أيضا بعد ان اتهم قلعي شتيرن بقيادة جماعته نحو «كارثة كبرى»، وسائر أعضاء القيادة بالسذاجة: «انكم شباب

سذج»[٢٣]. ويعتبر انسحاب قلعي رزرعوني «الأول رجل فكر والثاني مبرمج موهوب»[٢٤] ضربة شديدة للمنظمة الجديدة في المراحل الأولى من تطورها.

ومن الجدير بالذكر، ان «الاثنين» انضما، إثر انسحابهما، الى اتسل بقيادة مريدور. وربما يبدو للوهلة الأولى ان واقع انضمامهما يحمل، في طياته، دعما لاتسل وتعزيزا لها. لم يكن واقع الأمر كذلك؛ اذ ان مريدور لم ينعم بهذه العودة بسبب الخلافات التي جلباها معهما، وبسبب صراعهما المرير معه. وكان من نتيجة ذلك أن انسحبا من اتسل، وسلما نفسيهما بعد مدة، بارادتهما،عقب ورود اسميهما في قائمة المطلوبين التي نشرتها سلطات الانتداب، الى السلطات البريطانية وبقيا في السجن حتى عام ١٩٤٨[٢٥].

عقب انسحاب «الاثنين»، شكل شتيرن قيادة جديدة أكثر انسجاما من القيادة السابقة، ويبدو أنها وافقت رئيسها على أن الوقت غير مناسب لخوض غمار القتال ضد البريطانيين بسبب الأزمة العميقة التي ألمت بالمنظمة على كافة الأصعدة تنظيميا وسياسيا وماليا. وكانت الأزمة المالية أكثر هذه الأزمات حدة وتشكل قضية أساسية لها، فقد ذاق العديد من هؤلاء طعم الجوع، مما دفع الكثيرين منهم إلى تنظيم أنفسهم في «كيمونات» اتقاء غائلة الجوع[٢٦]. ومن هنا أخذت عمليات السلب والنهب تشغل تفكير القيادة أكثر مما تشغلها العمليات العسكرية ضد السلطات البريطانية، فقامت بسلسلة من هذه العمليات من بينها عملية السطو الشهيرة على «البنك العربي» في القدس التي نالت، على الرغم من فشلها الذريع، «... اهتماما واحتراما بين أوساط السكان في البلاد»، أي السكان اليهود، ومن المرجح أن تكون أسباب الاهتمام والاحترام كامنة في التخطيط الدقيق المغامر للعملية الموجهة ضد بنك «للأغيار»؛ فوفق الخطة كان يتوجب على مجموعة من أفراد المنظمة القيام، عند منتصف الليل، باقتحام منزل مدير البنك (شخص عربي) على أساس ان الاعضاء هم من كبار المسؤولين البريطانيين في فلسطين ويبحثون عن نقد أجنبي من دول المحور موجود في البنك بشكل غير قانوني. ويقوم، بعد ذلك، عدد من الافراد بالتوجه الى البنك مع المدير لتفتيش البنك الخالي، اساسا، من النقد الاجنبي، بينما يبقى نفر في البيت للاحتفاظ بعائلته. وعندما يقوم المدير بفتح الخزينة لاثبات براءته، تقوم مجموعة اخرى بالقرب من البنك باقتحامه وتفريغ الخزينة والهرب بمحتوياتها. وقد جرى كل شيء حسب ما هو مرسوم بالخطة، بيد ان المجموعة اكتشفت، عند وصولها مع المدير الى البنك، وبعد التفتيش في بعض محتوياته، ان فتح الخزينة يحتاج الى توفر مفتاحين أحدهما مع موظف غارق في نومه، فأمرت المدير بارسال أحد حراس البنك بصحبة عدد من افرادها لجلب المفتاح الثاني. وفي هذه الأثناء، لاحظ احد الحراس العرب الحركة المريبة حول البنك، فاتصل بمركز الأمن، وعلى الفور أحاطت قوات من الشرطة بالمكان، ودخلت في معركة مع رجال المجموعة، وتمكنت من القبض على أحد أفرادها. وبذلك فشلت المنظمة في الحصول على مبلغ ٦٠ الف جنيه فلسطيني، كان يمكن الحصول عليها لولا يقظة احد المواطنين العرب[٢٧].

أشفعت المنظمة محاولتها هذه بعملية سطو اخرى ناجحة، أثارت هذه المرة تقزز

الوسط اليهودي،ليس لكونها موجهة ضد مؤسسة يهودية فقط، وانما لوقوع ضحايا يهود نتيجة لها. ففي كانون الأول ١٩٤١، كمنت مجموعة من المنظمة لموظف يعمل في شركة «همشبير همركزي» بعد خروجه من «بنك العمال» التابع للحركة العمالية حاملا معه لحساب شركته مبلغ ١٠٩٣ جنيها فلسطينيا، وهاجمته وسط الشارع، وخطف افرادها الثلاثة حقيبة النقود منه وفروا هاربين بها. وعقب استغاثة الموظف، طارد المارة الأشخاص الثلاثة الذين اخذوا يطلقون النار لارهاب المطاردين، الى ان قدمت سيارة للشرطة، وتبادلت معهم اطلاق النار، وقد سقط أثناء ذلك ومن رصاص أفراد المجموعة شخصان من الجمهور اليهودي، وتمكنت الشرطة من القاء القبض على عنصرين اودعتهما السجن[٢٨].

كان من نتيجة سلسلة عمليات السطو، ولا سيما تلك المصاحبة بسقوط ضحايا من اليهود، ان تضررت صورة وسمعة «اتسل في اسرائيل» كثيرا في نظر الجمهور اليهودي، الذي يمقت بالاساس توجهها المعادي لبريطانيا، ويتقد غيظا من مجرد الاشاعات حول علاقاتها مع النازيين. وقد استغلت المنظمتان المنافستان لها هذا الواقع، وعملتا، جنبا الى جنب، وبشكل متفاوت، مع السلطات البريطانية لتصفية جماعة شتيرن.

محاولات التصفية ومصرع شتيرن

تعرضت «اتسل في اسرائيل»، منذ ولادتها، لاعمال المطاردة والملاحقة على يد قوات الأمن البريطانية. ومع مرور الوقت، وازدياد عدد معتقليها في السجون، معظمهم وقع نتيجة أعمال السطو، وتعرضهم للتعذيب على يد جهاز المخابرات، اتخذت قيادة المنظمة قرارا بالتعرض لـ «العدو الأساسي» بتوجيه ضربات الى جهاز مخابراته. ولذا أعدت خطة تستهدف «جذب رؤساء المخابرات في تل – أبيب وتصفيتهم عن طريق ايقاعهم في المصيدة»[٢٩] وقد اختارت لتنفيذ ذلك غرفة على سطح بناية في تل – أبيب كمكان لعملية الاصطياد، وموهتها حيث بدت وكأنها مختبر، وغرست في خزانة المختبر لغما كهربائيا. وفي صبيحة ٢٠ كانون الثاني ١٩٤٢، قامت خلية تابعة للمنظمة بتفجير لغم صغير فوق السطح بالقرب من الغرفة، بغرض جلب قوات الأمن الى المكان، وبالفعل هرعت هذه عند سماعها الانفجار الى مكان الحادث بقيادة الضابط شلومو شيف قائد شرطة تل – أبيب. وعند وصولها،جرى تشغيل اللغم الذي أحدث انفجارا ضخما، وبدل أن يزهق أرواح ضباط من المخابرات البريطانية كانت النتيجة عكس ذلك، حيث اسفر عن مصرع ثلاثة ضباط من أفراد الشرطة اثنان منهم يهوديان: شيف وغولدمان وعن اصابة شرطيين بجراح. وبعد وقوع الانفجار بقليل، قدم الى مكان الحادث الضابطان البريطانيان، وهما المقصودان، ويلكن وموريتون. وكان رجال المنظمة قد نصبوا، وفق الخطة، لغما آخر لاصطيادهما بيد أن المسؤولين لم يتمكنوا من التنفيذ بسبب تجمهر أعداد كبيرة من السكان اليهود بالقرب من اللغم[٣٠].

ومن الجدير بالذكر، ان المنظمة كانت، قبل مدة بسيطة من «عملية المختبر» الفاشلة، قد نفذت حكم الاعدام بأحد رجال الشرطة اليهود، وأصدرت بحقه بيانا، أكد

على اعتبار اعدامه بمثابة «تحذير لجميع أفراد الشرطة السريين، المحترفين منهم او الهواة»(٣١). ومن هنا يمكن ادراك سبب ازدياد النقمة والسخط ضد فريق شتيرن بين صفوف «اليشوف» اليهودي، فبالاضافة الى صفات «اللصوص» و«الطابور الخامس» «والعصابات» أضيفت صفة «قتلة الشرطة اليهود»(٣٢). ولم يشفع للمنظمة في شيء بيانها التوضيحي حول ملابسات حادث «المختبر». وبذلك فتح الطريق على مصراعيه امام حملة التصفية التي قامت بها سلطات الانتداب ضد شتيرن وجماعته، بدعم ومؤازرة التنظيمات والمؤسسات اليهودية وعلى رأسها الهجناه. وليس من الواضح تماما دور اتسل في هذه الحملة؛ وان كان دور جهاز مخابراتها في ملاحقة ومطاردة منظمة شتيرن، وتسليم قوائم بأسماء اعضائها للمخابرات البريطانية، واضحا. ويبدو ان الانطباع السائد بين صفوف فريق شتيرن، في ذلك الحين، هو عدم توزع اتسل من التعاون مع جهاز المخابرات البريطانية ضدهم، ويستشف ذلك من كتابة عضوين في ليحي حول هذا الموضوع، فقد كتب الأول: «ان رجالنا المعروفين من قبل رفاق الامس وجدوا أنفسهم محاطين من كل جانب. فقد تعقبهم رفاق الأمس لمعرفة مخابئهم، وأماكن سكناهم، والاماكن التي يتوجهون اليها. ووصلت المعلومات الى المكان الذي ينبغي لها ان تصل اليه، وجرى القاء القبض على رجالنا أفرادا وجماعات، وزجوا في السجون والمعتقلات»(٣٣).

وكتب آخر حول الموضوع نفسه فذكر أن الدفعة الأولى من المعتقلين اقتصرت على أفراد «قسم خدمات المعلومات» التابع لاتسل من بين أولئك الذين انضموا الى فريق شتيرن «... وعلى الفور حامت في القلوب ظنون فظيعة بأن تسليمهم للعدو لم يتم بواسطة مجرد يد يهودية بل أكثر من ذلك، إنها أيدي أولئك الذين كانوا قبل فترة قصيرة اخوة مبدأ وسلاح... واتضح ان تعاون اتسل مع السلطات البريطانية لم يكن بوسعه الاقتصار على مجال واحد فقط، فقد وجدت في اتسل عناصر قطعت شوطا بعيدا في تعاونها، الى أن بدأت بتسليم قوائم الطابور الخامس المعروف لهم جيدا»(٣٤).

ومن الجدير بالذكر، ان اتسل كانت قد أبعدت من بين صفوفها، قبل مدة، رئيس جهاز استخبارات بريتسكر، وانكرت ان يكون لها ضلع في حملة الاعتقالات الموجهة ضد فريق شتيرن الذي ظل على قناعة بأن اتسل ما زالت تتعاون مع المخابرات البريطانية، وتنشط ضد «المنشقين» عنها؛ الأمر الذي أجج الحقد والكراهية بين المنظمتين، خاصة وانهما، في تلك الفترة، كانتا تخوضان ضد بعضهما البعض معارك سطو على مخازن الأسلحة، فتسطو الواحدة منهما على المخازن التابعة للاخرى(٣٥).

واذا كان تعاون اتسل مع المخابرات البريطانية ضد جماعة شتيرن مثار جدل، ان لجهة حجمه او لجهة الأطراف المتورطة فيه بسرية تامة، فان تعاون الهجناه لم يكن كذلك، فقد جرى في وضح النهار وتحت جناح الليل، في اطار التصريحات العلنية لقادة الحركة العمالية، الداعية الى تصفية «عصابة شتيرن». وكانت الهجناه قد بدأت، عقب سلسلة محاولات فريق شتيرن الاتصال بدول المحور، بمشاركة جهود المخابرات البريطانية في فلسطين في مطاردة وملاحقة «اتسل في اسرائيل»، ونفذت عمليات ضدها بهدف

«استئصالها من جذورها»[٣٦]، حيث قامت بسلسلة من أعمال الخطف، وتسليم من تقع عليه يد مخابراتها الى قوات الأمن البريطانية بعد اخضاعه لتحقيق قاس ليواجه تحقيقا آخر على يد المخابرات البريطانية، على الرغم من الاتفاق بين الجهازين القائل بعدم اخضاع من يجرى التحقيق معه بواسطة مخابرات الهجناه الى تحقيق آخر[٣٧]. ومما يجدر ذكره ان مهمة مطاردة وملاحقة جماعة شتيرن انيطت بقوات البلماح وبجهاز استخبارات الهجناه المعروف باسم «خدمات المعلومات» (شيروتي بديعوت ·· وكاختصار «شاي») الذي نافس، في تلك الفترة، جهاز اتسل في مجال التعاون مع البريطانيين؛ فقد أناطت الهجناه بموشي دايان مهمة تشكيل شبكات عدة غير مترابطة فيما بينها، بالتعاون مع الاستخبارات البريطانية، بهدف جمع معلومات عما يجري في العالم العربي والدول الأوروبية وتقديمها للاستخبارات البريطانية[٣٨]. ومن بين الأمور التي قدمتها قوات البلماح وال «شاي» الى جانب القاء القبض على عناصر المنظمة وبعض قادتها، المساعدة في اكتشاف مستودع اسلحة ومطبعة والاذاعة السرية التابعة لجماعة شتيرن[٣٩].

وقد استغلت أوساط الهجناه والوكالة اليهودية حادثة «المختبر» لحث السلطات البريطانية، بشكل علني، للقضاء على «عصابة القتل»؛ فغداة الحادث، بعث موشيه شاريت مدير الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، برسالة الى أ. ساندرس المسؤول عن جهاز الشرطة في فلسطين، أعرب فيها عن «الاستياء من الجريمة الجديدة التي نفذت في تل – أبيب في وضح النهار، وكلفت شرطة أرض اسرائيل حياة أحد الشجعان من ضباطها، وتسببت بخسائر اخرى». واضاف باسم الوكالة اليهودية ان الوكالة «تؤيد، من صميم قلبها، أية وسيلة ناجحة تتخذ لتعقب آثار العصابة المجرمة، وتحرر البلاد واليشوف من كابوس أعمال الخطف والاغتيالات»[٤٠].

أما الهجناه فقد عبرت عن موقفها بشكل واضح لا يقبل التأويل في المجلة الناطقة باسمها بقولها: «والآن، بقيام عصابة القتلة ضد اليشوف، يتوجب علينا أن نكون أول من يتصدى بقوة، لقطع اليد المجرمة»[٤١].

لم يكن الموقف الجماهيري العام لـ «اليشوف» أفضل بالنسبة لفريق شتيرن من موقف الهجناه، فقد طالبت بعثة عن «اللجنة القومية»، وبلدية تل – أبيب والمجالس المحلية اليهودية السلطات البريطانية بـ «تصفية مظاهر الاجرام»[٤٢]. ومن الطبيعي، والحال كذلك، ان يكون الرأي العام لليشوف اليهودي مناوئا ليس للطروحات السياسية لجماعة شتيرن فقط، وانما لوجود المنظمة ايضا، معتبرا اياها مجرد فئة ارهابية تسيء الى «اليشوف». وكان الكثيرون من اليهود العاديين يقومون بابلاغ سلطات الانتداب عن عناصر المنظمة في الوقت الذي كان يمتنع فيه أناس عن تأجير شققهم الى اشخاص يحتمل أن يكونوا تابعين لها، ولا يؤجرونهم إلا بعد التحقق من هويتهم. هذا، فضلا عن الواقع المألوف، عقب نشر صور المطلوبين من المنظمة، والمتمثل في قيام الكثيرين بتوجيه مصابيحهم ليلا، وبشكل فجائي، نحو شخص ما يتحرك في الزوايا المظلمة من الشارع لعله يكون شتيرن زعيم المطلوبين[٤٣].

في هذا الجو العام، تحركت أجهزة الأمن البريطانية، ونشطت لوضع حد لزعامة المنظمة بعد ان زجت بالعديد من أفرادها داخل المعتقلات. وتمكنت بعد مرور مدة بسيطة على عملية «المختبر»، من قتل عدد من افراد القيادة ومن القاء القبض على عدد آخر منهم. فقد فاجأت قوة أمن بريطانية بقيادة مورتون أربعة من المسؤولين بعد ان اقتحمت باب المنزل أثناء اجتماعهم، وأصيب الأربعة بجراح، وما لبث اثنان منهم ان فارقا الحياة داخل المستشفى، أما الآخران اللذان بقيا على قيد الحياة فقُدِّما الى المحكمة وصدرت بحقهما أحكام بالسجن المؤبد. وتجمع الروايات الصهيونية على ان القياديين الأربعة لم يقاوموا المقتحمين، بل رفعوا ايديهم وسط ذهولهم الناجم عن وقوف مورتون أمامهم على رأس القوة المهاجمة[٤٤]. كما وتؤكد على ان مورتون بادر باطلاق النار عليهم، خلافا لبيان الحكومة القائل بأن أفراد «العصابة» هم المبادرون باطلاق النار. ومن المرجح ان تكون القوة المقتحمة هي البادئة باطلاق النار، وبدم بارد، خاصة وانها لم تكن تخشى نقدا او تجريحا لفعلتها من أية جهة داخل «اليشوف». ولا شك بأنها تشجعت من هتافات جمهور اليهود ضد الأربعة أثناء اقتيادهم في الشارع، فقد صاح الجرحى المقتادون: «اننا جنود الشعب، جنود عبريون...» ورد عليهم الجمهور صارخا: «انكم قتلة الشعب، انكم مجرمون...»[٤٥].

أشفعت قوات الأمن البريطانية عمليتها الناجحة هذه، بنشرها، عقب أيام معدودة، في الصحف العبرية، ومن بينها الصحيفة الناطقة باسم الحركة التصحيحية، قائمة بصور وأسماء ستة أشخاص هم: ابراهام شتيرن، يعقوب بولاني، نحمان شولمان، بنيامين زرعوني، حانوخ قلعي، اهارون تسوكرمان، طالبةً من الجمهور تقديم المساعدة والعون في القاء القبض عليهم مقابل جوائز مالية. وبلغت قيمة الجائزة الأولى المخصصة لرأس شتيرن الف جنيه فلسطيني[٤٦].

حيال هذا الضغط المتزايد، وجدت القيادة نفسها أمام أحد خيارين، التسليم مثلما فعل زرعوني وقلعي، كما مر معنا سابقا، أو الاستمرار في التستر والاختفاء عن أعين المخابرات البريطانية وكذلك عن أعين مخابرات الهجناه وقوات البلماح التي استمرت في المشاركة الفعلية مع قوات الأمن البريطانية في تضييق الحلقة حول ما تبقى من قيادة شتيرن.

على الرغم من هذه المشاركة، وُجد في الهجناه من اقترح على شتيرن بواسطة صهره وهو ضابط في الهجناه، الاختفاء في أحد الكيبوتسات الى أن تنتهي سورة غضب البريطانيين، بيد ان شتيرن رفض هذا العرض لعدم وجود قاسم مشترك بينه وبين مقدميه، وقال: «أنا لست من اولئك الذين يسلمون انفسهم عن طيب خاطر للشرطة او لمنفذي رغباتهم وخدمها من اليسار واليمين»[٤٧] وصنع الشيء نفسه إزاء اقتراح مماثل قدّم من اتسل إذ قال: «قبل كل شيء ندرس علاقاتكم مع الحكم الاجنبي»[٤٨].

وفي صبيحة الثاني عشر من شباط ١٩٤٢، تمكنت قوات الأمن البريطانية بقيادة

مورتون وويلكن من اقتحام المنزل الذي يقيم فيه ابراهام شتيرن، عند امرأة رئيس استخبارات منظمته الذي وقع سجينا نتيجة العملية التي قام بها مورتون قبل مدة ضد الاربعة القياديين. ومن الملفت للنظر ان مصادر الهجناه تعمد الى ارجاع اكتشاف مخبأ شتيرن الى ملاحظة وردت ضمن رسالة بعث بها السجين الى امرأته يسأل فيها عن أحوال «الضيف»[٤٩]، على الرغم من جهود الهجناه العلنية في مطاردة وملاحقة عناصر ومسؤولي منظمة شتيرن، وتسليمهم الى السلطات البريطانية.

بعد اقتحام المنزل في تل - أبيب، أخذت عناصر الأمن تفتش محتوياته، وامتدت يد ضابط المخابرات ويلكن داخل الخزانة بعد فتحها لتمس وسط الملابس جسد انسان، تبين على الفور أنه الشخص المطلوب رقم واحد. وبعد تكبيل يديه، أخرجت قوات الأمن المرأة من الغرفة، لتنطلق، بعد ذلك، ثلاث رصاصات أودت بحياة شتيرن بحجة أنه حاول الهرب كما جاء في البيان الرسمي، خلافا لما تجمع عليه كثير من المصادر الصهيونية بأن عملية القتل نفذت بدم بارد[٥٠]. ومن المرجح أن تكون نهاية شتيرن قد تمت فعلا بهذا الشكل، بخاصة وان البريطانيين لم يتجاوزوا في عملهم هذا رغبة أوساط كثيرة داخل «اليشوف» اليهودي، وعلى رأسها الهجناه في التخلص من شتيرن وجماعته.

وممّا يلفت النظر البيان الذي أصدرته اتسل التصحيحية بمناسبة مصرع شتيرن، فهذا البيان يوضح لنا طبيعة العلاقة بين المنظمتين في اسوأ أيام إحداهما: فقد أدان الشرطة البريطانية لانتهاكها الإعراف الدولية والانسانية بقتلها أناسا بعد «رفعهم أيديهم اشارةً للاستسلام»، وشجبها لانها «أطلقت النار من مسافة قصيرة وبدم بارد على سجين سلم نفسه دون مقاومة» مشيرا الى شتيرن دون ذكر اسمه. بيد ان الأهم والأخطر من الادانة تأكيد البيان على ان «تصفية جماعة شتيرن» قد تمت، وتعريفه الجمهور اليهودي بالمنظمة بشكل لا يدع مجالا للشك باغتباط المسؤولين عن البيان بزوالها، حيث ورد فيه، في مجال تعريف المنظمة للجمهور اليهودي: «ان جماعة شتيرن - جماعة صغيرة معزولة دون غطاء شعبي، ودون أساس اخلاقي، ودون برنامج سياسي - أثبتت أن ليس بمقدورها الصمود في المعركة. لقد استسلم رجالها على الفور، وبذلك أزيلت عنهم دفعة واحدة وللأبد صفة القوة العبرية المقاتلة»[٥١].

لا يحتاج المرء الى كبير عناء لاكتشاف الاساءة المبطنة الى شتيرن بتصويره أنه واجه الموت رافعا يديه مستسلما دون أية مقاومة، والوقوف على مدى تفاؤل اتسل من تصفية «المنشقين» الذين يفتقرون الى «أساس اخلاقي» على تعبير البيان.

ومما تجدر الاشارة اليه، هنا، انه على الرغم من سلسلة حلقات الفشل التي كانت من نصيب شتيرن على صعيد الممارسة والتطبيق، فان شخصيته بعد موته احتلت حيزا كبيرا في قلوب انصاره، واكتست مع مرور الزمن، بهالة من الاحترام والقدسية في نظر مريديه، تفوق أية هالة لزعيم صهيوني في نظر أنصاره. ولا شك بأن بقاء المنظمة على قيد الحياة - على الرغم من تفاؤل اتسل المتسرع بزوالها .. وتعززها يعودان الى جانب

عوامل اخرى، الى الاسطورة التي أحيطت بشخصية قائدها الاول الشهير باسمه الحركي «يئير».

من «اتسل في اسرائيل» الى «ليحي»

واجهت المنظمة، عقب مصرع قائدها، امتحانات عسيرة كادت أن تؤدي بها، إلا انها في نهاية الامر، وبعد معاناة شديدة تمكنت من البقاء على قيد الحياة والاسهام بنصيبها الى جانب المنظمات الاخرى في تطور «اليشوف» اليهودي في فلسطين.

ولم تتوقف حملة المطاردة والملاحقة بقيادة البريطانيين والهجناه، عقب مصرع شتيرن، ضد بقايا المنظمة، بل أخذت تتعاظم شدة وتزداد ضراوة، حيث نشط جهاز ال «شاي» وقوات من البلماح بتعزيز حملة المطاردة والاعتقالات واخضاع من يلقى القبض عليهم لتحقيق مصاحب بالتعذيب[٥٢] بهدف ارغامهم على كشف اسماء رفاقهم وأماكن مستودعات الأسلحة. وإزاء التعذيب لم يصمد إلا القلائل، فقد انهار معظمهم وادلوا بما يعرفونه[٥٣]؛ الأمر الذي ساعد على تضييق الحلقة حول عنق من تبقى خارج المعتقلات.

ويبدو أن حالة اليأس التي ألمت بالعناصر المتبقية كانت لا تقل، في شدتها وتبعاتها على مصير المنظمة من شدة وتبعات حملة المطاردة، فقد أقدم خلف شتيرن في قيادة المنظمة المدعو يتسحاق تسلنيك، في أوائل نيسان ١٩٤٢، على تسليم نفسه طواعية الى الشرطة وتبعه عدد من المسؤولين[٥٤]. وقد تم هذا في الوقت الذي اضطر فيه عدد من العناصر للتطوع في الجيش البريطاني لحماية أنفسهم من مطارديهم[٥٥].

وبذلك، لم يبق من المنظمة سوى شراذم بسيطة لا تستقر في مكان، ووجدت في البيارات والحقول المكان الأكثر أمنا لانقاء عيون الهجناه المنتشرة داخل «اليشوف» اليهودي، وعيون سلطات الأمن البريطانية.

في هذه الأثناء، بدا وكأن المنظمة لفظت أنفاسها الاخيرة، بيد أنها ما لبثت، بعد مدة، ان انتزعت من دائرة الاختناق والموت وبعثت فيها الحياة من جديد، وتأتى ذلك بفضل عاملين:

١ - **هجرة مجموعة من عناصر حركة بيطار:** وصلت هذه المجموعة من بولونيا الى فلسطين أثناء فترة انشقاق اتسل، وانضم أفرادها، بشكل سري، الى جانب شتيرن لمعرفتهم به أثناء زيارته لبولونيا عام ١٩٣٨. وكان من الصعب على المخابرات البريطانية، أو بالاحرى على «خدمات المعلومات» في عهد يسرائيل بريتسكر كشف هؤلاء؛ الامر الذي مكنهم ليس من الحفاظ على حريتهم الشخصية فقط، وإنما مكنهم أيضا من بذل المحاولات لاعادة بناء المنظمة[٥٦]. وتعزز هؤلاء بوجود الدكتور يسرائيل شيف (الداد) الذي كان قد هاجر الى فلسطين، ولم يجد اطارا في الحركة التصحيحية المنتمي اليها بحكم تأييده لجناح «الحد الأقصى» فيها من جهة، ولتعاونها مع السلطات البريطانية من جهة أخرى، ورأى أن مكانه الصحيح في الاطار المتداعي الذي كان شتيرن قد بناه.

٢ – **هروب يتسحاق شمير من السجن:** في ايلول ١٩٤٢، تمكن اثنان من قيادة «اتسل في اسرائيل» من الفرار من معتقل المزرعة، هما الياهو جلعادي ويتسحاق شمير (رئيس الكنيست ومن ثم وزير الخارجية في عهد الليكود)، وتحول الاخير بسرعة الى أحد أركان المنظمة.

مع ان واقع هرب القائدين يعتبر بمثابة بث روح الحياة بين بقايا المنظمة، الا انه حمل بين طياته عامل ضعف كاد ان يؤدي الى انشقاقها، فقد اندلعت الخلافات بينهما بسرعة وتمحورت شرارتم المنظمة حول القطبين اللذين اختلفا حول برنامج العمل: ففي حين طالب جلعادي الذي يتمتع بصفات قيادية بتنفيذ سلسلة من أعمال السلب - وكان قد اشتهر وذاع صيته في هذا المجال – مع القيام بعمليات تصفية ضد خصوم المنظمة داخل «اليشوف»، وخص بالذكر قادة اتسل والهجناه، وبعض قادة الاحزاب الصهيونية، طالب شمير باقتصار البرنامج على الجانب الاعلامي والتدريبات[٥٧]. ولم يكن بالامكان التوفيق بينهما، فانهمك كل قائد بتحقيق برنامجه مدعوما بفريق ملتف حوله، وبدا أن المنظمة تسير بسرعة نحو الانشقاق النهائي في وقت هي فيه أحوج الى لم شملها. ويبدو أن شمير لم يجد طريقا لاخراج المنظمة من معضلتها الذاتية إلا عن طريق القتل، فبعث برسالة الى المعتقلين وعلى رأسهم نقان يلين مور يبلغهم اعتزامه انتهاج هذا الطريق، وقبل ان تصله الاجابة، وكانت ايجابية إذ وافق يلين مور مع المعتقلين على التصفية[٥٨] تمكن، في ربيع ١٩٤٢، مع ثلاثة عشر عنصرا من فريقه من الاستفراد بمنافسه جلعادي الذي وقع في المصيدة بتلبيته دعوة شمير لزيارة مجموعته وهي تتلقى تدريبات على استخدام الاسلحة فوق رمال بات يام جنوب تل – أبيب، وهناك لقي مصيره المحتوم على يد زملاء الأمس الذين غادروا المكان بسرعة بعد ان دفنوا جثته في الرمال[٥٩].

وبغياب جلعادي، عاد أنصاره الى قيادة شمير الذي زاد من نشاطه في بث روح الحياة في المنظمة. وقبل التطرق الى نشاطه، تجدر بنا الاشارة الى عامل بسيط كان قد اثر، بشكل او بآخر، على نفسية معتقلي المنظمة ومعنوياتهم، وزاد من قيمتهم في نظر أنفسهم، فقد حدث ان اقترحت المخابرات البريطانية على المعتقلين، بعد ان بدا لها ان المنظمة قد صفيت، الخروج من السجن والعيش حياة عادية مع توفير فرص عمل لكل واحد منهم شريطة ألا يرفعوا السلاح ضد البريطانيين. ورأى المعتقلون في الاقتراح ما يفيد بأنهم ما زالوا يشكلون عاملا مهما لدى البريطانيين فردوا عليه بستة شروط كان من الصعب جدا على البريطانيين، في ذلك الوقت، قبولها حتى ولو كان جميع قادة «اليشوف» اليهودي في السجن. ومن بين هذه الشروط العمل على نقل السلطة في فلسطين الى يد «الشعب العبري» فورا، ونقل الاشراف على الهجرة اليهودية «في الحال الى السلطات العبرية». وحرص المعتقلون على «السماح» لبريطانيا مقابل كل ذلك بـ «الاحتفاظ بجيوشها في أرض اسرائيل... حتى نهاية الحرب»[٦٠].

وسط احساس المعتقلين بأهميتهم، أخذوا يفكرون بشكل جدي بالافلات من السجن،

وقد تمكن شمير وزميله جلعادي من الهرب، كما مر معنا، وبدأ الاول بعيد بناء المنظمة. ومن بين الأعمال الهامة التي قام بها تشكيل قيادة جديدة، في صيف ١٩٤٣، للمنظمة التي غدا اسمها الرسمي «ليحي» يقف على قمة هرمها ثلاثة أفراد يشغلون «المركز» أي القيادة، وهم يتسحاق شمير مسؤول الشؤون التنظيمية، ونتان يلين مور (كان معتقلا) مسؤول الادارة المالية، والدكتور يسرائيل الداد مسؤول الاعلام.[٦١] وقد بقيت ليحي تحكم من خلال هذه «الترويكا» الثلاثية حتى حلّها في عام ١٩٤٨.

اشفعت القيادة الجديدة هذا الانجاز التنظيمي باصدار صحيفة تنطق باسمها تحمل اسم «همزيت» أي الجبهة[٦٢]، درجت على توزيعها ليس على اعضائها فقط، ولا سيما في المراحل الأولى من الصدور، بل ايضا على الأوساط المثقفة في «اليشوف» وعلى أوساط الشبيبة وعناصر من اتسل والبلماح التي لم تفاجأ بأن فريق شتيرن ما زال حيا فقط، بل تفاجأت، ايضا، من عمق أدبيات الصحيفة بغضّ النظر عن مضمونها السياسي، التي تنافس وتفوق في كثير من الأحيان أدبيات المنظمتين المنافستين من حيث التعمق في طرح الفكرة. ومن الجدير بالذكر، ان قادة المنظمة الثلاثة الذين يتمتعون بموهبة كتابية درجوا على الاشتراك والمساهمة في جميع اعداد الصحيفة، دون ذكر اسمائهم، مما خلق انطباعا فيما بعد بين صفوف أوساط كثيرة بما في ذلك بعض أوساط الهجناه واتسل، بأن ليحي تمتلك كادرا على جانب كبير من الثقافة، مع ان الأمر لم يكن كذلك.

عقب صدور الصحيفة السرية بمدة بسيطة، وقع حادث[٦٣] عزز من قدرة المنظمة بنفس المقدار الذي أكد فيه على عودة ظهور جماعة شتيرن من جديد في الوسط اليهودي. فقد تمكن في مطلع تشرين الاول ١٩٤٣، عشرون معتقلاً لليحي، على رأسهم نتان يلين مور عضو المركز، من الهرب من معتقل اللطرون، عن طريق نفق حفروه، بلغ طوله حوالي سبعين مترا. وحظيت عملية الهرب هذه بتغطية واسعة في الصحافة العبرية، الأمر الذي أفاد المنظمة التي تسعى، بكل الوسائل، لاحياء ذاتها بعد مقتل زعيمها.

في أواخر عام ١٩٤٢، وجدت المنظمة نفسها قائمة من جديد تمتلك قيادة ثلاثية، وصحيفة تنطق باسمها، ولم يبق أمامها الا دخول مرحلة جديدة.

خلال الفترة السابقة، استخدمت ليحي سلاحها ضد البريطانيين وضد عناصر يهودية؛ ففي أعقاب مصرع شتيرن جرت ثلاث محاولات انتقامية ضد رجال الأمن البريطانيين، وجهت الأولى في النصف الثاني من نيسان ١٩٤٢، ضد ماك كونل قائد شرطة القدس بوضع متفجرة في سيارته، ونجا الضابط من الانفجار الذي أودى بحياة شرطي عربي[٦٤]. وفي اليوم نفسه جرت المحاولة الفاشلة الثانية ضد ساندرس، المفتش الرئيسي لشرطة فلسطين بوضع مواد متفجرةجرى اكتشافها قبل تفجيرها بالقرب من بيته[٦٥]. وبعد مضي قرابة عشرة ايام، جرت المحاولة الثالثة ضد الضابط البريطاني مورتون قاتل شتيرن، بنصب لغم لسيارته أسفر عن اصابة السيارة باضرار دون اصابة الهدف[٦٦].

نتيجة لمحاولات الاغتيال الفاشلة عززت السلطات البريطانية من حملتها التصفوية ضد انصار المنظمة، الامر الذي دفعها لاصدار تعليمات[٦٧] تنص على ضرورة احتفاظ العنصر بسلاحه (مسدس) طوال اليوم، وعدم تسليم نفسه الى الشرطة في حال الاصطدام معها.

ولا شك بأن عنصر ليحي أصبح، بفعل التعليمات، لا يتميز عن عناصر المنظمتين الاخريين بالحذر والاحساس الدائم بالخطر فقط، بل اخذ يكتسب أكثر فأكثر مبدأ الاغتيالات الشخصية.

في الوقت الذي واجهت المنظمة فيه فشلاً في محاولاتها الرامية لوضع حد لحياة عدد من رموز السلطة البريطانية، نجحت في مجال تصفية عناصر يهودية، فقد صفت اثنين من عناصرها الاول هو ابراهام فيلنتسك من أوائل المنضمين الى فريق شتيرن ومن اوائل المعتقلين، وقد صفي عقب الافراج عنه في النصف الثاني من شباط ١٩٤٣ بتهمة الخيانة[٦٨]. والثاني هو الياهو جلعادي زميل يتسحاق شمير ومنافسه، وجرت تصفيته، كما مر معنا، بتهمة المغامرة والمسلكية المشينة. كما صفت شخصا ثالثا ليس من عناصرها، هو يسرائيل بريتسكر الذي شغل منصب رئيس مخابرات اتسل لفترة، وصُفي هذا في الثالث من ايلول ١٩٤٣ بتهمة مساعدة البريطانيين في القاء القبض على عناصر المنظمة. وكانت ليحي، قبل اقدامها على تنفيذ الاعدام بحقه قد أبلغت يعقوب مريدور، رئيس اتسل في ذلك الوقت، عن اعتزامها محاكمة بريتسكر بتهمة تسليم أسماء أعضائها للمخابرات البريطانية، واجاب مريدور: «ليس لنا شيء ضده، ولكن اذا كان لليحي شأن في محاكمته فهذا شأنهم»[٦٩]. وقد استنكرت الحركة التصحيحية، خلافا لاتسل التي لم تبد اهتماما بالموضوع، مقتل بريتسكر على شكل مشاركة زعمائها في تشييع جثمانه الى مثواه الاخير والاطراء بمحاسنة، مما يعيد الى الاذهان مشاركة قادة الهجناه والوكالة اليهودية في تشييع جثمان الشرطي فولونسكي الذي صفته اتسل بتهمة التعاون مع المخابرات البريطانية.

محاولات الوحدة

شهدت هذه الفترة محاولتين وحدويتين بين الهجناه واتسل، ومحاولة «تفاهم» بين الهجناه وفريق شتيرن ولم يكتب لأي من هذه المحاولات النجاح. وهذه المحاولات هي:

١ - **اتفاق كتسنلسون لوبوتسكي:** بادرت الحركة التصحيحية، أواخر العام ١٩٤٠، إلى عقد سلسلة من اللقاءات مع الحركة العمالية بهدف توحيد جناحي الحركة الصهيونية وذراعيها العسكريين، الهجناه واتسل، مدفوعة الى ذلك بفعل الصدمة الناجمة عن موت جبوتنسكي المفاجيء، وحالة الجزر التي بدأت تعيشها الحركة. والانشقاق الذي حدث في اتسل: ذراعها العسكري، وما أصابه من وهن، والأزمة التي تفجرت بين الهجناه واتسل في هرتسليا، زد على ذلك واقع الانقلاب في موقف الحركة التصحيحية واتسل تجاه بريطانيا، وما تأتى عنه من «تعاون» معها، والمنافسة الشديدة بين الحركتين الصهيونيتين على نيل رضا السلطات البريطانية، المصاحبة ليس بتقديم الولاء والاعراب عن الاخلاص فقط، بل بمحاولة طعن اخلاص الطرف الآخر كما فعل قادة الحركة التصحيحية،

وبمحاولة الطرف الثاني زرع بذور الشك في الاخلاص «الطارىء». فقد شهدت تلك الفترة حالة مزرية من التنافس، درجت خلالها الحركة التصحيحية على عقد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات مع البريطانيين عن طريق «الأبواب الخلفية» في الوقت الذي كانت فيه الحركة العمالية لا تزال محتفظة بـ «الأبواب الأمامية». ورأت في منافسة خصمها لها عملا «... لا يضيف الى المصلحة اليهودية لا الشرف ولا الفائدة، ان بوسعه جلب الضرر فقط، بالتآمر المتواصل ضد مكانة الممثل المعروف للشعب اليهودي وللشيوف العبري»[٧٠].

نتيجة لتضافر هذه العوامل مدت الحركة التصحيحية يدها للحركة العمالية التي ما لبثت ان استجابت لها. وجرت مفاوضات بين الطرفين في كانون الأول ١٩٤٠، حضرها عن الجانب التصحيحي بنيامين لوبوتسكي وعيزي جبوتنسكي، وعن الجانب العمالي برل كتسنلسون والياهو جولب، تمخضت في العشرين من الشهر نفسه، عن اتفاق يحمل اسم «مشروع اتفاق حول خطة العمل الصهيونية لفترة الحرب ومؤتمر السلام» نص على حل الهستدروت الصهيونية الجديدة، وانضمام الحركة التصحيحية الى الهستدروت الصهيونية. وفيما يتعلق بالهجناه واتسل، دعا الاتفاق الى «دمجهما واخضاعهما لسلطة الادارة الصهيونية وفق خطة تشتمل على ضمانات لفترة تجربة كافية». اما بالنسبة للركائز السياسية فقد دعا مشروع الاتفاق الى «ضرورة توجيه الجهود السياسية لشعب اسرائيل لاقامة الدولة العبرية في الحدود التاريخية لأرض اسرائيل». كما ودعا الى ضرورة إقامة «جيش عبري» يعمل الى جانب بريطانيا، وكذلك إلى ضرورة فتح أبواب الهجرة اليهودية الى فلسطين[٧١].

وفي الوقت نفسه دارت مباحثات بين جولب عن الهجناه ورزيئيل عن اتسل، توصلا فيها الى تصور مشترك، حول البنية المستقبلية للهجناه بعد عودة اتسل اليها، يتم بموجبه تقسيمها الى قسمين رئيسيين: سلاح الحراسة وسلاح الميدان، يضم الأول عناصر من سن ٢٠ – ٥٠، والثاني يضم عناصر من سن ١٨ – ٢٠ ورشحت الحركة التصحيحية رزيئيل لقيادة سلاح الميدان دون أن تتعهد الهجناه بتحقيق ذلك[٧٢].

لم يبق أمام مشروع الاتفاق الوحدوي ليصبح ساري المفعول، بعد التوقيع عليه بالأحرف الأولى، سوى توقيع المسؤولين عن الحركتين؛ بيد انه واجه، كمشاريع الاتفاقيات السابقة، معارضة وقبولا وتحفظات عليه. ولم يكن بالامكان حسم الموضوع الا بعد مجيء بن – غوريون الذي كان في ذلك الحين يقوم بجولة في الولايات المتحدة، وبوصوله، لم يكتف برفض التوقيع على الاتفاق، بل لم يقبل ايضا بمفاوضة خلفة جبوتنسكي[٧٣]. وبذلك، ذهبت محاولة المنظمتين العسكريتين أدراج الرياح.

٢ – **محاولة «التفاهم» بين يتسحاق سديه وشتيرن:** وسط حملة الملاحقة والمطاردة التي قادتها الهجناه الى جانب قوات الأمن البريطانية ضد «اتسل في اسرائيل» جرى اتصال يتيم، في منتصف تشرين الأول ١٩٤١، بين أحد المسؤولين في الهجناه يتسحاق سديه، وبين ابراهام شتيرن بناء على مبادرة قام بها الأخير عن طريق قريب له يشغل منصب قائد في الهجناه، في محاولة منه لتحييد الهجناه في صراعه مع البريطانيين.

فقد طرح شتيرن، حسب شهادة سديه فهم منظمته للنضال الصهيوني المغاير لفهم كل من المنظمتين العسكريتين الأخريين، بقوله ان فريقه «... لا يعارض الصهيونية العملية ولا الصهيونية السياسية، ولكنه لا يؤمن بكليهما بل بالقوة فقط». كما وانكر اية اتصالات له مع النظام الفاشي الايطالي متهما التصحيحيين بترويج اشاعات كاذبة ضده، ليصل الى المطالبة بعقد اتفاق مع الهجناه يرتكز على أساس عدم التدخل في شؤون الغير «لا تشوّشوا علينا ونحن لا نشوّش عليكم»[٧٤]. ولم يفلح شتيرن إن في طلبه أو في مسعاه؛ فقد استمرت الهجناه في حملتها التي اخذت شكل التصفية وليس التشويش، دون ان تواجه في المقابل ردود فعل.

٣ - **جبهة «الشعب المقاتل»**: خلافا لجميع المحاولات الوحدوية السابقة التي اعتمدت أسلوب التفاوض بين قادة المنظمات للوصول الى الوحدة جرت، في الجزء الأخير من عام ١٩٤٢، محاولة وحدوية اعتمدت أسلوب خلق جبهة وحدوية من بين العناصر المؤيدة للفكرة، لتشكيل أرضية لوحدة كافة المنظمات. ووجد هذا الاسلوب مكانا له بين صفوف أوساط ثلاثة ما لبثت ان أخذت تروج له، الى ان تمكنت من اقامة جبهة «الشعب المقاتل» (عام لوحيم). وهذه الأوساط هي:[٧٥].

١ - مجموعة من قادة اتسل، وخصوصا من بين أولئك الذين سبق لهم ان انضموا الى شتيرن ثم عادوا الى اتسل، مثل الياهو لنكين والياهو متسادي. وقد اندفع هذا الوسط بقوة نحو الفكرة لمعاناته المرة من الانشقاق والتشرذم ولواقع اعلان اتسل عن توجهها الجديد ضد بريطانيا.

٢ - مجموعة من الحركة التصحيحية بزعامة الدكتور لوبوتسكي الذي سبق له أن بذل جهودا كبيرة، في اواخر ١٩٤١، لابرام اتفاق وحدوي شامل مع الحركة العمالية والهجناه بهدف العودة الى مؤسسات «اليشوف المنظم». وقد وجد هذا الوسط في الفكرة الجديدة ضالته ليحاول العودة من خلالها الى الادارة الصهيونية.

٣ - مجموعة من العسكريين اليهود العاملين في الجيش البريطاني والتابعين للهجناه بزعامة يوسف ايدلبيرغ ويغئال هوروفيتس، مدعومة من قبل عناصر كثيرة من قوات البلماح، سعت الى تصليب الموقف الصهيوني من خلال وحدة المنظمات.

مع تبلور الفكرة وقبولها لدى الأوساط الآنفة الذكر أعلن في مطلع تشرين الثاني ١٩٤٣ عن قيام تنظيم «الشعب المقاتل» الذي يضم، حسب تأكيد المسؤولين عنه، «شبابا عبريين من صفوف اليمين واليسار، ورجال الشبيبة، مخيمات المهاجرين، مكابي بيطار، بني عكيفا، وشبابا عبريين من صفوف الهجناه واتسل، ومن الجيش والحرس وسرايا الدفاع»[٧٦]، برئاسة يوسف ايدلبيرغ احد مسؤولي الهجناه في حيفا. وقد جرت محاولات لضم ليحي الى التنظيم الجديد بغرض اضفاء صفة شمولية التمثيل عليه، بيد ان ليحي لم تستسغ الفكرة وواجهتها بالسخرية وعدم الاكتراث، اعتقادا منها أن اتسل غير جادة في النضال ضد البريطانيين، كما وأن الهجناه لا يمكن لها القيام بذلك[٧٧].

سعى تنظيم الشعب المقاتل الى جمع «اليشوف» اليهودي حول أهداف عامة تجمع عليها الاكثرية الساحقة من عناصر مختلفة التيارات الصهيونية، مثل ضرورة اقامة جيش عبري مستقل يعمل الى جانب دول الحلفاء، والتصدي لسياسة الكتاب الأبيض ليس بالتنديد فقط، بل بتوجيه ضربات الى بعض الرموز البريطانية التي يراها حريصة على تطبيق تلك السياسة، والدعوة لاقامة الدولة العبرية بحيث تشمل فلسطين وشرق الاردن وحوران وسيناء. وأعاد أصحاب التنظيم سبب المطالبة بهذه الخريطة الموسعة الى الرغبة في ضمان كسب بريطانيا كحليف للحركة الصهيونية، اعتقادا منهم بـ «تماثل المصالح» بين بريطانيا الاستعمارية والحركة الصهيونية، معللين ذلك بأن بريطانيا لا تريد التحالف مع دولة صغيرة، وانما مع دولة كبيرة تحتل المساحات الواسعة المشار اليها، لضمان مصالحها في المنطقة بحكم «تماثل المصالح» بين مشروع الدولة الكبيرة والاستعمار البريطاني[٧٨].

استعان التنظيم الجديد بوسائل إعلام اتسل المقروءة والمسموعة لترويج أهدافه بعد أن انضم اليه يعقوب مريدور؛ الأمر الذي لفت اليه أنظار الهجناه، وعجل إقدامها على وضع حد لحياته القصيرة التي شهدت انضمامات اليه من بين صفوف الهجناه، ولا سيما من قوات البلماح. ولكن اهتمام الهجناه الجديد بهذه الظاهرة الجديدة في «اليشوف» اليهودي بدأ عندما وصلت الى اسماعها معلومات عن خطة «مغامرة» يعتزم التنظيم القيام بها ضد المندوب السامي البريطاني في فلسطين هرولد ماك مايكل، تقوم بمقتضاها مجموعة بخطفه، واخضاعه من ثم للمحاكمة بتهمة دخول فلسطين بصورة «غير شرعية» واصدار الحكم بنفيه الى قبرص[٧٩]. ولم تخرج الخطة الى حيز التنفيذ بسبب تخوف قادة اتسل في القدس—وهم من المتعاطفين مع الحزب التصحيحي المكلفين بتوفير الأسلحة اللازمة من خطورة تبعات الحادث، وكذلك بسبب تغيب عناصر البلماح المكلفين بتنفيذ العملية لتخوفهم من تبعاتها[٨٠].

تأتى عن هذه الخطة تحركان، احدهما من جانب اتسل تمثل بطرد المنظمة للمسؤول عن منطقة القدس لعدم تنفيذه الأوامر الصادرة اليه، والثاني من جانب الهجناه؛ حيث أخذت تتعقب أفرادها من صفوف البلماح الى المنظمة الجديدة، وتتخذ بحقهم اجراءات تنظيمية، مع اصدار أمر واضح حاسم ينص على التالي: «كل عضو في المنظمة يجري اتصالا أو أية علاقات مع مجموعة عام لوحيم عقب مضي ٧٢ ساعة على هذا القرار يعتبر متهما بالتآمر ضد منظمة الهجناه العبرية وينال عقابا صارما»[٨١].

ولم تكتف بهذا، وانما اخضعت رئيس المنظمة يوسف ايدلبيرغ للمحاكمة، وسط حملة شعواء شنتها ضد منظمته من خلال التركيز على انها مجرد صيغة لـ «اتسل التي أفلست عقب سنين من الانشقاقات والعزلة، وتحاول الآن انقاذ كيانها عن طريق الظهور باسم مزيف، وخداع الشبيبة العبرية بشعارات كاذبة ضد السلطة دون ان تكون مخولة بذلك من قبل السلطات المخولة، وبدون ارتباط بها أو رقابة من جانبها»[٨٢].

وبذلك لفظت المحاولة الوحدوية التي اتخذت شكلا مغايرا للمحاولات السابقة

أنفاسها الأخيرة بسرعة؛ وذلك بتصدي الهجناه لها، ولم تسفر عن شيء يذكر سوى مضاعفة العراقيل والصعوبات أمام زعامة اتسل بقيادة مريدور.

---

(١) بن - تسيون دينور وآخرون (تحرير)، **كتاب تاريخ الهجناه**، (سيفر تولدت هجناه)، تل - أبيب، اصدار معرخوت، المجلد الخامس، ص٤٩٤.

(٢) **المصدر نفسه**؛ بناي يعقوب، **جنود مجهولون**، (حيليم المونيم)، تل - أبيب، اصدار مجموعة أصدقاء، ص٧٢.

(٣) نيف دافيد، **تاريخ المنظمة العسكرية القومية اتسل**، (معروخوت هارجون متسفائي هليئومي)، تل - أبيب، اصدار وزارة كلاوزنر ١٩٦٥، الجزء الثالث، ص١٦١.

(٤) بن - تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩٦.

(٥) بناي يعقوب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٢.

(٦) **المصدر نفسه**، ص٧٢.

(٧) يلين مورنتان، **المحاربون من أجل حرية اسرائيل**، (لوحامي حيروت يسرائيل)، تل - أبيب، اصدار: شكمونا ١٩٧٤، ص٧٣.

(٨) نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص١٧١.

(٩) المصدر نفسه، الجزء الثالث، ص ١٧٢.

(١٠) بن - تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص ٤٩٧.

(١١) نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص ١٧٢.

(١٢) بن - تسيون دينور وآخرون، مصدر سبق ذكره، المجلد الرابع، ص ٩٩٥؛ نيف دافيد، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص ١٧٢.

(١٣) نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص ١٧٣.

(١٤) بن - تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص ٤٩٧.

(١٥) نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص ١٧٥.

(١٦) انظر النص الكامل للاتفاق في **المصدر نفسه**، الجزء الثالث، ص ١٧٧.

(١٧) **المصدر نفسه**.

(١٨) بن - تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص ٤٩٨ - ٤٩٩، (صورة زنكو غرافية، ص ٤٩٧).

(١٩) نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص ١٧٧.

(٢٠) بن - تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص٤٩٩؛ للاستزادة الاطلاع على يلين مورنتان، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.

(٢١) سيتون دافيد، **في العلن والخفاء**، (باور اوفاسيتر)، القدس، اصدار: بمعرخاه، ١٩٧٨، ص١٢٧.

(٢٢) نيف دافيد، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص ١٨٢.

(٢٣) بناي يعقوب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٠.

(٢٤) **المصدر نفسه**.

(٢٥) نيف دافيد، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص ١٨٣.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص١٦٨.

(٢٧) بناي يعقوب، **مصدر سبق ذكره**، ص٧٢ - ٧٧؛ نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص١٦٨ - ١٧٠.

(٢٨) نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص١٧٠.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ص١٨٤.

(٣٠) **المصدر نفسه**، ص١٨٥؛ بناي يعقوب، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠ - ٨١.

(٣١) بن - تسيون دينور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص٥٠٢.

(٣٢) نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص١٨٥.

(٣٣) بن - تسيون دينور وآخرون، مصدر سبق ذكره، المجلد الخامس، ص٥٠٠.

(٣٤) **المصدر نفسه**.

(٣٥) نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص١٨٠.

(٣٦) باوار بهردا، **الدبلوماسية السرية في**

السياسة الصهيونية»، (دبلوماتيا أومحتيرت بمدينين متسيونيت)، مرحافيا، اصدار: الكيبوتس القطري، الطبعة الثانية ١٩٦٩، ص٢٦٥.

(٣٧) بن – تسيون ديتور وآخرون، مصدر سبق ذكره، المجلد الخامس، ص٥٠٤.

(٣٨) افيدار يوسف، «في الطريق للجيش الاسرائيلي»، (بادیرخ لتساهل)، تل – ابيب، اصدار معرخوت ١٩٧٠، ص ١٨٢.

(٣٩) بن – تسيون ديتور وآخرون، مصدر سبق ذكره، المجلد الخامس، ص٥٠٤.

(٤٠) نيف دافيد، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص١٨٥.

(٤١) المصدر نفسه ص١٨٠.

(٤٢) بن – تسيون ديتور وآخرون، مصدر سبق ذكره، المجلد الخامس، ص ٥٠٣.

(٤٣) الداد يسرائيل، «العشر الاول» (مسير ديشون)، تل – أبيب، اصدار: منير قدامي ليحي، الطبعة الثانية ١٩٦٣، ص١٦٩.

(٤٤) نيف دافيد، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص١٨٦.

(٤٥) بن – تسيون ديتور وآخرون، مصدر سبق ذكره، المجلد الخامس، ص٥٠٤.

(٤٦) انظر صورة زنكوغرافية للاعلان في: نيف دافيد، مصدر سبق ذكره،الجزء الثالث، ص١٨٧.

(٤٧) انظر صورة زنكوغرافية لنص رد شتيرن في: فينشل يعقوب، «الدم على الشرفة»(عدام اشير بسااف)، اصدار: بثير، الطبعة الثانية ١٩٧٨، ص٢٥٢.

(٤٨) نيف دافيد، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص١٨٧.

(٤٩) بن – تسيون ديتور وآخرون، مصدر سبق ذكره، المجلد الخامس، ص٥٠٤.

(٥٠) يلين مورنتان، مصدر سبق ذكره، ص٥ – ٩؛ نيف دافيد، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص١٨٧.

(٥١) انظر صورة زنكوغرافية عن بيان اتسل (غير موجود في تاريخ اتسل الرسمي) في: فينشل يعقوب، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٢.

(٥٢) نيف دافيد، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص١٩٣.

(٥٣) بن – تسيون ديتور وآخرون، مصدر سبق ذكره، المجلد الخامس، ص٥٠٥.

(٥٤) بناي يعقوب، مصدر سبق ذكره، ص١١٣؛ ليف عامي شلومو «في الفضال والثورة»، (بمعاتاك اوفميرد)، تل – أبيب، اعداد: وزارة الدفاع، (بدون تاريخ)، ص ١٦٧.

(٥٥) ليف عامي شلومو، مصدر سبق ذكره، ص١٦٧.

(٥٦) بن – تسيون ديتور وآخرون، مصدر سبق ذكره، المجلد الخامس، ص٥٠١.

(٥٧) بناي يعقوب، مصدر سبق ذكره، ص١٤٥.

(٥٨) يلين مورنتان، مصدر سبق ذكره، ص١٢٥.

(٥٩) بن – تسيون ديتور وآخرون، مصدر سبق ذكره، المجلد الخامس، ص٥٠٧.

(٦٠) انظر نص الرد في: يلين مورنتان – ص٩٩.

(٦١) بن – تسيون ديتور وآخرون، مصدر سبق ذكره، المجلد الخامس، ص٥٠٧؛ ليف عامي شلومو، مصدر سبق ذكره، ص١٩٤.

(٦٢) المصدر نفسه، المجلد الخامس، ص٥٠٨.

(٦٣) للتوسع انظر: بناي يعقوب، مصدر سبق ذكره، ص١٦٠ – ١٧١.

(٦٤) المصدر نفسه، ص١١٣.

(٦٥) ليف عامي شلومو، مصدر سبق ذكره، ص١٦٦.

(٦٦) بن – تسيون ديتور وآخرون، مصدر سبق ذكره، المجلد الخامس، ص٥٠٥.

(٦٧) المصدر نفسه، ص٥٠٧.

(٦٨) نيف دافيد، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص١٩٦.

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) بن – تسيون ديتور وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٤٧٩.

(٧١)المصدر نفسه، ص٤٧٨؛ انظر النص الكامل لمشروع الاتفاق في: نيف دافيد، مصدر سبق ذكره، ص٦٢ – ٦٤.

(٧٢) نيف دافيد، مصدر سبق ذكره، ص٦٥ – ٦٦.

(٧٣) المصدر نفسه، ص٦٦.

(٧٤) بن – تسيون ديتور وآخرون، مصدر سبق ذكره، المجلد الخامس، ص٥٠٠.

(٧٥) نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص٢٥٥ – ٢٥٦.

(٧٦) باوار يهودا، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٦٧.

(٧٧) لنكين الياهو، **قصة قائد التليفا**، (سيبورو شل مفاكيد التليفا)، تل – أبيب، اصدار: «هدار»، الطبعة الثانية ١٩٦٧، ص٥٧؛ الدار بسرائيل، **مصدر سبق ذكره**، ص٩٤.

(٧٨) باوار يهودا، **مصدر سبق ذكره**، ص٢٦٧.

(٧٩) ليف عامي شلومو، **مصدر سبق ذكره**، ص١٩١ – ١٩٢.

(٨٠) **المصدر نفسه**، ص١٩٢.

(٨١) نيف دافيد، **مصدر سبق ذكره**، الجزء الثالث، ص٢٧٢.

(٨٢) بن – تسيون ديتور وآخرون، **مصدر سبق ذكره**، المجلد الخامس، ص٤٩٠.

الدكتور فيصل دراج

الرّوايَة الفلسطينيَّة بَين الوَهم والوَاقِع

عراة من وطن ومن علم وسروجهم من ذهب

اميل حبيبي – لكع بن لكع

بدايات

سأحاول هنا ان ادرس، **بشكل تقريبي**، بعض ملامح «الرواية الفلسطينية» كما تستعلن في ست روايات، ومن هذه الملامح سأحاول ان اصل الى حقيقة هذه «الرواية» وأوهامها. والحقيقة نسبية كما الوهم، وفي تلازم الوهم والحقيقة تنمو الظاهرات والاحوال. وعندما نأخذ بهذا القول ونسحبه على ما يجب ان يسميه البعض بـ «الرواية الفلسطينية» نقول: سندرس حدود هذه الرواية، علاقتها بالوضع النظري للرواية وحدود علاقتها مع الواقع الذي تحاول كتابته. فماذا تكتب هذه الرواية؟

كتابة الواقع روائيا تعني انتاجه وفقا لحدود وعي اجتماعي معين. والفلسطيني عندما «يروي» واقعه فإنه لا يرسم واقعا بقدر ما يرسم حدود وعيه التاريخي الذي يتحرك في حقل معين من الصراع والنضال، اي ان الفلسطيني، في **وعيه الروائي**، يشير **بشكل متواقت إلى حدود وعيه العام**. والوعي الروائي هنا لا يفارق الوعي العام، ولا ينعزل عنه بل انه قائم فيه او لنقل ان هذا الوعي يتحدد عندما يعالج موضوعا بأدوات معينة، فالكاتب لا ينتج الواقع روائيا انطلاقا من وعي مستقل متعال اسمه الوعي الروائي بل ينطلق من وعيه العام الذي يتميز عندما يحاول كتابة رواية ويأخذ اسم الوعي الروائي. لهذا فإن الوعي العام ينكشف ويفضح نفسه عندما يتحول الى وعي مكتوب، فالرواية الفلسطينية بالرغم من منطلقاتها الوطنية وشعاراتها السياسية، تعرّي وعي من كتبها، وتشير الى مركبات الايديولوجيا التي انطلق منها. وبسبب ذلك العري وتلك الاشارة نقول ان هذه الرواية هي في **طور التكوين**، نستثني من ذلك بالطبع اسماء قليلة. لكن مثل هذا القول يطرح سؤالا مباشراً: كيف تكون هذه الرواية في طور التكوين وهناك روايات فلسطينية «كثيرة»؟

لا يجد السؤال السابق اجابته في عنصر واحد بل في جملة عناصر لا مكان

لمناقشتها هنا: وضع الثقافة في المقاومة الفلسطينية، دور الجماهير في الصراع الوطني، علاقة الادارة السياسية بتلك الجماهير، دور المثقف في النضال الجماهيري، المسافة بين المثقف المرتبط بالجماهير وبين مثقف الادارة.... الى جملة تلك الاسباب يضاف عنصر هام نلخّصه بالشكل التالي: ان انتاج الممارسة الوطنية اليومية روائيا لا يتم الا بعد حين، فكما ان الممارسة، بشكل عام، تسبق النظرية او لا تجد تنظيرها الا بعد حين، فإن النضال الوطني الفلسطيني لن يجد الظاهرة الروائية المرتبطة به الا بعد حين. مع ذلك، فهذا «الحين» ليس مطلقا بل يرتبط بصعود الحركة الديمقراطية الفلسطينية والتي «سوف» تنتج في صعودها، وعيا جديدا قادرا على انتاج وعي روائي موائم.

ان المسافة القائمة بين الممارسة وكتابتها بشكل موائم هي التي تجعلنا نقول اننا نقف امام بدايات الرواية الفلسطينية. وانطلاقا من دراسة ست روايات سأحاول ان ابرهن على وضع هذه البدايات. فما هي هذه الروايات الست؟

بوصلة من اجل عباد الشمس - ليانة بدر:

ان كان النص يفرض منطقه احيانا على القارىء، ويفرض، في الوقت نفسه، شكل المناقشة، فإن رواية ليانة بدر تفرض ذاتها علينا كعمل فني لا «كشهادة ادبية» عن الوضع الفلسطيني. وهذا الوضع لا يتغير ولا يحتاج الى الكلمات، فمنذ اصناف عدة، يسائل الفلسطيني ذاته: «لماذا تأكل جنازير الدبابات اوقات عمرنا دائما؟ ولا تؤرخ ايامنا الا بيوم بلفور وزيارة روجرز ومجازر ايلول؟... عن هذا الوضع تكتب ليانة دون ان توغل في الخطابة والشعارات او تسقط في صنمية الصورة ووهم المقولات. فهي ترصد الوضع كحالة انسانية، او تتعامل معه كإنسان ذي طفولة واشواق واحلام، او لنقل انها ترتد الى الحلم ولغة الطفولة في مواجهة عالم دام محاصر بالنزف والهجرة.

في ازمنة الاضطهاد يذهب الانسان في الحلم ويلجأ الى الذاكرة، يستبدل واقعا بآخر ويحل لغة محل اخرى. وصاحبة «البوصلة» تعيش زمانها وتستبدله، وتحل لغتها محل لغة الواقع المحاصر. لذلك فهي تلجأ الى لغة الذاكرة وتداعيها كي تبني، وفق منطقها، ازمنة مضت وامكنة توارت.

تحكي الرواية زمان «جنان»، و «جنان» ذاكرة، تماثل ذاتها بشعبها وتمضي، وتستعيد في ذاكرتها علاقات فلسطينية او صور تشير الى نماذج او مصائر، وتبقى «جنان» في منطق الكتابة فلسطينية الهوية، وشاهدا على مرحلة، وشريكا في معركة، وانسانا وامرأة تبحث عن الانعتاق والتحرر.

تكمن السمة الايجابية الاولى لهذه الرواية في قدرتها على التخلص من الاوهام - الشعارات التي وسمت معظم الاعمال «الادبية» الفلسطينية وارجعتها الى ركام من الاوراق العاجزة عن امتلاك الحقيقة التاريخية وعن رسم الواقع المادي، وارجعتها بالتالي الى استهلاك اعلامي بسيط مغترب عن الانتاج الادبي في دلالته الحقيقية. لهذا فإن ليانة لم ترسم شخصية «عامر - خاطف الطائرات» كبطل «خارق» او كملاك ذي جناحين، بل كتبت عنه في حزنه واحباطه وأشواقه «البعيدة» اي انها تعاملت معه كحالة انسانية. سمة

ايجابية ثانية هي ادراك الكاتبة ان اللغة، او العمل في اللغة، يشكل احد الوسائل الهامة في انتاج العمل الادبي، واحد الوسائل التي تجعل النص المكتوب ادبا، واللغة هنا اداة انتاج واداة توصيل تقارب الفكر وتقرّب القارىء الى النص.

مع ذلك، فإن التجربة الجمعية تقوم في هذه الرواية محمولة على تجربة «الانا»؛ والبدء بـ «الانا» يعبر، احيانا، عن عجز في تملك الحركة الاجتماعية حتى عندما يطمح الى التعبير عنها. امر آخر، اذا كانت جمالية اللغة هي احدى السمات الايجابية، ان لم تكن «الاولى»، في رواية ليانة بدر فإن اللهاث وراء هذه الجمالية قاد الكاتبة، في اكثر من مكان، الى التيه في لغة مجردة تعلن جمالها دون ان تستطيع التعبير عن الموضوع الذي تحكيه، او لنقل ان التوافق بين الموضوع ولغته كان غائبا احيانا. ومن السهل ان نلاحظ ان اللغة تحتل مكانا اساسيا في «بوصلة من اجل عباد الشمس»، وقد صدر ذلك عن الشكل الفني الذي طمحت الكاتبة في استعماله. فهي تلجأ الى زمن الذاكرة وتتركها تنساب دون قيد. واذا كان هذا الشكل من الزمن الروائي يسمح بحركة واسعة في الكتابة فإن ليانة بدر لم تحسن استعماله وبقيت غالبا في حقل زمن الكتابة الخطي، اي انها بدأت من شكل لم تحسن التعامل معه. امر آخر، تبدأ الشخصيات وتغيب في هذه الرواية دون ان تتكشف ملامحها، ودون ان تبقى «رمزا» او ترقى الى مستوى النموذج، وقد يقال هنا ان الكاتبة ارادت ان تنتج لغة وعلاقات فنية، لكن نصها، في اكثر من مكان، لا يشير الى هذا القول، لهذا ظهرت الرواية كنص ضال لم يقبل بالكتابة التقليدية ولم يستطع الوصول الى ما يسمى بـ «الكتابة الجديدة».

بير الشوم – فيصل حوراني:

ان كانت بعض «الروايات الفلسطينية» تنزع الى وصف تجارب الكاتب واوهامه الذاتية، فإن «بير الشوم» تطمح الى رواية التجربة الفلسطينية في مسارها الموضوعي. ومن اجل تحقيق هذا المشروع الروائي يرجع «فيصل» الى الماضي الفلسطيني، ويعيد بناء قرية «بير الشوم» ويكتب في روايته عن عادات القرية واخلاقها ولغتها، ويكتب ايضا عن زمن الصراع والحقائق والاوهام، ويعيدنا الى «قرية» والى تاريخ مضى وما يزال حاضرا. واذا كان «فيصل» قد استطاع ان يستعيد نبض القرية الفلسطينية، فإنه لم يستطع ان يستعيد حركة الصراع ومعناه بشكل موائم، اي انه نجح في تحديد ملامح القرية الفلسطينية، وجانبه النجاح، احيانا، في رسم الحركة الاجتماعية الدائرة. لنر ماذا نعني بذلك.

تحكي رواية «بير الشوم» وضع القرية الفلسطينية بمصداقية كبيرة، فيتلمّس القارىء التفاصيل والدقائق، ويكاد يتعرف على البشر الذين يعمرون المكان بصفاتهم وعاداتهم ونفسيتهم. فعندما يصف الراوي «الناطور» يقول:

«كان يعمل ويعيش في البيارة ليل نهار. وقلما شوهد خارجها. لا ولد ولا تلد، كما يقولون، ماتت زوجته منذ سنوات نسي هو عددها، كما نسي عدد سنيّ عمره، عاش لحاله لا يخالط احدا ولا يشجع احدا على مخالطته، الا بالقدر المحدود الذي تفرضه

مهنته، وكان شكله يميزه، طويل وعريض، وله وجه لو رأيتموه لخيل لكم انه لم يعرف الضحك في حياته» ص: ٥٠. وعندما يصف «فيصل» وضع الفلاح امام المسؤول «ابن المدينة» يقول: «يتناول الضابط الرسالة فيقرأها، وقد نسي ان يدعو الفلاح للجلوس، ويدرك سواء كانت خبرته كثيرة او قليلة خطورة الامر الذي يتحدث عنه قائد الفصيل، ولكنه يشعر بالعجز عن تلبية طلباته، لاسباب يطول شرحها لو اردنا ان نشرحها. ويشرد ذهنه، فيذكره الفلاح الذي لم يشعر انه نسي، بأن قائد الفصيل يطلب الجواب، ويعرف الضابط ان من واجبه ان يجيب اي شيء، فيتناول ريشة من تلك الريش الكبيرة، التي كانت شائعة في ذلك الوقت، ويغط رأسها بالمحبرة بأناة، ويشرع بالكتابة، منتقيا كلماته.... ، وينتبه الى انه قد عامل الفلاح بجفاف فيسأله عن اسمه، ويسمع اجابته ثم ينساها بعد لحظة » ص: ١٤٤. ان هذه الدقة بالوصف والتقاط التفاصيل تعبر عن معرفة الكاتب الحقيقية بالموضوع الذي يكتب عنه، وتجعله ينتج بالضرورة كتابة تقترب من الحقيقة وتبتعد عن «الشطحات» الذهنية الرائجة في الكتابات الفلسطينية.

وعندما يقترب الكاتب، في كتابته، من حدود الحقيقة فإنه لا يعيد «صورا تاريخية» بل ينتج جملة من العلاقات الفنية لان الفني لا يرى الا في شكل علاقته مع الموضوع الذي يقاربه. وفي حدود هذه «الحقيقة» اعطى «فيصل» شخصية «الشيخ حسن» واجاد في تحديد ملامحها، وجعل منها النموذج الوطني الذي تسمح القرية الفلسطينية بإنتاجه موضوعيا. فـ «الشيخ حسن» هو نموذج الفلاح البسيط الذي يدافع عن قضيته الوطنية مدفوعا بالايديولوجيا الدينية، اي بشكل الوعي المرتبط بالبيئة الفلاحية. وقد استطاع «فيصل»، من خلال هذه الشخصية، ان يحدد طبيعة القوى الاجتماعية التي لعبت دورا اساسيا في النضال الوطني وتحديد شكل وعيها الاجتماعي ايضا. وارجع هنا فأقول من جديد: ان القيمة الفنية لهذه الشخصية لا تعود الى دلالتها التاريخية بل تعود الى قدرة الكاتب على تحديد ملامحها المعنوية والايديولوجية والاجتماعية، اي قدرته على تملك الموضوع الذي يكتب عنه.

قلت ان «فيصل حوراني» في روايته «بير الشوم»، قد استطاع، وبنجاح كبير، ان يرسم عالم القرية الفلسطينية في شكلها الحقيقي لا الوهمي؛ واستطاع ايضا ان يحدد شكل الوعي الاجتماعي القائم فيها، لكنه لم يستطع ان يرصد الصراع الاجتماعي الوطني في شكله الحقيقي. لنَر كيف تم ذلك؟

يقول البعض: «البداية الحقيقية هي النهاية»، ومع اننا نقترب من هذا القول فلن نسحبه على نهاية رواية «فيصل حوراني» لسبب بسيط هو ان هذه النهاية لا توائم البداية التي انطلق منها الكاتب، علما بأن هذه النهاية تركت ظلالها على البداية، اضف الى ذلك ان هذه النهاية جاءت زائدة لان غيابها لا يؤثر مطلقا على كلية الرواية. فما هي هذه النهاية؟

بدأ الكاتب روايته برسم حركة شعب وانهاها بمصير فرد، اي بدأ من الشعب

وانتهى بالفرد، او بدأ بالسياسة وانتهى بالاخلاق. والفرد هنا هو «المختار» الذي تخلى عن المصلحة الوطنية من اجل مصالحه الذاتية، ولانه «تخلى» يلقى عقابه ويذهب في «الجنون»، يفقد عقله. مثل هذه النهاية تقول اشياء كثيرة بل تكاد تغير معنى العلاقات في الرواية. فعندما يفقد «المختار» عقله بسبب خيانته يصبح عظة ومثلا لشعبه: من يخن يصب بالجنون وتقع عليه اللعنة. وهذا يعني ان «المختار» رجل سيء اي انه فرد وحالة خاصة ولا يعبر عن ممارسة طبقية او عن طبقة. مثل هذا القول يقع في النزعة الوعظية - الاخلاقية! فهو:

اولا: يحذر الخونة من الجنون، وثانيا: يضع المختار خارج طبقته.

هل تصاب طبقة بالجنون؟ اي ان «فيصل»، بالرغم من محاولته رسم الشرط الفلسطيني بوضوح وواقعية، وقع في شرك نهاية روايته. اكثر من ذلك ان «اخراج المختار من طبقته» واحلال الاخلاقي محل السياسي (التلويح بالجنون) ينزع الى الغاء الصراع الطبقي في الصراع الوطني وينزع ايضا الى «توحيد الشعب» عن طريق التبشير الاخلاقي اي: «المصالحة الطبقية». لهذا السبب، او الاسباب، اقول ان نهاية الرواية كسرت منطق الرواية وخالفت المنطق التاريخي نفسه. ولهذا السبب او الاسباب - ربما - اغفل «فيصل» التعرض بشكل صريح لطبيعة العلاقة التي كانت قائمة بين الفلاحين المقاتلين والقيادة السياسية، ومع انه كتب جملا سريعة عن الضرائب والاستغلال اللذين يثقلان كاهل الفلاحين، الا ان هذه الكتابة لم تصل الى ما كان ينبغي الوصول اليه في رواية تعالج موضوعا وطنيا - تاريخيا. وهنا لا اريد من الكاتب ان يقدم دراسة تاريخية - ايديولوجية بل احاوره في المركبات الاساسية التي تقوم عليها روايته. ان هذا الاغفال او الاقتراب السريع من شكل العلاقة القائمة بين «الفلاح والقيادة» جعل الرواية تقترب احيانا من الرواية الطبيعية اي تصف العلاقات الاجتماعية بشكل محايد.

الى جانب هذا النقد لـ «نهاية رواية» سأتعرض، بشكل موجز وسريع، الى نقاط اخرى. استعمل «فيصل» شخصية «الراوي» ليحكي صورة الماضي وصورة ما حدث، ومن الناحية النظرية، فإن استعمال الراوي يسبغ بعدا فنيا على السرد التاريخي، لان وجوده ينتج اثر التبعيد اي يضع الحدث في زمانه، ويبدو الماضي كماض، ويمنح السرد مصداقية. مع ذلك، وعلى الرغم من الامكانية الفنية التي يعطيها الراوي كوسيط في بناء الحدث وتغيير علاقاته والتدخل فيه، فإن كاتب «بير الشوم» لم يستخدم هذه الامكانات كما يجب، اقول «كما يجب» لان فيصل حاول، في حدود معينة، استعمال وظيفة الراوي: (ص:١١٦،٩٥،٨٨،٢٥...). نقطة اخيرة ترتبط بـ «رمز البئر» ودلالته في القرية. اعتقد انه كان باستطاعة فيصل استعمال دلالة البئر بشكل اكثر غنى وابعد عمقا. فالبئر، كما يقول المؤلف، ليس بئرا بل «حامل معين» يشير الى حدود الوعي في القرية والى اساطيرها واوهامها وعجزها ايضا اي انه مرآة معينة لوعي الذاكرة التي اعطته دلالته. ويمكن ان نقول هنا: ان علاقة الذاكرة الفلاحية بالـ «بئر» هي علاقتها بعجزها الموضوعي؛ وتحررها من وهم او اوهام البئر يوازي تحررها من خوفها واوهامها، مع ذلك فكاتب «بير الشوم»

لم يستخدم رمز البئر ودلالته حتى النهاية إن لم يكن قد اساء الاستعمال حتى في حدوده الضيقة. فعندما يذهب «جواد» – وهو شخصية ذهنية الى حد ما – الى البئر و «يحاول تجاوز خوفه» يقع في ايدي الاعداء. هنا يبدو استعمال الرمز ساذجا من ناحية، ومناقضا لدلالته الحقيقية من ناحية ثانية. يمكن ان نضيف الى النقد السابق نقدا جديدا حول الاسلوب واللغة: مما لا شك فيه ان «فيصل حوراني» غير مأخوذ لا بالاشكال الفنية ولا بـ «اللعبة اللغوية» وهذا حقه، ولكن من حقنا عليه ايضا ان نطالبه باهتمام اكبر باللغة وبالصنعة الادبية.

بالرغم من النقد السابق، فإن رواية «فيصل حوراني» هي احدى افضل الروايات الفلسطينية في السنوات الاخيرة؛ فهي ليست رواية هامشية تحكي مصائر فردية بل تحكي عن حركة شعب، كما انها ليست رواية تجريدية لانها حاولت، ونجحت في حدود معينة، في اعادة انتاج واقع القرية الفلسطينية. وفي ابتعادها عن الهامشي والذهني تقترب من قلب الصراع الوطني الذي يخوضه الشعب الفلسطيني.

الفلسطيني الطيب – علي فودة:

في روايته الاولى، يحاول علي فودة ان يرسم صورة «الانسان الفلسطيني» ممثلة في مصائر اربع شخصيات، تختلف في اصولها وبدايتها، وتتماثل، او تكاد، في نهاياتها. شخصيات اربع تغادر حدود طفولتها وتدخل في الزمن الفلسطيني ليعيد صياغتها من جديد. ورغم شكل النهاية التي جاءت، او التي لم تجيء، فإن قدر هذه الشخصيات يتحدد بوسم الصراع والمطاردة. والوسم هنا سهل التحديد، يتجلى في الزمان والمكان والكلمات، بدءا من اطياف جنين وصولا الى جنوب لبنان مرورا بسعير اسمه «ايلول عمان».

يود المشروع الروائي، اذن، ان يكتب الواقع الفلسطيني، لكن كلمة «الواقع» عامة او تدخل في مقولة العام، والرواية، فنيا، لا تقول العام بل تتعامل مع الخاص، اي تتعامل مع وضع خاص، والوضع هنا يتكون في مسار الشخصيات وتقاطعها. اذا كان المسار التاريخي يمنح مصداقيته من حوامله الفنية فإن السؤال هنا يتضاعف ويصبح ثنائي الدلالة: ما هو وضع هذه الشخصيات في الاطار الاجتماعي الفلسطيني العام؟ وما هي حدود تطور هذه الشخصيات فنيا في رواية علي فودة؟ يعثر السؤال الاول على اجابته في وضع الشخصيات التي تتحرك في الرواية؛ وهي شخصيات هامشية (شاعر نقي، وشاب ميسور اخلاقي النزعة، وناقد انتهازي ذو اصل فقير، وعامل...). ان الوضع الاجتماعي لهذه الشخصيات في خصائصها (طموحاتها، تناقضاتها، اوهامها...) يجعلها غير قادرة في مسارها العام على انتاج صورة الوضع الفلسطيني في سماته العامة، لذلك فهي لا تمثل المصير الفلسطيني بل مصائر فلسطينية. اضف الى ذلك ان هذه المصائر لا تأخذ مصداقيتها الموضوعية الا من خلال الشكل الفني الذي حكم حركتها، وهنا نصل الى السؤال الثاني الذي يطرح مسألة الحدود الفنية لتطور الشخصية، او نصل بشكل اكثر دقة الى السؤال التالي: ما هو شكل الوعي الايديولوجي الذي كتبت فيه تلك الشخصيات،

والوعي هنا يحدد اختيار الشخصيات والتي هي هامشية، ويحدد ايضا حدود انتاجها فنيا، اي اننا نصل اخيرا الى الاداة النظرية التي نحاكم بها الرواية والتي تشير الى ما يلي:

لقد رسم «علي فودة» القدر الفلسطيني العام بشخصيات هامشية، اي انه حاول ادخال الكلي في الجزئي مرجعا الشرط الفلسطيني في تعقده وكثافته وبساطته الى اقدار فردية بسيطة، لذلك بقي، نسبيا، يدور في هامش الواقع الفلسطيني دون ان يصل الى حركته الاساسية. اضف الى ذلك ان هذه الاقدار الفردية البسيطة لم تتطور فنيا بشكل كاف، ويعود هذا التطور الناقص الى شكل الوعي عند الكاتب سواء فيما يرتبط بالواقع او فيما يرتبط بالمفهوم الروائي للعالم. فالشخصيات في سماتها العامة شخصيات اخلاقية محكومة بنقاء وطهرانية. ان شخصية صابر مثلا تتقدم كنموذج للمحبة والصفاء، اما شخصية عبد التواب فتختار الانتحار عندما تخون، كما نرى ان «النموذج البرجوازي» لا «يخون طبقته» بسبب من تراكم الممارسة في حقل اجتماعي جديد (ارتباطه بالدولة) بل بسبب اخلاقي. وعندما نحاكم اخلاقية هذه الشخصيات فإننا لا نحاكمها ايديولوجيا بل نقاربها كمقولات جمالية، اذ ان المفهوم الاخلاقي في «المحدود» عكس نفسه على تركيب الشخصيات الفنية وجعلها شخصيات ناقصة وتتطور بقفزات. وهذا يعني ان حدود الوعي الايديولوجي عند الكاتب لم تنعكس سلبا في اختيار «النمط الاجتماعي» بل انعكست سلبا ايضا على تطوير الشخصية الروائية من حيث هي مقولة جمالية. واذا كان «علي فودة» قد ادخل الكلي في الجزئي منذ البداية فإنه عاد وارجع الصراع السياسي الى صراع اخلاقي. ان المسافة بين الموضوع ومعادله الفني جعل بنيان الرواية «مهزوزا» و «ناقصا».

انعكس «الوهم الايديولوجي» في علاقة اخرى، فالكاتب يختار «ابطالا ايجابيين» وينطقهم بلغة عدمية وعابثة لا تتوافق لا مع «ممارساتهم اليومية» ولا مع تطلعاتهم السياسية والوطنية. ان هذا الفراق بين الشخصية الروائية ولغتها يمتد ليترك آثاره على التطور العام للشخصية، ويجعلنا نتساءل عن مدى التوافق بين بداية الشخصية ونهايتها، وهنا يمكن ان نقول ان تطور الشخصيات لا يخضع الى امكاناتها الفعلية بل الى ايديولوجيا الكاتب الاخلاقية التي ترى «نهاية» الشخصية محددة من خارجها لا من داخلها. كما ان الفراق بين الموضوع ولغته يتكشف في استبدال السرد الروائي بالاختزال التاريخي كما لو كان دور الروائي هو رسم التاريخ الفلسطيني لا انتاج معادله الروائي.

إن رواية «علي فودة» «الفلسطيني الطيب» تظل ثغراتها، «شهادة ادبية» تقترب من الواقع الفلسطيني دون ان تقع في تجريد ساذج ودون ان تنسى معاناة الفلسطيني في الحفاظ على وجوده، وان هذا الحفاظ على الوجود وتحقيقه يمران بالضرورة في صراع طبقي لا يحسم ايجابا الا بنهوض القوى الديمقراطية الفلسطينية.

عصافير الشمال – علي حسين خلف:

حاول علي حسين خلف في هذه الرواية انتاج صورة روائية للنضال الوطني الفلسطيني في المناطق المحتلة. ومن اجل ذلك «رحل» بقلمه الى الداخل واستقر في قرية

«عباد شمس»، وذهب في الكتابة «محاولا» نقل القرية من مستوى الفكرة المجردة الى مستوى الكيان الحي الذي يتحرك متميزا بحقوله، وينطق محددا بلغته، ويمارس لصيقا بعاداته وتقاليده. وبعد ان حدد المكان «ادخل فيه» الانسان الفلسطيني، ورفع هذا الانسان الى زمانه، اي الى صراعه المتجدد والمستمر مع العدو الاسرائيلي. وفي هذا الزمان والمكان اطلق الكاتب شخصياته، وترك حركة شعبه تحدد سيماءها كصراع يدافع عن الارض والتاريخ والهوية الوطنية. اذا كان هذا هو مشروع الكاتب، فما هي حدود تحققه الروائي؟ وما هو شكل العلاقة بين المُعاش والمتخيل؟ وهل تحتوي اللغة الواقع، ام انها تتكسر حيرة في عجزها امام حركة الواقع وخصوبته وحقيقته الملازمة له؟

عندما نقرأ الواقع الفلسطيني في سطور «عصافير الشمال»، فإن القراءة لا تستطيع ان تساوي دائما بين الواقع والسطور، لان الكتابة، في تجريدها، لا تنتج الواقع في حركته بل تجرده من حركته وتلقي به صامتا في زوايا اللغة الذهنية، اي ان اللغة لا تنتج الواقع الذي نكتب عنه بل تنتج واقعها الوهمي. لقد بذل «علي حسين خلف» جهدا واضحا في بناء لغته، كما بذل جهدا موازيا في رسم الشخصيات، وتدخل «واعيا» لتحديد سيماء هذه الشخصيات. لكن هذا الجهد المبذول في اللغة والشخصيات لم يوصل «الرواية» الى مستوى التخييل بل الى مستوى التهويم، لذلك فإن القراءة لا تحفظ الشخصيات ولا تتذكرها بعد انتهائها، كما انها لا تعيش الفضاء الروائي او الوسط الفلسطيني الذي سعى الكاتب الى انتاجه. والحقيقة ان رواية علي حسين خلف تطرح مسألة الفرق بين التجريد الفني والذهنية او التهويم. فالتجريد الفني يقوم على انتاج واقع يعرفه او على انتاج المعادل الفني لواقع يعرفه، اما تخيل هذا الواقع وانتاجه «فنيا» فلا يعطي في النهاية الا واقع الفكر. هنا يعاد طرح سؤال العلاقة بين المعرفة والعمل والروائي، وسؤال منطق الواقع المعاش ومنطق الذهن المجرد، فعندما لا يقترب المنطق الاول من الثاني فإن العمل الفني لا يتهافت فحسب، بل يتلاشى الاثر السياسي - الايديولوجي الذي سعى اليه الكاتب منذ البداية.

امر آخر تطرحه رواية «علي» ومعظم الروايات الفلسطينية الاخرى، والسؤال هنا هو عن معنى الرواية ودلالتها ووظيفتها الاجتماعية. لن نناقش هنا هذا الامر بكل تفاصيله، بل سيقتصر نقدنا على نقطة واحدة، هي: الفرق بين اللغة الانشائية واللغة الروائية. فاللغة الاولى لغة خارجية، ستاتيكية، لا تسعى الى تطوير معنى او الاشارة الى تناقض، بل تعيد فكرة تراوح حول ذاتها بمضامين مختلفة. اما اللغة الروائية فهي لغة ديناميكية، وظيفية، ترتبط بوضع وتتطور فيه، او لا تأخذ معناها الا من محايثتها له. لذلك فهي لا ترى خارج الوضع الذي تحكيه. وعندما نقرأ «عصافير الشمال» نجد فيها لغة جميلة، «مصنوعة» لكن هذه اللغة تقوم خارج الفعل الروائي لا في داخله. وقد وصف «علي» واغرب في الوصف حتى وصل الى حدود «التيه في اللغة» او الى حدود اللامعنى: «نظف الطرحة فبدت كرأس غزال بقادم واحد، وهنيئة كغزال تمرح في البراري وتطوف الاحراش بقادمين» ص:٤٩. او: «رفع يافة كبوته وغطس رأس جميل وادي كبصيلات الزنبق الاحمر الجبلي النابتة في آباط الاوراق». ص:٤٩.

هذا على مستوى الشكل، اما على مستوى المعنى فإن الاسئلة تطرح نفسها من جديد. لقد رسم «علي» الشخصيات المتعاونة مع العدو، لكنه ارجع هذا التعاون باستمرار الى امراض خلقية ونفسية، اليس هناك مصالح ذاتية، او انعزال عن الحركة الجماهيرية، او خوف من القمع الاسرائيلي؟ وهل يخون الفلسطيني لانه مشوه نفسيا او ضعيف اخلاقيا فحسب، وهل نسي «الكاتب» ان الموقع الطبقي يدفع البعض الى التعاون والخيانة؟ سؤال اخر: هل يقمع الضابط الاسرائيلي «كاتسمان» الجماهير الفلسطينية لانه معطوب نفسيا، وهل يعود القمع الى العصاب النفسي ام الى الايديولوجيا الصهيونية التي لا تنتج الصهيوني الا قامعا ومدمرا لكل ما هو فلسطيني؟ وهل يحتاج العدو الاسرائيلي الى التآمر والمكائد عندما يريد هدم قرية فلسطينية، الا يوجد التبرير، كل التبرير، في طبيعة دولة اسرائيل وايديولوجيتها الفاشية - التوسعية؟ سؤال آخر يشترك فيه «علي» مع كثير غيره من «الروائيين» الفلسطينيين. والسؤال هو: ضرورة تقديس الانسان الفلسطيني وتقديمه كجوهر نقي لا يعرف الخيانة. و «علي» عندما يقدم خائنا في روايته فإنه يربط تلك الخيانة باصول الخائن الاولى، «اصله من البانيا»؟ ان هذه الاسئلة تشير الى حدود وعي الكاتب في معالجته للصراع الوطني، وارتباط هذا الصراع مع الصراع الطبقي، كما تشير الى حدود وعيه للايديولوجية الصهيونية وطبيعة دولة اسرائيل.

واخيرا فإن هذه الاخطاء نتجت - كما يبدو - عن هم الكاتب في انتاج عمل روائي له وظيفة وطنية، وفي سبيل هذا الهم غلّب السياسي على الروائي، والاخلاقي على الايديولوجي، اي ظل «مخلصا» لايديولوجيا العمل السياسي المباشرة.

الخزعندار - عدنان عمامة:

في «الخزعندار» نجد شكلا جديدا يحكي قصة المسار الفلسطيني، والشكل هنا يعتمد مفهوم الساخر، ويرجع الوضع المأساوي الى حالة تثير الضحك، او يستعمل الضحك الظاهري ليلقي الضوء على الحدود الحقيقية لوضع مأساوي معين لا يثير في جوهره الا البكاء. ينطلق عدنان عمامة في عمله من مفهوم التعارض: التعارض بين الوطن والمنفى، بين لغة الوطن ولغة المنفى والشتات، بين «تحقق» الانسان في وطنه وضياعه مع ضياع الوطن. وانطلاقا من هذا المفهوم كان عليه ظاهريا ان يعارض بين المأساوي والساخر ويصف الوضع الفلسطيني بلغة مأساوية، لكن المؤلف عمد الى قلب الامور وسلك طريقا جديدا يصبح الضحك فيه اداة تعبر عن ذروة المأساة. ولتحقيق هذا المشروع لجأ الكاتب «بشكل او بآخر» الى استعمال مفاهيم العمل الساخر، فحاول انتاج شخصية تركيبية تعبر في مسارها الفردي عن مسار الشعب الذي تنتمي اليه، وتحكي في معنى حركتها معنى حركة الزمان الذي تتحرك فيه. والشخصية التركيبية في العمل الساخر تحتج على زمان وتحكي شروط الانسان المضطهد، اي انها تواجه ظلم زمانها بسلاح السخرية، تسخر منه ومن نفسها وتحدد وجودها نفيا. والتحديد بالنفي هي سمة الانسان المضطهد المحاصر، الذي ينفي نفسه كي يستطيع المحافظة عليها وكي يستطيع الوصول في شروط لاحقة الى تحديد ذاته بشكل ايجابي.

في كتابة ساخرة تحكي «الخزعندار» عن مصير «الخزعندار الذي ولد في سمخ» وعن

عالم البؤس في «العمرية»، وعن حياة «ابراهيم بن فراعة» و «حميد الطبراني»، تحكي عن خروج الفلسطيني وسباته ومحاولات اليقظة، وعن ذلك الشوق الكابي الى مكان توارى. ومن قراءة السطور نلاحظ طموح الكاتب في اعادة انتاج «متشائل» آخر. ولهذا الطموح سمة ايجابية تتحدد برفض القول المباشر والمضمونية الفجة وبالسعي الى انتاج واقع متخيل او انتاج شكل فني يحكي الواقع من حيث هو شكل، بحيث يكون الشكل هو «المضمون» الحقيقي. ورغم هذه السمة الايجابية فإني استطيع ان اسجل على «الخزعندار» نقدين اساسيين. اولهما هو عدم قدرة الكاتب على التعامل مع الشخصية التي انتجها كشخصية تركيبية بشكل مستمر، اي انه انتج في البداية، ووفقا لمعايير العمل الساخر، شخصية تركيبية(تعبر عن ذاتها وعن غيرها) لكنه بعد ذلك تعامل مع هذه الشخصية كما لو كانت شخصية فردية عادية، لذلك فقد جعل مصير «الخزعندار» كمصير فرد عادي لا يمثل الا ذاته. ان هذا الانتقال من التركيبي – الجماعي الى الفردي – الهامشي كسر في اكثر من مكان بنية العمل الفني، وجعل المفارقات المرتبطة بالشخصية الساخرة مجرد مبالغات بلا معنى، اكثر من ذلك، فقد تحولت شخصيات «الخزعندار»، في اكثر من مكان، الى مجرد شخصيات هامشية ضائعة لا تحكي الا عن قدرها البائس الذي لا يستطيع ان يعبر في هامشيته عن مصير الشعب الفلسطيني. واذا كانت الشخصية الساخرة تحكي في ممارستها خصائص مرحلة وشعب، فإن ارجاع هذه الشخصية الى فرد عادي جعلها تصبح تعبيرا لـ «صعلكة والانحطاط»: «ذهب يفتش عن بعض الليرات وشيء ما يلقيه في دماغه كي يستريح من خواء فيه، ترك الناس يتشاجرون ويدبرون الامور وخرج الى ضاحية المدينة، باع بعض الاغراض واشترى حشيشا وعاد الى العمرية،...، ودخل على فاطمة اكل ودخن ونام». ص:١١٢.ان عدم القدرة على الحفاظ على اتساق الشخصية الساخرة ترك آثاره على بنية العمل المكتوب بأسره. اما النقد الآخر فيتمحور حول «الشخصيات اليهودية: المسكوبية وشبتاي». ان ادخال هذه الشخصيات في العمل المكتوب لا يعود الى ضرورة داخلية املاها العمل نفسه، بل يعود الى نزعة تبشيرية – ايديولوجية جعلت العمل يتراجع. ويتراجع، هنا، تعني ان العمل قد فقد احد العناصر الاساسية التي يقوم عليها كعمل ساخر، لان العمل الساخر يعني تصوير وضع طرفين متنازعين المصالحة بينهما مستحيلة. لذلك قلت ان ادخال شخصية شبتاي جاء عنصرا سلبيا: «ويذكر ابراهيم «شبتاي» الولد الذي لاقاه في «اربد» وعاد الى الناصرة، شبتاي الولد الذي امه يهودية وابوه صياد طبراني، شبتاي الذي قاتل اليهود، وكان ينقل الذخيرة والطعام من الحارة الشرقية الى الحارة الغربية، شبتاي كان ولدا عربيا يحب السمك والعرق واغاني الصيادين، والشجار في الحانات ويكره امه الى حد الموت، شبتاي الذي قاتل اليهود...» ص:٩١.ان ادخال شخصية في عمل روائي يحكي فترة تاريخية محددة لا يستطيع ان يلعب دورا دلاليا الا اذا كان وجوده له معنى في الصراع الذي يحكي هذه الفترة. و«شبتاي» بهذا المعنى نافل لا معنى له، فهو لا يلقي الضوء على طبيعة المرحلة. ان لم يكن يحجب هذا الضوء. مع ذلك يظل «الخزعندار» محاولة في الكتابة تطمح الى قول الجديد والى انتاج صورة للانسان الفلسطيني بعيدة عن التقديس والطهرانية.

مطر في صباح دافيء – سلوى البنا:

تحاول «سلوى البنا» في «مطر في صباح دافيء» ان تبني عملا روائيا يقوم على رجم التجربة الفلسطينية او على رجم شكل معين من الممارسة السياسية في الساحة الفلسطينية، ولتحقيق هذا المشروع تلجأ الى سلسلة القول والحوار و«الحوار الذاتي» بين مثقفة عصابية وطبيب، وبينهما وبين وسط اجتماعي فلسطيني ميسور، حيث يتحقق الحوار في فضاء الليل والامكنة الانيقة والذاكرة المعطوبة والشخصيات المحبطة وشخصيات اخرى تعيش بـ «الثورة». ويمكن القول ان «سلوى» تبدأ روايتها بصفحات جميلة ذات ايقاع مدهش، لكن هذا الايقاع لا يلبث ان يتوارى سريعا لتحل محله كتابة وعظية بسيطة تجتر ذاتها بلا نهاية. وامام اختلاف البداية عن النهاية يطرح سؤال نفسه: ما هو الفرق بين معرفة الواقع وبين وهم معرفة هذا الواقع؟ ويأتي الجواب ويقول: الوهم لا يعطي شيئا لا في الرواية ولا خارج الرواية. ولكن كيف يتجلى هذا الوهم؟

يتجلى الوهم عندما تماثل الشخصية الهامشية ذاتها بالحركة التاريخية للشعب الذي تنتمي اليه،فـ«جان دارك» شخصية معطوبة محبطة تعيش في دائرة ذاتيتها الكسيرة، ورغم الانكسار والاحباط فإنها تجعل من ذاتها مثيلا وتجسيدا لحركة الشعب الفلسطيني كله، اي انها لا تتعامل مع الواقع بل تتعامل معه من خلال علاقاتها به، وهذه العلاقات، في قصورها ومحدوديتها، لا تسمح بمعرفة الواقع. معنى ذلك انها تنطلق من معادلة مستحيلة تقود في النهاية الى انهيار العمل الروائي بأسره.

تلغي الشخصية الهامشية الشعب والواقع، وتجعل من ذاتها بديلا لهذا الشعب وذلك الواقع، ويستمر الالغاء حتى تتحول الذاتية الواهمة الى نقطة البداية والنهاية، وعندما تنغلق الشخصية على ذاتها فإن حركتها وحركة الواقع معها لن تكونا الا حركة دائرية تعيد ذات القول وذات الفعل، اي تلغي كل امكانية فعلية للحركة الروائية. وبسبب هذه الدائرية تتهافت رواية سلوى البنا. والدائرية هنا لا تتم في اطار القول الروائي بل في حدود الرؤيا السياسية والاخلاقية، وعندها تمتد السطور لمناقشة «السياسات الثورية» و«السياسات الانهزامية»، كما يعلو صوت الاحتجاج الاخلاقي وهو يرصد لون الملابس وشكل «النظارات»و«ديكور المنازل». لهذا نستطيع القول ان الرؤيا الاخلاقية هي التي حكمت «مطر في صباح دافيء» وجعلت هذه الرواية تقع في القول المباشر: «اعذرني وحدهم فقراء الجنوب يحق لهم ان يقولوا بأن قضيتنا قضيتهم. وحدهم الذين عاشوا ذات الفصول، احترقوا مع الارض وبها. حملوا مفاتيح بيوتهم كما حملناها قبل اكثر من ثلاثين عاما، وحملوا معها الامل بالعودة تماما كما رافقنا الأمل. الفرق الوحيد هو الزمن. فقط الزمن» ص:٩٥.

ان رواية سلوى البنا هي نموذج ادب الرفض والاحتجاج. والسؤال الادبي لا يدور حول «الرفض والاحتجاج» او حول «الاوهام الذاتية وكتابتها»، بل يدور حول الشكل الادبي، والشكل الادبي هنا يغيب، وتصبح الرواية شكلا آخر للمقالة السياسية

او الاخلاقية، اي تبتعد العملية الادبية ويبقى ركام الكلمات التي تندب واقعا لا تعرفه، وترثي نقاء لا وجود له الا في ذاكرة الكتابة الهامشية.

ان ادب الرفض لا يستحق اسمه او يساويه الا عندما يتقدم كأدب رافض «للأشكال الادبية» الموجودة، ويحاول ان ينتج جديد الادب القادر على الوصول الى الجماهير والتأثير فيها، والقادر ايضا على وعي طبيعة الصراع الوطني ومعناه التاريخي، اما عندما يتحول الرفض الى **رجم التجربة الفلسطينية** في قول سياسي يدور حول نفسه فإنه يستحق عندئذ اسم **ادب الاحباط** والهزيمة. ان ادب «الرفض الحقيقي» يتمثل في ادب اميل حبيبي الذي في كتابته وممارسته السياسية ينتج جديد السياسة والادب معا.

ملاحظات حول الايديولوجيا الروائية

دراسة المركبات الايديولوجية للرواية الفلسطينية لا تشير فحسب الى فنية هذه الرواية او غيابها بل **تومىء** ايضا الى حدود الوعي الايديولوجي في تعامله مع الواقع والتاريخ. وهذا يعني ان الرواية الفلسطينية لا تتقدم كمرآة تعكس حدود الوعي الفني في الوعي الفلسطيني العام بل تنطق ايضا بمركبات هذا الوعي وتناقضه. واذا رجعنا الى هذا الوعي الذي هو حزمة من المركبات الايديولوجية نلمس الظواهر التالية:

١ - **ايديولوجيا الرواية والرواية الايديولوجية:** كل عمل فني من حيث هو كذلك ينتج موقفا ايديولوجيا من العالم، والرواية كجنس فني تنتج هذا الاثر ايضا، وهذا الاثر لا يعني ان الرواية إناء نملأه «ايديولوجيا» بل يعني انها بناء فني يقوم على جملة من العلاقات الفنية التي في ترابطها، من البداية حتى النهاية، تقول «شيئا» في النهاية؛ وهذا «الشيء الايديولوجي» يرى ولا يرى، مضمر، او ان صح القول: ان العلاقات الفنية التي تنتج الرواية لا تتحدد في ذاتها الا في سعيها الى الغاء الايديولوجيا ظاهريا، تلغيها عندما تنتجها، او لا تستطيع انتاجها الا اذا الغتها في عملية الكتابة. ان وعي العمل الروائي كعملية لا تنتج الاثر الايديولوجي الا اذا الغته في الكتابة يعبر موضوعيا عن مستوى معين من الوعي في تعامله مع العالم ومع العالم الفني القائم فيه. هذا الوعي المطلوب غير حاضر في معظم الحالات التي درسناها، وهذا الحضور الغائب يشير الى درجة الوعي الفلسطيني العام او الى الشروط التي تتم فيها الحركة الفلسطينية، اذ ان هذا الوعي في محدوديته خلط باستمرار بين الادب والاعلام، بين التبشير والتنوير، بين الثقافة الجماهيرية وثقافة من اجل الجماهير. وفي هذا الخلط ارجع **الاثر الايديولوجي** الى **الرواية الايديولوجية التي تعتبر** عملية الكتابة الروائية **مناسبة** لطرح الافكار السياسية العامة او المواقف «التنظيمية»، ومعنى ذلك ان الرواية من حيث هي جنس ادبي متميز لم تجد مكانها، احيانا، في حقل الخطابة والدعاوة المباشرة. وبسبب ذلك نجد ركام الاخطاء في بناء الشخصيات، وبناء الرواية وغلبة السرد الوصفي على السرد الروائي، وغلبة اليومي المباشر على التجريد الفني.

٢ - **الذهنية والوهم الايديولوجي:** ترتبط هذه النقطة بسابقتها، فالايديولوجيا

الاعلامية التي تتطور وفق تعليمات ادارية او «اشواق تنظيمية» تصل الى التهويم عندما تعجز عن ادراك الواقع الحقيقي، او عندما تتم بمعزل عن الحركة الجماهيرية التي تصنع التاريخ الفلسطيني. وعندها لا ترسم الرواية الواقع الحقيقي بل الواقع كما يجب ان يكون اي تنسى الحاضر وتضيع في المستقبل او تجاهد لاثبات «الايديولوجيا» دون ان تعبأ لقول الواقع الحقيقي. ينتج عن هذا الوهم الايديولوجي ظاهرتان هما **التبشيرية والنزعة الاخلاقية**. التبشيرية تخلط بين الواقع و «الغائب» وبين الامكانية المجردة والامكانية الفعلية، وتكتب عن ما هو «منشود» كما لو انه تحقق فعلا. مثال ذلك شخصية «شبتاي» في «الخزعندار» التي «تحلم» بـ «تحالف القوى الديمقراطية الفلسطينية واليهودية» من اجل تعايش مشترك، مع ان «هذا التعايش» لا يزال شعارا سياسيا بعيدا كل البعد عن امكانية تحققه. اذا كانت التبشيرية نزوعا مثاليا فإن هذا النزوع يتجلى ايضا في اشكال اخرى: النزعة الاخلاقية في معالجة الصراع و«نسيان» معنى الصراع في ابعاده المادية، وهنا يتجلى القصور الايديولوجي ليس في الامساك بمركبات الصراع بل يمتد بالضرورة ليشمل تركيب الشخصيات الروائية او المبنى العام للرواية: «الفلسطيني الطيب، عصافير الشمال،...»

٣ - **هامشية الراوي والرواية الهامشية**: تقارب هذه النقطة علاقة «الراوي الفلسطيني» بقضية شعبه او بشكل ادق حدود ارتباطه بالجماهير الفلسطينية المناضلة فعلا في سبيل استرجاع الوطن المغتصب. فهذا النضال تكون وتطور وتقدم كحركة شعب، كنضال جمعي، كممارسة جماهيرية. مع ذلك فعندما تأخذ هذه الحركة وتلك الممارسة «شكلها» الروائي، فإن هذا «الشكل» لايلتقطهما في دلالتهما التاريخية بل يرجعهما الى ممارسات اقدار فردية، اي يبدأ الكاتب من الفرد لا من الجماهير. لهذا نجد بعض الروايات التي درسناها تبدأ من «الأنا» من «الذات»، وقد توغل في اوهام الذات العصابية حتى يغيب الشعب وصورته ولا تبقى الا «الأنا» في متاهتها الكبيرة: «مطر في صباح دافئ». ان «تهميش» النضال الفلسطيني روائيا يعبر موضوعيا عن الكاتب الهامشي او عن هامش الواقع الذي يمارس فيه هذا الكاتب او ذاك، وعندما يختزل تاريخ شعب الى حياة الذات الهامشية في الرواية فإن هذه الرواية لا تتكشف الا كرواية هامشية بمعنى مزدوج: هامشية بالنسبة الى الواقع وهامشية بالنسبة الى الكتابة الروائية.

٤ - **كتابة الافكار المجردة**: نتساءل كثيرا عن «منبع الفكر»، ونردد جملة شهيرة: «من اين تأتي الافكار»؟ والسؤال هنا يصح ايضا عن «الافكار الروائية». فالرواية الهامشية تعبر في معناها عن المسافة التي تحكم الكاتب والمكتوب، وتشي باختلاف الممارسة الجماهيرية عن «الممارسة الثقافية» المهاجرة والمعزولة. وفي العزلة والمهاجرة لا يكتب «الروائي» عن واقع الشعب المناضل، بل يكتب عن واقعه «هـ»، اي عن الواقع الذي تخيله في عزلته وفرضه بديلا للواقع الموضوعي، وعندما يتراجع الواقع وتبقى الافكار الهائمة على وجهها حتى تتكسر فيما بعد، ليس على مستوى الممارسة السياسية فحسب بل على مستوى المعايير الروائية ايضا.

٥ – **نزعات مريضة:** نميز بين هذه النزعات نزعتين. الاولى: الغاء الحاضر على حساب الماضي، واذا كان هذا النزوع الى الماضي مفهوما على ضوء او ظلام الحاضر الباهظ، فإن الحاضر لا ينبغي ان يجعل من الماضي ميثولوجيا او شيئا مقدسا: فالمقدس هو الوطن والارض، اما تقديس الماضي فيعني تحويله الى فردوس مفقود والغاء الصراع والتناقض فيه، ورسمه كزمان ديني كامل بذاته ولذاته. ان تقديس الماضي يؤدي منطقيا الى العجز عن فهم الماضي والحاضر. هذا النزوع الديني الى الماضي نجده في «الخزعندار»، وبشكل اقل في «بير الشوم». وقد يتجاوز احيانا الماضي الفلسطيني ويسحب نفسه على الانسان الفلسطيني، وهذه هي النزعة الثانية، فيتقدس، ويغدو كيانا معصوما لا يستطيع الخروج عن ارادة الشعب، واذا خرج ذهب في الموت والجنون او رجع الى اصوله الاولى الغريبة عن الشعب الفلسطيني: «عصافير الشمال، الفلسطيني الطيب،...»

واخيرا، فإن رواية «البدايات» تعبر عن حدودها، وتتجاوز هذه الحدود لانها قبل النضال الوطني الفلسطيني كانت بدايات غائبة، ومع هذا النضال، ولدت كجديد، جديد ينمو ويتطور وسيتقدم مع تقدم النضال الوطني الديمقراطي الذي خاضه وسيخوضه الشعب الفلسطيني بالرغم من الصعوبات والحصار.

عبد الكريم الكرمي (أبو سلمى) حضور يمتد فينا وبنا

على مدى نصف قرن من تاريخ الشعب الفلسطيني كون صوت أبي سلمى ونشاطه السياسي والاجتماعي حضوراً رافق مسيرة هذا الشعب والتزم بها؛ فكان المؤنس في زمن الجفاف والحادي في المسيرات الشاقة، وكان الرائد في أكثر من مجال، وخصوصاً في مجال ربط الشعر الفلسطيني بالقضية الاجتماعية التقدمية بعد أن ربطه كثيرون، وبضمنهم أبو سلمى، بالقضية الوطنية.

والذين اكتسوا بالزغب في ظل هذا الحضور، من تخلف منهم عنه ومن انطلق إلى الأبعد، يعرفون أن للرجل عليهم فضل الريادة ويعترفون بها. وقد كان بالنسبة للأجيال المتعاقبة من مبدعي الثقافة الفلسطينية المعاصرة المصباح الذي يشع النور والدفء معاً، وإن ظل في حياته متواضعاً لا يدل على أحد ولا يتنطح لأي ادعاء ولا يستدرج الدعاية لنفسه عبر الشللية، يتمسك بما لديه ولا ينكر مجهود الآخرين، يعيش عمره ويتم جيله ويفهم المعاصر ويستطيبه، يتعامل مع من في سنه ومع من تفصله عنهم عقود طويلة من السنين بالمستوى ذاته من الألفة والحدب.

وفي غضون ذلك كله، ظل يحمل قضية الوطن ويلوب به هنا وهناك من غير أن يعلن هما سوى همه. وما أقل الذين يعرفون همومه الشخصية، وما أقل الذين من بينهم أطلعوا عليها منه.

وحين انتهى الجميع إلى الإقرار ببعض ما له، ورشحوه للجائزة الدولية التي ظفر بها من اتحاد كتّاب آسيا وأفريقيا، رأيناه أكبر منها! فإذا التكريم يحمله على بذل المزيد من الجهد في الحقل الوطني وهو الذي تجاوز السبعين وعانى ما فاض خلالها من مرارات، وإذا به ينخرط في العمل التنظيمي للاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين ويغدو واحداً من نشطاء جمعية الصداقة الفلسطينية – السوفياتية، وذلك بهمّة يحسدُه عليها أكثر شباب الساحة الوطنية فتوة.

وما هو يغيب الآن، فما أبأس فقر الكلمات حين ندرك عجزها عن الإلمام بالمشاعر! تعتصرنا المرارة فنقول متأسين: إنه قد آن للوتر الذي ظل مشدوداً طيلة سبعة عقود أن يستريح. ونفتقد أُنسه وهديه فنعود لنقول: ماذا لو زادنا، نحن الذين ألفنا أن نأخذ منه حتى نسينا أنه قد يكون بحاجة لشيء!.

أيها العزيز، ها نحن ندرك على نحو أعمق كم أحببناك، ولعلك تثق بأن حضورك يمتد فينا وبنا، وتستريح بعد أن طال العناء.

فيصل حوراني

تقارير

هجوم إسرائيلي جديد فاشل

بعد أن تواصلت اعتداءات القوات الاسرائيلية والميليشيات المتعاونة معها على قرى وبلدان جنوب لبنان طيلة الفترة الماضية [راجع في هذا العدد: المقاومة الفلسطينية عسكرياً] شنت وحدة من الجيش الاسرائيلي فجر يوم ١٧ / ١٠ / ١٩٨٠، هجوماً مركزاً على مرتفعات النبي طاهر والجرمق مما أدى إلى وقوع قتال مواجهة تصدت خلاله القوات المشتركة للقوة الاسرائيلية المهاجمة حتى أرغمتها على التقهقر في ثاني عملية من نوعها خلال شهرين بعد الهجوم الاسرائيلي الذي ارتد عن قلعة الشقيف (أرنون) في الثامن عشر والتاسع عشر من آب المنصرم.

في الساعة الثانية عشرة، منتصف الليل، ١٦ – ١٧ / ١٠ / ١٩٨٠، كان السكون يلف منطقة جسر الخردلي والوديان والشعاب فيها حين سمع هدير محركات الطائرات الاسرائيلية الحربية في الجو. وفجأة، اقتربت من مواقع القوات المشتركة أصوات محركات طائرات هليكوبتر. عندها تيقّنت القوات المشتركة أن العدو بدأ عملية عسكرية في المنطقة، لكن وجهة الطائرات لم تُعرف إلا في الساعة الثانية عشرة وثلاث دقائق، حين حطّت الطائرات في مرتفعات حرش النبي طاهر ومرتفعات الجرمق القريبة من الديشمة والريحان.

وفور سماع أصوات طائرات الهليكوبتر، وحتى لحظة هبوطها كانت القوات المشتركة قد اتخذت مواقع قتالية لها، في مواجهة القوات الصهيونية، علماً بأنها كانت في حالة استنفار قصوى وبشكل دائم، بحكم تواجدها قرب خطوط التماس مع قوات العدو وميليشيات سعد حداد.

وقد حاولت القوات الاسرائيلية تحقيق عنصر المفاجأة للقوات المشتركة بالاستفادة من عاملين هما:

الأول: الدفع بطائرات الهليكوبتر متخفّية بظل أزيز وهدير الطائرات الحربية، بهدف خلط الأصوات والتمويه على القوات المشتركة؛ فلا تتمكن من تمييز أصوات طائرات الهليكوبتر.

والثاني: امتناعها، لأول مرة، عن استخدام القصف المدفعي للتغطية والتمهيد لمثل هذه العملية من الانزال.

وفي المقابل، كتمت القوات المشتركة الانفاس حتى أصبحت القوات الاسرائيلية التي تم إنزالها من طائرات الهليكوبتر تحت مرمى نيرانها، وفي بعض الأحيان على بعد لا يتجاوز عشرين متراً. ثم فتحت النيران من مختلف الأسلحة على قوات العدو المهاجمة، مما أربكها وأفقدها عنصر المفاجأة ودفعها باتجاه

العمل بشتى السبل للتخلص من الشرك الذي وقعت فيه. وقد حاولت هذه القوات الانسحاب باتجاه الطائرات المروحية التي جلبتها، إلا أنها فشلت في ذلك لغزارة النيران التي كانت تطلقها القوات المشتركة، حيث كانت تسمع أصوات الدعوة إلى التراجع وطلب الانقاذ بالقصف المدفعي والصاروخي لتغطية الانسحاب، بينما كانت تتردد أصوات الجرحى بوضوح في أرجاء المنطقة، كما جاء في إحدى البرقيات الواردة من أحد مواقع القوات المشتركة.

وقبل بدء القوات المشتركة بالتصدي، كانت المواقع الأمامية التي اكتشفت عملية الانزال قد نبهت المواقع والدفاعات الخلفية، وكذلك سلاح المدفعية. وبناء على الأوامر الموجهة إليها، فتحت نيرانها خلف خطوط العدو وعلى الطرق التي تسلكها قواته. كما تولت الرد على مصادر مدفعية التحالف الاسرائيلي - الانعزالي. وفي هذا المجال برز بصورة خاصة دور كتيبة المدفعية «السادسة» التي بذلت مجهوداً كبيراً وتميزت رماياتها بالدقة في إصابة الهدف.

ومن المعروف، دائماً، أنه في حالة وقوع أي هجوم يتم إعلام القيادة بذلك، إلا أن القوات المشتركة، وتطبيقاً للخطة الصمت اللاسلكي لاستدراج العدو وإيقاعه في الشرك لم تقم باستخدام أجهزة اللاسلكي لحظة هبوط قوات العدو، وقد ظلت صامتة خلال الساعة الأولى للمعركة، حتى تأكد أن القوات الاسرائيلية شرعت في الانسحاب الفعلي.

بلاغات عن المعركة

أصدر الناطق العسكري باسم القيادة العسكرية للقوات المشتركة تصريحاً هذا نصه:

«قامت قوات العدو الصهيوني عند الساعة الثانية عشرة منتصف ليلة ١٦ - ١٧ / ١٠ / ١٩٨٠، بعملية واسعة عسكرية استهدفت مرتفعات النبي طاهر والجرمق.

«وقد استخدم العدو الصهيوني قوات محمولة بطائرات الهليكوبتر **وقوات مؤللة**، وحاول العدو تحقيق عنصر المفاجأة لمواقع القوات المشتركة، بعدم قيامه بأية رماية باتجاه مواقع القوات المشتركة، إلا أن يقظة القوات المشتركة واكتشافها لقوات العدو على القور أحبطت هدفه في تحقيق عنصر المفاجأة.

«كما تمكنت من استدراج قوات العدو حتى أصبحت في مرمى نيرانها، واشتبكت معها بضراوة مما أوقع خسائر بشرية كبيرة في صفوفها.

«وعندما فشلت قوات العدو في تحقيق عنصر المفاجأة، حاولت الانسحاب، منذ الدقائق الأولى للمعركة، إلا أن التصدي من جميع الجوانب لقوات العدو، أعاق عملية الانسحاب، وأربكها مما أوقع المزيد من الخسائر في صفوفها ولم تتمكن من الانسحاب إلا بعد مرور ثلاث ساعات.

«كما دفع العدو بالمزيد من طائرات الهليكوبتر إلى أرض المعركة للاسراع في عملية الانسحاب، وكثف من القصف المدفعي لمواقع القوات المشتركة ومناطق النبطية - الريحان - العيشية - الجرمق - كفرتبنيت، ورغم ذلك كانت تسمع صرخات واستغاثات جنود العدو، إذ بلغت خسائره المنظورة ٢٧ إصابة بين قتيل وجريح.

«خسائرنا لا شيء، ويجري الآن إحصاء الخسائر التي أحدثها القصف المدفعي في المنطقة الذي بدأ عند الساعة الثانية عشرة والنصف وشمل مناطق كثيرة أبرزها مدينة النبطية والقرى المجاورة لها» (دوناه، ١٧/١٠/١٩٨٠).

ولخّص الناطق العسكري باسم القوات المشتركة نتائج العملية بـ:

* فشل العدو في تحقيق أي هدف من أهدافه؛ إذ لم يستطع احتلال أي موقع للقوات المشتركة، أو حتى الاقتراب منه أو دخوله.

* فشل العدو في إلحاق أي خسائر بشرية، أو مادية بالقوات المشتركة.

* تم إلحاق خسائر فادحة بصفوف قوات العدو لأنها جوبهت بمقاومة شرسة من جانب القوات المشتركة، ومنذ اللحظة الأولى لاكتشاف قوات العدو واستدراجها لتصبح تحت مرمى النيران وفشلها في الانسحاب منذ اللحظة الأولى.

* فشل العدو في إنهاء المعركة بسرعة أمام إصرار القوات المشتركة على إبقاء المعركة مفتوحة؛ إذ استمرت المعركة منذ الساعة الثانية عشرة منتصف الليل وحتى الساعة الخامسة من صباح يوم ١٧/١٠/١٩٨٠ موعد التقاط العدو لآخر خسائره بطائرات الهليكوبتر.

* قام العدو بتغطية أرض المعركة، والمنطقة المحيطة بها، وكعادته؛ بقصف مدفعي كثيف من المدفعية عيار ١٥٥ و١٧٥ ملم ومدفعية الدبابات من مواقع في القليعة والتلال المحيطة بها. (وفا، ١٧ / ١٠ / ١٩٨٠).

رواية العدو الصهيوني للعملية:

أما الناطق العسكري الاسرائيلي، فقد ذكر في أول نبأ له عن العملية، ونقلته وكالات الانباء العالمية، ان وحدات إسرائيلية هاجمت قواعد للفدائيين في شمال غرب الليطاني بلبنان. وان الوحدات الاسرائيلية عادت جميعها إلى قاعدتها سالمة. كما ان الهجوم استهدف قريتي الجرمق وبنيع شتحا. وقد حققت الوحدات الاسرائيلية كل أهدافها. وأصابت مواقع وسيارات ومبان للفدائيين تستخدم كقواعد للانطلاق بعمليات ضد إسرائيل.

ووصف الناطق هذه العملية بأنها تدخل في إطار العمليات الوقائية ضد الفدائيين للحد من عملياتهم ضد إسرائيل (وكالة الصحافة الفرنسية»: «رويتر»: «أ.ب.»، ١٧/١٠/١٩٨٠).

أما الجنرال رفائيل إيتان، رئيس أركان الجيش الاسرائيلي، الذي أشرف بنفسه على العملية الاسلائيلية ضد القوات المشتركة، فقال في تصريح لاذاعة صوت اسرائيل: «ان الهجوم الاسرائيلي الذي حدث ضد قواعد الفدائيين شمال غرب الليطاني كان ناجحاً وحقق أهدافه كاملة. وان نجاح العملية يكمن في خطورتها، ومع ذلك فقد عادت قواتنا محمولة بطائرات الهليكوبتر. (المصدر نفسه).

وتحدثت الصحف الاسرائيلية المسائية، التي صدرت ظهر ١٧/١٠/١٩٨٠ عن العملية فقالت يديعوت احرونوت: «ان الوحدة الاسرائيلية التي هاجمت قواعد الفدائيين تتألف من عناصر لواء غولاني الذي يضم صفوة الجيش، وكذلك تضم وحدات من قوات المظليين، وان القتال أخذ؛ في بعض الأحيان، شكل الالتحام المباشر. (المصدر نفسه).

وقالت «معاريف» المسائية: «ان القواعد التي هوجمت تعود لجبهة التحرير العربية الموالية للعراق، وان الهدفين كانا قريتي الجرمق والشبخة اللتين تبعدان ١١كلم من الحدود الاسرائيلية على سفح جبل العرقوب شمال غرب الليطاني». (المصدر نفسه). وأوردت الصحيفة المذكورة، في سياق سردها لتفاصيل العملية تصريحاً لقائد القوة المهاجمة جاء فيه: «لقد دافع الخصم عن نفسه بقوة». (المصدر نفسه).

وقال راديو العدو، نقلاً عن متحدث باسم القوة الاسرائيلية التي هاجمت مواقع العدو المشتركة: «إن القواعد التي هوجمت كانت تستخدم كثيراً لاطلاق الصواريخ ضد الأراضي الاسرائيلية وضد الجيش المسيحي الذي تسيطر عليه ميليشيات سعد حداد».

كما ذكر أن المباني التي تم تدميرها كانت تستخدم كمخابىء ومستودعات للأسلحة والذخائر والمدفعية. كما دمرت القوات الاسرائيلية عدة مركبات كانت موجودة في هذه القواعد، في القريتين، وان تسعة عشر فدائياً قد قتلوا في العملية. (المصدر نفسه).

درسٌ آخر لا يُنسى

ان نجاح القوات المشتركة في صد هذا الهجوم يؤكد، بين أشياء اخرى عديدة، قوة وسلامة الاستعدادات الجارية لمواجهة الخطر الاسرائيلي في جنوب لبنان، كما يظهر مدى بسالة ويقظة هذه القوات التي تمكنت مرة أخرى من هزيمة لواء غولاني الاسرائيلي الشهير.

وهذا ما جعل الأخ ياسر عرفات القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية يوجه برقية محبة وتقدير للقوات المشتركة فور انتهاء المعركة (وفاء، ١٧/١٠/١٩٨٠).

وفي بيروت، تحدى المحرر السياسي لوكالة الأنباء الفلسطينية «وفاء» القيادة الاسرائيلية أن تشكل لجنة تحقيق جديدة تدعو إليها رئيس الأركان الصهيوني الجنرال رفائيل ايتان وعدداً آخر من الضباط على غرار لجنة التحقيق التي تشكلت في أعقاب فشل عملية الشقيف أرئون في شهر آب المتصرم، للتحقيق مع ايتان وكبار ضباطه في الفشل الذريع الذي تعرضت له العملية الجديدة. وأكد المحرر السياسي ان العملية الاسرائيلية كانت فشلاً ذريعاً لقيادة قوات العدو بحيث انها لم تؤد إلى «إبادة» أي فرد من القوات المشتركة، خلافاً لما زعمه ايتان وكبار ضباطه، بل ان المعركة كانت معركة مشرفة لابطال القوات المشتركة الذين لقّنوا الذئاب الصهيونية الجريحة درساً آخر من الدروس الفلسطينية التي لا تنسى، والتي كان درس الشقيف آخرها لا أخيرها.

عبد الحميد أبو الفتوح

مراجعات

اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة

دراسة ميدانية بإشراف الدكتور سعد الدين إبراهيم

مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - حزيران (يوليو) ١٩٨٠

عرف العصر الحديث، الذي افتتحته الثورة البورجوازية الاوروبية، دخول المجتمع بكامل طبقاته وفئاته معترك الحياة السياسية اليومية، وإن اختلفت درجة المشاركة من فئة لاخرى، ومن وقت لآخر. إلا أن المشاركة العامة كانت سمة أساسية.

واعتبرت الدولة الحديثة، بشكل أو بآخر، تعبيراً عن محصلة الصراعات الاجتماعية ونقطة توازنها إلى درجة صعّدها البعض نحو أنها «فوق الطبقات». لكن هذا لا ينفي تغليبها النسبي لمصالح فئة ما على حساب الفئات الأخرى، كما لا ينفي رؤيتها، في المحصلة، كأداة قمع في أحد وجوهها. ومنعاً من رجحان الأتجاهات السلبية للدولة، التي تضمرها تركيبتها البنيوية، لجأت كافة الفئات الاجتماعية، بتنوعاتها، إلى الانتظام في تعبيرات مهنية (نقابات) وسياسية (أحزاب). لتساعد تلك الفئات نفسها ككل على التوازن مع القوة المنظمة في الدولة والمعبر عنها في مؤسساتها.

وقد شكل الاستعمار الأوروبي، في أحد وجوهه، عاملاً من عوامل دفع البلدان، التي ظلت بعيدة عن حركة العصر، نحو الدخول فيه. وبغض النظر عن تفاصيل آلية تلك العملية وآلامها، فقد كانت المحصلة أن لم يبق شعب من شعوب العالم، بعد حربين كونيتين، إلا وشملته ريح العصر. كما عبرت تلك الشعوب عن نفسها بأشكال تنظيمية، (الدولة والنقابات والأحزاب) واستخدمتها لمواجهة الاستعمار من جهة، ولبناء ذاتها الوطنية من جهة ثانية. كما سادت العالم ثقافة عامة متنوعة، عبرت عن ذاك التداخل، الذي لا تزال تفاعلاته مستمرة.

والمنطقة العربية واحدة من المناطق، التي دفعها الاستعمار نحو العصر الحديث. وترتب عن ذلك مزيج، ما زال في حالة حركة من غير وضوح لمآله. فلا الطبقات الاجتماعية فيه محددة الابعاد، ولا الدولة تعبر عن مزيجه الاجتماعي، إلا في حدود. وأحزابه السياسية اقتصرت على تنظيم النخبة الاجتماعية المثقفة وعلى نشاطها؛ حيث عبرت عن الطبقات الاجتماعية بالنيابة من غير أن تتأكد ما إذا كانت فعلاً تعبر عن تتابع تطور تلك الطبقات، أم أنها كانت تعبيراً عن بيوتوبيا نخبوية محضة. بينما قصرت الفئات الاجتماعية العريضة في المجتمع العربي دورها على قبول ما ينوبها من الحكام والنخب (سلباً أو ايجاباً)، واقتصر تعبيرها عن رأيها على اعتماد (النكتة السياسية) أو تجديد استخدام الأمثال الشعبية في المجالات التي يسمح لها بها التعبير عن رأيها. وقادها مثقفوها (في السلطة وخارجها) عبر الشعارات العاطفية، التي عبرت عن تنوع اتجاهات أولئك المثقفين وعن ينابيع ثقافتهم. إنما لم يكلف أحد خاطره (حاكماً أو حزباً) للاهتمام

ومعرفة آراء تلك الفئات، باستثناء شعب المخابرات، التي تنقل للحكام ما تتداوله العامة، من باب رصدها لقمعها، لا للعمل على أصلاح الخلل، الذي تعاني منه.

انطلاقاً مما تقدم، يمكن القول، إن الجهد، الذي بذله حوالي مائتي باحث عربي موزعين في عشرة أقطار عربية، للتعرف على اتجاهات الرأي العام العربي، عبر دراسة ميدانية شملت عينات من الأقطار العشرة، ومن طبقات اجتماعية متنوعة غطت تنوع تلك الطبقات،لهو جهد جدير بالتقدير. وقد جاء في مقدمة الدراسة أنها «حصاد مجهود علمي دام ثلاث سنوات، وتناولت أهم مسألة تشغل العرب في تاريخهم الحديث ألا وهي قضية الوحدة العربية (ص ١١). وقد أشرف على الدراسة الدكتور سعد الدين إبراهيم وأصدرها مركز دراسات الوحدة العربية.

والدراسة هي الأولى من نوعها في منطقتنا العربية، ومن هنا أهميتها وامتيازها. لذا من الضروري التعامل معها بجدية فيما أصابت به أو أخطأته. فلربما كانت فاتحة نحو دراسات أكثر موضوعية وشمولية للتعرف إلى الرأي العام العربي، الذي يتحدث عنه ويباسمه حكامه ومثقفوه. هذا الرأي العام بالقطع، له آراؤه في كل ما يجري حوله، به وله وعليه.

وسنعرض أولاً الموضوعات التي تناولها الباحثون والنتائج التي توصلوا إليها لنناقش من ثمّ طريقة عملهم ونتائجهم.

(أ) الموضوعات التي تناولها البحث:

الإطار النظري والمنهج (الفصل الأول): بعد مقدمة الكتاب، عرض الباحثون، في الفصل الأول منه، الإطار النظري والمنهج الذي اعتمدوه في بحثهم. ويبررون اتجاههم نحو بحث موضوع القومية العربية بانعدام «دراسة علمية موضوعية لاتجاهات الرأي العام نحو هذه المسألة» (ص ٢٢). والهدف من ذلك البحث اختبار ما اعتبر مسلماً به بالنسبة للقضية القومية فرغم «ما يقال عن أن الوحدة هي مطلب شعبي عربي، فإن الانشغال بموضوعي القومية والوحدة ظل حكراً على المثقفين والسياسيين في الوطن العربي... ان حرص السياسيين والمثقفين على الكلام، وأحياناً العمل، من أجل التضامن أو الوحدة، يأخذ اتجاهات الجماهير كقضية مسلم بها. ولكن هذه القضية، على مدى علمنا، لم تخضع للفحص العلمي التجريبي... ولا بد من المعرفة المقننة لاتجاهات القطاعات العربية الكبرى حيال هذه القضية، التي أخذت إلى الآن كأمر مسلم به» (ص ٢٤ - ٢٥).

ثم يحدد الباحثون عناصر أي اتجاه بثلاثة عناصر مترابطة «عقلاني ووجداني وسلوكي، أي فكر وشعور وعمل» (ص ٢٥). ويرون أن أي «اتجاه نحو قضية معينة لا يمكن النظر إليه في فراغ أو أحادية» (ص ٢٥). لذا بحثوا «إلى جانب دراسة الاتجاه نحو الوحدة... اتجاهات الأفراد نحو المسائل الأخرى القريبة والمتشابكة، من بين هذه الأخيرة... الديمقراطية، التنمية، فلسطين، القوى العظمى (أميركا والاتحاد السوفياتي والصين) الأقليات والدين» (ص ٢٥).

كما اهتمت الدراسة باستكشاف «موضع الفرد أو المكانة التي يشغلها في الأبنية التالية: البناء الطبقي، البناء الأسري، البناء المهني، البناء الديني، البناء الحزبي أو السياسي. مجموعة «المكانات» التي يشغلها الفرد في هذه الأبنية هي التي تحدد في النهاية واقعه الكلي، بما ينطوي عليه من هموم ومشكلات واهتمامات، ودرجة وعيه، وبالتالي تفسر اتجاهاته حيال المسائل العامة» (ص ٢٦).

لذا نهجت الدراسة إلى استكشاف اتجاهات الرأي العام العربي «بطريقة وصفية لعينات ممثلة لهذا الرأي العام» (ص ٢٦). محاولة التعرف إلى «نسبة المؤيدين لفكرة الوحدة العربية من حيث المبدأ، ونسبة المعارضين لها، ونسبة من هم غير مؤيدين وغير معارضين، والتعرف على درجات التأييد والمعارضة» (ص ٢٧).

اضافة إلى وصف الاتجاهات عمد الباحثون إلى «رصد وتفسير التباين في هذه الاتجاهات» (ص ٢٧). ولتحقيق هذه الغاية افترضوا أن هناك تباينات تتحكم فيها شروط وعوامل اضافية أهمها:

«١ - افتراض التباين القطري نحو مسألة الوحدة.

«٢ - افتراض تأثير نسق الأدوار الاجتماعية التي يشغلها الفرد في الهياكل الاجتماعية على اتجاهاتهم نحو مسألة الوحدة.

«٣ - افتراض تأثير الاتجاهات الاخرى على الاتجاه نحو مسألة الوحدة» مثل «اتجاهات الأفراد نحو الصراع العربي - الاسرائيلي، والقوى الدولية الكبرى، وقضية التنمية، ونحو بقية شعوب الأمة» منطلقين من أن «لا بد أن يكون لها تأثير على الاتجاه نحو مسألة الوحدة، والعكس صحيح» (ص ٣٠).

أما منهج الدراسة فاعتمد أسلوب «المسح الاجتماعي». وقد سبق العمل الفعلي اعداد «استبيان» حصرت فيه العناصر الرئيسية، التي رأى الباحثون أنها مدار اهتمام الرأي العام، ثم ترجمت تلك العناصر إلى أسئلة، فحوى «الاستبيان» ٨٢ سؤالاً «منها أربعة عشر سؤالاً مفتوحاً والبقية (٦٨) سؤالاً مغلقاً» ومن هذه الاخيرة احتوى «الاستبيان» على خمسة عشر سؤالاً بسيطاً، لم تتطلب الاجابة عليها سوى (نعم) أو (لا). أما بقية الاسئلة المغلقة (٥٣ سؤالاً) فكانت تنطوي على فئات غير ثنائية (بعضها ثلاثية أو رباعية أو خماسية يختار المبحوث واحدة من بينها» (ص٣٤ - ٣٧).

وتوزعت الأسئلة لتشمل الجوانب التالية:

«١ - بيانات أساسية (١٩ سؤالاً).

«٢ - آراء حول بعض المشكلات العامة (١٢ سؤالاً).

«٣ - اراء عامة حول المحيط العربي الكبير (٢٦ سؤالاً).

«٤ - التفاعل الاجتماعي العربي والتصورات النمطية لشعوب الأمة (١٠ أسئلة).

«٥ - الصراع العربي الاسرائيلي (٨ أسئلة).

«٦ - الدول الكبرى وقضايا الوطن العربي (٤ أسئلة) (ص ٣٩).

وأجرى الباحثون الاستقصاء في ثلاث مستويات:

«الأول هو المعتقدات أو القيم. وهي محددات عقلية وشعورية عريضة ومتعمقة، وشبه ثابتة لدى الأفراد أو الجماعات...

«الثاني هو الاتجاهات. والاتجاه هو التهيؤ للارادة والتفكير والشعور والسلوك نحو مسألة بطريقة معينة.

«الثالث هو الآراء. والرأي هو حالة تفكيرية موقفية مرنة تجاه... مسألة معينة في لحظة زمنية محددة» (ص٤٠ - ٤١).

أما اختبار عينات الدراسة، فقد انطلق نحوه الباحثون من مفهوم أن «الرأي العام... مفهوم زئبقي يصعب، تعريفه رغم كثرة استخدامه... ومن الصعب تحديده وحصره وقياسه اجرائياً في عالم التجربة والواقع اليوميين» (ص ٤١).

وبسبب أن الوطن العربي لم تجر فيه من قبل دراسات عن الرأي العام، يقول معدو الدراسة «كان لا بد... من اعتماد بعض الفرضيات عن حجم وطبيعة الجمهور المهتم بمسألة الوحدة. أهم هذه

الفرضيات، هي أن المهتمين أساساً هم أولئك الذين أوتوا قدراً متوسطا أو عاليا من التعليم يمكنهم من استيعاب ما تنطوي عليه مسألة التوحيد السياسي... ويحسون بتأثيرها أو امكانية تأثيرها على حياتهم أو على مصير أقطارهم بدرجة أو بأخرى سلباً أوايجاباً» لذا قرر الباحثون «أن يكون الجمهور العربي الذي يجري رصد آرائه في هذا الموضوع هو الذي يتكون أساسا من أصحاب التعليم العالي والمتوسط... ولكن رغم الاهمية القصوى لهذا «الجمهور»... فإن مجموعة أفراده... يمثلون نسبة ضئيلة من سكان الوطن العربي لا تتعدى في معظم الأقطار العربية ٢٠٪ من السكان» - والذي خلص إليه الباحثون في افتراضهم هو «أن جماهير الفلاحين والعمال في الاقطار العربية... ما زالت هامشية في تكوين الرأي العام بالمعنى الذي اصطلح عليه العلماء الاجتماعيون» (ص ٤٤ - ٤٥).

واختار الباحثون عيناتهم المبحوثة كعينات احتمالية. كما قسموا المحيط العربي إلى محيطات قطرية «وتقسيم المحيط القطري لكل قطر عربي إلى محيطات قطاعية يشمل كل منها فئة مهنة واحدة. ومن هذا المحيط الفئوي تسحب عينة منتظمة» (ص ٤٦). أما عينتا العمال والفلاحين فلم تسحب كعينات احتمالية، «إنما هي عينات مناسبة مقصودة» (ص ٤٨).

وواجه الباحثون صعوبات، حيث كان المشروع يهدف إلى تغطية الاقطار العربية الواحدة والعشرين. تلك العقبات والصعوبات جعلت - كما يقول الباحثون - «الحصاد النهائي دون الحصاد المستهدف». ويلخصون العقبات إلى:

١. - العقبات السياسية... عدم سماح عدة دول عربية بإجراء الدراسة الميدانية. وكشفت التجربة عن بيئة عربية سياسية شديدة العداء للبحث العلمي الميداني، وعميقة التشكيك في أي عمل موضوعي جاد، ما دام لم يصدر هذا العمل عنها نفسها أو عن أحد أجهزتها الموثوق بها.

٢. - عقبات في توفر الكوادر.

٣. - صعوبات منهجية... عدم الاتساق في الالتزام بالقواعد العامة لاختيار العينات.

٤. - توافيت الدراسة الميدانية والتصورات السياسية في الوطن العربي» (ص ٥٥).

ويرى الباحثون أن دراستهم حوت مثالب في المحصلة أهمها:

١. - مثالب ادارة القياس.

٢. - مثالب تمثيل العينات للمحيط العربي الكبير... وجاءت معظم العينات من النوع المقصود المناسب» (ص ٥٧).

وفي المحصلة، اقتصر البحث الميداني على عشرة أقطار عربية هي: المغرب، تونس، مصر، السودان، اليمن الشمالي، الكويت، قطر، لبنان، الأردن، فلسطين.

وبعد ان استعرض الباحثون في الفصل الأول مسلمات الفكر القومي العربي؛ وسجلوها كافتراضات اختبارية، وبعد أن عرضوا منهج بحثهم، وطريقة اختيار العينات المبحوثة، ووضع «استبيان» البحث، وبعد ذكر الصعوبات التي واجهت الباحثين والمثالب التي سجلوها على دراستهم، ينتقلون في الفصول اللاحقة إلى قراءة نتائج البحث التي أفادت بها «الاستبيانات». وقد أسهبنا في استعراض الفصل الأول لأنه كرس محصلة خبرة الباحثين المكتبية والميدانية.

١ - **بعض المحددات الرئيسية للوطن العربي:** (الفصل الثاني): احتل هذا الموضوع الفصل الثاني من الكتاب. وقدم له الباحثون بالقول: «للوطن العربي محددات موضوعية تمتد عبر المكان من الخليج العربي إلى المحيط الاطلسي، وتمتد بعمق الزمان من ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي... إلى الأحداث في هذا القرن العشرين» (ص ٧١).

ويعرض الباحثون المصطلحين الشائعين عن الوطن العربي بالقول: «هناك مصطلح الوطن العربي الذي يفضله القوميون العرب لوصف بلادهم الممتدة من المحيط إلى الخليج... أما مصطلح العالم العربي فهو أكثر حياداً وشيوعاً» (ص ٧٢).

وفي حصيلة الاستفسار عن وجود وطن عربي من عدمه، حصل الباحثون على النسب التالية: «٧٨,٥٪ يعتقدون بوجود كيان حضاري بشري يسمى بالعالم العربي؛ ٩٪ لا يعتقدون بوجود عالم عربي؛ ١٢٪ غير متأكدين من وجود أو عدم وجود ذلك الكيان» (ص ٧٢).

أما تصورات المبحوثين عن سكان العالم العربي، فقد سجلت نتائج البحث النسب التالية:

«٧٨٪ يعتقدون بأن سكان الوطن العربي يشكلون أمة واحدة، منهم ٥٠٪ يعتقدون بالتجانس فيما بين السكان و ٥٠٪ يعتقدون بالتنوع؛ ٨,٥٪ يعتقدون بأن سكان الوطن العربي ما هو إلا أمم وشعوب مختلفة لا تربطها سوى روابط ضعيفة؛ ١٣,٦٪ ليست مع أي من المفهومين» (ص ٧٤).

وعن الهموم الكبرى للوطن العربي، فقد حدد المبحوثون مشكلتين رئيستين:

الأولى هي الخلافات والانقسامات العربية. «كان هناك أكثر من ٣٢٠٠ استجابة ٢٨٪ تدور حول ضجر المواطنين العرب من الخلافات بين الحكام والحكومات العربية». وقد سجل الباحثون ملاحظة بعض المبحوثين منها قول أحدهم «ان آفة العرب هي حكامهم وليس شعوبهم» (ص ٧٥).

الثانية هي، الصراع العربي – الاسرائيلي «فقد ورد ذكرها في ٢١٪ من الاستجابات، بل ان الفحص المكتبي لهذه الاستجابات يوضح أنها المشكلة الأولى في الضمير العربي... ان معظم من ذكروا الخلافات والانقسامات العربية كمشكلة أولى كانوا يربطون بينها وبين التعثر في ادارة الصراع العربي الاسرائيلي. لذلك نجد أن المشكلتين معاً تحظيان بحوالي ٧٠٪ من مجموع الاستجابات» (ص ٧٥).

أما ما تبقى من المشكلات الأخرى التي طرحها الباحثون على المبحوثين «فلم تحظ أية مشكلة أخرى بأكثر من ١٠٪ من هذه الاستجابات... مشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي ٩,٢٪... الهيمنة الأجنبية ٨,١٪... التفاوت الطبقي والمعاناة الاقتصادية للكادحين ٦,١٪... غياب الممارسة الديمقراطية ٥,٤٪» (ص ٧٤ – ٧٦).

ولقد اختلفت نسبة الاستجابات من قطر لآخر، فنسبة من يقرون بوجود وطن عربي كانت في اليمن ٩٠,٩٪، مصر ٨٥٪ السودان ٨٤٪ قطر ٨١,٥٪ الأردن ٧٩٪ الكويت ٧٨٪ تونس ٧٥٪ فلسطين ٧٢٪ المغرب ٧٠٪.

أما نسبة من لا يقرون بوجود أمة عربية فقد جاءت نسبها موزعة حسب الأقطار كما يلي: ٢١٪ لبنان، ١٠,٨٪ المغرب ٨,٥٪ مصر والسودان، ٨,٢٪ قطر، ٧,٨٪ تونس، ٦,٩٪ فلسطين، ٦,٧٪ الأردن، ٤,٦٪ الكويت، ٣,٢٪ اليمن». كذلك نلحظ تلك التباينات القطرية حيال تحديد أولوية المشكلات التي يواجهها العالم العربي. وقد أورد الباحثون جداول تفصيلية عن تلك النسب (راجع جداول الفصل الثاني موزعة بين ص ٧١ – ١٠٢). كما ضم الفصل الثاني تحديد التباينات الهيكلية بين المبحوثين سواء بالنسبة للأعمار أو المهن، أو مستويات التعليم.

٢ – **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة التوحيد السياسي (الفصل الثالث):** في الفصل السابق حدد الباحثون احساس مبحوثيهم بالانتماء القومي ودرجته، وفي الفصل الثالث عمد الباحثون إلى معرفة «إلى أي مدى، يترجم المبحوثون احساسهم بالانتماء وشعورهم القومي إلى آراء واتجاهات حيال مسألة الوحدة العربية. فإذا كانت القومية فكرا وشعورا واحساسا، فإن التوحيد السياسي هو سلوك وفعل وممارسة» (ص ١٠٥).

وقد بدأ الباحثون استطلاعهم لمعرفة مدى إلمام المبحوثين بمشروعات التوحيد التي حصلت في العالم العربي. وتبين نتيجة «الاستبيان» أن ١٨٪ لا يعرفون أيا من مشروعات التوحيد، و ٨٠٪ ذكروا بعض تلك المشروعات. ومن ذكروا بعض تلك المشروعات توزعت نسبهم على الشكل التالي: «١٥٪ ذكروا مشروعا واحدا صحيحا؛ ٥٢٪ ذكروا مشروعين؛ ١٣٪ ذكروا ثلاثة مشروعات؛ ٢٪ ذكروا أربعة مشروعات أو أكثر. وكان القاسم الأعظم بين هذه المشروعات... مشروع الجمهورية العربية المتحدة» (ص ١٠٧).

أما تقييم المبحوثين لمشروعات الوحدة فقد جاءت نتائجها كما يلي: «٢٥٠٪ منهم ذكروا أن تلك المشروعات جلبت من المشكلات أكثر مما حققت من المزايا؛ ٢٣٪ ذكروا أن المثالب والمزايا في تلك المشروعات كانت متساوية؛ ٤٢٪ سجلوا أن مزايا الوحدة تفوق مشكلاتها» (ص ١١٢).

بعد ذلك، انتقل الباحثون إلى التعرف على موقف المبحوثين من مسألة قيام الوحدة العربية. وقد «عبر المبحوثون بوضوح... بأن التحديات والمشكلات التي تواجه أقطارهم والتي تواجه الأمة العربية لا يمكن التغلب عليها باستجابات قطرية منفردة» (ص ١١٩ – ١٢٠)؛ فقد أقر ٩٦٪ من المبحوثين بأن أقطارهم تواجه مشكلات كبيرة اقتصادية واجتماعية وسياسية، وقال ٧٧٪ منهم أن «أقطارهم لا تستطيع مواجهة أو حل هذه المشكلات بمفردها... وفي حاجة إلى مساعدة أقطار عربية أخرى... بينما ذكر ٥٩٪ أقطارا غير عربية يمكن أن تساعدها» (ص ١٢٠).

وقد قال «٨٢٪ من المبحوثين بضرورة التعاون الأوثق مع بعض الأقطار العربية، وذكر ٨٢,٥٪ أن مستوى التعاون الحالي يقصر بكثير عما هو مطلوب» (ص ١٢٢).

أما أشكال التوحيد التي حددها المبحوثون، فقد جاءت نسبها على حسب الترتيب التالي: «٥٧٠٪ يرون أن الاتحاد الفيدرالي هو الشكل الأنسب والأمثل للتعاون» و ٢١٪ قرروا أنهم مع الوحدة الاندماجية، بينما فضل ١٨٪ المستوى الحالي القائم في إطار الجامعة العربية، وفضل ٤٪ عدم وجود أي تعاون» (ص ١٢٢).

وبالجمع بين مؤيدي التوحيد الفيدرالي والوحدة الاندماجية يصبح المجموع ٧٨٪. وقد جاء الترتيب القطري على الشكل التالي: «فلسطين ٩٥,٢ ٪، الأردن ٩٣,٨٪، الكويت ٩٢,٦٪، اليمن ٩١,٩٪، تونس ٩٠,٩٪، قطر ٩٠,٩٪، المغرب ٧٧,٧٪، مصر ٧٢,٦، لبنان ٦٩,٤٪، السودان ٥٧,٨٪» (ص ١٢٣ – ١٢٤). واضافة إلى التباينات بين الاقطار وضح بعض التباين بين المستويات المختلفة المهنية والتعليمية.

وعن الشكل الذي يفضله المبحوثون لقيام الوحدة فقد جاءت النسب كما يلي: «٤٤٪ مع التوحيد السياسي التدريجي؛ ٢٨٪ مع بتحفظ؛ ١٨٪ ضد التوحيد السياسي» (ص ١٣٠).

وطرحت على المبحوثين مسألة التدرج الاقليمي في عملية التوحيد السياسي فكانت النتيجة كالتالي: «٣٠٠٪ يوافقون على التوحيد الاقليمي؛ ٢٨٪ ضد؛ ٤٢٪ وافقوا بتحفظ» (ص ١٣٣).

وعن شروط التجانس بين الأنظمة كأساس للتوحيد السياسي، وافق «١٥٠٪ على المقولة بشدة وعارضها ٦٠٪ واتخذ موقفاً وسطا منها ٢٥٪» (ص ١٣٧).

أما عن علاقة كل من الإسلام والعلمانية بقضية الوحدة العربية، فقد قال «٥٩٠٪ من المبحوثين أن الدين الإسلامي من أهم عوامل الوحدة بين الشعوب العربية وعارض ذلك ١١٪، بينما وافق عليه باعتدال ٢٩٪» (ص ١٤٠). وعن الوحدة العربية كأساس لوحدة إسلامية «وافق ٣٦٪ وعارض ٣٧٪ واتخذ موقفا وسطا بين الموافقة والتحفظ ٢٧٪» (ص ١٤١).

أما عن العلمانية كأساس للتوحيد العربي فقد وافق بشدة «٢٢,٣٠٪ وعارض ٣٢,٢٪ واتخذ موقفا وسطا ٢٥٪» (ص ١٤٤).

وأنهى الباحثون الفصل الثالث بإجراء مقارنة بين أسس التوحيد السياسي. فجاءت نتائجهم كما يلي:

١. – التوحيد العربي على أساس اسلامي ٢٩,٣٪.

٢. – التوحيد العربي على أساس التدرج الدستوري ٢٢,٧٪.

٣. – التوحيد العربي على أساس علماني لا ديني ١٤,٣٪.

٤. – التوحيد العربي على أساس التدرج الاقليمي ٨,٧٪.

٥. – التوحيد العربي على أساس تجانس الأنظمة الحاكمة ٦,٧٪

٦. – أسس أخرى متناثرة اقترحها المبحوثون ٢١,٣٪، (ص ١٤٥ – ١٤٦).

٣ – اتجاهات الرأي العام نحو الوحدة – التوقيت. العقبات. المصالح. الوسائل (الفصل الرابع): قدم الباحثون لهذا الفصل بالتذكير بأنهم يعرضون «اتجاهات وآراء مواطنين من قطاعات جماهيرية واسعة وليس لرأي واتجاهات الصفوات الحاكمة. ولا بد أن نتذكر أن القرارات فيما يتعلق بالمسائل التي نعرض لها هنا تزال في أيدي هذه الصفوات... مع التسليم بصحة القول، بأن أحداً لا يستطيع أن يخدع كل الناس كل الوقت في كل المسائل». (ص ١٥١).

وقد اختار الباحثون لتقدير المدى الذي يفضل فيه المبحوثون قيام عملية التوحيد ثلاث مراحل هي، الفوري أو في مدى لا يتجاوز خمس سنوات، والمتوسط أو في مدى لا يتجاوز العشر سنوات، والبعيد أو في مدى يصل إلى عشرين سنة. وقد جاءت نتائج الاستقصاء كالتالي:

٤١٪ مع أن تتحقق الوحدة على مراحل زمنية خلال العشر سنوات القادمة.

٢٦٪يرغبون في توحيد سياسي فوري أو في مدى لا يتجاوز خمس سنوات.

٢٣٪ يرغبون أن يتم هذا التوحيد على مراحل زمنية طويلة المدى تصل إلى عشرين سنة». (ص١٥٢).

وطرح الباحثون على المبحوثين تبيان عقبات الوحدة. فجاءت النتيجة كالتالي:

١. – القوى الخارجية، قال ٥٨٪ من المبحوثين أنها عقبة ووافق عليها جزئياً ٢٧٪ بينما عارض ذلك ١٥٪.

٢. – النخبات العربية الحاكمة قال ٥٤٪ أنها عقبة، وقال بذلك جزئياً ٣٣٪ ولم يوافق عليها ١٣٪.

٣. – انخفاض الوعي السياسي للشعوب العربية، قال ٣٤٪ من المبحوثين أنه معرقل لقيام الوحدة ووافق على ذلك جزئياً ٤٢٪ بينما رفضه ٢٥٪.

٤. – الشعوب العربية كعامل معرقل في طريق قيام الوحدة العربية، وافق عليه ١٠٪ من المبحوثين ووافق جزئياً ٢١٪ ورفض ذلك ٦٩٪». (ص ١٦٥).

أما بالنسبة للقوى الخارجية المعرقلة للوحدة، فقد «استجاب للاجابة من المبحوثين ٦٠٪. وحدد منهم ٦٠٪ الولايات المتحدة كعدو أول، واختلفت النسبة من قطر لآخر فكانت لدى الفلسطينيين ٨٥٪ والكويت ٨٢٪ ولبنان ٨٢٪ والمغرب ٨١٪ واليمن ٧٨٪ ومصر ٣٥٪ والسودان ٤٢٪ وقطر ٥٩٪.

وحدد ٣٦٪ من المستجيبين الاتحاد السوفياتي كعدو أول. وكانت النسبة الكبرى لدى المصريين ٦١٪ والسودانيين ٥٣٪ أما باقي الأقطار الأخرى فلم تتجاوز النسبة ١٧٪.

وحدد اسرائيل كعامل أول معرقل للوحدة ٤,٢٪، بينما ذكر دولاً أخرى ١,٧٪ من المستجيبين». (ص ١٧٣).

أما بالنسبة لفوائد الوحدة ومردودها، فقد قال «٦٩٪ من المبحوثين أن الوحدة ستعود عليهم بالنفع شخصيا. وقال ٤٪ أنها ستعود عليهم بالضرر، بينما قال ٢٧٪ أنها لن تنفعهم أو تضرهم». (ص ٢٠١).

وعن فائدتها للأجيال المقبلة، قال «٨٢٪ أنها ستعود على أبنائهم بالنفع، وقال ٤٪ أنها ستضر أبناءهم، بينما قال ١٥٪ أنها لن تنفعهم ولن تضرهم». (ص ٢٠٢).

وطرح الباحثون على المبحوثين مسألة اختيار وسائل التوحيد، بالعنف العسكري أم بالاسلوب الديمقراطي. «فعارض العنف العسكري ٨٤٪ ووافق عليه كليا أو جزئيا ١٦٪». (ص ٢٠٦). أما بالنسبة للديمقراطية كوسيلة للتوحيد «فقد وافق عليها ٧٨٪ بشدة، ووافق عليها جزئيا ١٧٪». (ص ٢١٠).

وعن مسألة ترك الوحدة للأجيال المقبلة «وافق على ذلك ١١٪ ورفضها ٦١٪ واتخذ موقفا وسطا منها ٢٨٪». (ص ٢١١).

٤ – من يتحد مع من بين الأقطار العربية (الفصل الخامس): في هذا الفصل يعمد الباحثون إلى قياس اتجاهات الرأي العام في كل قطر من الاقطار العربية العشرة، ميدان البحث، ومقدار جاذبية كل قطر نحو الأقطار الأخرى، ومن هي الأقطار التي يفضل المبحوثون أولوية الاتحاد معها.

وقد حصل الباحثون على نتائج عن امكانية اتمام الوحدة بين قطر كل من المبحوثين وأقطار عربية أخرى في المستقبل القريب، وجاءت كالتالي: «قطر ٧٩٪، اليمن ٧٤٪، مصر ٦٦٪، الكويت ٦٣٪، تونس ٥٥٪، السودان ٥٤٪، الأردن ٥٢٪، لبنان ٣٢٪، فلسطين ٢٦٪، المغرب ٤٨٪». (ص ٢١٨).

أما عن مسألة القطر الذي يفضل المبحوثون الاتحاد معه، فقد قام الباحثون بإعداد مقياس حساب الجاذبية على أساس نسبة التكرارات التي حصلت عليها بعض الاقطار، ثم على أساس ترتيب الأولويات (٣,٢,١) وتحويل النسب إلى نقاط. فحصل الباحثون على نتائج أسموها تحت عنوان المسافة السياسية بين الأقطار العربية. وجاءت النتائج في الأقطار العشرة كالتالي:

١ – الأردن ينجذب نحو سوريا ٢٩٥ نقطة، العراق ٧٤ نقطة، مصر ٧٢ نقطة السعودية ٦٨ نقطة، لبنان ٣٦ نقطة.

٢ – فلسطين ينجذب نحو الأردن ٢٢٨ نقطة، سوريا ٢٠٠ نقطة، لبنان ٦٠ نقطة، العراق ٤٨ نقطة، مصر ١٠ نقاط.

٣ – لبنان ينجذب نحو سوريا ٢٨٥ نقطة، الأردن ١٥٠ نقطة، العراق ٧٨ نقطة، فلسطين ٣٦ نقطة، الكويت ١٠ نقاط.

٤ – الكويت ينجذب نحو السعودية ١٦٩ نقطة، البحرين ٩١ نقطة، الامارات ٦٤ نقطة، العراق ٥٤ نقطة، سوريا ٤٨ نقطة، الأردن ٤٧ نقطة.

٥ – قطر ينجذب نحو السعودية ١٨٦ نقطة، الامارات ١٤٢ نقطة، الكويت ١٢٨ نقطة، البحرين ٦٨ نقطة، مصر ٦٧ نقطة.

٦ – اليمن الشمالي ينجذب نحو اليمن الجنوبي ٣٠٩ نقاط، السعودية ٧٢ نقطة، مصر ٣٤ نقطة، الكويت ٢٥ نقطة، السودان ٢٢ نقطة.

٧ – مصر ينجذب نحو السودان ٢٥٠ نقطة، ليبيا ٩١ نقطة، السعودية ٨٦ نقطة، سوريا ٧٧ نقطة، الكويت ٢٢ نقطة.

٨ – السودان ينجذب نحو مصر ٢٨٩ نقطة، ليبيا ١٢٢ نقطة، السعودية ١٠٤ نقطة، الصومال ١٦ نقطة.

٩ – تونس تنجذب نحو ليبيا ٢٧٦ نقطة، الجزائر ١٩٤ نقطة، المغرب ٨٩ نقطة، مصر ٢٠ نقطة، السعودية ٥ نقاط.

١٠ – المغرب ينجذب نحو الجزائر ١٧٧ نقطة، موريتانيا ١٤٩ نقطة، تونس ١٤٤ نقطة، ليبيا ٤٤ نقطة، السعودية ١٩ نقطة». (ص ٢٣٢ – ٢٤١).

ويخلص الباحثون إلى استنتاج مفاده، أن دوافع «اختيار مجموعات قطرية لبلدان معينة تبدو محكومة بثلاثة عوامل رئيسية هي الجوار والحجم أو درجة الثراء». (ص ٢٤١ – ٢٤٢). كما يلاحظون وجود درجة من التمركز الاقليمي حول أقطار محددة. ففي دول المشرق تأتي سوريا في مقدمة تلك الدول، وفي الخليج والجزيرة تأتي السعودية في المرتبة الاولى، وفي وادي النيل مصر، وفي دول المغرب العربي ليبيا.

٥ – **الشعب العربي – التفاعل الاجتماعي والصور القومية** (الفصل السادس): حاول الباحثون في هذا الفصل التعرف إلى المشكلات الاجتماعية والنفسية التي تثيرها قضية الوحدة. وبعد التعرف إلى علاقات المبحوثين بالعالم والاقطار العربية، انتقل الباحثون إلى سؤال مبحوثيهم عن أفضل الشعوب العربية. فجاءت الاجابات كما يلي:

١ – الاردن، ٤٤,٢٪ الشعب الاردني،	٢٨,٨٪ الشعب الفلسطيني
٢ – فلسطين، ٨٠,٢٪ الشعب الفلسطيني	٤,٦٪ الشعب الجزائري
٣ – لبنان، ٥٣,٣٪ الشعب اللبناني	١٤,١٪ الشعب السوري
٤ – الكويت، ٥٣,٣٪ الشعب الكويتي	١٦,٢٪ الشعب الفلسطيني
٥ – قطر، ١٦,٧٪ الشعب السوري	١٦,٧٪ الشعب السعودي ٨,٣٪ الشعب الجزائري
	٨,٣٪ الشعب القطري
٦ – اليمن، ٢٨,٤٪ الشعب المصري	٢٣,٦٪ الشعب اليمني
٧ – مصر، ٧٩,١٪ الشعب المصري	٧,١٪ الشعب السعودي
٨ – السودان، ٦٠,٧٪ الشعب السوداني	١٥٪ الشعب المصري
٩ – تونس، ١٩,٩٪ الشعب التونسي	١٤,٥٪ الشعب الفلسطيني
١٠ – المغرب، ٢٢,٩٪ الشعب المغربي	٢١,٥٪ الشعب الفلسطيني

ولو رصدنا تكرار الاختيار الثاني لوجدنا أن الشعب الفلسطيني قد حصل على أربع تكرارات». (ص ٢٧١ – ٢٧٢). ويخلص الباحثون من النتائج السابقة إلى:

«– الظواهر السلبية التي كشف عنها البحث سيادة اتجاه التمركز حول الذات بالنسبة لكل المجموعات القطرية تقريبا». (ص ٢٧٥). ويعللون هذه الظاهرة بـ « – هذا الاتجاه نحو التمركز حول الذات، لو تعمقنا البحث لأدركنا أنه في الواقع محصلة سياسة تعليمية واعلامية وثقافية تتبعها الاقطار العربية في الوقت الراهن». (ص٢٧٥).

٦ – **الاتجاهات ازاء القضية الفلسطينية وحل الصراع العربي الاسرائيلي** (الفصل السابع): انطلاقا من نتائج الفصل الثاني، حيث وضع المبحوثون القضية الفلسطينية في صدر الهموم والمشكلات الكبرى للوطن العربي، عمد الباحثون إلى استجلاء آراء المبحوثين حول هذا الموضوع. وقد حدد الباحثون المتحاملين مع هذه القضية في الوطن العربي بثلاثة مستويات:

«المستوى الأول، رؤية الصراع لدى الصفوة السياسية العربية.

«المستوى الثاني، رؤية الصراع لدى الباحثين العرب.

«المستوى الثالث والاخير، رؤية الصراع لدى الجماهير العربية أو الرأي العام العربي». (ص ٢٧٩).

وبعد استعراض المستوى الاول يخلص الباحثون إلى نتيجة مفادها أن «الصفوة السياسية العربية أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أنها في فترات متعددة وحاسمة من مراحل الصراع العربي – الاسرائيلي، عجزت عجزا واضحا عن حشد وتعبئة الجماهير العربية للارتفاع بمستوى الصراع بكل جوانبه العسكرية والسياسية والاقتصادية والحضارية». (ص ٢٨٢).

أما بالنسبة للمستوى الثاني فقد استخلص الباحثون نتيجة تقول: «ان الباحثين والعلماء كثيراً ما يسخرون في سبيل القيام بحملات دعائية لصالح النظام السياسي، الذي يعيشون بين ظهرانيه». (ص ٢٨٣).

أما بالنسبة للمستوى الثالث، فقد عمد استطلاع الباحثين إلى التعرف على آرائهم تجاه المشكلة الفلسطينية والحلول التي يرونها الانسب لحلها. فجاءت نتائج الاستقصاء أن ٩٩,١٠٪ من الفلسطينيين و ٩٥,٤٪ من الأردنيين و ٩٥٪ من اليمنيين و ٩١,٧٪ من الكويتيين و ٩٠,٩٪ من القطريين، و ٩٠,١٪ من التونسيين و ٨٤,٨٪ من المصريين و ٨٣,٥٪ من اللبنانيين، و ٨٢٪ من السودانيين، يعتبرونها مشكلتهم الشخصية». (ص ٢٨٨ – ٢٨٩).

أما بالنسبة لما إذا كانت المشكلة الفلسطينية تمس مباشرة أقطار المبحوثين، فقد أجاب بنعم ٩٩,٧٠٪ من الفلسطينيين و ٩٩,٢٪ من الأردنيين و ٩٧,٤٪ من اللبنانيين و ٩٥,٢٪ من القطريين و ٩٠,٨٪ من المصريين و٩٠,٦٪ من اليمنيين و ٩٠,٥٪ من الكويتيين و ٨٩,٢٪ من المغاربة و ٨٠,١٪ من التونسيين و ٧٣,٤٪ من السودانيين». (ص ٢٩٠)، وعما إذا كان توحيد الصف العربي يلعب دورا هاما في حل المشكلة الفلسطينية، تراوحت اجابات المبحوثين في الاقطار العشرة ميدان البحث، بنعم بين «٩٠٪ – ٩٨٪ من المبحوثين». (ص٢٩٤).

وطرح الباحثون على المبحوثين وسائل حل المشكلة الفلسطينية. وقدجاءت الاجابات على تلك الوسائل وفق النسب التالية:

- ٢٥,٥٪ مع الثورة العربية الشاملة والوحدة العربية وحرب تحرير شعبية ضد اسرائيل.
- ١٢,٦٪ مع استخدام القوة العسكرية المنظمة ضد اسرائيل.
- ٢,٤٪ مع اللجوء إلى الامم المتحدة والرأي العام العالمي.
- ١٥,٤٪ مع الاقناع والتفاهم والتعاون مع اسرائيل.
- ٢,٤٪ مع ترك الفلسطينيين وحدهم يفعلون ما يرونه». (ص ٣٠٨).

وعن الاستراتيجية العربية التي اختارها المبحوثون لتسوية الصراع جاءت النسب كالتالي:

- ٢٨٪ ترى استرجاع الأراضي المحتلة وانشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة». (ص ٣١٠).
- ٢٣٪ ترى التوجه للتسوية السلمية على أساس قرار ٢٤٢ مقابل الاعتراف باسرائيل». (ص ٣١٤).
- ٢٠٪ ترى الطريق الواجب اتباعها يتمثل في الاستعداد لهزيمة اسرائيل ونصفية الوجود الصهيوني نهائيا». (ص ٣١٤).

أما بالنسبة للتمييز بين اليهود واليهودية وبين اسرائيل والصهيونية، فقد وافق «٦٠٪ من المستجيبين على التمييز بين الاثنين». (ص ٣٢٠)، ويخلص الباحثون إلى استنتاج مفاده أن «المشكلة الفلسطينية، تظل محورية بالنسبة للأفراد وللاقطار العربية على السواء، وبؤرة الاهتمام المكثف هذا هو في حد ذاته معيار من معايير الوحدة العربية». (ص ٣٢٥).

٧ - **الهموم والتحديات** (الفصل الثامن): لخص الباحثون، في ختام دراستهم النتائج التي توصلوا إليها من استطلاع الرأي العام حول الفرضيات التي طرحها الباحثون في بدء البحث. ووصلوا إلى أن «ما كشفت عنه هذه الدراسة الميدانية صراحة... وما كشفت عنه ضمنيا... يبدو أن القضايا الآتية ستشغل الساحة العربية في غضون الثمانينات:

- ازدياد المخاطر الخارجية والصراع بين القوتين الأعظم للسيطرة على الوطن العربي.
- ازدياد تعقيد العلاقة بين الدين والدولة.
- الصراع بين اغنياء العرب وفقرائهم.
- تفجر الصراع الطبقي الداخلي في عدة أقطار عربية.
- المسألة الديمقراطية والثورة ضد أنظمة الحكم المتسلطة.
- المسألة الطائفية وقضية الأقليات عموما». (ص ٣٢٨ - ٣٢٩).

وفي ختام البحث ثبت الباحثون كملحق استمارة البحث التي جاءت بين الصفحات ٣٤١ - ٣٦٠ من الكتاب.

ب ملاحظات أولية على الدراسة:

لقد استفضنا في عرض مادة البحث، ودونا النتائج الرقمية التي توصل إليها الباحثون، إلى الحد الذي تسمح به مساحة العرض، بشكل يساعد على معرفة أهم القضايا التي عالجها الكتاب والنتائج التي تم التوصل إليها. وكان بالامكان الاكتفاء بالنتائج التقريرية التي أوردها الباحثون في ختام كل فصل، إلا أننا وجدنا في الاستفاضة بالعرض سبيلاً لتقديم الكتاب إلى أوسع عدد من الناس. إذ أن مثل هذا العمل يكتسب أهمية خاصة، فهو الأول من نوعه في وطننا العربي. ونتائجه لا تقل أهمية عن كونه أحتل مركز الريادة في هذا المجال. ومنعا من الانسياق وراء النتائج الرقمية، التي ثبتها الباحثون في الكتاب كحصيلة لاستمارات الاستطلاع، لا بد من تسجيل ملاحظات أولية على تلك النتائج وطريقة عمل الباحثين، تلافيا لما يمكن أن يبنى على تلك النتائج أولاً، ومحاولة لتوضيح سلبية البحث، كي يؤخذ الأمر بالاعتبار في حالة اجراء بحوث أخرى. وكان بودنا لو نجري قراءة تفصيلية للبحث توازي على الأقل مساحة العرض، إلا أننا نكتفي الآن في سياق تقديم الكتاب بالملاحظات الأولية التالية:

١ - مع تثمين موقف الباحثين وتسجيلهم في الفصل الأول للصعوبات التي واجهوها والمثالب التي حوتها الدراسة لا بد من ذكر أن الباحثين في افتراضهم الأولي قد انطلقوا من مقولة أن المسهمين في صناعة الرأي العام هم المتعلمون في الوطن العربي. وقد سجلوا أن نسبة هؤلاء لا تتجاوز في معظم الاقطار العربية نسبة ٢٠٪ من السكان. وبهذا المعنى فإن الحصيلة التي خلص إليها الباحثون هي الرأي العام المكون من هؤلاء الـ ٢٠٪ وليس من مجموع سكان الوطن العربي. هذا، كما أن افتراضهم السابق الذكر، بحد ذاته، موضوع للمناقشة؛ إذ أن الباحثين سقطوا في فهم ضيق للثقافة الاجتماعية، اعتمده المثقفون العرب في العصر الحديث، علما بأن ما من شعب إلا وله ثقافة عامة وآراء يطرحها بصيغ مختلفة تتناسب وأدوات تعبيره التي يتقنها.

٢ – مع أن الباحثين حين سجلوا أن العينات التي حددوا بعثها هي «عينات احتمالية»، إلا أنهم، في سياق العمل الميداني، انتهوا إلى استقصاء «عينات مقصودة»، وسواء فرضت ذلك ظروف البحث أو غيره، فالحصيلة، هي أن الآراء المطروحة لا تمثل الرأي العام، حتى في اطار النسبة التي ذكرناها في الملاحظة الاولى: إذ أن اختيار «العينات المقصودة» يعني أن الباحثين استقصوا صواب افتراضاتهم من خطئها ممن أصلاً يقبلونها، وبهذا المعنى يصبح الاعتماد على نتائج البحث غير مجد إلا في حدود أخذ الاعتبارين السابقين (ملاحظة ١، ملاحظة ٢) في نظر الاعتبار.

٣ – جاءت النسبة الكبرى من الأسئلة التي طرحها الباحثون في «الاستبيان» أسئلة مغلقة (٦٨ سؤالاً من أصل ٨٢). والأسئلة المغلقة تقسر المبحوث على اجابات محددة افترض الباحثون أنها الرأي المتداول، وقد وضح من الاستجابات أن الأمر غير ذلك. فقد تبين من نتائج المقارنة التي قدمها الباحثون لاسس التوحيد السياسي، أن «نسبة ٢٦,٣٪» اقترحوا افتراضات أخرى لم يحددها الباحثون، بينما كانت أعلى نسبة في الاستجابات لافتراضات الباحثين ٢٦,٣٪» (راجع الفصل الثالث – مقارنة أسس التوحيد السياسي). وبهذا المعنى يمكن القول أيضا، أن هناك نسبة من القسر في نمط الأسئلة المغلقة، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار، أن هذا النمط من استطلاع الآراء غير متداول في الوطن العربي، ولا يجوز للباحث أن يقصر طرح أسئلته على الآراء الشائعة، باعتبارها آراء عامة.

٤ – نلحظ تباينا واسعا بين استجابة المبحوثين لمسائل التوحيد والوحدة (النسبة الوسطية، ٧٨٪) وبين ما خلص إليه الباحثون في الفصل السادس عن التمحور «حول الذات الاقليمية». وقد سجلها الباحثون ظاهرة ملفتة للنظر، فكيف يمكن التوفيق بين النتيجتين؟ لكن الباحثين امتنعوا عن مناقشة الأمر وإجراء دراسة مقارنة بين النتيجتين، وتبيان ترجيح المبحوثين لأي منهما («الترشيد والقطرية»). ولن نجتهد في هذا المجال، إلا أننا نشير إلى خلل أساسي في الدراسة يجعل أيضا نتائجها مثار شك، وأقل جدوى.

٥ – ان الباحثين، على مدار البحث باستثناء الفصلين الخامس والسادس، سجلوا نتائج الاستقصاء، من غير الاشارة إلى نسبة المستجيبين إلى المبحوثين. أو ما إذا كان جميع المبحوثين قد استجابوا. وهذا أمر كان على الدراسة ان تتولاه كي تتضح النسبة في الاطار العام، إذ أن حجم الاستجابة، يقل أو يزيد من النسبة العامة، ولا نعرف ما إذا كانت النسب التي دونها الباحثون هي نسبة إلى المستجيبين في البحث أم نسبة إلى المبحوثين بشكل عام، ويثير تجاوز الأمر مصداقية البحث، إذا وضع في سياق الملاحظات السابقة (العينات المقصودة والأسئلة المغلقة).

أخيراً، بالرغم من ملاحظاتنا على الدراسة فإنها تبقى هامة كمدخل وفاتحة نحو نمط من البحث يفتقر إليه وطننا العربي، وهو ضروري لصياغة التركيب السياسي (بمعناه الشامل) للنهوض بهذا الوطن من جهة، ووضع الحلول التي تلقى الدعم الجماهيري، فكل وطن بإنسانه وله، وإلا كف عن أن يكون وطنا.

أحمد شاهين

شهريات

المقاومة الفلسطينية عسكرياً

مقاومة الاحتلال في الداخل
والتحركات العسكرية في الجنوب اللبناني

واصل رجال المقاومة في الداخل نشاطهم ضد الاحتلال الاسرائيلي، وفي الوقت نفسه زادت القوات الإسرائيلية وقوات الشريط الحدودي من نشاطهما وتحركاتهما العسكرية في الجنوب اللبناني ضد قواعد الثورة الفلسطينية.

١ - مقاومة الاحتلال في الداخل

قال ضابط المتفجرات القطري في الشرطة الاسرائيلية يوسف وايزمن: «إن العمليات الفدائية الأخيرة تمت بواسطة عبوات ناسفة متطورة وأساليب اكثر إحكاماً، وتوقع ان تتفاقم موجة العمليات الفدائية مع حلول فترة الاعياد المقبلة. ورداً على سؤال وُجِّه إليه، أجاب: «إن هذه العمليات لن تتوقف طالما أننا نرى الفدائيين يجتدون كل ما بوسعهم لمواصلة تنفيذ عملياتهم؛ حيث يوظفون لذلك كل قواهم على الرغم من الصعوبات التي يواجهونها او مضايقتنا لهم في اماكن اخرى، هذا عدا عن العمليات العسكرية المباشرة التي يقوم بها الجيش الاسرائيلي على الحدود وما وراءها». ويرايه ان «القصد من عملياتهم ونشاطاتهم هو إلحاق الأذى وفرض المتاعب على الحياة عبر ايقاع اكبر عدد من الاصابات في صفوفنا. اما بالنسبة للعبوات الناسفة التي استعملت، في الآونة الأخيرة، اي منذ سنة او سنة ونصف السنة فإنها أكثر تطوراً ومصنعة من قبل اختصاصيين، ومموهة بصورة جيدة حيث تزداد صعوبة كشفها». وأجاب أيضاً على سؤال آخر بقوله: «يجب أن نراقب وندرس من غير استخفاف بالخصم ودون خشيته أو الاضطراب أمامه، فالخصم يدرسنا، ويجب ان نكون يقظين بما فيه الكفاية لاحباط عملياته». وأجاب على سؤال آخر بقوله: «من بين الحالات التي حلت رموزها حتى اليوم خلال السنوات الاخيرة يوسعنا أن نرى بين الفدائيين اشخاصا محليين وآخرين من زوار الصيف، وسكاناً يدرسون أو يعملون في الخارج، كما يوجد أجانب بينهم ايضاً. والحقيقة ان راضعي العبوات الناسفة موجودون في داخل البلد». ورداً على سؤال آخر قال: «على حدّ علمنا يجري تدريبهم في الدول المجاورة. وبعد عملية الليطاني، اكتشفنا وثائق كثيرة تشهد على وجود نشاط تدريبي للفدائيين في لبنان كما ان هنالك أماكن أخرى». واضاف قائلاً: «أما المواد الناسفة فموجودة في داخل البلد، وهي من نوعية جيدة، وهم يستخدمونها بشكل جيد، وهناك جهات محلية في اسرائيل تشرف على منع إدخال هذه المواد الى الداخل، وما يبذل من جهد في هذا المجال هو عمل رائع، فقد تمكنا من مصادرة كميات كبيرة منها ولاسباب عملية وأمنية لا أستطيع تفصيل هذه النقطة، وكل ما أستطيع قوله هو أن خبراء المتفجرات في الشرطة وقوات الامن عموماً تقف على أهبة الاستعداد دائماً لاحباط العمليات الفدائية في الوقت المناسب». ومع ذلك فهو يعترف بأنه «لا أمل البتة في تحقيق

نجاح تام في هذه المعركة الطاحنة الدائرة بيننا وبينهم، الا اذا كان الجمهور يقظاً وواعياً بإبلاغه عن كل ما يشتبه به، ويجب في هذه الحالة الابلاغ عن أي شيء مشبوه مهما صغر شأنه». (و.إ.إ.، ٢ و٩/٢/١٩٨٠).

وفي ٤/٩/١٩٨٠، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية أن قنبلة انفجرت، قبيل ظهر اليوم، في ناتانيا على شاطىء البحر الابيض المتوسط شمالي تل – أبيب، وأدت الى اصابة شخصين بجروح طفيفة. ولم تعط الاذاعة مزيداً من التفاصيل عن هذا الانفجار، واكتفت بالقول إن القنبلة انفجرت اثناء قيام عمال النظافة بعملهم فأدت الى جرح اثنين منهم (السفير، ٥/٩/١٩٨٠). وفي دمشق، اعلنت مصادر فلسطينية «أن قطاراً عسكرياً اسرائيلياً محملاً بالجنود خرج، ظهر ٨/٩/١٩٨٠، عن خط سيره بالقرب من عتليت جنوبي مدينة حيفا، نتيجة لتفكيك قامت به مجموعة من الفدائيين في خط السكة الحديدية بين حيف وتل ـ أبيب». وأعلن الناطق العسكري باسم القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية في تصريحه العسكري رقم ٩٤ – ٨٠ أنه أثناء مرور أحد القطارات العسكرية المحملة بالجنود على الخط المفكك، خرجت عرباته عن الخط، وانقلبت وأدى الحادث الى قتل عدد من الجنود وتحطيم وإتلاف محتويات العربات، وعلى الاثر، قامت فرق الانقاذ والاسعاف باخلاء المصابين في حين اوقف سير القطارات على الخط المذكور حتى المساء (فلسطين الثورة، ٩/٩/١٩٨٠). وكان الناطق الفلسطيني قد أعلن، قبل ذلك عن ثلاث عمليات فدائية قامت بها مجموعات الداخل أيام الجمعة والسبت والأحد ٥ و٦ و٧/٩/١٩٨٠ في الرملة وتل – أبيب والقدس. ففي تل – أبيب، انفجرت، بعد ظهر السبت، عبوات ناسفة وحارقة زرعتها إحدى المجموعات داخل أقسام المعامل التابعة للجيش الاسرائيلي في شارع ايلات؛ مما أدى الى نشوب حريق في المنطقة التي على محتويات منجرتين ومعمل للزيوت. اما في القدس، فقد القى أحد الثوار الفلسطينيين في منتصف ليلة الجمعة ٥ و٦/٩/١٩٨٠ قنبلة يدوية على مكتب لمخابرات العدو على طريق نوريت؛ مما أدى الى اصابة عدد من حراس المكتب وتدمير جزء من داخله. وفي الرملة، القى أحد الثوار من مجموعات الداخل، فجر يوم الاحد ٧/٩/١٩٨٠، قنبلة يدوية على المقهى الذي يرتاده أفراد من أجهزة الأمن الصهيونية في المدينة، مما أدى الى اصابة عدد غير محدد من أفراد العدو، ووقوع خسائر مادية الحقت بمحتويات المقهى أضراراً بالغة (المصدر نفسه).

وفي تل – أبيب، أعلن، في ٩/٩/١٩٨٠، في إسرائيل عن إجراءات أمن مشددة اتخذت للحيلولة دون وقوع «حوادث إرهابية» خلال أيام الاحتفالات الأربعة التي تبدأ يوم الخميس بمناسبة رأس السنة العبرية، واعلنت حالة الطوارىء لمدة شهر في كافة وحدات الامن وحرس السواحل وخبراء المتفجرات، اضافة الى صدور تعليمات خاصة، اعطيت الى شرطة الاحياء ونداءات متكررة وجهت للسكان لتوخي الحيطة واليقظة والحذر (فلسطين الثورة، ١٠/٩/١٩٨٠).

وبتاريخ ١٠/٩/١٩٨٠، انفجرت عبوة ناسفة في مستوطنة «بني براك» في إسرائيل فقتلت شخصاً، واصابت عدداً آخر بجراح وألحقت أضراراً مادية جسيمة. وقد اعترفت الشرطة الاسرائيلية بالحادث وبدأت تحقيقاً حوله (المصدر نفسه، ١١/٩/١٩٨٠).

وفي القدس المحتلة، أعلن بتاريخ ١٣/٩/١٩٨٠ عن وقوع انفجارين في المدينة وقرب بيت صفافا، وأدى الانفجار الاول الى مقتل شخص وجرح ثلاثة، والثاني الى إصابة خبير المتفجرات الاسرائيلي بجراح خطيرة (المصدر نفسه، ١٤/٩/١٩٨٠). وفي القدس المحتلة أيضاً أعلنت الشرطة الاسرائيلية ان عربياً قُتل وجرح شخصان آخران، جراح أحدهما خطيرة، عندما انفجرت قنبلة في القطاع الغربي من المدينة. ونبهت الشرطة السكان الى «ان عليهم ان يحذروا الاعمال التخريبية اثناء احتفالات السنة اليهودية الجديدة» (النهار، ١٤/٩/١٩٨٠).

وقال ناطق عسكري اسرائيلي، في وقت لاحق، ان ثلاثة من اعضاء منظمة فدائية فلسطينية اعتقلوا قبيل شنهم هجوماً في وسط اسرائيل، وانه يتوقع المزيد من الاعتقالات. وأوضح أن

كميات كبيرة من الأسلحة صودرت. وأشار الى ان المعتقلين يسكنون نابلس وجنين، وان زعيم الشبكة اعتقل غشية رأس السنة اليهودية يوم الاربعاء الماضي فيما كان يحاول دخول الضفة من سوريا (المصدر نفسه).

وعلى صعيد آخر، أعلن ناطق باسم الجيش الاسرائيلي أن قوات الامن ألقت القبض على مجموعة الفدائيين التي قتلت ٦ أشخاص من سكان كريات أربع بالقرب من بيت هداسا في الخليل في شهر أيار الماضي. وتضم المجموعة، طبقاً لاعلان الناطق الاسرائيلي، اربعة من منظمة فتح، ثلاثة منهم من سكان جبل الخليل والرابع من سكان منطقة جنين. ويقول الناطق ان احد اعضاء المجموعة اعترف بانه قتل ثلاثة من الاسرائيليين في منطقة بيت جبرين. كما اعتقل ٦ اعضاء من «فتح» قدموا مساعدات مباشرة لافراد المجموعة؛ حيث زودوهم بالمواد الغذائية والنقود (مر.إ.إ.، ١٥ و١٦/٩/١٩٨٠).

وعلى صعيد مقاومة النشاط الفدائي، دشنت، في وسط البلاد، يوم ١٥/٩/١٩٨٠، قاعدة لوحدة مكافحة الإرهاب في الشرطة الاسرائيلية. وكان تشكيل هذه الوحدة قد تقرر إثر عملية معلوت التي وقعت منذ سبع سنوات. وتم تشكيلها لتأكيد مسؤولية الشرطة عن الامن الداخلي. وقال المفتش العام للشرطة هرتسل شبير، خلال حفل التدشين، «إن هذه الوحدة هي لمكافحة الارهاب». كما قال قائد حرس الحدود اللواء تسفي بار: «إن الارهاب الآتي من وراء الحدود هو الهدف المركزي لهذه الوحدة كما أن هدفها الثاني هو مساعدة شرطة اسرائيل في بعض المواضيع المعقدة في مجال الاجرام والمشاركة في مكافحته». (المصدر نفسه).

وفي دمشق، أعلن ناطق عسكري باسم القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية في تصريح عسكري رقم ٨٠/٩٧ أن مجموعة من مقاتلي الثورة الفلسطينية هاجمت، ليلة ١٥/٩/١٩٨٠، دورية تابعة لجيش العدو كانت تقوم بأعمال الدورية وسط مخيم جباليا شمالي قطاع غزة. وقد استخدمت المجموعة في هجومها القنابل اليدوية، وأوقعت العديد من الإصابات بين افراد الدورية، وشوهدت سيارات الإسعاف تقوم بإخلائهم الى المستشفيات. وعلى الأثر، طوقت قوات الامن والجيش الاسرائيلي المخيم وأغلقت مداخله وبدأت عمليات تمشيط بحثاً عن الفدائيين الذين عادوا الى قواعدهم سالمين («فلسطين الثورة»، ١٧/٩/١٩٨٠). وفي تل – أبيب، ادعت الشرطة الاسرائيلية بتاريخ ٢٢/٩/١٩٨٠، أنها تمكنت، في الأيام القليلة الماضية، من اعتقال أفراد شبكة للفدائيين من حركة فتح في قطاع غزة. وقال بيان الشرطة ان المعتقلين يشتبه في قيامهم باعمال تخريب أصيب فيها ثلاثة اسرائيليين بجروح (المصدر نفسه، ٢٢/٩/١٩٨٠). وعلى صعيد آخر، ادعت الشرطة أنها تمكنت من حل رموز سبعة من الانفجارات الثمانية التي حصلت هذا العام في يافا. ومن اعتقال ١٢ عربياً وضبط ٣ قطع سلاح هي كلاشينكوف وعوزي ومسدس، و١٦ قنبلة يدوية من صنع الجيش الاسرائيلي. والمعتقلون، كما تصفهم مصادر الشرطة، من أبناء الاقليات، بعضهم من يافا وبعضهم الآخر من أم الفحم، ويوجد أيضاً معتقل من غزة (المصدر نفسه). وفي تل – أبيب، أوقف رجال الوحدة المركزية في شرطة القضاء يوم ٢٥/٩/١٩٨٠ جندياً في العشرين من عمره بتهمة بيع قنابل يدوية من انتاج الجيش الاسرائيلي لعصابة من أبناء الاقليات العربية في يافا. وهذه العصابة متهمة بتفجير السيارات التي نسفت خلال العامين الماضيين في مدينة يافا. وتفيد المصادر أن الشرطة العسكرية اشتركت، كذلك، في اعتقال الجندي، ويدور التحقيق معه حول شبهات تقول انه ربما باع مواد متفجرة لأفراد العصابة. كما اعتقل إضافة الى الجندي مواطنان من سكان يافا يشتبه بأنهما توسطا من أجل عقد الصفقة، وأعلن أنهم سوف يقدمون، يوم الاحد ٢٨/٩/١٩٨٠، للمحكمة من أجل تمديد فترة توقيفهم (مر.إ.إ.، ٢٥ – ٢٧/٩/١٩٨٠). وبتاريخ ٢٩/٩/١٩٨٠، هاجمت مجموعة فدائية سيارة جيب عسكرية شرقي قرية الطيبة الواقعة في قضاء رام الله ولم تقع إصابات؛ فقد ألقت المجموعة قنبلة، واطلقت بعض الحيارات النارية باتجاه الجيب، فرد السائق على النار بالمثل. وأسرعت قوات الأمن الى المنطقة، وفرضت نظام منع التجول، وأجرت تحريات واسعة للبحث عن المجموعة (المصدر نفسه، ٣٠/٩/١٩٨٠).

٢ - التحركات والنشاطات العسكرية في الجنوب اللبناني

قصفت قوات الشريط الحدودي ليلة ٣ و٤/٩/١٩٨٠ مدينة صيدا ومشارفها (قرية الغازية) لليوم الثالث على التوالي. وأشارت أنباء بيروت الى أن القصف ألحق أضراراً ببعض البيوت وأدى إلى اصابة بعض الاشخاص. ومما يذكر أن القصف جاء بعد تهديد بثته إذاعة حداد ونقلته الصحف اللبنانية بقصف المدينة وجوارها؛ وذلك حسب الاذاعة، إذا لم تعالج الدولة ايجابياً موضوع المساعدات المستحقة لمتضرري الشريط الحدودي (ر.[.إ]، ٣ و٤/٩/١٩٨٠).

وفي بيروت، ذكرت الصحف المحلية أن القصف حدث بين الساعة الثامنة والنصف والتاسعة والربع، ليلة ٣ و٤/٩/١٩٨٠، وأن تسع قذائف سقطت في مدينة صيدا وألحقت أضراراً في جامع الزعتري وبـ٤ سيارات كانت متوقفة قربه، كذلك سقطت قذائف قرب قصر ديانه، وعلى تقاطع شارعي الشاكرية والأوقاف، وفي حي الصباغ، وقرب القصر البلدي، وفي حارة صيدا، كما سقطت قذيفتان في البحر. وأفادت مصادر أخرى أن عدداً من القذائف سقط، أيضاً، في المية ومية، ومجدل زون، وعين الدلبة المجاورة لصيدا (النهار، ٤/٩/١٩٨٠). وأفادت أيضاً بأن عدة قذائف سقطت، ليلاً، في صور، والبص، والشواكير، وجل البحر، وفي النبطية والعيشية والجرمق والريحان (المصدر نفسه).

وبتاريخ ٧/٩/١٩٨٠، أفاد تقرير أمني صدر في بيروت، أن زوارق اسرائيلية ظهرت، في الثانية عشرة إلا ربعاً، ظهر اليوم السابق، قبالة صيدا، فأطلقت باتجاهها رشقات غزيرة من أسلحة رشاشة متوسطة وثقيلة فاضطرتها الى التراجع (المصدر نفسه، ٧/٩/١٩٨٠). وفي الساعة العاشرة والنصف، ليلاً، ظهرت قبالة مخيم الرشيدية ورأس العبد جنوبي صور، وقبالة أبو الأسود شمالي المدينة زوارق اسرائيلية مسلحة، فحصل تراشق بالنيران بين هذه الزوارق ومواقع القوات المشتركة، استخدمت فيه المدفعية الثقيلة والصواريخ، وللمرة الاولى منذ مدة استعملت الزوارق الاسرائيلية المدفعية الثقيلة في ردها على مصادر النيران (المصدر نفسه). وفي العاشرة قبل ظهر يوم ٨/٩/١٩٨٠، حلقت طائرات اسرائيلية فوق بيروت، واخترقت جدار الصوت مرتين، وكانت تلك هي المرة الثالثة خلال أسبوع التي تحلق فيها الطائرات الاسرائيلية فوق العاصمة بيروت (المصدر نفسه، ٩/٩/١٩٨٠). وفي القطاع الشرقي، تعرضت منطقتا أرنون والمنذنة في قضاء النبطية الى قصف مدفعي عنيف، بدءاً من الساعة الثامنة والنصف صباحاً مصدره مراكز الميليشيات الحدودية في القليعة ومرجعيون، واستمر القصف ٤٥ دقيقة بشكل متواصل وأحدث أضراراً مادية في المزروعات وبعض الابنية، ولم يبلغ عن سقوط جرحى أو ضحايا (السفير، ١١/٩/١٩٨٠). وفي الفترة ذاتها، كانت الطائرات الحربية الاسرائيلية تواصل تحليقها فوق القطاعين الغربي والاوسط، فتتصدى لها المقاومات الارضية للقوات المشتركة، كما شوهدت زوارق حربية اسرائيلية قبالة وادي الزينة والرميلة وعدلون فجابهتها مقاومات القوات المشتركة (المصدر نفسه).

وفي بيروت، صرح ناطق باسم الامم المتحدة بأن مدفعية الميليشيات أطلقت بتاريخ ١٠/٩/١٩٨٠، ١١٥ طلقة مدفعية وصدع فاون على قلعة ارنون «الشقيف»، وقد ردت القوات المشتركة باطلاق عشرة قذائف، ولم يبلغ عن وقوع أية اصابات، او اضرار نتيجة تبادل القصف المدفعي (المصدر نفسه). وفي منطقة صور، حلقت الطائرات الحربية الاسرائيلية النفاثة، واخترقت جدار الصوت فوق مخيمات الرشيدية، والبرج الشمالي، والقاسمية. كما قامت بطلعات استكشافية فوق الساحل من الزهراني حتى القليلة، كما حلقت قبل الظهر عدة مرات فوق العرقوب والريحان وراشيا الوادي وحاصبيا (المصدر نفسه، ١٢/٩/١٩٨٠). ومن جهة أخرى، اذاعت اذاعة «صوت الامل»، الناطقة بلسان الميليشيات الحدودية، أن بلدة القليعة تعرضت لقصف مدفعي من قلعة الشقيف، وقد ردت مدفعية الميليشيات بقصف مماثل (المصدر نفسه). وفي الساعة التاسعة، ليلاً، اطلقت قوات حداد قنابل مضيئة لمدة نصف ساعة فوق مناطق عمل القوات الفلسطينية في ايل السقي والخربة (المصدر نفسه). وعلى صعيد آخر، اعترف رئيس الأركان العامة الاسرائيلي الجنرال رفائيل ايتان،

بتاريخ ١٥/٩/١٩٨٠، «أن الخسائر الاسرائيلية في معركة الشقيف الاخيرة تجاوزت توقعات القيادة». وقال: «إن الجيش الاسرائيلي سيستمر في ضرب الفدائيين أينما كانوا في حرب مستمرة حتى انهيار أحد الطرفين». وكان ايتان يلقي خطاباً في طلاب مدرسة، في مستعمرة كريات شمونة. ومما قاله أيضاً: «يجب توجيه ضربات الى الفدائيين في كل مكان، ويجب أخذ زمام المبادرة في الحرب ضدهم كي يعيشوا في خوف دتواصل. هذه الحرب يجب أن تستمر حتى انهيار أحد الطرفين، واذا تدخلت الطائرات السورية أثناء تادية الطائرات الاسرائيلية لمهمتها فستسقطها» (المصدر نفسه، ١٦/٩/١٩٨٠). وفي أعقاب الهدوء النسبي الذي استمر اسبوعاً على جبهة المواجهة في الجنوب اللبناني، تجدد القصف المدفعي والصاروخي الاسرائيلي والانعزالي لمدينة صور وضواحيها، والمناطق المحيطة بها. وقد بدأ القصف المدفعي ليلة ١٦ و١٧/٩/١٩٨٠، واستهدف الاحياء الداخلية لمدينة صور فنجم عنه الحاق اضرار جسيمة بمنازل وبمؤسسات تجارية ومصرفية، واغراق عدد من الزوارق الراسية في الميناء. كما تعرضت بلدة صديقين لقصف مماثل واقتصرت الاضرار على المزروعات («النهار»، ١٨/٩/١٩٨٠).

وفي بيروت، صرح ناطق عسكري باسم «القوات المشتركة» بأن القصف الذي استهدف صور أصاب ٨ مدنيين، ودمّر فرناً ومبنى نقابة صيادي الاسماك و٢ زوارق صيد. وذكر الناطق ان القصف استهدف، أيضاً، مخيم الرشيدية ورأس العين والبص وصور (المصدر نفسه). ومن تل - أبيب، نقلت وكالة الصحافة الفرنسية تصريحاً لناطق باسم المليشيات الحدودية قال فيه: إن مواطناً من بلدة علما الشعب قتل خلال قصف الفدائيين البلدة من مواقعهم في رأس العين. وعلى صعيد القصف المتبادل، لاحظ المراسلون العسكريون انه كان عنيفاً، وأن عدداً من قذائف الكاتيوشا سقط عند الظهر في الجليل الاعلى داخل الاراضي المحتلة وأحدث أضراراً. وهذه هي المرة الاولى، منذ شهر، التي تقصف فيها منطقة الجليل بالصواريخ (المصدر نفسه). وعلى الصعيد ذاته، أعلن ناطق باسم القوات الدولية أن الوضع في الجنوب يشهد حالياً تدهوراً شديداً نتيجة التبادل الكثيف لإطلاق النيران، وقيام القوات الاسرائيلية بعملية جوية - بحرية مشتركة امتدت على الخط الساحلي من جسر القاسمية الى مخيم الرشيدية. وشاركت في هذه العملية طائرات الهليوكبتر والطائرات النفاثة والزوارق الحربية، إضافة الى قصف مدفعي ثقيل من المواقع الاسرائيلية في الشريط الحدودي. وقد بدأت العملية قبل منتصف ليلة ١٧ و١٨/٩/١٩٨٠، واستمرت الى ما بعد الساعة الواحدة من صباح الخميس ١٨/٩/١٩٨٠. واعلن، صباح الخميس، متحدث عسكري اسرائيلي «أن عدداً من وحدات الجيش الاسرائيلي تدخل ليلة الاربعاء - الخميس ١٧و١٨/٩/١٩٨٠ في مواقع الفدائيين الفلسطينيين من التجمعات السكانية لمدينة صور والرشيدية جنوبي لبنان». وأضاف المتحدث قائلاً: «ان هذه العملية تدخل في اطار الاعتداءات الوقائية التي يشنها الجيش الاسرائيلي دورياً للحيلولة دون وقوع غارات على اسرائيل». وأشار الى «ان العملية لم تسفر عن اية ضحايا بين افراد وحدات الجيش الاسرائيلي». اما الناطق بلسان قوات الطوارئ الدولية، فأعطى معلومات مفصلة عن العملية الاسرائيلية وقال: «ان طائرة نفاثة القت حوالي ٤٠ قذيفة مضيئة فوق مخيم الرشيدية، واعقب ذلك مباشرة اطلاق نار من مدفعية الزوارق الحربية الاسرائيلية. وقد اطلق النيران زورقان حربيان اسرائيليان كانا على مقربة من الساحل في مواجهة مخيم الرشيدية، كما شوهد زورقان آخران شمالي مدينة صور. وقد اعقب ذلك القاء طائرة نفاثة مقاتلة إسرائيلية مزيداً من القذائف المضيئة على مدينة صور: حيث وجهت الزوارق نيرانها باتجاه المدينة. وفي هذا الوقت، اشتركت طائرة هليوكبتر في العملية، يعتقد أنها انطلقت من على ظهر أحد الزوارق، وبدأت باطلاق الصواريخ والرشاشات باتجاه مراكز القوات المشتركة التي ردت على النار بالمثل». وقال الناطق الدولي: «ان طائرة الهليوكبتر اطلقت عشرة صواريخ جو/أرض وحوالي ٢٠٠ قذيفة يدوية، وخلال ذلك، أطلقت الزوارق ٣٠ قذيفة مضيئة فوق مدينة صور، كما أطلقت ١٢ قذيفة مدفع على المدينة». واستطرد قائلاً: «ان القوات المشتركة ردت

بتوجيه نيران رشاشاتها وأسلحتها المضادة باتجاه الزوارق، كما اطلقت باتجاهها أيضاً ٤٠ قذيفة مدفعية هاون. وقد أدى العدوان الاسرائيلي الى مقتل طفل ورجل مدني وجرح ثلاثة أطفال وثلاث نساء و١٤ رجلاً مدنياً» («فلسطين الثورة»، ١٩/٩/١٩٨٠).

وفي بيروت، أفادت التقارير الامنية ان الاضرار قد حُصرت على النحو التالي:

في صور: أضرار في المسجد، وفي مبنى نقابة الصيادين ومركز الاتحاد الاشتراكي العربي، و٢٦ منزلاً ومحلاً تجارياً.

في البص: اضرار في ١٤ منزلاً ومحلاً تجارياً.

في المرفأ: أضرار في ٨ محلات تجارية، وفي مركزي الربيجي والجمارك.

في الرمل: أضرار في سبعة منازل ومحلات عدة، كما أدى القصف الى جرح ٢ أشخاص («السفير»، ١٩/٩/١٩٨٠).

وأفادت المصادر الرسمية وبلاغات القوات المشتركة وقوات الطوارىء الدولية، والوفود التي زارت المنطقة، أن عمليات القصف هذه، هي الأعنف والأشمل منذ شهور عدة (المصدر نفسه). ونتيجة للقصف العنيف والاضرار المادية الجسيمة التي احدثها القصف، شهدت منطقة صور حركة نزوح بلغت نسبتها كما أفادت التقارير ٢٠٪ من نسبة السكان الباقين (المصدر نفسه). ومن جهة أخرى، أكد رئيس الحكومة سليم الحص أن العدوان الاسرائيلي الأخير على الجنوب يأتي بعد الموقف الاوروبي الايجابي من لبنان، ليعطي العالم صورة جديدة عن استخفاف اسرائيل بالارادة الدولية (المصدر نفسه).

ولاربعة أيام متتالية، ظلت مدينة صور تتعرض لقصف مدفعي بري وبحري مركّز خلّف مزيداً من الدمار، وأدّى الى نزوح مزيد من السكان، وأجبر من تبقّى في المدينة من الاهالي على المبيت في الملاجىء («النهار»، ٢٠/٩/١٩٨٠). بدأ القصف، منتصف ليل الجمعة ١٩/٩/١٩٨٠، واستهدف حيّ الرمل وأثار المدينة، وظهر اليوم نفسه، ظهرت بارجة إسرائيلية قبالة مخيم الرشيدية وصور كانت في طريقها شمالاً، فأطلقت باتجاهها رمايات المدفعية (المصدر نفسه).

وصرح ناطق باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة «ان طيران العدو الاسرائيلي حلق، منذ الصباح الباكر، فوق مناطق الجنوب على ارتفاعات مختلفة، وتركز التحليق فوق النبطية: حيث تمكنت الدفاعات الارضية للقوات المشتركة من اصابة طائرة اسرائيلية في الساعة ١٢,١٥ شوهدت تهوي محترقة في اتجاه الارض المحتلة». وأضاف: «الساعة الثانية عشرة بدأت مدفعية التحالف الاسرائيلي – الانعزالي قصف منطقتي صديقين وقانا. وعند الاولى والدقيقة ٤٠، شوهدت بارجة تجوب المياه الاقليمية اللبنانية بين صيدا والزهراني. وعند الساعة ٢,٥٥ بدأ العدو قصف رأس العين قصفاً متقطعاً» (المصدر نفسه). وأدلى الناطق باسم قوة الامم المتحدة في لبنان بالآتي: «في الساعة ١١,٢٠ من صباح اليوم الجمعة ١٩/٩/١٩٨٠، أطلقت بارجة اسرائيلية ٣ رشقات مدفعية في اتجاه الرشيدية. وفي الساعة ١١,٥٠، اطلقت ٣ قذائف مدفعية من طير حرفا في الشريط الحدودي في اتجاه عيتيت والجبل الكبير في منطقة القوات الفيجية. وفي ساعة مبكرة من صباح اليوم نفسه حصل اطلاق قذائف على قلب المدينة (صور) مما أدى الى تحطيم منزلين واصابة منازل اخرى» (المصدر نفسه). وكان قصف صور وضواحيها قد استمر يوم الخميس ١٨/٩/١٩٨٠ من الشريط الحدودي، ومساء الجمعة ١٩/٩/١٩٨٠، أطلقت ١١ قذيفة مدفعية ثقيلة على صور واثنتان على الرشيدية و٤ سقطت قرب القليلة. وكانت الطائرات الاسرائيلية الثلاثة وطائرة هليوكبتر وبوارج اسرائيلية شوهدت في المنطقة. ومساء الجمعة ١٩/٩/١٩٨٠، اطلقت قوات الشريط الحدودي ٦ قذائف مدفعية باتجاه بلدة ياطر؛ حيث تتمركز القوة الهولندية (المصدر نفسه).

وظهر يوم الجمعة ١٩/٩/١٩٨٠، اتسع نطاق الحرب الاسرائيلية ضد الجنوب ليشمل قرى في القطاع الاوسط، تعرضت لمحاولة إغارة من الطائرات المعادية، فيما بقيت أنباء الحشود العسكرية الوحيدة المتداولة في القطاع الشرقي وقراه («السفير»، ٢٠/٩/١٩٨٠). وفي دمشق، قالت صحيفة البعث: «إن القوات الاسرائيلية ومعها قوات الخائن سعد حداد عاودت اللعبة القذرة بإفراغ الجنوب كلياً من الوجود

الفلسطيني عن طريق تصعيد سياسة الارض المحروقة». وأضافت قائلة: «ان اسرائيل تريد من الجنوب الآن أن يصبح الجسر الموصل الى المحطة الاخيرة في كامب ديفيد، وليس من الصعب الكشف عن عنوان هذه المحطة الكبيرة، وهو تصفية القضية الفلسطينية عن طريق فرض التسوية الاستسلامية بالقوة». وتوقعت الصحيفة زيادة شراسة العدو بعد ان لمس، عن قرب، المواقع الفدائية، وصمود القوات الوطنية المشتركة وضراوة مقاومتها. وارضحت قائلة: «ان هذا ما جعله يتأكد بنفسه من ان اجتياح الجنوب اللبناني ليس نزهة مريحة وان الخسائر التي تنتظره في كل مرة فاقت توقعاته وحساباته».

واشارت البحث الى «ان استمرار العدوان الاسرائيلي على الجنوب وتكثيف العمليات الوحشية ضد لبنان يوضح للعيان ان العدو يهدف لتحقيق مهمتين:

أولاهما: وضع الفلسطينيين أمام خيار واحد فإما الوقوع بين المطرقة والسندان في الجنوب حتى التصفية التامة، وإما القبول بترتيبات كامب ديفيد.

والثانية: التهيئة لتوجيه ضربة عسكرية حاسمة ضد سورية تبدو مرجحة هذه الايام بعد الاعلان الوحدوي بين سورية وليبيا». واضافت الصحيفة: «ان هذه الخطة لن ترى النور الا إذا استطاع العدو تصفية المقاومة الفلسطينية وتحطيم سورية» (نقلاً عن «فلسطين الثورة»، ٢٠/٩/١٩٨٠). وللبوم الخامس على التوالي، واصل العدو الاسرائيلي قصفه المركز لمنطقة الجنوب، في حين هاجمت القوات الاسرائيلية، مستخدمة مليشيا سعد حداد كغطاء، بعض القرى الواقعة في نطاق عمل قوات الطوارئ الدولية في الجنوب وتسفت فيها بعض المنازل (المصدر نفسه، ٢١/٩/١٩٨٠).

وأعلن ناطق بلسان قوات الطوارئ الدولية انه «اطلقت من منطقة قوات الامر الواقع خمسون قذيفة مدفعية ما بين الثانية والسابعة صباحاً من يوم ٢٠/٩/١٩٨٠، باتجاه منطقتي صور والرشيدية». (المصدر نفسه). وأعلن ناطق عسكري باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة «أن العدو الاسرائيلي - الانعزالي بدأ عند الساعة السادسة والدقيقة العاشرة مساء ٢٠/٩/١٩٨٠ قصفاً مدفعياً على القطاع الاوسط شمل البياضة وقانا ودير عامص، واستمر حتى السابعة الا عشر دقائق».

وأضاف الناطق «أنه عند الساعة السابعة الا خمس دقائق وسع العدو الاسرائيلي - الانعزالي من نطاق قصفه فشمل رأس العين، عين بعال والحوش. وبعد ذلك، لوحظ نشاط الطائرات الاسرائيلية الهليوكبتر فوق مرجعيون. وفي التاسعة والدقيقة الرابعة عشرة، قام زورق معاد باطلاق نيران أسلحته الرشاشة على منطقة المعلية في الوقت نفسه، الذي كانت فيه القوات الاسرائيلية تنير المنطقة وتطلق نيران مدافع دباباتها المتمركزة بالبياضة باتجاه المعلية ورأس العين (المصدر نفسه). وبتاريخ ٢١/٩/١٩٨٠، قامت الطائرات الاسرائيلية المقاتلة بعمليات استكشافية على طول الساحل قرب تل - أبيب، وذلك إثر إبلاغ زائف عن وجود زوارق للفدائيين الفلسطينيين في البحر. وقال متحدث باسم الشرطة الاسرائيلية أن شخصاً مجهولاً اتصل هاتفياً بالسلطات الاسرائيلية وحذرها من ان زورقين من المطاط مجهولي الهوية يحملان فدائيين فلسطينيين مسلحين يقتربان من الساحل الاسرائيلي. ولم تجد الطائرات التي أطلقت بعض القنابل المضيئة وحلقت على علو منخفض اي اثر لزوارق الفدائيين («السفير»، ٢٢/٩/١٩٨٠). وفي وقت لاحق، أكدت مصادر الامم المتحدة في جنوب لبنان، التحركات العسكرية التي تقوم بها القوات الاسرائيلية ومليشيات سعد حداد في مناطق الشريط الحدودي. وقالت هذه المصادر ان اهداف هذه التحركات استكشافية، وقد شملت قرية طير حرفا، حيث دخلت ليل ٢٠/٩/١٩٨٠، المنطقة سبع سيارات لاندروفر ومجنزرة ثم غادرت المنطقة باتجاه منطقة شمع في وقت شهدت فيه قرية مروحين تحركات مماثلة («فلسطين الثورة»، ٢٢/٩/١٩٨٠). وفي غضون ذلك، أبلغ سعد حداد، بتاريخ ٢٠/٩/١٩٨٠، رؤساء البلديات الاسرائيلية في الجليل الذين كانوا في زيارة الشريط الحدودي قوله: «علينا ان نبعد الفدائيين الى ما وراء الزهراني حتى لا يستطيعوا الحاق الاذى بالمواطنين لا في منطقتنا ولا في منطقتكم» (المصدر نفسه).

دخلت حرب الإبادة الاسرائيلية الحدودية ضد الجنوب ومنطقة صور تحديداً، أسبوعها الثاني يوم ١٩٨٠/٩/٢٣ عندما فتحت المدفعية الثقيلة نيرانها باتجاه مناطق صور محدثة مزيداً من الدمار دون أن تسجل سقوط إصابات في الأرواح. فقد استيقظ أهالي صور، فجر ١٩٨٠/٩/٢٢، على أصوات خمس قذائف أطلقتها مدفعية الميليشيات الحدودية من مواقعها في مرويحين، سقطت في منطقتي الحوش والمعمورة، وأحدثت أضراراً مادية في البساتين قرب الطريق العام. وكانت مناطق الاستراحة، الشواكير ورأس العين، قد تعرضت عند العاشرة من مساء اليوم السابق، ٢٢ - ١٩٨٠/٩/٢٢، لقصف من مدفعية الزوارق الاسرائيلية، ولرمايات من الرشاشات الثقيلة، فتصدت كمائن القوات المشتركة البحرية للزوارق واشتبكت معها لمدة ساعتين. كما حلقت الطائرات الاسرائيلية فوق مناطق الجنوب من صيدا حتى القطاع الشرقي وشملت طلعاتها مدينة بيروت حيث تصدت لها مقاومات القوات المشتركة. وفي القطاع الشرقي، فتحت القوات الاسرائيلية المتمركزة في تلال شبعا، نيران رشاشاتها الثقيلة عند السادسة من صباح ١٩٨٠/٩/٢٢، باتجاه محيط شبعا، واستمر اطلاق النار حوالي ربع ساعة (السفير، ١٩٨٠/٩/٢٤). وبتاريخ ١٩٨٠/٩/٢٦، أعلن متحدث باسم قوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان، أن زورقاً اسرائيلياً قصف مرفأ صور ليل ١٩٨٠/٩/٢٥، ولم يسفر القصف عن وقوع إصابات في الأرواح، وقال ان المدفعية الساحلية للقوات المشتركة أطلقت نيرانها باتجاهه (المصدر نفسه، ١٩٨٠/٩/٢٧). وأدلى ناطق باسم القيادة المركزية للقوات المشتركة بتصريح، مساء ١٩٨٠/٩/٢٦، قال فيه: «ان زوارق اسرائيلية شوهدت التاسعة والربع مساء ١٩٨٠/٩/٢٥، ترافقها طائرات هليوكبتر تجوب المياه الاقليمية اللبنانية مقابل مدينة صور والشواكير ومخيم الرشيدية» (المصدر نفسه).

وبعد أسبوع من الهدوء، عاودت القوات الاسرائيلية وميليشيات الشريط الحدودي، بتاريخ ١٩٨٠/٩/٢٩، قصف محلة البص عند مدخل صور، واستهدف القصف المناطق السكنية والبساتين المحيطة. فسقط عدد من الجرحى، واحترقت سيارتان. وفي الساعة الثانية والنصف من التاريخ نفسه، حلقت طائرات اسرائيلية فوق المنطقة التي تعرضت للقصف فأطلقت باتجاهها رمايات مضادة. وفي السادسة والربع، تجدد قصف المدينة. (النهار، ١٩٨٠/٩/٣٠). وفي هذه الأثناء، كانت القوات الاسرائيلية تواصل حشودها وتحركاتها العسكرية في مختلف المناطق. وأفادت المعلومات الواردة من الشريط الحدودي، ان آليات وفرق مشاة كوماندوس اسرائيلية تمركزت في المنطقة الشرقية من الجنوب. وأكدت مصادر القوات الدولية في القطاع الشرقي هذه الحشود. وسجلت المعلومات الواردة من الشريط الحدودي دخول عشر آليات إسرائيلية الى حرج بركات وثكنة مرجعيون؛ حيث يوجد مركز قيادة القوات الاسرائيلية. كما سجلت دخول بعض القوات الاسرائيلية الى تلال كفرشوبا المحتلة، واعلان حالة الاستنفار القصوى في صفوف الميليشيات الحدودية والقوات الاسرائيلية. (السفير، ١٩٨٠/٩/٣٠). وعلى الصعيد ذاته، ذكرت مصادر الأمم المتحدة في بيروت أن العدو الاسرائيلي كثف من تحركاته العسكرية البرية خلال الـ٤٨ ساعة الماضية في منطقة البياضة القريبة من صور في مهمة لم يعرف هدفها. وقد أكدت قيادة القوات الدولية في القطاع الاوسط هذه التحركات. وأعلنت القوات الايرلندية والهولندية والغانية والفيجية حالة الاستنفار بعد وصول هذه المعلومات تحسباً من أي اعتداء مفاجىء (المصدر نفسه).

المقدم الطيار
حسين عويضة

الوضع في الجنوب والموقف الفلسطيني من الحرب العراقية - الايرانية.

الفترة الممتدة بين العاشر من أيلول والعاشر من تشرين الأول (التي يغطيها هذا التقرير) شهدت استمرار التركيز الفلسطيني على الوضع في جنوب لبنان؛ وذلك استعداداً لمواجهة هجوم إسرائيلي كبير، مرتقب الوقوع. كما شهدت هذه الفترة نشاطاً فلسطينياً واسعاً، وافق اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية، وتبلور في مسعى للقيادة الفلسطينية من أجل وقف هذه الحرب.

الوضع في الجنوب اللبناني

بعد ارتداد الهجوم الإسرائيلي أمام بسالة القوات المشتركة في قلعة الشقيف - أرنون في الثامن عشر من آب ١٩٨٠، ظل خطر قيام إسرائيل بهجوم جديد قائماً؛ مما حفز القيادة الفلسطينية على رفع مستوى الاستعدادات العسكرية، والتنظيمية، والسياسية لمواجهة الخطر.

وقد واصلت إسرائيل والميليشيات المتعاونة معها في الجنوب إعتداءاتها (راجع في هذا العدد: **المقاومة الفلسطينية عسكرياً**) متناغمة، في ذلك، مع نشاطات «القوات اللبنانية» الرامية إلى توسيع رقعة السيطرة الانعزالية الكتائبية. وفي مقابل ذلك، نشطت الثورة الفلسطينية، في مجال تنظيم أوسع الاستعدادات لتحسين ظروف المواجهة وإمكاناتها وأساليبها. وكذلك، عملت في مجال التعاون مع الحركة الوطنية اللبنانية، لتنظيم عمل القوات المشتركة، ولتنقية الأجواء الشعبية من تأثيرات المحاولات الجارية لتعكيرها، أو لتعكير جو العلاقات القائمة بين الثورة الفلسطينية وأيٍّ من أطراف الحركة الوطنية اللبنانية.

وفي ٩ / ٩ / ١٩٨٠، رئس الأخ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، إجتماعاً للجنة العسكرية للتعبئة العامة؛ وهي اللجنة التي تتولى الإشراف على أعمال التدريب الواسعة، الجارية في إطار تحقيق قرار التعبئة العامة للجماهير الفلسطينية. وفي الاجتماع، شرح عرفات الضرورات الوطنية التي أملت على الثورة الفلسطينية اتخاذ قرار التعبئة، وأعطى توجيهاته بصدد تطبيقها، مشدداً على ضرورة أخذ الحيطة والحذر («وفا»، ١٠ / ٩ / ١٩٨٠).

وبعد يومين من هذا الاجتماع، إفتتح عرفات الدورة العسكرية الخاصة بقوات الإحتياط المركزية موضحاً، أمام حشد المنتسبين إليها، أنه «عندما يشتد الخطر لا بد من تعبئة كل قوى الشعب لمواجهة العدو، الرجال والنساء والأطفال. وكل فلسطيني قادر على حمل السلاح لا بد من أن يحمل السلاح، ويقاتل دفاعاً عن الثورة» (المصدر نفسه). وبهذا القول، يعطي عرفات للخطر الإسرائيلي القائم والمرتقب حجمه الكبير، في

تدابير القيادة الفلسطينية التي تعده الخطر الرئيسي، وتدعو لتعبئة الجهود كلها لمواجهته، ومنع العدو والمتعاونين معه من تحقيق أهدافهم! حيث «ننتظرنا معارك طاحنة كانت بدايتها معركة أرتسون - الشقيف» كما تنبأ عرفات (المصدر نفسه).

وزيادة في التأكيد على ضرورة رفع الاستعدادات للمجابهة، تفقّد القائد العام للثورة الفلسطينية، بعد افتتاح الدورة، المعسكرات التي أقيمت لتدريب المقاتلين والمقاتلات، والتقى بقادتها وكوادرها مزودا إياهم بتوجيهاته (المصدر نفسه).

وفي اليوم التالي، وفي السياق ذاته، عقدت القيادة المشتركة في الجنوب اجتماعا حضره من أعضاء «اللجنة الأمنية العليا المشتركة» الإخوة هايل عبد الحميد «أبو الهول» ، عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، وأحمد اليماني «أبو ماهر»، عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأبو الياس، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني، والشيخ مصطفى، عضو قيادة حركة «أمل». وتم، في الاجتماع، تدارس الأوضاع الأمنية، وسبل توفير الأجواء الملائمة لتركيز الجهود الفلسطينية واللبنانية الوطنية في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية؛ وذلك في ضوء مسلسل الأحداث التي استهدفت إرباك الجبهة الداخلية وتشتيتها («وفا»، ١٢ / ٩ / ١٩٨٠).

والوضع في الجنوب، كان، أيضا، بين الموضوعات التي بحثها اجتماع اللجنة التنفيذية لـ(م.ت.ف.) عندما انعقد برئاسة عرفات، في ١٤ / ٩ / ١٩٨٠ في بيروت. كما كان في صلب المحادثات التي جرت بين القيادة الفلسطينية وقادة الحركة الوطنية اللبنانية؛ حيث تناوله الاجتماع الذي عُقد في ١٧ / ٩ / ١٩٨٠؛ وضم السيد وليد جنبلاط، رئيس المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية، وصلاح خلف «أبو إياد»، عضو اللجنة المركزية لـ«فتح» («وفا»، ١٧ / ٩ / ١٩٨٠). والاجتماع الآخر الذي عقده خلف وتمر صالح «أبو صالح»، عضو اللجنة المركزية لـ«فتح» مع إبراهيم قليلات، رئيس مجلس قيادة حركة الناصريين المستقلين «المرابطون» في اليوم ذاته (المصدر نفسه).

وفي ٢٠ / ٩ / ١٩٨٠، رئس عرفات اجتماع المجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية، الذي أولى هذا الموضوع عنايته الكاملة وقرر اتخاذ عدد من الإجراءات لمواجهة العربدة الإسرائيلية في الجنوب («وفا»، ٢٠ / ٩ / ١٩٨٠).

ولما كان هذا الموضوع على قدر كبير من الأهمية، جرت مناقشته، أيضا، خلال الاتصالات التي أجرتها القيادة الفلسطينية مع القادة العرب في هذه الفترة، سواء عبر الرسائل المتبادلة أو أثناء اللقاءات الشخصية؛ وقد توقش في لقاء عرفات وعدد آخر من القادة الفلسطينيين مع الرئيس العربي السوري حافظ الأسد في دمشق، في ٢١ / ٩ / ١٩٨٠؛ حيث جرى تفحص أسس التنسيق الفلسطيني - السوري في مواجهة الخطر الإسرائيلي. ثم ترأس عرفات وفدا فلسطينيا كبيرا ضم الأمناء العامّين للمنظمات الفلسطينية، أو نوابهم وزار العاصمة الليبية، والتقى، في ٢٢ / ٩ / ١٩٨٠، مع العقيد معمر القذافي؛ حيث توقش الوضع في الجنوب في هذا اللقاء أيضا.

كما ان موضوع الجنوب، استحوذ، كما سنرى، على جزء كبير من المناقشات التي أجراها عرفات وأعضاء الوفد الفلسطيني، الذين زاروا كلاً من طهران وبغداد، مع المسؤولين في كل من إيران والعراق بعد اندلاع الحرب بينهما.

وكان هذا الموضوع، كذلك، في صلب الاهتمامات التي شغلت الوفد الفلسطيني الذي اشترك في مناقشات الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة لقضية فلسطين، والاتصالات التي أجراها الوفد مع وفود الدول الشقيقة والصديقة إلى الدورة.

كل هذا النشاط والاهتمام يعطي صورة عن الأهمية الكبيرة التي توليها القيادة الفلسطينية، في هذه المرحلة، لمسألة مواجهة الخطر الاسرائيلي، والتي تجعلها تصر على وضعه على رأس قائمة الأخطار التي ينبغي تركيز الجهود الفلسطينية والعربية ضدها.

الموقف من الحرب العراقية -الإيرانية

في النصف الثاني من شهر أيلول، اشتد توتر العلاقات العراقية الايرانية إلى أن بلغ درجة الحرب الشاملة بين البلدين، واخترق الجيش

العراقي الحدود، التي رسمتها الاتفاقية الايرانية العراقية لعام ١٩٧٥، في حملة عسكرية كبيرة اشتركت فيها الاسلحة البرية والجوية والبحرية.

ولأن القيادة الفلسطينية كانت على صلة بتطورات العلاقات العراقية - الايرانية، منذ أخذت هذه العلاقات تتوتر بعد نجاح الثورة الايرانية، وعن خلال السعي المتصل لمنع تدهورها، فإنها لم تفاجأ بهذه الحرب، ولم تضطرب إزاءها، وإزاء التقديرات التي التقت حول احتمال توسعها وامتدادها. بل كانت، على النقيض من هذا، في مقدمة المبادرين للتحرك في مسعى فوري يدفعه الأمل بعمل شيء لوقف الحرب وحمل طرفيها على نبذ الاحتكام للسلاح.

وهكذا، وصل إلى طهران، في ١٦/٩/١٩٨٠، وفد قيادي فلسطيني، ضم اثنين من أعضاء اللجنة المركزية لـ «فتح» هما العميد سعد صايل «أبو الوليد» وهاني الحسن؛ ومعه رسالة من عرفات إلى الرئيس الايراني الدكتور الحسن بني صدر. وبينما كان الوفد يفتتح حلقة جديدة في سلسلة المساعي الفلسطينية لتلطيف الأجواء بين البلدين الجارين تلقى عرفات رسالة من الرئيس العراقي صدام حسين تتعلق بالأوضاع الراهنة، في ضوء التصعيد الصهيوني ضد الجنوب اللبناني، وكذلك بالاشتباكات على الحدود الايرانية - العراقية («وفا»، ١٨/٩/١٩٨٠).

أما في طهران، فإن الوفد الذي استقبل من قبل الرئيس بني صدر أجرى مناقشات مطوّلة مع الجانب الإيراني وصفها هاني الحسن، في تصريح أدلى به، بأنها شملت تقييما «لمجمل الأوضاع الدولية، وانعكاساتها على المنطقة، وما تتوقعه من تطورات إيجابية وسلبية». وكان الوفد قد استمع، كما قال الحسن، إلى إيضاحات الرئيس بني صدر «للرؤية السياسية الشاملة لإيران، من مختلف القضايا، وخصوصا الوضع على الحدود الإيرانية - العراقية». وفي تصريحه، لمح الحسن إلى الأمر الرئيسي الذي يستند إليه الموقف الفلسطيني في هذه المسألة حين قال: «إن علينا جميعاً أن نتضامن من أجل هزيمة الصهيونية والامبريالية الاميركية» («وفا»، ١٩/٩/١٩٨٠).

وعندما اتسع نطاق الحرب، وانفجرت على نحو شامل بعد هذا بأيام، وجّه عرفات رسالة عاجلة إلى الرئيس صدام حسين تعمل رغبته في أن يسهم العراق، من جانبه، بوضع حد لهذه الحرب المؤسفة. وفي اليوم نفسه، ألمح صلاح خلف، الذي كان مدعوا للحديث أمام دورة فلسطينية تدريبية، إلى المسعى الفلسطيني لوقف الحرب مبيّنا أن المبعوثين الفلسطينيين إلى طهران ينشطون في هذا الاتجاه، ومرجحا احتمال أن يواصل عرفات بنفسه هذا المسعى («وفا»، ٢١/٩/١٩٨٠).

تحرك عرفات: وفي ٢٣/٩/١٩٨٠، صدر عن عرفات نداء علني جاء بصيغة رسالة موجهة إلى الرئيسين الايراني والعراقي كليهما، يدعوهما فيها إلى العمل على «ما يحقن الدماء، ويوقف التدهور، ويحفظ المنطقة من الدماء حتى لا يشمت أعداؤنا بنا، وحتى لا تفرح الصهيونية بما يحدث». وفي هذه الرسالة، تظهر قناعة القيادة الفلسطينية بأن «كل شيء بالنوايا الطيبة الحسنة قابل للحل وكل شيء بالإرادة والإيمان يمكن أن يجد مخرجا». نص الرسالة الكامل في («وفا»، ٢٤/٩/١٩٨٠). وأشفع عرفات نداءه هذا باتصالات هاتفية أجراها مع المسؤولين في البلدين (المصدر نفسه).

وبدأ التحرك المرتقب لعرفات في اليوم التالي: حيث وصل إلى بغداد، وعقد لقاء مطولاً مع الرئيس حسين. وقالت مصادر فلسطينية ان البحث في هذا اللقاء، تناول «التطورات الاخيرة في المنطقة وخاصة الوضع العسكري على الحدود الإيرانية - العراقية». وقد حرص عرفات على أن يطلع الجانب العراقي «على الوضع في جنوب لبنان، والتصعيد الصهيوني ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني»؛ وذلك، كما هو واضح، في محاولة لشد الانتباه إلى مصدر الخطر الرئيسي الذي يتهدد المنطقة العربية المتمثل باسرائيل، وبالرغم من أن اللقاء، كما أصبح مفهوما، لم يؤد الى اقناع الجانب العراقي بوقف الحرب مما يسهّل إمكانية التفاهم اللاحق مع إيران، فقد حرص الجانب الفلسطيني، إنسجاما مع مسعاه إلى التهدئة، على وصف جوّه بانه «جو من الإخوة والتضامن

والتفاهم والإيجابية لما فيه المصلحة القومية العليا، ومصلحة أمتنا العربية والاسلامية». ومع ذلك، أيضاً، تم الاتفاق على متابعة الاتصالات وتبادل الآراء حول مختلف تطورات الموقف («وفا»، ٢٥ / ٩ / ١٩٨٠).

ومن بغداد انتقل عرفات، عبر أراضي الاتحاد السوفياتي، إلى طهران. وهناك، أيضاً، عقد سلسلة من اللقاءات مع المسؤولين الإيرانيين، فالتقى مع الإمام الخميني في لقاء لم ينشر شيء عمّا دار فيه، كما التقى مع الرئيس بني صدر وغيره من القادة الإيرانيين عدة مرات. وفي لقائه مع بني صدر، ركز الجانب الفلسطيني، أيضاً، على ضرورة توجه الجميع إلى مقاتلة العدو الصهيوني والامبريالية الاميركية. واثر اللقاء، الذي وصفته المصادر الفلسطينية بانه تمّ في جو ودي وأخوي، أعلن هاني الحسن: «إننا لم نأت الى هنا لنقوم بوساطة لأن احداً لم يطلب منا ذلك، وإنما أتينا لتبادل وجهات النظر مع الإخوة في الثورة الايرانية حول الأوضاع الخطيرة التي تجري في المنطقة». وقال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح» محدداً أحد دوافع المسعى الفلسطيني: «إن أقل ما تقتضيه، منا، العلاقة الأخوية التي تربط بيننا وبين الثورة الايرانية أن نفعل ذلك» («وفا»، ٢٨/٩/١٩٨٠).

وفيما عدا إشارات قليلة صدرت عن متحدثين باسم الوفد الفلسطيني الذي زار كلاً من بغداد وطهران تتصل بايضاحات للموقف الفلسطيني وحده، فان مصادر الوفد لم تكشف النقاب عن النتائج التي انتهت إليها محادثاتهم في البلدين. أما المصادر الصحفية فقد وصفت مهمة الوفد الفلسطيني بانها كانت شاقة ومعقدة في كل من طهران وبغداد، ناسبة ذلك إلى تمسك كل واحد من الطرفين بمواقفه («السياسة»، الكويت، ٢٥ / ٩ / ١٩٨٠).

في غضون ذلك، ألقت افتتاحية كتبتها فلسطين الثورة، اللسان المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، مزيداً من الأضواء على دوافع المسعى الفلسطيني لوقف الحرب، فقالت: إن قلوب الفلسطينيين تدمى إزاء هذه الحرب، لانهم «يعرفون أن جيش العراق هو جيش لتحرير فلسطين، وان الثورة الإيرانية المباركة بقيادة الإمام الجليل الخميني قد أسقطت الجدار الإيراني الذي كان الدعامة الكبرى لوجود إسرائيل». وعلى هذا، طبقاً للمجلة الفلسطينية، «تجرك عرفات في أصعب الظروف ليقول في بغداد كلمة فلسطين، وليقول في طهران، أيضاً، كلمة فلسطين». وركزت الافتتاحية على ما تراه القيادة الفلسطينية من «أن الحرب يجب أن تشن ضد الصهيونية والامبريالية الاميركية، أما الصراعات الجانبية... فيجب أن تحل عبر المفاوضات وبالطرق السلمية» («فلسطين الثورة»، ٢٩ / ٩ / ١٩٨٠).

وهذا، بالتحديد، ما أوضحه خطاب ألقاه صلاح خلف بعد عشرة أيام من اندلاع الحرب، وذلك عندما تحدث في احتفال أقيم في قلعة الشقيف – أرنون تكريماً للأبطال الذين دافعوا عنها، وتكريماً أيضاً للأدباء معين بسيسو وحسين مروة اللذين فازا بجائزة اللوتس الادبية الدولية، حيث قال: «إن ما يهمنا هو وقف النزيف»، وقد ندد خلف بموقف الولايات المتحدة الأميركية «التي تريد استمرار هذه الحرب حتى تتذرع بالتدخل لحاصرة المنطقة العربية بمزيد من أساطيلها»، وأوضح «إننا، من موقع المحبة للعراق وإيران، ولسنا من موقع الانحاز لاحد، نطالب البلدين بوقف النار فوراً لان الذين يشجعون العراق على الاستمرار في هذه الحرب لا يريدون سوى إنهاء العراق وإيران معاً» («وفا»، ٢ / ١٠ / ١٩٨٠).

التنسيق مع الجزائر: أما عرفات، فقد عبر، مرة أخرى، أراضي الاتحاد السوفياتي منتقلاً من طهران إلى الجزائر، حيث التقى، في ٢/١٠/١٩٨٠، الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد من أجل تبادل الرأي، وتنسيق المساعي الفلسطينية مع المساعي الجزائرية. وقال عرفات بعد اللقاء: «إننا بحثنا النتائج الخطيرة المترتبة على استمرار القتال بين الجانبين وضرورة أن تساهم الجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية والاسلامية بكل جهودها وبما لديها من تأثير على الطرفين لايقاف القتال» («وفا»، ٢/١٠/١٩٨٠). وواصل، بعد ذلك الاتصالات مع الجانب الجزائري بهذا الخصوص.

وفور عودته إلى بيروت، ترأس عرفات اجتماعا عقدته اللجنة التنفيذية للمنظمة واستعرضت فيه معطيات الوضع بعد أن استمعت لتقرير مفصل قدمه رئيسها عن المساعي التي قام بها في كل من بغداد وطهران والجزائر، وعن الاتصالات الأخرى التي أجراها. وناقشت اللجنة، باستفاضة، ملابسات الوضع من جوانبه كافة، وخصوصا المعارك الدائرة على الحدود الإيرانية – العراقية، وتأثيرات التطورات المستجدة وانعكاساتها على القضية الفلسطينية. وانتهى اجتماع اللجنة التنفيذية إلى التأكيد على ضرورة الاستمرار ببذل المساعي الحميدة لإعادة السلام والوئام بين البلدين الشقيقين (وفا، ٤ / ١٠ / ١٩٨٠).

الاتصالات العربية والدولية: إثر عودة الوفد الفلسطيني من بغداد وطهران، لم تنقطع الاتصالات معهما بل استمرت عبر المراسلات التي ينقلها الرسل بين رئيس اللجنة التنفيذية والمسؤولين في البلدين، في حين، وسّعت القيادة الفلسطينية مسعاها لوقف الحرب وذلك على الصعيدين العربي والدولي.

فعلى الصعيد العربي، اتفقت القيادة الفلسطينية مع الجزائر على التنسيق بينهما بصورة مستمرة (السفير، ٣٠ / ٩ / ١٩٨٠). وتبادل عرفات الرسائل مع عدد من المسؤولين العرب الآخرين. وفي دمشق، التقى عرفات وعدد آخر من القادة الفلسطينيين مع الرئيس حافظ الاسد. وقد تم كل هذا في حركة نشطة ودائبة جرت تحت تأثير الإحساس بأن تفاقم الحرب الإيرانية – العراقية كما وصفته مصادر فلسطينية «هو في الوقت ذاته تشارع للاندفاع العسكري الأميركي في الخليج للهيمنة عيمنة مباشرة، وللامساك بناصية الأمور إمساكا مباشرا» (الهدف، ٤ / ١٠ / ١٩٨٠). ومن التنسيق مع الجزائر، والاتصالات والمراسلات المتبادلة مع دول عربية أخرى، انتقلت القيادة الفلسطينية إلى الصعيد الدولي، فعملت على صياغة اقتراح يقضي بدعوة مكتب التنسيق الدائم لدول عدم الانحياز للانعقاد من أجل مناقشة الموضوع. وفي سياق الاعداد لهذا الاجتماع، تبادل عرفات عدة رسائل مع كل من الرئيس الكوبي فيديل كاسترو، والرئيس اليوغسلافي ميانوفيتش (وفا، ٨/ ١٠/ ١٩٨٠). كما استقبل عددا من سفراء دول عدم الانحياز حاثا الاطراف كافة على بذل مساعيها من أجل وقف الحرب.

دوافع المسعى الفلسطيني: ومما لا شك فيه أن عوامل أساسية تكمن وراء هذا النشاط، وتحرّك المسعى الفلسطيني لمنع تدهور الموقف، وسواء جرى الافصاح عن هذه العوامل، بكثير أو قليل من التبسط، فانه يمكن إيجازها فيما يلي:

١ – تدور هذه الحرب بين بلدين أحدهما عربي والآخر إسلامي ولمنظمة التحرير الفلسطينية علاقات جيدة معهما، وكلاهما يُنتظر أن يسهم في الصراع الرئيسي الذي ينبغي التركيز عليه؛ وهو الصراع مع الامبريالية والصهيونية وإسرائيل، وفي مقدور كل منهما أن يلعب أدوارا إيجابية في هذا المجال. وحين ينشغل البلدان في حرب بينهما فان هذا يؤثر تأثيرا سلبيا على الدور المطلوب منهما.

٢ – أدت الحرب إلى تدمير جزء كبير من الطاقات العسكرية والاقتصادية للبلدين، وهذا، في الحسابات الختامية، يعد خسارة لحركة التحرر الوطني العربية، وحركة التحرر الوطني الإيرانية، وهو بالتالي إضاعة لطاقات كان ينبغي أن تنصب ضد العدوان الصهيوني.

٣ – إن الخلافات الحدودية بين العراق وإيران لا تقتضي إشعال حرب كهذه من أجل حلها. ومن الممكن، في كل وقت، اللجوء إلى أساليب أخرى سلمية من أجل تسوية الخلافات.

٤ – يعطي انفجار الموقف بين العراق وإيران، الفرصة لاسرائيل كي تدعي بانها ليست مصدر التوتر في الشرق الأوسط وترفض ما يتهمها به معظم أعضاء المجتمع الدولي بهذا الخصوص. وتستطيع إسرائيل، أن تدعم، استطرادا لهذا، إدعاءها القائل بأن قضية فلسطين ليست هي جوهر الصراع في الشرق الأوسط.

٥ – تفتح الحرب فرصة كبيرة أمام الولايات المتحدة للتدخل العسكري، وتعطيها، في كل الأحوال؛ سببا لتعزيز وجودها العسكري في المنطقة، وفي دول عربية أخرى محققة خططها المعدة والمعلن عنها مسبقا لهذه الغاية. وبهذا يمكن أن تزداد هيمنة الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط، كما تزداد إمكاناتها لتوجيه

سياسات بعض دوله.

٦ – تجتذب الحرب الانظار بكل ما تحمله من مخاطر، فتصرفها عن التركيز على قضية فلسطين، في وقت تحتاج فيه هذه القضية إلى أقصى التركيز عليها، وتعرض لاحتمالات التبديد «مكاسب كبيرة حققها الشعب الفلسطيني حتى الآن عبر سنوات البذل والتضحية والجهد المتواصل.

٧ – يضاف لهذا كله، ان منظمة التحرير الفلسطينية التي تربطها بالثورة الإيرانية أوثق الروابط الأخوية، مثلما تجمعها روابط مشتركة عديدة مع العراق، والتي تتحسس المخاطر الكبيرة الناجمة عن الحرب بأبعادها المحلية والعربية والدولية، قد وضعت في زاوية حادّة بين الطرفين اللذين يطالبها كل واحد منهما بأن تنحاز لجانبه.

ولهذا كله، اتخذت القيادة الفلسطينية موقفا متشددا في الالتزام بما هو جوهري في الوقت الراهن، وهو العمل لوقف نزيف الدم والطاقات ومحاولة إطفاء الحريق الذي اشتعل. كما امتنعت هذه القيادة، بدقة تامة، من الادلاء باي تصريح، أو بيان، يكون من شانه تأجيج النار المشتعلة.

وإن كانت القيادة الفلسطينية، وخصوصا قيادة «فتح» واللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.، قد التزمت بمنتهى الاتزان والدقة في الافصاح عن الموقف الفلسطيني إزاء هذه الحرب، فقد فعلت ذلك انطلاقاً من القاعدة التي عبر عنها عرفات في الجزائر بقوله: «إننا لسنا وسطاء، ولكنا كعرب ومسلمين، نتحرك من أجل السلام والوئام بين الاشقاء» («السفير»، ٢/ ١٠/ ١٩٨٠).

وإلى جانب الدقة والاتزان الشديدين في تصريحات وبيانات القيادة المشار إليها، صدرت تصريحات أخرى أفصحت عن مواقف تنطلق من ادانة الحرب، وتشارك في الاجماع على ضرورة وقفها، وتتجاوز ذلك إلى إدانة الطرف الذي بدأها، وتتشدد في التركيز على ضرورة حماية الثورة الإيرانية، ورفض أية محاولة لاضعافها أو إسقاطها. من ذلك موقف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فقد ركز أمينها العام، نايف حواتمه، في حديثه عن الحرب، على دور الثورة الإيرانية في مواجهة الامبريالية والصهيونية والرجعية، وذكر بما أنجزته حين نقلت إيران من دور شرطي الخليج إلى دولة غير منحازة، كما ركز على موقفها المناقض لسياسة كامب ديفيد، ومساندتها للثورة الفلسطينية. ووصف حواتمه سياسة إيران بانها «برغم كل أخطائها، معادية للامبريالية والرجعية والصهيونية، وتخدم الثورة الفلسطينية وقوى التحرر العربية». ثم خلص إلى القول: إن «محاولة الاطاحة بالثورة الإيرانية تصب في خدمة أميركا والرجعيات العربية وإسرائيل». وإلى القول أيضا، إن «من حق الثورة الإيرانية الاستمرار في الدفاع عن نفسها وحماية حدودها ضد كل أنواع العدوان» (الحديث كاملاً في «الحرية»، ٦/ ١٠/ ١٩٨٠).

وبهذا «النَفَس» تحدثت افتتاحية مجلة الهدف منصبةً عن موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: «في ظل استمرار المعارك فان على الجماهير العربية والإيرانية وكل القوى المحبة للسلام العمل لوقف هذه الحرب، ولكن ضمن إطار يضمن للثورة الإيرانية انتصارها واستمرارها... ويكمّل كل الجهود والقدرات في المنطقة لإنجاز المهام الرئيسية المناطة بحركة التحرير العربية في التصدي لمخطط كامب ديفيد بكل أبعاده وحلفائه» («الهدف»، ٤/ ١٠/ ١٩٨٠). وهذا المعنى أكده نائب الأمين العام للجبهة الشعبية، أبو علي مصطفى، حين دعا، بدلاً من إثارة هذه الحرب إلى أن يقف الجميع في وجه سياسة كامب ديفيد وأهله والقواعد الأميركية التي تزرع هنا وهناك في منطقتنا، وفي وجه إسرائيل التي تحتل فلسطين والجولان وسيناء» («الحرية»، ١٢/ ١٠/ ١٩٨٠).

ولو شئنا أن نلخّص ما يلتقي حوله الفرقاء الفلسطينيون كافة، إزاء هذه الحرب، يمكننا أن نستعين بما قاله عضو اللجنة المركزية «لفتح» ماجد أبو شوار: «إن هذه المعركة الدائرة بين إيران والعراق، تهدد طاقات بلا حدود كان يفترض أن تتوجه لإدارة الصراع بشكل أرقى ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية، من أجل تصفية مصالح الامبريالية في المنطقة» (المصدر نفسه).

ف. ح.

المناطق المحتلة بين القمع والتهويد

تميزت السياسة الاسرائيلية تجاه المناطق المحتلة، خلال الشهور الماضية، بارتفاع وتيرة قمعها للاهلين العرب. وقد مسّت هذه السياسة رؤساء البلديات والمجالس المحلية، اخذةً ثلاثة أشكال هي: إبعاد عدد منهم الى خارج الوطن، والتعرض لعدد آخر منهم بهدف وضع حد لحياتهم، وفرض القيود على من تبقى تحت وطأة التهديد والوعيد وحتى الاعتقال. كما أن هذه السياسة مسّت الرموز الوطنية في الهيئات والمؤسسات في المناطق المحتلة حيث أصبح هؤلاء يجدون أنفسهم معرضين، في كل وقت، للاعتقال او للإقامة الجبرية، البيتية منها، والنهارية لمدة طويلة. وكان رؤساء الصحف الوطنية، مأمون السيد رئيس تحرير صحيفة «الفجر»، وبشير البرغوثي رئيس تحرير صحيفة «الطليعة»، وأكرم هنية رئيس تحرير صحيفة «الشعب» على رأس القائمة الطويلة للخاضعين لأوامر الإقامة الجبرية.

وقد تميزت السياسة الاسرائيلية أيضا، بالشراسة والوحشية التي ترمي الى القتل سواء في مواجهتها لطلبة المدارس والجامعات المتظاهرين وغير المتظاهرين؛ حيث لقي عدد منهم مصرعه، أو في تفننها في استخدام أساليب التعذيب ضد المعتقلين الفلسطينيين؛ حيث لقط عدد منهم أنفاسه الاخيرة تحت وطأة التعذيب.

وسط ارتفاع وتيرة القمع هذه الرامية الى قهر الشعب الفلسطيني، تمهيدا لتهويد الأرض، واصلت سلطات الاحتلال سياستها التقليدية الثابتة والمتمثلة بازالة معالم أصيلة واقامة معالم طارئة.

النشاط الاستيطاني

أخذت حركة الاستيطان، مؤخرا، أشكالا عدة؛ من بينها مصادرة الأراضي وشق الطرق وسط البساتين العربية وهدم البيوت، واقامة المستوطنات، والاعلان عن خطط استيطانية مستقبلية تستهدف تهويد الضفة الغربية.

١ - **اعمال المصادرة والاستيلاء على الأراضي:** كانت منطقة رام الله اكثر المناطق العربية تعرضا لاعمال المصادرة. ففي الثالث والعشرين من آب، استولت سلطات الاحتلال على قرابة عشرة آلاف دونم من أراضي قرية رمون («وفا»، ٢٥/٨/١٩٨٠). وكانت سلطات الاحتلال قد وضعت يدها، قبل مدة بسيطة، على أراضٍ واسعة تابعة لقرية دير جرير في منطقة رام الله. وقد تصدّى الاهالي لهذا الاجراء في بيان موجه الى الرأي العام، احتجوا فيه على قرار المصادرة، ورفضوا تلقّي اية تعويضات أو بدل ايجار عن أراضيهم (المصدر نفسه).

كما أن منطقتي نابلس وبيت لحم قد تعرضتا الى نهب آخر، بحجة شق الطرق للمستوطنات المقامة. ففي منطقة نابلس، قامت الجرّارات بشق طريق على امتداد عشرة كيلومترات الى مستوطنة

الون موريه بعد أن أصدرت سلطات الاحتلال أوامرها بالاستيلاء على ٤٠٠ دونم تخص ١٢ عائلة عربية. وقامت الجرارات باقتلاع الاشجار المثمرة (زيتون وجوز) أمام أعين أصحابها الذين «كانت وجوههم جامدة» وفق وصف مراسل معاريف (١٢/٨/١٩٨٠) الذي أضاف انهم رفضوا تلقي أية تعويضات عن أراضيهم. وفي منطقة بيت لحم، قامت الجرارات بشقّ طريق اخر لتسهيل الاعمال الاستيطانية، وسط أشجار مثمرة في أراضي قرية الخضر الواقعة الى الشمال من بيت لحم تحت حراسة مشددة، وصادرت ٢٣٠ دونما (دوفاه، ٢/٩/١٩٨٠).

٢ - **هدم البيوت**: أصبح من المألوف، مؤخراً، الاعلان، في فترات متقاربة، عن إقدام سلطات الاحتلال على هدم منزل أو منزلين في هذه المنطقة او تلك بحجة الانتماء الى منظمات المقاومة، او مساعدة النشاط الفدائي. وفي أواسط أيلول، قفز عدد البيوت العربية المنسوفة في يوم واحد الى تسعة، أربعة منها تخص لدائيين أربعة من أبطال عملية الخليل، تم القبض عليهم عقب أربعة شهور ونصف الشهر من المطاردة والتستر في كهوف الضفة الغربية، وخمسة تخص من ادعت سلطات الاحتلال بأنهم قدموا إليهم يد العون. وجرت عملية النسف، في وقت واحد، في أماكن مختلفة من الضفة. ويصف يوسف تسورئيل مراسل معاريف (١٧/٩/١٩٨٠) الذي شهد نسف بيت قائد المجموعة عمر خروب في قرية وادي فوقين، بقوله: «بعد أن انهار البيت، وانسحبت قوات الأمن من القرية، أخذ السكان يخرجون من منازلهم ويسرعون نحو ما كان بيتا. أخذت مجموعة من النسوة بالبكاء عند الانقاض بينما كان الأطفال يمسكون بتلابيب نسائيهن. وعندما وصل مصورو التلفزيون الاجانب، كفّ النسوة عن البكاء، وبدأن ينشدن وسط الهتاف ضد السلطات الاسرائيلية والحكم العسكري». وأضاف ان مئات من السكان المحتشدين قالوا: «اننا سنشيد البيت من جديد، سنبنيه بأموالنا».

٣ - **المعالم الطارئة**: على صعيد إقامة معالم جديدة، أقيمت في أواخر ايلول الماضي، مستوطنتان جديدتان في الضفة الغربية. ففي الثامن والعشرين من أيلول، برزت مستوطنة في غور الأردن تحمل اسم «بيت هعرفاه»، وفي اليوم التالي، احتفلت سلطات الاحتلال بتدشين مستوطنة أخرى تحمل اسم «سلعيت» في منطقة نابلس بالقرب من بلدة الطيبة على بعد ٢كم شرقي «الخط الاخضر». وحضر الحفل وزير الزراعة الاسرائيلي اريئيل شارون الذي استغل موقف الأردن من الحرب العراقية - الايرانية «مبتكراً» بذلك، ذريعة جديدة للاستيطان، بقوله: «الاستيطان وسيلة لإحباط مشروع الحل الاقليمي الوسط الذي يستهدف تسليم [الضفة الغربية] لدولة سمحت للطائرات العراقية بالهبوط في أراضيها. فهل نترك قلب إسرائيل بأيدي ملك يطيع أوامر بغداد» (ع.إ.، ٢٩/٩/١٩٨٠).

وبمناسبة مرور مئة عام على ولادة زئيف جبوتنسكي، أحد قادة الحركة الصهيونية، قام عدد من غلاة المستوطنين، بدون اذن من الحكومة، باقامة نقطة استيطانية في منطقة القدس الى الشمال من النبي صموئيل، تحمل اسم «جفعات زئيف»، بيد أن هذه المحاولة فشلت، عندما وافق أفراد المجموعة على اخلاء المكان عقب وعد تلقوه من قبل السلطات الاسرائيلية باقامة مستوطنة «شرعية» في المنطقة نفسها في وقت لاحق (المصدر نفسه، ٢٦/٩/١٩٨٠).

وفيما يتعلق بالخطط الاستيطانية المستقبلية، كُشف النقاب عن خطة أعدها قسم الاستيطان برئاسة متتياهو درويلس الذي يعمل بتنسيق مع الحكومة الاسرائيلية، تستهدف اقامة سبعين مستوطنة قروية ومدينية في الفترة الواقعة بين أيلول ١٩٨٠ ونهاية عام ١٩٨٥. ومن المقرر للمستوطنات الجديدة ان تتوزع، وفق الخطة، على جميع أرجاء الضفة الغربية، من جنوب جبل الخليل حتى شمال منطقة نابلس، وفق الترتيب التالي: منطقة يتير: ٧مستوطنات: منطقة غرب جبل الخليل: ٧ مستوطنات، منطقة عتسيون: ٣ مستوطنات، منطقة جفعون: مستوطنتان، منطقة حلميش ومودييعن: ٤ مستوطنات، منطقة بيت ال ورشيلا: ٥ مستوطنات، منطقة قلقيلية ووسط الضفة: ٥ مستوطنات، منطقة نابلس: ٦ مستوطنات، منطقة شمال غرب نابلس: ٦ مستوطنات، منطقة جنين: ٥ مستوطنات، منطقة أريحا: ٣ مستوطنات، منطقة مستوطنة ترشا: ٤

مستوطنات، غور الأردن وشمال البحر الميت: ٨ مستوطنات (دافار، ٢٨/٩/١٩٨٠).

موقف الجمهور الاسرائيلي من مصير المناطق المحتلة:

في الوقت الذي تعمل فيه سلطات الاحتلال بدون كلل أو ملل لتهويد الضفة الغربية، وتحت ظلال قرار الكنيست الخاص باعتبار القدس عاصمة «أبدية» لاسرائيل، وتعالي الأصوات بضم هضبة الجولان السورية رسمياً الى اسرائيل، أظهر استفتاء جري مؤخرا تناقض موقف الجمهور الاسرائيلي مع الخط العام المعلن للسياسة الاسرائيلية تجاه مصير المناطق المحتلة. فقد أجرى معهد سميث الاسرائيلي مسحا للرأي العام في اسرائيل حول الموقف من المناطق العربية المحتلة، شمل ١٢٠٠ يهودي اسرائيلي يمثلون مختلف الشرائح الاجتماعية، أظهر أن الأكثرية الساحقة ليست على استعداد لتقديم أية «تنازلات» في القدس العربية مقابل تحقيق سلام مع الأردن، بينما أبد ٥٪ احداث تنازلات جزئية في المدينة، ولم يقف الى جانب التخلي عنها مقابل السلام سوى ٢٪. أما فيما يتعلق بالضفة الغربية، فأشارت النتيجة الى تمسك ٥٠٪ من الاسرائيليين بها، واستعداد نسبة معينة للتنازل عن مناطق منها، ولم يقف الى جانب السلام المبني على الانسحاب الكامل سوى ١٠٪. أما في قطاع غزة، فقد أظهر الاستفتاء «تسامحا» معينا، اذ تعادلت تقريبا كفة الميزان بين المتمسكين بالاحتلال وبين الداعين للانسحاب مقابل السلام. وفيما يتعلق بهضبة الجولان، فقد بدا موقف الجمهور الاسرائيلي تجاه مصير الهضبة شبيها بالموقف من مصير القدس؛ اذ وقف الى جانب ابقائها تحت السيطرة الاسرائيلية ٨٥٪ بينما بلغت نسبة الداعين الى الانسحاب منها ٢٪ فقط («معاريف»، ١٠/٩/١٩٨٠).

ومن الجدير بالذكر أن «السلام» الوارد كمقابل للتخلي عن المناطق المحتلة المذكورة أو البعض منها، ليس مع منظمة التحرير الفلسطينية، وانما مع الأردن ووفق معاهدة السلام الاسرائيلية - المصرية. فقد كانت صيغة السؤال كالتالي: مقابل سلام مع الملك حسين والأردن، كما جرى مع السادات ومصر، هل انت على استعداد لاعادة مناطق؟ أي؟» وكانت النتيجة كالتالي:

	لا	فقط جزء	جميع	لا رأي
القدس العربية	٩١	٥	٣	٢
يهودا والسامرة [الضفة الغربية]	٥٠	٣٧	١٠	٣
قطاع غزة	٣٨	٣١	٢٧	٤
هضبة الجولان	٨٥	١٠	٣	٢

وبمقارنة هذا الاستطلاع مع استفتاء آخر جرى عام ١٩٧٧ قبل أشهر معدودة من مبادرة الرئيس السادات، خرج المعهد باستنتاج مفاده ان موقف الجمهور الاسرائيلي أصبح، الان، أكثر تطرفا تجاه مستقبل المناطق المحتلة، بينما كان، قبل المبادرة، قد ابدى «مرونة أكثر».

اعتقال رئيس بلدية قلقيلية

إثر إبعاد رئيسي بلديتي الخليل وحلحول والقاضي الشرعي لمدينة الخليل، واثر جريمة الاعتداء على رؤساء بلديات نابلس ورام الله والبيرة، فرضت سلطات الاحتلال ليودا على من تبقى من رؤساء البلديات، ومن بينها الاقامة الجبرية كما فعلت مع رئيس بلدية البيرة ابراهيم الطويل، وتقييد حرية الحركة، وحظر عقد مؤتمرات او القيام باية نشاطات سياسية، ووضع العراقيل أمام رؤساء البلديات أثناء أعمالهم في الشؤون البلدية المحضة.

ضمن هذا السياق، أقدمت سلطات الاحتلال، في الثاني والعشرين من أيلول الماضي، على اعتقال رئيس بلدية قلقيلية الحاج أمين النصر، بتهمة التحريض على مناهضة الاحتلال مستندة الى كتيب أصدره المجلس البلدي تطرق الى دور الاحتلال في إعاقة مسيرة التنمية («ورلد»، ٢٢/٩/١٩٨٠).

كان لهذا الاجراء صدىً واسعاً في المناطق المحتلة؛ فقد تضامن أعضاء مجلس المدينة البلدي مع رئيسهم وأعلنوا احتجاجهم، وشارك أهالي قلقيلية في النضال لاطلاق سراح رئيس بلديتهم، وأضربت المدينة في السابع والعشرين من أيلول، ونشطت أيضا الهيئات والمؤسسات الوطنية منذ

الاعتقال وحتى الافراج، بالتعبير عن موقفها ضد مجمل السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة، والمتمثلة بالابعاد، وفرض الاقامة الجبرية، ومحاولات اغتيال الرموز الوطنية. فقد عقد مندوبون عن الهيئات الوطنية اجتماعا في بلدية قلقيلية واصدروا بيانا شجب عملية الاعتقال التي أدانتها، ايضا، كافة المجالس البلدية والمحلية. ومن أبرز برقيات الاحتجاج برقية أرسلتها الهيئات والمؤسسات الوطنية الى د. فالدهايم، السكرتير العام للامم المتحدة، جاء فيها: «ان الهيئات والمؤسسات الوطنية في الضفة الغربية تستنكر، بشدة، الاجراءات التعسفية اللاإنسانية التي اتخذت ضد الحاج أمين النصر، رئيس بلدية قلقيلية المعتقل من قبل سلطات الاحتلال، مطالبين ومناشدين بسرعة الافراج عنه كي يعود لمزاولة مهامه في رأسة البلدية». («وفا»، ٢٧/٩/١٩٨٠).

وتحت وطأة التحرك الشعبي في جميع المناطق المحتلة المتعاطف مع رئيس البلدية، عادت سلطات الاحتلال، بعد اسبوع، وأفرجت عن رئيس البلدية.

الشوا و«الانسحاب» من غزة

تظهر، بين الحين والآخر، دعواتٌ، من بينها دعوات إسرائيلية من خارج الأوساط الحاكمة، تقول بضرورة الانسحاب من قطاع غزة أولا كمرحلة اولى في تطبيق مشروع الحكم الذاتي. ومن بين الداعين الى ذلك عضو الكنيست موشي دايان الذي عقد، خلال الشهر الماضي، اجتماعين مع رئيسي بلديتي غزة وبيت لحم. فقد عرض، وفق ادعاء الصحف الاسرائيلية، في اجتماع له مع الشوا الى تطبيق الحكم الذاتي في القطاع. وفي التاسع من أيلول، عاد واجتمع برئيس بلدية بيت لحم الياس فريج وتباحث معه حول خطة يدعو اليها دايان تقضي بالغاء جهاز الحكم العسكري في المناطق المحتلة من جانب واحد، واستخدام المكاتب المدنية في هذه المناطق على يد سكانها. وذكر دايان أنه «من كل لقاء أخر اقيمه مع شخصيات فلسطينية أخرج متشجعا أكثر («هآرتس»، ١٠/٩/١٩٨٠).

وفي غضون ذلك، ادعى الشوا في مقابلتين له مع صحيفتي «ميرالد تريبيون» و«القدس»، أن اسرائيل شرعت بتنفيذ انسحاب «هادئ» من غزة مؤكداً على ان هدف الانسحاب الاسرائيلي التسبب في فوضى واضطراب في القطاع كي يكون بوسع الجيش الاسرائيلي العودة ثانية بدعم من الرأي العام العالمي لاحلال الهدوء والنظام («يديعوت احرونوت»، ١٦/٩/١٩٨٠).

وقد سارعت أوساط رئيس الحكومة الاسرائيلية وأنكرت أن يكون حدث أي انسحاب، موضحةً انه لا توجد هناك أية نية لانهاء الحكم العسكري في القطاع («د.ب.أ»، ١٥/٩/١٩٨٠).

وعلقت صحيفة «دافار» (١٧/٩/١٩٨٠)، في مقال افتتاحي لها، على فكرة البدء بتطبيق الحكم الذاتي في القطاع كمرحلة أولى، وموقف الشوا منها، داعيةً حكومة اسرائيل إلى تبني الفكرة ومنتقدة موقف الشوا بقولها: «إن رشاد الشوا يعارض اعادة النفوذ المصري في غزة لاسباب سياسية وشخصية خاصة به. فهو لم ينس الفترة الصعبة التي قضاها في السجن المصري، وفي مقابل ذلك، يمنحه مركزه الكبير في نظام حسين قوة سياسية وحتى مالية كبيرة في غزة...» لتخلص الى القول ان الادعاء القائل بان القصد من الجلاء هو «ترك المنطقة لنشاط تخريبي كذريعة لعودة السيطرة الاسرائيلية على القطاع بمثابة «حماقة». الى جانب مهاجمتها لحكومة بيغن باتهامها إياها بأنها غير جادة في منح الحكم الذاتي للفلسطينيين.

ع. م.

الموقف من الحرب العراقية - الايرانية واستئناف محادثات الحكم الذاتي

١ - ردود الفعل على الحرب العراقية - الايرانية

استأثرت الحرب العراقية - الايرانية، باهتمامات واسعة داخل الأوساط الاسرائيلية، الرسمية منها وغير الرسمية. فالى جانب الاحاديث والتصريحات المسهبة عن موازين القوى، وأهمية المنطقة التي يجري فيها النزاع، من جانب كبار المسؤولين والمعلقين المختصين، تركزت الاهتمامات وردود الفعل أساساً بشأن الدروس والاعتبارات الكثيرة التي يجب على الاسرائيليين استنتاجها من هذه الحرب.

(أ) ضرورة المحافظة على ميزان القوى مع العرب: استنتج البعض انه على اسرائيل أن تبقى يقظة ومتنبهة إلى ضرورة المحافظة على التفوق بالقوى على الدول العربية، لان أي اخلال بهذا التفوق سوف يغري العرب باستئناف الحرب ضدها، فاسرائيل كما هو معروف «ليست طرفاً بالنزاع المسلح بين العراق وايران. لكن التوترات المتجددة في منطقة الخليج الفارسي تخفي داخلها درساً لاسرائيل أيضاً، لانها تبرز ضرورة المحافظة الدائمة على ميزان القوى بين الدول المتجاورة. فطوال الفترة التي كانت فيها ايران قوية، وجيشها منضبط، ويتمتع نظامها بتأييد قوي من الولايات المتحدة، لم تتجرأ العراق على الاضرار بحقوق الملاحة لجارتها، وحافظت على علاقات السلام معها. لكن غداة طرد الشاه، وحيث ضعفت السلطة المركزية، وتحطمت الأطر العسكرية، فان أياً من العوامل لم يكن بامكانه صد طموحات القيادة العراقية في الخليج الفارسي» (افتتاحية «معاريف»، ٢١/٩/١٩٨٠). والعبرة المستخلصة من ذلك، ان على اسرائيل ان تضع نصب أعينها هذا الدرس جيداً: «وإن هي رغبت في تدعيم السلام، عليها الاهتمام بميزان القوى دائماً، بينها وبين جيرانها العرب» (المصدر نفسه).

ومن جانبه: أيّد عضو الكنيست موشي أرنس، رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، هذا الاتجاه في التفكير الاسرائيلي عندما قال، ان ما يحدث على الحدود الايرانية - العراقية، يشكل دليلاً على مدى قلة الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط، ولا سيما في الدول العربية والاسلامية، كما وأنه يدل على «مدى استخفاف هذه الدول، وبسرعتها في انتهاك الاتفاقيات. فبين العراق وايران كان هناك اتفاق منذ العام ١٩٧٥. ويبدو أن هذا الاتفاق قد انتهك من قبل صدام حسين في العراق، وهذا أمر لا بد من تعلمه ببساطة، وهضمه جيداً» (دي. إ.أ.، العدد ٢١٥٩، ٢٢/٩/١٩٨٠، ص٦).

(ب) الادعاء أنّ اسرائيل ليست سبب التوتر في المنطقة: كانت حرب الخليج، مناسبة لتعزيز الادعاءات الاسرائيلية القائلة، ان اسرائيل ليست عامل عدم الاستقرار الوحيد في المنطقة.

وهو ادعاء تستخدمه من أجل الحصول على تأييد الدول الاوروبية المحتاجة الى نفط المنطقة، أو على الأقل لتحييدها. ففي لقائه الاول مع منظمة اليهود الأميركيين، قال إسحاق شمير وزير الخارجية الاسرائيلي، ان الأحداث في الخليج الفارسي تثبت، انه «يوجد في المنطقة عشرات النزاعات، وليس النزاع العربي – الاسرائيلي فقط، كما يدّعي الرأي العام العالمي، الذي يجب عليه أن يتأكد، انه حتى لو وجد حلاً لمشكلتنا ستبقى المشاكل الاخرى قائمة. وان النزاع العراقي – الايراني هو ذو انعكاسات خطيرة أكثر على فزويد النفط للغرب، من النزاع العربي الاسرائيلي، حتى في ذروة هذا النزاع» (يديعوت احرونوت، ١٢/٩/١٩٨٠).

وفي جلسة للجنة الخارجية والامن يوم ٢٨/٩/١٩٨٠ خصصت للبحث بالتطورات العسكرية في منطقة الخليج، أكّد عضو الكنيست آبا ايبن ضرورة أن تبقى إسرائيل على الحياد، واستغلال الحرب الايرانية – العراقية لشن حملة إعلامية. وأضاف موضحاً طبيعة تلك الحملة، ان لنا مصلحة في أن نشرح للجميع انه لو زالت اسرائيل من الوجود، فلن يساعد ذلك على خروج القوات السوفياتية من افغانستان، أو على تحرير الرهائن، أو في وقف حرب العراق ضد ايران، أو في تخفيض سعر النفط دفعة واحدة. لذا يجب أن نشرح كم هو ضروري فصل الموضوع الاسرائيلي عن التعقيدات الدولية» (ه‍ـ.إ.إ، العدد ٢١٦٢، ٢٨ و٢٩/٩/١٩٨٠، ص٤). ويعاد اسحاق شمير ويكرر نفس الادعاء الاسرائيلي هذا، أمام الجمعية العامة للامم المتحدة في خطاب استغرق ثلاثين دقيقة، استعرض فيه تاريخ الصراع العربي – الاسرائيلي وقال: إن الحرب الايرانية – العراقية اوضحت أن «الفكرة القائلة بأن تدفق النفط مرتبط بالنزاع العربي – الاسرائيلي غير صحيحة» (ه‍ـ.إ.إ، العدد ٢١٦٣، ٢٩ و٣٠/٩/١٩٨٠، ص٨). وأوضح مراسل إذاعة اسرائيل صراحةً، ان المواجهة بين ايران والعراق، سوف تستخدم في تعزيز موقف إسرائيل القائل «إن القضية الفلسطينية لا تشكل لب المشكلات في الشرق الاوسط» (المصدر نفسه).

(ج) الاعتراض على مشاركة الأردن في الحرب: بالرغم من بعد مسرح العمليات العسكرية نسبياً عن الحدود الاسرائيلية، وبالرغم من ان المسؤولين الاسرائيليين لا يخفون اغتباطهم للحرب بين اعداء اسرائيل، نظراً لاثرها الايجابي عليهم، وبخاصة على المدى القصير، كما أكد ذلك الجنرال دافيد عفري قائد القوات الجوية الاسرائيلية في مقابلة أجرتها معه صحيفة دافار ونقلتها السفير، (٤/١٠/١٩٨٠) بقوله: «انه على المدى القصير كان للحرب تأثير إيجابي على أمن اسرائيل، لانها تقلل من فرصة اندلاع حرب على جبهتها الشرقية». لكن سرعان ما أبدى الاسرائيليون قلقهم من تطورات الحرب؛ حيث شكلت لجان خاصة لتقييم الوضع ورفع تقاريرها إلى الجهات المسؤولة في الحكومة والجيش. كما أثار المسؤولون الاسرائيليون مسألة مشاركة الأردن في دعم العراق، نظراً لتأثير ذلك على الوضع بالنسبة للجبهة الشرقية، وبالتالي على قضية حل المشكلة الفلسطينية بمشاركة الأردن، خاصة ضمن الخيار الاردني الذي يتبناه حزب العمل الاسرائيلي. والسؤال المطروح هنا هو، ما هي الادعاءات التي يستند إليها الاسرائيليون في تبرير قلقهم المتزايد هذا؟ في الواقع نستطيع أن نرى بالاساس الاعتبار العسكري لهذا الموقف المتمثل في قيام تعاون عسكري بين العراق والاردن، وما يترتب على ذلك سياسياً فيما يتعلق بموقف الاردن من التسوية السلمية.

وقد عبر دافيد عفري عن أثر الحرب عسكرياً على اسرائيل في المدى البعيد وقال، إنها تشكل مشكلة جدية «لان العراق إذا تقوى عسكرياً [وخصوصاً مع علاقاته المتزايدة مع الاردن] فقد يصبح عاملاً في اندفاعه نحو حرب ضد اسرائيل» (السفير ٤/١٠/١٩٨٠). وأضاف عفري، انه يعتقد أن الحرب قد تؤدي إلى إدخال أنظمة سلاح جديدة إلى الشرق الاوسط، وهو ما لن يكون بالنهاية في صالح اسرائيل» (المصدر نفسه).

ويرى الجنرال مردخاي غور، رئيس الأركان الاسرائيلي السابق، التصور نفسه للوضع على المدى البعيد؛ ويرأيه ان انعكاسات الحرب في الخليج كبيرة جدا على اسرائيل وبعد أن ذكّر

بمواقف العراق السياسية المتطرفة بشأن القضية الفلسطينية، ورفضه لاتفاقيات كامب ديفيد قال غور، إن «الخبرة في المناورة، واستخدام القوة العراقية وانتصارها، سيشكل من غير شك، نواة لبلورة هذه التجارب؛ حيث ستشكل خبرة تستخدم ضد اسرائيل. واتضح لنا أن الأردن يتعاون جزئياً مع العراق، وواقع وجود هذا التعاون يشير إلى إمكانية تجريب قوة العراق على جبهة أخرى، أي ضدنا» (ر.إ.إ، العدد ٢١٦٠، ٢٢ و٢٤/٩/١٩٨٠، ص٥). وأضاف غور، وهو يعبر عن خشية امتلاك الجيش العراقي لخبرة قتالية متزايدة، انهم يكتسبون حالياً «تجربة كبيرة جداً في عمليات قصف العمق، حيث قصفوا أهدافاً كثيرة داخل ايران، منها أهداف مدنية واقتصادية وعسكرية. كما يكتسبون، الآن، الخبرة في قصف المطارات والتنسيق والدمج بين الطائرات والصواريخ. وأية قوة عراقية ترسل الى الأردن أو سوريا ينبغي أن تكون محمية بالصواريخ المضادة للطائرات. وهنا يبدو أنهم يبلورون نظرية حربية تدمج بين الدفاع الجوي والقصف الجوي بما في ذلك المعارك الجوية، وهذه تجربة ستساعدهم من غير شك، على بلورة نظرية حربية واضحة لاستخدامها ضدنا» (المصدر نفسه).

وينبع الاعتبار الثاني الخاص بالجانب السياسي، من الاعتبار الأول وما يترتب عليه، خاصة إزاء اختلاف الرأي بين الائتلاف الحاكم، والمعارضة العمالية بالنسبة لاحتمال اشتراك الأردن في مسار التسوية. لقد دعا شمعون بيرس، زعيم حزب العمل، إلى انتهاز فرصة الحرب، التي تخفف الأعباء عن اسرائيل، من أجل الوصول إلى سلام مع الأردن «اما أن تكون هذه الحدود حدوداً مع العراق والأردن، وفي ظروف مواجهة، واما أن تكون حدوداً يخيم التفاهم على جانبيها ما بين الأردن واسرائيل» (المصدر نفسه، العدد ٢١٦٥، ١ و٣/١٠/١٩٨٠، ص١٠ و١١). وبرأي بيرس، ان مصالح الأردن في مكسب كهذا لا تقل عن مصالح اسرائيل. وأضاف معززاً وجهة نظره: «إن حسين، برغم اقترابه من العراقيين، لا يريد أن يسقط قرباناً على مذبحهم. وهو بالرغم من كل علاقاته الوهمية مع عرفات، يدرك تماماً بأن هذا الشخص هو ألد أعدائه وأخطرهم» (المصدر نفسه، ص١١).

وعلى العكس من موقف بيرس، اعتبر عضو الكنيست زلمان شوفال (الليكود)، ان سياسة التقارب الاردني من العراق، هي صفعة للمنادين بالخيار الاردني «الذي أصبح نكتة سخيفة». وأضاف شوفال، ان التحدث اليوم عن الاحتمال الأردني كبديل «أصبح واضحاً في هذه الايام كم هو عقيم. وهذا أحد الاستنتاجات الأساسية لزملائي في حزب العمل» (المصدر نفسه، العدد ٢١٧١، ٩ و١٠/١٠/١٩٨٠، ص١١).

واعتبر عضو الكنيست السابق منير بعيل (شلي) أن تورط الأردن بالنزاع ما هو إلا مناورة وتوجيه من الولايات المتحدة، على أمل أن يؤدي ذلك إلى «اجتذاب العراق واخراجه من الدائرة السوفياتية، حيث نرى، في الوقت نفسه، ان سوريا المرتبطة بالسوفيات لم تقدم مثل هذه الخدمات للعراق» (المصدر نفسه). ويعتقد بحبل، ان الأردن وضع نفسه لجأة أمام واجهة الاحداث لأنه إذا «حصل تدخل من جانب الدولتين الاعظم، وعلى أساس الاخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة للدولتين، فان التسوية لن تقتصر على احلال السلام بين العراق وايران، بل وبسبب تدخل الأردن في الحرب، وبسبب كون الشرق الاوسط وحدة عالمية واحدة، فان الحل المفروض يمكن أن يطبق هنا أيضاً» (المصدر نفسه، ص١١، ١٢).

وفي كل الأحوال، فقد لخص الجنرال مردخاي غور الموقف الاسرائيلي العملي، وربما رغبات الاسرائيليين من الحرب الايرانية - العراقية، عندما قال: «من مصلحتنا أن تنتصر إيران في حال وقوفها مع الولايات المتحدة. وقد قال الرئيس كارتر، أمس، ان امام ايران امكانيتين، إما أن تكون جزءاً من الأمم الحرة، وعندها على الايرانيين التوجه إلى حلفائهم الطبيعيين في الغرب، حيث يصبح ممكناً إنهاء الصراع، غير التدخل غير المباشر للدول الغربية الكبرى، التي ستهدد بالتدخل. وعندها يمكن التوصل إلى اتفاق لوقف اطلاق النار. واما أن تعود إيران لتكون ما يجب ان تكون عليه، بسبب قربها من الاتحاد

السوفييتي. وآمل انتهاء الحرب على الشكل الذي يسمح بعودة النفوذ الاميركي والغربي إلى إيران» (المصدر نفسه، العدد ٢١٦٠، ص٦).

٢ - الحوار الاستراتيجي بين واشنطن وتل - أبيب

على خلفية التطورات الجارية في المنطقة، منذ نجاح الثورة في إيران، مروراً بأحداث افغانستان، وانتهاء بحرب الخليج، وعزم الولايات المتحدة على وضع خطط استراتيجية جديدة في المنطقة لتأمين مصالح الغرب فيها، كشف النقاب، مؤخراً، وأثر اندلاع القتال بين العراق وإيران، عن المدى الذي وصل إليه ما يسمى بالحوار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل «للاحتفاظ باسرائيل كحليف متميز، دون أن يعرقل ذلك تطوير استراتيجية عسكرية اميركية جديدة في الشرق الأوسط» (السفير، ٧/١٠/١٩٨٠).

وفي إطار هذا الحوار، أجرى وزير الخارجية الاسرائيلي اسحاق شمير، يرافقه السفير الاسرائيلي في واشنطن، والملحق العسكري في السفارة، محادثات في البنتاغون مع هارولد براون وزير الدفاع الاميركي. وقالت المصادر الاسرائيلية، انه نوقشت في الاجتماع «النظريات الاستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، والخليج الفارسي والمحيط الهندي» (دافار، ٢١/٩/١٩٨٠). كما نوقشت في الاجتماع «مكانة وقدرة الجيش الاسرائيلي في تقييم الوجود العسكري للولايات المتحدة بالشرق الأوسط» (المصدر نفسه). وكانت أهم الانجازات التي حققها شمير في واشنطن، الاتفاق مع الاميركيين على «رفع مستوى الحوار الاستراتيجي إلى مستويات جديدة» (معاريف، ٢٢/٩/١٩٨٠). وكشفت مصادر مطلعة، أن التنسيق الاميركي - الاسرائيلي ليس جديداً. فقد كان ذلك من انجاز اسحاق رابين، رئيس الحكومة الاسرائيلي السابق؛ حيث أكد على ذلك «في إطار الاتفاق المرحلي مع مصر في أيلول (سبتمبر) العام ١٩٧٥. إلا أن تلك المشاورات الأساسية لم تجر دائماً على مستويات عليا؛ وبسبب ذلك لم تتمخض عن انجازات ملموسة» (يوسف حاريف، «معاريف»، ٢٢/٩/١٩٨٠). وحسب الجدول الزمني المحدد، كان من المفروض عقد اللقاء بين الاسرائيليين والاميركيين في شهر آب (أغسطس) لكن الاميركيين طلبوا تأجيله حتى شهر كانون ثاني (يناير) القادم. ويعتقد المراقبون في اسرائيل، ان موظفي الادارة الاميركية مشغولون أكثر، الآن، بالحوار الاستراتيجي مع مصر، الذي أصبح مؤخراً ظاهرة جديدة وبارزة للجميع.

حرب الخليج زادت من أهمية إسرائيل في الاستراتيجية الاميركية: وجاءت الحرب العراقية - الايرانية لتبرز مرة أخرى، دور اسرائيل في المنطقة ضمن المخططات الاستراتيجية للبنتاغون الاميركي. وفي هذا السياق، كشف في اسرائيل، عن اتصالات حذرة قائمة بين أميركا واسرائيل «لاجراء مشاورات مشتركة بين اسطولي الدولتين. وليس هذا بالأمر الجديد. فخلال زيارة رئيس الأركان العامة الجنرال رفائيل ايتان للولايات المتحدة، في مطلع العام الحالي، طرح هذا الموضوع. وقد درست الولايات المتحدة طلب إجراء المشاورات المشتركة، ولكنها، لسبب ما، حذرت من ردود الفعل العربية فأجلت الموضوع» (د.ب.أ.، العدد ٢١٦٢، ٢٨ و٢٩/٩/١٩٨٠ ص٧). أما لماذا تحذر الولايات المتحدة من طرح هذا الموضوع؟ فذلك لأنها تخشى من حساسيته بالنسبة للدول العربية المعتدلة، لكن أهمية هذا الموضوع ازدادت الآن، «بسبب ما أثارته الحرب العراقية - الايرانية من أسئلة بصدد قوة تواجد الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وقدرتها على نقل قوات بسرعة عند الحاجة إلى ميدان المعركة» (المصدر نفسه، ص٨).

وبدوره، كشف مناحيم بيغن النقاب عن أن الاميركيين سألوه عما إذا كانت اسرائيل معنية بعقد اتفاق دفاعي مع الولايات المتحدة وأضاف، ان هذا السؤال «وأسئلة أخرى، للولايات المتحدة مصلحة في الجواب الايجابي عنها، ويجب أن يأتي بمبادرة منهما» (المصدر نفسه، العدد ٢١٦٣، ٢٩ و٣٠/٩/١٩٨٠، ص٤). واستطرد بيغن قائلاً، ان الاميركيين وجهوا له، مرتين، سؤالين عما إذا كانت اسرائيل مستعدة لمنح الولايات المتحدة قاعدة في سيناء وأجابهم، ان عليهم الحصول على موافقة الرئيس السادات لهذا

الغرض، بسبب معاهدة السلام «أما إذا كنتم تقترحون علينا هذا الامر، فالمبادرة يجب أن تأتي من جانبكم، لاننا غير مستعدين، ولا يمكننا، ولا نريد، ولا يحق لنا، ولسنا ملزمين في أن نكون سبباً في عدم تحقيق ذلك» (المصدر نفسه). وأوضح بيغن، ان هناك سؤالاً محدداً يطرح الآن هو هل نحن «معنيون بمعاهدة دفاع متبادل بيننا وبين الولايات المتحدة. وقد وجه السؤال لي «مباشرة، فأجبتهم، ان بادرتم إلى طرح هذه الفكرة فسأعرضي الحكومة بقبولها» (المصدر نفسه).

اسرائيل والتحركات العسكرية الاميركية في المنطقة: خلال اقل من اسبوع، زار إسرائيل كل من روبرت كومر، نائب وزير الدفاع الاميركي يوم ٣٠/٩/١٩٨٠، ودانيد جونز، رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات الاميركية يوم ٤/١٠/١٩٨٠، وجاءت الزيارتان لتشكلا حلقة من سلسلة التنسيق الاستراتيجي القائم بين اسرائيل والولايات المتحدة. وأجرى الضيفان سلسلة لقاءات واجتماعات مع كبار المسؤولين السياسيين والعسكريين في اسرائيل. ونقلت الاذاعة الاسرائيلية على لسان الجنرال مردخاي تسيبودي، نائب وزير الدفاع الاسرائيلي قوله، انه استعرض مواقف اسرائيل، مشدداً على أهميتها في المنطقة «كما تحدث عن الحرب الدائرة على الحدود الايرانية - العراقية، واستعرض انعكاساتها على علاقات الولايات المتحدة باسرائيل» (المصدر نفسه، العدد ٢١٦٤، ٣٠ و٩ و١/١٠/١٩٨٠، ص٧). أما عن طبيعة المحادثات التي تناولها الطرفان، فقد علم أنها تأتي في إطار «المحاولات الاميركية، الرامية إلى إعادة تمركز الولايات المتحدة في الشرق الاوسط، ومنطقة الخليج الفارسي، ويستند هذا التمركز في أساسه، على علاقات أخذت تتوطد مع دول عربية تعتبر معتدلة ومتعاطفة مع الغرب» (المصدر نفسه). ولم تخف المصادر الاسرائيلية مشاعرها تجاه العلاقات التي «تتوطد بين الولايات المتحدة ومصر والسعودية. فمن ناحية تبارك اسرائيل، الحليفة للولايات المتحدة، الخطوات التي ستؤدي إلى تعاظم قوتها في المنطقة، واستقرار هذه المنطقة. ومع ذلك، يثير تزويد دول كالسعودية ومصر بالاسلحة، والعتاد المتطور قلقاً شديداً في اسرائيل» (المصدر نفسه، ص٨).

والواضح، كما ذكرت بعض المصادر، ان كومر وجونز ارادا، إثر جولتيهما في سلطنة عمان والسعودية ومصر والهند وتركيا، طمأنة القادة الاسرائيليين، على أن التعاون العسكري مع مصر والسعودية لا يتم على حساب إسرائيل» («السفير»، ٧ و١٠/١٩٨٠). وذُكر، استناداً إلى صحيفة الجيروزاليم بوست الاسرائيلية، ان أيّ بيان رسمي لم يصدر عن الزيارتين كي لا يضطر الاميركيون إلى «تحديد أي اختيار علناً». وأضافت «قول، استناداً إلى مصدر اسرائيلي رسمي، يتعين علينا «تفهم التحفظ الاميركي في التحدث بصراحة عن التعاون الاستراتيجي، والتكتيكي بين الولايات المتحدة واسرائيل، في وقت أصبح فيه الدعم الاميركي لدول منطقة الخليج أمراً جوهرياً إلى حد كبير» (المصدر نفسه).

٣ - المعاهدة السورية - السوفياتية والموقف الاسرائيلي منها

وقّعت كل من سوريا والاتحاد السوفياتي، يوم ٨/١٠/١٩٨٠، اتفاقية صداقة وتعاون بين البلدين. وقد أثار هذا التوقيع، ردود فعل واسعة داخل الاوساط الاسرائيلية، خاصة وأن الاسرائيليين يتحدثون عن وجود بنود سرية عسكرية في المعاهدة. وقد خصص مجلس الوزراء الاسرائيلي جلسة كاملة، يوم ١٢/١٠/١٩٨٠، لبحث انعكاسات المعاهدة، وأثرها على أزمة الشرق الاوسط نظراً لانها «تتضمن بنوداً سرية من الممكن أن تؤدي إلى زيادة الوجود العسكري السوفياتي في منطقة الشرق الاوسط» («السفير»، ١٣/١٠/١٩٨٠). وقد حدد مناحيم بيغن موقف اسرائيل، وكيف تنظر إلى المعاهدة، وقال، امام اجتماع لتنشيطي الجبابة اليهودية الموحدة، أن سوريا «موقع استراتيجي في المنطقة، وهي جارتنا، وعلينا أن نفتح اعيننا على ما تقوم به... وان اسرائيل تعتبر معاهدة الصداقة والتعاون العسكري تطوراً خطراً جداً» («ن.إ.»، العدد ٢١٧١، ٩ و١٠/١٠/١٩٨٠، ص٣). وحول الخطوات التي تعتزم اسرائيل اتباعها في مواجهة المعاهدة قال، ان اسرائيل «ستتشاور في المستقبل

القريب مع واشنطن في هذا الصدد، لأن لهذه المعاهدة انعكاسات لا على اسرائيل وحسب، بل على العالم الحر بكامله » (المصدر نفسه). وكشف بيغن ان سوريا تملك ٣٦٠٠ دبابة سوفياتية، معظمها دبابات حديثة للغاية. إضافة إلى طائرات جديدة من طراز ميغ – ٢٣، وميغ٢٥، وآلاف الخبراء السوفيات.

أما مردخاي تسيبوري، فقد ذهب بعيداً في التهويل من مدى تأثير المعاهدة إذ قال، ان تفاصيل المعاهدة، خصوصاً الاجزاء السرية منها غير واضحة، لنا بالضبط، ولا أعرف متى سيتضح ذلك. ويمكن القول «بالنسبة للعالم الغربي، انه اصبح في الخطوط الخلفية لتركيا قاعدة سوفياتية هائلة». وهذا أمر غير حسن» (المصدر نفسه، ص٤). وأوضح تسيبوري حقيقة رغبة اسرائيل، في المحافظة على الضعف العربي، ورأى أن قوة العرب تهديد لاسرائيل، وقال: «ان أية مساعدة تحصل عليها دولة كسوريا تعتبر عداءها لاسرائيل امراً أساسياً وثابتاً، سيعتبر قوة جديدة لسوريا، ويجعل خطرها أكبر على دولة اسرائيل» (المصدر نفسه).

وفي هذا الاطار، فان مواقف اسحاق شمير وزير الخارجية تختلف، نوعاً ما، عن المواقف التي عرضت سابقاً. ويرأيه، ان علاقات التقارب بين سوريا والاتحاد السوفياتي ليست بنت الامس أو اليوم بل هي قائمة منذ فترة. وهذه المعاهدة ستعزز من العلاقات القائمة بينهما» (المصدر نفسه، العدد ٢١٧٢، ١٠ و١١/١٠/١٩٨٠، ص٧). وحول موقف طرفي المعاهدة من الصهيونية، وإدانتهما لها، قال شمير، انه لم يكن بين الدولتين معاهدة في السابق، ولكن معاملة سوريا للصهيونية، ومعاملة روسيا لها كانتا متشابهتين. والاتحاد السوفياتي عامل قوة، يرجح الكفة أحياناً. وزيادة نفوذه في المنطقة يلزمنا باتخاذ اجراءات» (المصدر نفسه، ص٨). وقد أيد الدكتور امنون سيلع من الجامعة العبرية في القدس، والمختص بالشؤون السوفياتية، رأي وزير الخارجية، في موضوع المعاهدة، فالاتفاق، برأيه، لم يوقع نتيجة المحادثات الحالية في موسكو، وإنما نتيجة «علاقات طويلة استمرت سنوات... إذ ان التعاون بين البلدين، بما في ذلك، التشاور بشأن المواضيع العسكرية كان قائماً، وما المعاهدة إلا تجسيد للوضع السابق» (المصدر نفسه، العدد ٢١٧٠، ٨ و٩/١٠/١٩٨٠، ص٦).

٤ – استئناف محادثات الحكم الذاتي في واشنطن

استؤنفت يوم ١٤/١٠/١٩٨٠ محادثات الحكم الذاتي في واشنطن، بحضور رؤساء الوفود المشاركة في المفاوضات. وأجمعت التوقعات، قبل بدء المحادثات، ان نتائج اللقاءات التي ستعقد، لن تتجاوز الاتفاق على تحديد موعد جديد لاستئناف المحادثات.

وحقيقة الأمر، ان استئناف المحادثات جاء بعد سلسلة من الاستعدادات، بدأت بجولة السفير الاميركي الخاص سول لينوويتش إلى الشرق الاوسط، في الشهر الماضي، وتبعتها زيارة اسحاق شمير إلى القاهرة. واعتبرت الزيارتان ناجحتان؛ حيث قدم الاول وثيقة أميركية حول الحكم الذاتي، لكل من مصر واسرائيل، بينما قال السادات عن زيارة شمير للقاهرة: «ان العلاقات بين البلدين تحسنت كثيراً، وان النتائج ستظهر في القريب العاجل» (هآرتس»، ٤/٩/١٩٨٠). وجرت في نيويورك محادثات مصرية – أميركية، شارك فيها الدكتور بطرس غالي والسفير لينوويتش، وفي واشنطن بين نائب رئيس الحكومة ووزير الخارجية المصري كمال حسن علي، وادموند ماسكي وزير الخارجية الاميركي. كما جرت محادثات بين ماسكي وشمير. وتوقعت المصادر الاسرائيلية، مسبقاً، ان «تستمر الاتصالات الثنائية والثلاثية بين اسرائيل ومصر والولايات المتحدة حتى الانتخابات الاميركية، ومؤتمر القمة الثلاثي المتوقع» (هدافار»، ١٩/٩/١٩٨٠). وامتدح شمير الموقف الاميركي من الاتصالات الجارية لاستئناف محادثات الحكم الذاتي، وقال، اولا الجهود الاميركية، كبان من المحتمل ان تتدهور مسيرة السلام. وقد ظهر، مؤخراً، بشكل واضح، انه بدون الولايات المتحدة، من غير الممكن وصول المسيرة إلى نهاية ايجابية، حيث ان عوائق عديدة، واعداء كثيرون يقفون في طريق السلام» (المصدر نفسه). واعتبر شمير، أن استئناف محادثات الحكم الذاتي، هو اشارة إيجابية.

من يخدع من؟: ومرة أخرى، ذهبت الوفود المشاركة إلى الولايات المتحدة، وكل منها يحمل تصوره المسبق لكيفية وأسلوب سير المفاوضات، رغم الجهود والوساطات التي بذلتها الادارة الاميركية عبر السفير سول لينوفيتش. فالمصريون يصرّون على موقفهم الداعي إلى استئناف المفاوضات عبر اللجان الفرعية فقط، تمهيداً لاجتماع القمة الثلاثية المقترح، بينما يطالب الاسرائيليون استئناف المحادثات بالوفود الرئيسية وبحضور رؤساء الوفود، كشرط لحضورهم اجتماع القمة. وقد أثار الموقف المصري غضب الاسرائيليين، وأكد مناحيم بيغن، ان اسرائيل مصممة على استئناف محادثات الحكم الذاتي أولاً. وأوضح ان اسرائيل تقدمت «بورقة ردا على الوثيقة الاميركية التي حملها لينوفيتش؛ حيث أوضحت فيها اسرائيل مواقفها «بكل ما يتعلق بالمواضيع التي حددتها محادثات الحكم الذاتي. ولا يوجد في الوثيقة أي مواقف اسرائيلية جديدة» (دافار، ٢٢/٩/١٩٨٠). وبرزت آراء في اسرائيل تصف التصرفات المصرية، بأنها ناتجة عن احتمالات عديدة. فاما أن «الموظفين المصريين واعضاء حكومة السادات، ايضاً، يخربون من وراء ظهر الرئيس المصري» (يوسف هاريف، «معاريف»، ٢٢/٩/١٩٨٠)، واما أن الرئيس السادات نفسه، «يلعب لعبة مزدوجة، وعلى عكس ما يقال لاسرائيل، فاراؤه مريحة أكثر مما يفعله ويقوله بطرس غالي» (المصدر نفسه).

واعتبرت الأوساط الاسرائيلية، ان التصرفات المصرية، تشكل إهانة شخصية للرئيس كارتر الذي أرسل السفير الخاص سول لينوفيتش إلى الشرق الأوسط، بهدف الضغط على مصر لاستئناف المحادثات. ومن خلال هدف «التخفيف على ضائقة الرئيس كارتر» وافق السادات على استئناف المحادثات في واشنطن... ويبدو ان مصر تأمل في أن تكتفي اسرائيل، والولايات المتحدة بلقاء ثلاثي لوزراء الخارجية، الموجودين في الولايات المتحدة بمناسبة اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن لا تعقد أي مفاوضات حقيقية بين الاطراف» (معاريف، ٢٢/٩/١٩٨٠). وتعتقد المصادر الاسرائيلية، ان المصريين يماطلون بالمفاوضات حتى موعد إكمال انسحاب اسرائيل من سيناء، في منتصف العام ١٩٨٢، بينما «ترغب اسرائيل في الوصول إلى تحديد تاريخ محدد لانهاء مفاوضات الحكم الذاتي، وايجاد رابطة بينه وبين تنفيذ اتفاق السلام مع مصر. وتحت قوة هذا الضغط فقط، تأمل اسرائيل بدفع القاهرة للوصول إلى حل وسط معها على طابع تسوية الحكم الذاتي» (عوزي بنزيمان، «هارتس»، ٢٤/٩/١٩٨٠).

محادثات الحكم الذاتي، والانتخابات الاميركية: الواقع ان استئناف المفاوضات المتمثل باجتماع اللجنة الرئيسية، يوم ١٤/١٠/١٩٨٠، كان حلاً وسطاً «يصب، أساساً، في مصلحة الرئيس كارتر كمرشح للرئاسة المقبلة في الولايات المتحدة، ففي حفل جرى الإعداد الدقيق له داخل الغرفة الزجاجية في البيت الأبيض، وبمناسبة مرور عامين على توقيع اتفاقية كامب ديفيد، جلس الرئيس الاميركي متوسطاً وزير الخارجية المصري كمال حسن علي، ووزير الخارجية الاسرائيلي اسحاق شمير، كما حضر اللقاء السفير سول لينوفيتش. ونسب إلى الرئيس كارتر قوله لوزيري خارجية مصر واسرائيل «اجلسا وتوصلا إلى اتفاق، وما ستتفقان عليه سأوقعه، وبعدها سنصادق عليه في قمة ثلاثية» (د.ب.إ، العدد ٢١٥٦، ١٧ و١٨/٩/١٩٨٠، ص١١). وأمام الاضواء، ألمى الرئيس كارتر بتصريح أمام الصحافيين، وكان يحيط به وزيرا خارجية مصر واسرائيل، وأعلن، ان هناك خلافات في الرأي ينبغي حلها عبر المفاوضات، وان «التقدم الذي تحقق، لم يكن متوقعاً، بل يشكل مصدر ارتياح وتقدير لجميع محبي السلام في العالم، الذين يرغبون في وقف سيل الدماء، ويرغبون في استمرار التقدم حتى الوصول إلى تسوية شاملة في الشرق الأوسط» (المصدر نفسه). أما التقدم الذي أعلن كارتر انه تم التوصل إليه، فلم يتعدّ موافقة الاطراف، على استئناف المحادثات على مستوى اللجان الرئيسية، يوم ١٤/١٠/١٩٨٠ في واشنطن. وقد أكّد بيغن حقيقة هذا التقدم عندما رفض الأقوال التي تزعم، ان اسرائيل قدمت تعهدات مختلفة أدت إلى جلب مصر إلى طاولة المفاوضات، وأضاف، إن اسرائيل «لم تعد أو تتعهد بأي شيء... ولم نلمح إلى بادرات حسن نية

سنقوم بها، ولم نقدم تنازلات في المواقف التي سنعرضها في واشنطن لدى استئناف المحادثات» (المصدر نفسه، العدد ٢١٥٨، ٢١ و٢٢/٩/١٩٨٠، ص٥).

وكشف مراسل الإذاعة الاسرائيلية، عن الدوافع الاميركية الكامنة وراء الاجتماعات في واشنطن، فقال: إن الادارة الاميركية تحاول منذ بضعة أشهر، التنقل بين القمم في محاولة «لتجديد مفاوضات الحكم الذاتي بدون إغضاب الطرفين. وإيجاد بديل للمحادثات، إذا لم تقم محادثات حقيقية. ومن هذه التنقلات جولة اينوفيتش في الشرق الأوسط، ودعوة الوزراء إلى واشنطن، وإرسال رسائل، وإجراء مشاورات في عملية مستمرة منذ بداية شهر أيار، لكن هذه المحاولات وقعت، خلال الشهر الحالي، في فخ الانتخابات الاميركية» (المصدر نفسه).

وبالفعل، ان النتيجة الوحيدة لمفاوضات الحكم الذاتي، التي عقدت في بليرهاوس في واشنطن، على مستوى رؤساء الوفود، كانت اتفاق مصر واسرائيل والولايات المتحدة على استئناف المفاوضات في الشرق الاوسط، في يوم ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) القادم. كما اتفقت الأطراف، كذلك، على أن يقوم رؤساء الوفود، بعقد لقاءات عديدة، للاعداد للقمة الثلاثية. وأعلن اينوفيتش، أثر الاجتماع، ان المواقف الجديدة التي أعلنها الطرفان «تشكل الاساس لمسودة قرار أميركي جديد، حول اتفاق مؤقت بشأن الحكم الذاتي الفلسطيني. وستنقل هذه المسودة إلى الجانبين في الاسبوعين القادمين» (النهار، ١٦/١٠/١٩٨٠). وأضاف اينوفيتش، «اننا نأمل أن يسفر ذلك عن اتفاق حول عدد من المسائل التي نعالجها الآن. ودلت ملاحظات اينوفيتش، على ان مصر «تراجعت عن اصرارها السابق، على ان المحادثات يجب أن تركز فقط على التحضير للقمة» (المصدر نفسه).

محمد عبد الرحمن

دروفات أوروبية
لانتخابات أميركا

ثمة أمور كثيرة في العالم تنتظر نتيجة الانتخابات الرئاسية الاميركية، على الرغم من حقيقة أن احتمالات التغيير بين سياسة رئيس ديمقراطي وسياسة رئيس جمهوري للولايات المتحدة ليست احتمالات من النوع الذي يمكن أن يُحدث انقلابات في السياسة العالمية. ولا من النوع الذي من شأنه أن يغيرّ اتجاهات ومواقف الشعوب المختلفة على اختلاف درجات فاعليتها في الساحة الدولية.

مع ذلك، فانه ينبغي أن نلاحظ أن انتخابات الرئاسة الاميركية لهذا العام أكثر تأثرا بمشكلات السياسة الخارجية، أي بالمؤثرات العالمية، منها بمشكلات السياسة الداخلية، أي بالمؤثرات الاميركية الاقتصادية والاجتماعية أو العنصرية، مثلا. ومع اقتراب يوم الانتخاب نفسه (٤ تشرين الثاني - نوفمبر) يسهل على المراقب أن يلاحظ أن اهتمامات الحملة الانتخابية تستقطب عددا من المشكلات المتعلقة بالسياسات الخارجية. أي السياسات التي تتبعها، أو ينتظر أن تتبعها مستقبلا، تجاه عدد من المسائل المتصلة بعلاقات الولايات المتحدة الخارجية. فيغلب على الخطب الانتخابية للمرشحين الثلاثة الرئيسيين: الديمقراطي جيمي كارتر، والجمهوري رونالد ريغان، والمستقل جون أندرسون، التركيز على مشكلات من نوع: سباق التسلح الاستراتيجي، الوجود العسكري الأميركي في مناطق معينة من العالم، مواجهة القوة العسكرية السوفياتية في مناطق تواجدها، دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، في مواجهة الصراع العربي الاسرائيلي، والتزاماتها تجاه اسرائيل ثم تجاه السلام، دور الولايات المتحدة في أوروبا، المدى المسموح لاستقلالية أوروبية غربية والمدى الممكن احتماله لاستمرار تحمل الولايات المتحدة «أعباء الدفاع عن العالم الغربي...».

وبطبيعة الحال، وبمنطق الامور، فان اشتعال جبهة الشرق الاوسط بحرب جديدة بطرقين جديدين غير الاطراف التقليدية (العربية - الاسرائيلية) التي كانت في ساحة القتال الشرق أوسطية، دائما، منذ أواخر الاربعينات.. قد ركز هذا الاهتمام بأمور السياسة الخارجية في حملة انتخابات الرئاسة الاميركية على هذه المنطقة الساخنة أكثر من غيرها، وهي منطقة بطبيعتها الاستراتيجية والاقتصادية تشمل جوانب من صراع الدولتين الأعظم، وجوانب من تنافس الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين على مصادر الطاقة من ناحية، وعلى أسواق المنطقة (خاصة للسلاح) من ناحية أخرى.. هذا كله، فضلا عن الروابط التقليدية التي تربط أطراف معينة في المنطقة بالولايات المتحدة (اسرائيل) وبأوروبا الغربية (اسرائيل أيضا وعدد من البلدان العربية).

وبالنتيجة، فإنه، خلال فترة الشهر السابقة

مباشرة على الانتخابات، كانت حروب الشرق الأوسط وصراعاته العسكرية وغير العسكرية واحتمالاتها الخطرة في بؤرة الاهتمام لدى المرشحين لرئاسة الولايات المتحدة، وبالطبع لدى الناخبين الأميركيين الذين يدركون، ولو بشكل عام وحتى غامض بعض الشيء، مدى تأثير تطورات الشرق الأوسط على احوالهم مباشرة.

وفي ظل هذا المناخ.. في ظل سيطرة أزمة الشرق الأوسط بوجهيها – الجديد المشتعل، والقديم الكامن المنطوي دائما على احتمالات التفجر – على أجواء الانتخابات الرئاسية الأميركية جرت «بروفات» عدة لهذه التأثيرات الانتخابية الخارجية خلال الشهر المنقضي. تمثلت هذه «البروفات» الانتخابية في:

- الانتخابات النيابية في ألمانيا الغربية.
- الانتخابات النيابية في البرتغال.
- المؤتمرين العامين السنويين لحزبي العمال والمحافظين البريطانيين، وهما أيضا بمثابة «تجمعين» انتخابيين ويحملان مؤشرات انتخابية صريحة مباشرة وغير مباشرة.
- أجواء استعدادات للانتخابات الرئاسية الفرنسية التي ستجري في الربيع القادم، وما رافقها من حملة «يهودية» على حملة «العداء للسامية» وقد ظهرتا فجأة على الساحة الفرنسية بشكل يثير التساؤلات.

وهذه «البروفات» ليست متأثرة بمناخ الانتخابات الأميركية فقط، بل انها جرت في ظل حملة الانتخابات هذه واهتماماتها الرئيسية. أكثر من هذا، إنها جرت متأثرة باحتمالاتها، أي باحتمالات نتائجها، سواء كان هذا التأثر قد جاء في اتجاه المسايرة أو المقاومة. إضافة الى هذا فان من شان الحصيلة المتراكمة عن هذه «البروفات» ان يكون لها بدورها تأثيرها، وقد يكون تأثيرا قويا أو ضعيفا، على مسار انتخابات الرئاسة الأميركية، خاصة اذا سلمنا بما ذكرناه من أن اطار اهتمامات الناخبين الأميركيين هذه السنة هو اطار عالمي أكثر مما هو محلي، وانه اطار شرق أوسطي أكثر من أي شيء آخر.

إجهاض «ثورة القرنفل»

وليس من المستغرب بعد هذا أن نجد، على سبيل المثال، أن مجلة «الايكونوميست» البريطانية في عددها الصادر يوم ١١ تشرين الاول (اكتوبر)، تصف انتخابات البرتغال بأنها «كانت بالاحرى انتخابات أميركية». واذا كانت المجلة البريطانية قد قصدت بهذه العبارة أن الحملة الانتخابية البرتغالية اتخذت طابع الحملات الانتخابية الأميركية فلعبت فيها الفضائح دورا، ولعبت فيها الأموال دورا مماثلا، فاننا نضيف أن الأهم في أميركية انتخابات البرلمان البرتغالي هو أميركية النتائج التي أسفرت عنها. فحسب تعبير مجلة «نيوزويك» الأميركية (٢٠ تشرين الاول – أكتوبر) انه عندما أسقط الضباط العسكريون اليساريون أقدم دكتاتورية في أوروبا الغربية في العام ١٩٧٤، اتخذت سياسات البرتغال منعطفا راديكاليا. ولكن بدا أن البرتغاليين قد وضعوا في الأسبوع الماضي نهاية لغزوهم الذي استمر ست سنوات مع حكومات ذات ميول يسارية.

والحكم الذي وطّد أركانه في البرتغال بنتيجة الانتخابات الاخيرة هو حكم التحالف الديمقراطي الديمقراطيين المسيحيين والديمقراطيين الاجتماعيين والملكيين، وهو تحالف يتزعمه رئيس الوزراء اليميني فرانشيسكو ساكارنايرو، يتخذ سياسة علنية صريحة باعادة البلاد «بالكامل» الى المعسكر الغربي. وهذا يعني أول ما يعني بالنسبة لمراقب غربي عودة البرتغال وقواعدها الى خدمة الولايات المتحدة، وخططها العسكرية، وجسورها الجوية التي تنقل الأسلحة من الأراضي الأميركية الى الشرق الأوسط والى منطقة الخليج، وعند الحاجة الى اسرائيل بالذات، كما حدث في حرب أكتوبر ١٩٧٣، حينما كانت البرتغال – ما قبل الثورة – الدولة الاوروبية الغربية الوحيدة التي قبلت أن تكون قواعدها في جزر الأزور محطة الجسر الجوي بالأسلحة والمعدات الأميركية الى اسرائيل.

لقد لعبت الدعاية الغربية، الأميركية بوجه خاص، دورها الخاص في البرتغال طوال فترة الحملة الانتخابية مستغلة أحداث أفغانستان ثم أحداث بولندا.. فكانت المشاكل المطروحة أميركية أكثر مما هي مصالح برتغالية. وظهر مدى التزام حكومة ساكارنايرو بما التزمت به في البيان المشترك الذي صدر عن محادثات الرئيس

الاميركي كارتر للشيوعيه في حزيران (يونيو) الماضي. وقد صرح في حديث لصحيفة «لوس انجيلوس تايمز» الاميركية (١٠/١٠/١٩٨٠) بأن حكومته «خلال الأشهر التسعة السابقة اتخذت من الخطوات الايجابية ما لم يتخذ أبدا من قبل للمشاركة في تضامن مع الولايات المتحدة حول مسائل مثل مسألة الرهائن في ايران، والغزو السوفياتي لافغانستان». وقال إن هناك، برأيه، خطرين رئيسيين في العالم هما «الامبريالية السوفياتية» والفقر، وحدد أحد الأهداف الرئيسية لحكومته بأنه تحديث القوات البرتغالية في اطار حلف شمال الأطلسي.

هكذا تكون انتخابات البرتغال، في ظل الحملة الانتخابية الأميركية، قد اقتربت كثيرا من اجهاض «ثورة القرنفل» والعودة الى برتغال ما قبل ١٩٧٤.. ينقصها فقط ما افقدته من «مستعمراتها» السابقة في افريقيا، الأمر الذي يجعلها أكثر ذيلية للولايات المتحدة وأكثر التزاما بتنفيذ سياساتها، والعسكرية منها بخاصة.

ظاهرة شميت

فاذا انتقلنا لالقاء نظرة على الانتخابات البرلمانية التي جرت في ألمانيا الغربية فاننا نجد تأثير انتخابات الرئاسة الاميركية، إنما بصورة اخرى، مختلفة عن تأثيراتها على نتائج انتخابات البرتغال، وفي بعض الأحيان عكسية بالنسبة اليها.

لقد فاز حزب هلموت شميت مستشار المانيا الغربية (الديمقراطي الاشتراكي)، وهناك دلائل كثيرة على أن الدوائر الاميركية لم تعتبر ذلك النجاح نجاحاً لها. اذ كانت تتصور أن أحداث بولندا التي كانت نتائجها ابتعاد ادوارد غيريك عن زعامة الحزب الشيوعي البولندي، وهو صديق شخصي لشميت، ستشكل انتكاسة للمستشار الالماني الغربي ولآماله في اقامة شبكة واسعة من التفاهم بين البلدان الاوروبية تكون قادرة على الصمود في وجه تطورات يمكن أن تنشأ عن تدهور العلاقات بين الدولتين الأعظم: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

كما كانت الدوائر الاميركية تعوّل على تأثير اخر تحدثه الحرب العراقية - الايرانية على مركز شميت، حيث أن هذه الحرب تكشف مدى اعتماد المانيا الغربية على نفط منطقة الخليج، وبالتالي تكشف عن قصور في قدرة المانيا الغربية - والسوق الاوروبية المشتركة التي تلعب فيها بون دورا قياديا - عن القيام بدور فعال في محاولات ايجاد تسوية للصراع العربي - الاسرائيلي، وكذلك عن لعب دور قيادي على الصعيد العالمي اجمالاً. («نيويورك تايمز»، ٦/١٠/١٩٨٠). وعلى وجه الاجمال تكشف المعالجات الاميركية لفوز حزب شميت في انتخابات المانيا الغربية عن مرارة مرجعها اصرار شميت على السير قدما في سياق «الاندماج الدولي» ومحاولاته طوال الأشهر الماضية «إيجاد بديل عن المحاولات الأميركية لمعاقبة الاتحاد السوفياتي على تدخله العسكري في افغانستان». فضلا عن استياء واشنطن من الشرط الذي كان شميت قد فرضه لقبول اقامة الصواريخ الاميركية في أراضي المانيا، وهو أن تبدأ فورا المحادثات الرامية الى خفض التسلح في أوروبا وأن توافق دول الاطلسي الاوروبية الاخرى على اقامة هذه الصواريخ في أراضيها، فلا تكون المانيا الغربية وحدها في ذلك.

وقد عبرت صحيفة «انترناشيونال هيرالد تريبيون» الاميركية عن تعاطفها مع المرشح اليميني المتطرف فرانتز جوزيف شتراوس، وليس حكومة اقليم بافاريا وموضح الحزب الديمقراطي المسيحي المعارض في المانيا الغربية، حين أبدت قوله بعد اعلان نتائج الانتخابات «ان شميت يواجه الآن أصعب فترة في حياته السياسية كلها». وأضافت أن علاقات بون الخارجية، من أوروبا الشرقية الى الشرق الأوسط، قد أصبحت أكثر تعقيدا وأقل قابلية للطرق.. فلم يعد لبون قدر من السيطرة على الاحداث في بولندا أو في الخليج أكبر مما لايطاليا أو لبلجيكا مثلاً.

والحقيقة التي تبدو من خلال مثل هذا التقييم هي أن السياسة الاميركية، في ظل حملة الانتخابات، حيث تسود المزايدات وتغلب المواقف المتطرفة، يبدت راغبة في نجاح عناصر تتسم بالتطرف وانتقاد سياسة الانفراج الدولي، عناصر تكون مستعدة للسير خلف الولايات المتحدة في تأزيم الوضع الدولي، في العلاقات مع الاتحاد السوفياتي، وفي محاولة الانتشار عسكريا في مناطق متفجرة، وخاصة في الشرق الاوسط والخليج.

وبايجاز، فانه يبدو أن نجاح حزب شميث كان في نظر العديد من الاميركيين، في هذا الوقت الانتخابي الحرج، بمثابة نجاح للاستقلالية الاوروبية في وقت يتبارى فيه المرشحون المتنافسون على الوعد باعادة دور الولايات المتحدة في قيادة «العالم الحر» الى سابق عهده، سواء كان ذلك عن طريق سباق تسلح استراتيجي جديد مع الاتحاد السوفياتي، أو عن طريق نشر القوات الاميركية على نطاق واسع من القواعد العسكرية الجوية والحربية بشكل خاص، او عن طريق دعم دور واشنطن الأطلسي وتوجيه أوروبا الغربية في خط السياسة الخارجية الاميركية وحده. ويبقى ان يتضح اذا كان فوز حزب شميث بما يعنيه من دلالة على رغبة الاوروبيين الغربيين في سياسة وفاق عالمية، وفي علاقات أفضل مع البلدان النفطية الشرق أوسطية، واستقلالية أوروبية اقتصادية وسياسية عن هيمنة الولايات المتحدة.. يبقى أن يتضح ان أمكن هذا الفوز سيكون له تأثير، بهذا المعنى، على الناخبين الاميركيين عندما يأتي دورهم.

يهود فرنسا

ولعل مثل هذا التأثير، في مثل هذا الاتجاه، يكون واردا كاحتمال أكبر اذا ما تكررت ظاهرة نجاح شميث الالمانية بصورة ما في فرنسا، التي ستجري انتخاباتها الرئاسية في اذار (مارس) ١٩٨١. وان كانت انتخابات الرئاسة الفرنسية ستجري بعد وقت كاف من انتخاب رئيس الولايات المتحدة الجديد، إلا أن أجواء حملة الانتخابات الفرنسية قد بدأت منذ الآن، وان يكن ذلك بصورة غير مباشرة، حيث يبدو أن «الصوت اليهودي» قرر العودة بكل قوة الى الحملة الانتخابية للرئاسة الفرنسية. الامر الذي يعني بحد ذاته أن تأثرات الأجواء الاميركية موجودة بالفعل، مع استغلال الظروف المحلية الفرنسية.

ان الحادث الذي وقع في فرنسا في الشهر الماضي، وأهم منه الحملات الدعائية الهائلة التي أعقبته والتي تتجاوز حجمه كثيرا، هي بمثابة بداية التصويت اليهودي في انتخابات الرئاسة في فرنسا، وقبل ان تبدأ حملتها رسميا.

ففي يوم ٤ تشرين الاول (أكتوبر) الماضي، وقع انفجار في معبد يهودي في باريس أدى الى مقتل أربعة أشخاص. وعلى الرغم من ضآلة الحادث بكل المقاييس، الا ان حملة واسعة النطاق أعقبته وأضفت أهمية مبالغاً فيها على الحادث من ناحية، وعلى القوى المتهمة بارتكابه من ناحية أخرى، وهي القوى التي تسمى بالنازية الجديدة، وفي مقدمتها «الحركة القومية الثورية»، وهي حركة يمينية متطرفة لا يزيد عدد أعضائها على خمسين، ومعظمهم من الطلاب. لقد صورت القوى الصهيونية في فرنسا هذا الحادث بانه شرارة أولى تبدأ بعدها عودة العداء للسامية في فرنسا، وفي جميع أنحاء أوروبا الغربية. وتحولت الحملة الى ما يشبه مظاهرة اعلامية في العالم الغربي كله. وأصبحت حادثة المعبد اليهودي «قصة الغلاف» لعدد هائل من المجلات السياسية الاوروبية والاميركية. هذا فضلا عن المظاهرات التي نظمتها الدوائر الصهيونية لعشرات الآلاف في فرنسا وبلجيكا وايطاليا وهولندا، وقد سار في مظاهرة واحدة في باريس نحو مائة الف شخص.

وخلال هذا، انصبت الاتهامات على حكومة الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان بأنها أخفقت في اتخاذ موقف حازم ازاء القوى «النازية الجديدة». وعندما قررت الحكومة الفرنسية أن ترسل ممثلا عنها للاشتراك في هذه المظاهرة الضخمة اتهمتها العناصر الصهيونية بانها «مقيدة اليد بسياستها الشرق أوسطية الموالية للعرب». وازاء هذا النقد، اضطر الرئيس الفرنسي للظهور على شاشة التلفزيون في اليوم التالي للمظاهرة يعرب عن «انفعاله وغضبه وتضامنه». بيد أن هذا نفسه لم يرض القوى الصهيونية في فرنسا.

وقد شغلت الصحافة الفرنسية والاوروبية عموما بهذه القضية الى حد مثير للدهشة، بحيث غطت على كل ما عداها في اهتمامات تلك الصحف. ووسط التحليلات الكثيرة التي ظهرت، كان من الطبيعي أن يظهر تحليل يقول «ان العداء للسامية اخذ في الصعود لان منظمة التحرير الفلسطينية كقوة يحسب حسابها في الشرق الاوسط». وهي نظرة يعتقد زعماء اليهود أنها تضفي شرعية على المشاعر المعادية للصهيونية».

(«نيوزويك»، ٢٠/١٠/١٩٨٠). مع ذلك فلا يبدو، حتى الآن، أن الحملة موجهة ضد منظمة التحرير الفلسطينية فقط، أو تقصر أهدافها على تشويه صورة المنظمة ومحاربة أي شكل من أشكال الاعتراف الرسمي بها أو التعاطف الشعبي معها. انما تبدو الحملة ذات أهداف ألصق بالتطورات الأوروبية نفسها، بما في ذلك هدف التأثير في الانتخابات القادمة، باعتبار أن ذلك من شأنه ان يحقق التأثير في تكوين أجهزة صنع القرار نفسها من الأساس، وهو هدف أعم وأكثر جذرية من محاولة التأثير في القرار نفسه.

لكن الأمر المؤكد أن الدوائر الصهيونية تلقت بالاهتمام والحماس «المطلوب منها» من جانب اسرائيل قرار مجلس الوزراء الاسرائيلي الذي صدر عقب حادث الانفجار في المعبد اليهودي، والذي نص على انه «ليس بوسع المرء أن يميز بين معاداة الاسرائيلية ومعاداة الصهيونية ومعاداة السامية، أي معاداة اليهودية». وبالمعنى نفسه، كانت اتهامات مناحيم بيغن رئيس الوزراء الاسرائيلي للحكومة الفرنسية بأنها «مسؤولة جزئيا عن الجريمة» على أساس أن موقفها المعادي لاسرائيل هو موقف مشجع على العداء لليهود، والاتهامات المماثلة التي أصدرها وزير خارجيته والتي عممها على دول السوق الأوروبية المشتركة.

ان عنصر التحريض الدعائي الواضح هو الذي يغلب على المعالجة «اليهودية» للأمر، بحيث يبدو أن هدف اسرائيل والقوى التي تعمل بتوجيهها في أوروبا الغربية هو بالتحديد تشويه سمعة الحكومات الأوروبية التي ترشح نفسها للقيام بدور في أزمة الشرق الأوسط تعتبره اسرائيل غير متطابق مع «مصالحها»، أو هو، على الأقل، تخويف هذه الحكومات واجبارها على الاقتراب أكثر الى الموقف الاسرائيلي. واذن فنحن بصدد سياسة «يهودية» لا تختلف في أوروبا عنها في الولايات المتحدة، في ظروف انتخابية عامة. واذا كان ثمة فارق أساسي بين المنطقتين فهو اختلاف حجم الصوت اليهودي في أوروبا الغربية (خاصة فرنسا) عنه في الولايات المتحدة. ذلك أن مقدار يهود فرنسا لا يتجاوز ٧٠٠ الف نسمة في مقابل نحو ستة ملايين يهودي في الولايات المتحدة. فضلا عن المواقع المؤثرة التي يحتلها «اليهود»، وبخاصة الموالين صراحة للصهيونية واسرائيل، في الدوائر المالية والاعلامية، ودوائر صنع القرار في الولايات المتحدة. وبالتالي فان الصهيونية ليست بحاجة للجوء في الولايات المتحدة، الى أساليب «تراجيدية» من النوع الذي لجأت اليه في أوروبا الغربية من أجل التأثير على الرأي العام في زمن انتخابي.

لقد زعم قادة المنظمات «اليهودية» في فرنسا، في ظل انفراج الحملة الأخيرة، انهم كانوا قد رفضوا، مؤخرا اقتراحا تقدمت به أوساطهم «بتنظيم الصوت اليهودي بهدف التأثير في سياسة الحكومة [الفرنسية] المؤيدة للعرب» (تعليق من باريس كتبه وليام فانس لصحيفة «انترناشيونال هيرالد ترتيبون»، ٩/١٠/١٩٨٠).

ولا يمكن تفسير هذا القول إلا بأنه تذكير بأنه لا يزال بامكان «الزعماء اليهود» في فرنسا «تنظيم الصوت اليهودي». فإنْ ما رفضوا اللجوء اليه في ظروف سابقة يمكن أن «يضطروا» الى اللجوء اليه في الظروف «الارهابية» الحالية.

يهود بريطانيا

وفي بريطانيا، وبينما عقد على التوالي المؤتمر السنوي لكل من حزبي العمال والمحافظين وسط جو شديد من التوتر سواء بالنسبة لحزب المعارضة (العمال) أو حزب الحكومة (المحافظين)، كان ثمة ادراك بأن «ارتفاع حرارة الحملة الانتخابية في أمريكا» حيث للصوت اليهودي حسابه، قد ألقى برذاذه في صورة مناقشات دارت حول الرأي السياسي لليهود في بريطانيا» (مقال كتبه وليام فرانكل في صحيفة «التايمز»، في ١٤/١٠/١٩٨٠). ويكشف هذا المقال عن أن «معهد الشؤون اليهودية» في بريطانيا نشر، في شهر آب (أغسطس) الماضي، تقريرا بحثيا عن مسألة الصوت اليهودي في بريطانيا، وهو ما يؤكد أن الظروف الانتخابية السائدة في أوروبا، بما فيها الظروف الحزبية في بريطانيا حيث يبقى على موعد الانتخابات العامة التالية أقل قليلا من ثلاث سنوات، هي موضوع اهتمام واسع وشامل من الهيئات «اليهودية»، في مختلف بلدان أوروبا بصورة لا تنفصل عن حملة انتخابات الرئاسة الأميركية التي نعرف انها تمتد لنحو سنة كاملة.

وكما هو الحال في فرنسا فان مجموع السكان اليهود في بريطانيا لا يمكن أن يقارن بيهود الولايات المتحدة، حيث لا يتجاوز ٤١٠ آلاف نسمة (أي نسبة ٠.٧ في المائة من سكان بريطانيا). ومع ذلك، فانه يوجد، في مجلس العموم البريطاني الحالي، ٢١ نائبا، عشرون منهم ينتمون لحزب العمال واحد عشر ينتمون لحزب المحافظين. فاذا كان عدد أعضاء مجلس العموم اجمالا هو ٦٣٠ عضوا فان هذا يعني أن نسبة اليهود في البرلمان الانكليزي هي ٥٪ وهي كما يتضح أعلى كثيرا من نسبتهم الى تعداد سكان بريطانيا.

ويقول وليام فرانكل ان الامر البالغ الأهمية بالنسبة لليهود، سياسيا، في بريطانيا هو أن «المسألة التي تعلو فوق كل مسألة أخرى، في الاهتمام اليهودي، هي مسألة أمن اسرائيل، ومن المؤكد أن دور حكومة الولايات المتحدة أكبر من دور حكومة بريطانيا في هذا الصدد». وهو تعبير غير مباشر عن حقيقة تأثير الولايات المتحدة وسياساتها على مواقف يهود بريطانيا.

هكذا تجد أن موضوعة «الصوت اليهودي» تعود لتفرض نفسها من وراء كل المزاعم عن حملة العداء للسامية. ان القصد هو مساومة حكومات أوروبا على مواقفها بالنسبة للشرق الأوسط باستخدام السلاح القديم ذاته الذي كثيرا ما أتى بنتائج باهرة: تعويضات مالية ضخمة لاسرائيل، وتأييد غير مشروط، وأحيانا تحالف عسكري معها ضد العرب.

وفي الظروف الراهنة، فانه ليس مطلوبا من أوروبا الغربية، على صعيد اهتمامات اسرائيل والصهيونية الاوروبية والاميركية، أن تقدم تعويضات مالية، ولا أن تدخل في حروب مع اسرائيل ضد العرب.. انما المطلوب منها أن تلتزم بتأييد اسرائيل ارضاء للصوت اليهودي؛ والالتزام بتأييد اسرائيل يعني صبغ أية مبادرة تفكر أوروبا في القيام بها بالنسبة للشرق الاوسط بصبغة تأييد صريح لسياسة «كامب ديفيد» والوقوع تحت تأثير «عقدة الذنب» ازاء «اليهود» بدلا من الوقوع تحت تأثير «عقدة النقص الوقود»، والتي تجعلهم اميل الى أخذ مصالح العرب، ومصالحهم مع العرب، في الاعتبار.

وبايجاز فانه اذا كانت أوروبا الغربية تعد نفسها لدور ما، لمبادرة، في الشرق الأوسط، تتقدم بها بعد الانتخابات الرئاسية الاميركية.. فان الدوائر الصهيونية تعد، مستغلة ظروف واثار الحملة الانتخابية الاميركية، لتوجيه أوروبا في اتجاه أقل ما يمكن وصفه بانه اتجاه الاقتراب من موقف التبعية للولايات المتحدة، أي صنع سياسة أوروبية مكملة لسياسة كامب ديفيد الاميركية وليست بديلا عنها ولا نقيضا لها.

ونظرا لان سياسة أوروبا الغربية في الشرق الاوسط، لا تزال مجرد مشروع فان الصهيونية، في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية معا، تجد الفرصة سانحة لتعميق التبعية الاوروبية الغربية للسياسة الاميركية في تعميق السياسة القائمة، والوقوف في وجه أي تطور ملموس نحو سياسة أوروبية مستقلة تبني حساباتها على المصالح المشتركة مع بلدان المنطقة.

بس.ك.

صدر حديثاً

عن مركز الأبحاث

الفكر السياسي الفلسطيني

١٩٦٤-١٩٧٤

دراسات للمواثيق الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية

تأليف

فيصل حوراني

٢٥٠ صفحة — الثمن ١٢ ل.ل.

صدر حديثاً

عن مركز الأبحاث

القضية الفلسطينية في إيديولوجية

البورجوازية اللبنانية

مدخل الى نقض الفكر الطائفي

تأليف

مهدي عامل

٢٥٤ صفحة — الثمن ١٢ ل.ل.

صدر حديثاً

عن مركز الأبحاث

تاريخ الطبقة العاملة الفلسطينية

١٩١٨-١٩٤٨

تأليف

عبد القادر ياسين

٢٩٦ صفحة — الثمن ١٥ ل.ل.

صدر حديثاً

عن مركز الأبحاث

المجلّد الحادي والعشرون من «اليوميّات الفلسطينية»، الذي يسجل الاحداث المتصلة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي – الصهيوني، بين ١٩٧٥/١/١ و ١٩٧٥/٦/٣٠.

«رصد اذاعة اسرائيل»

نشرة استماع يومية ترصد ما يبث من أخبار وتعليقات عبر الاذاعة والتلفزيون الاسرائيليين، بالاضافة الى ما تبثه اذاعة الجيش الاسرائيلي.

تصدر عن مركز الابحاث في م.ت.ف.، وترسل الى المشتركين فقط.

قيمة الاشتراك السنوي: ٥٠٠ ليرة لبنانية، عدا أجور البريد.

ترسل طلبات الاشتراك الى: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ص.ب.١٦٩١، بيروت – لبنان.

ترسل قيمة الاشتراك الى حساب مركز الأبحاث لدى البنك العربي – فرع رأس بيروت، برقم ١٢٢٧.

Palestine Affairs

No.108, November, 1980

Published monthly in Arabic by the Palestine Research Center
P. O. Box 1691, Beirut, Lebanon (Tel. 351260, Cables : MARABHATH).

Editor : Mahmoud Darwish

Annual Subscription

Air Mail : Lebanon and Syria - L. L. 60 ($ 24) ; other Arab countries - L. L. 75 ($ 30) ; Europe - L. L. 100 ($ 40) ; elsewhere - L. L.125 ($ 50) .

Surface Mail : L. L. 65 ($ 26) .

الثمن : ٥ ل.ل. في لبنان
٦ ل.س. في سوريا
٦٥٠ فلسا في الكويت والعراق
١٠ دراهم في دولة الإمارات العر
٦ ل.ل. في سائر الاقطار العر
٧٥٠ درهما في ج.ع.ل.